عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس



حركة المقاومة الإسلامية "حماس" النشأة وتطور فكرها السياسي من عام (1408- 1424هـ) 1987/ 2007م

إعداد الطالب: صخر يوسف محمد زهران

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

1430 هـ - 2009م

حركة المقاومة الإسلامية "حماس" النشأة وتطور فكرها السياسي من عام (1408 – 1424هـ) 1987/ 2007م

إعداد الطالب:
صخر يوسف محمد زهران

بكالوريوس في الدعوة وأصول الدين

إشراف
الأستاذ الدكتور حسن عبد الرحمن السلوادي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة من دائرة الدراسات العليا – جامعة القدس

1430هـ – 2009م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الدراسات الإسلامية المعاصرة

إجازة الرسالة

حركة المقاومة الإسلامية حماس النشأة وتطور فكرها السياسي من عام (1408- 1424هـ) 1987/ 2007م

اسم الطالب: صخر يوسف محمد زهران

الرقم الجامعي: 20311614

المشرف\ أ. د. حسن عبد الرحمن السلوادي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2009/11/12

من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم

1 رئيس لجنة المناقشة الدكتور حسن السلوادي التوقيع ______________

2 ممتحناً داخلياً الدكتور سعيد القيق التوقيع ______________

3 ممتحناً خارجياً الدكتور خالد علوان التوقيع ______________

القدس – فلسطين

2008م- 2009م

الإهداء

إلى والديّ نبع الحنان والطمأنينة والنجاح

إلى زوجتي العزيزة وأطفالي فاطمة وأمير وتبارك أمل المستقبل

إلى أشقائي وشقيقاتي الأعزاء.. .

إلى شهداء الوطن الذين رَووْا بدمائهم ثرى الوطن

إلى الأسرى البواسل فك الله أسرهم جميعاً

وإلى غزة المحاصرة، غزة المجد والبطولة والفداء

إلى معلمي العزيز إبراهيم زهران "أبو صهيب" الذي تربيت على يديه على حب الإسلام والعلم

أهدي هذا الجهد المتواضع

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجـة أبحـاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: صخر يوسف محمد زهران

التوقيع:. .. ..

التاريخ:

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل أولاً وأخيراً أن وفقني لإتمام هذه الرسالة، ولولا فضله علي ونعمتــه مــا استطعت أن أنجز منها شيئا، ثم أثني على الأستاذ الدكتور الفاضل حسن السلوادي الذي أمدني بتوصياته ونصائحه وملاحظاته القيمة وزودني بالمراجع وأعانني على إتمام هذه الرسالة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرســالة، وأشــكرهم على توجيه وتصحيح وتعديل ما تفضلوا به علي، كي تخرج الرسالة بثوب نافع ومقبــول إن شاء الله.

ولا يفوتني أن أشكر إخواني الذين أمدوني بيد المساعدة والتشجيع من قريــب أو بعيــد، ولا أستثني منهم أحدا، وأخص بالذكر الأستاذ محمد سمحان، والأستاذ ناصر التميمي، كما أشــكر الأخ أشرف الطويل/ مكتبة مسجد البيرة الكبير، والأخ عامر عوض الله / مكتبة بلدية البيرة.

الملخص:

تركز البحث في الرسالة على دراسة التطور الفكري عند حركة المقاومة الإسلامية حماس عبر مراحلها منذ عام 1987-2007م، ومدى قدرة الحركة على التعامل مع الأحداث والوقائع المستجدة على الساحة الفلسطينية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن حركة حماس حركة إسلامية تقول في أدبياتها إنها تتخذ من الإسلام منهاج حياة متكاملا، وإن مواقفها وقراراتها حسب رؤيتها الإسلامية، فكان لا بد من تقويم هذه التجربة لما لهذه الحركة من دور واضح ومؤثر على الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية، وتظهر أهمية الدراسة كذلك في أن حركة حماس أصبحت صانعة للأحداث ومؤثرة فيها، ولم يعد بالإمكان تجاهلها.

اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي الذي يعتمد ويقوم على التاريخي والوصفي والتحليلي والاستقصائي.

وفي الخاتمة توصلت الى عدة نتائج منها: إن قوة القضية الفلسطينية من قوة فصائلها، وإن المشروع الوطني الفلسطيني يتعرض لخطر كبير ما لم تدرك ذلك فصائله وقواه الحية وأظهر البحث ضرورة إعادة هيكلة م. ت. ف وفق المصلحة الفلسطينية والعمل على تفعيلها، وضرورة أن تبتعد حركة حماس عن النظرة الفصائلية والعمل على بناء استراتيجية فلسطينية متفق عليها فلسطينياً، على أن تكون من ضمن أولوياتها حماية المقاومة، كونها الأمل المنشود والطريق الموصل إلى تحقيق الحلم الفلسطيني، وأتبعت الخاتمة بفهارس للآيات الكريمة و الأحاديث النبوية الشريفة مرتبة حسب ورودها في البحث، وبفهرس للمراجع وآخر للمحتويات.

وتوصلت الدراسة الى ضرورة التمسك بالثوابت الفلسطينية، والعمل على ازالة هواجس، ومخاوف القوى الفلسطينية على الساحة الفلسطينية، والاحتكام الى الحوار في حل الخلافات الداخلية، والعمل على بناء استراتيجية فلسطينية متفق عليها على ان يكون من اولوياتها حماية المقاومة.

Abstract:

The research of this thesis has focused on studying thought development for the Islamic resistance movement Hamas over the period from 1987-2007, and the extent of ability of this movement to deal with the renewable events and facts developed in the Palestinian context.

The importance of this study, originates from the fact that Hamas Islamic movement says that its vision is based on Islam as the Platform for an integrated life, and that their positions and decisions are according to the Islamic vision,and so it it is necessary to evaluate this new trial in addition to the clear role this movement has on the Palestinian arena, the regional and international levels. The study shows the importance of the fact that Hamas has become the maker of the events and influential and it is no longer possible to be ignored.

The study has been based on integrated methodology, which is based on historical, descriptive, analytical and investigative approach.

The study includes eight chapters:

Chapter One focuses on the relationship of the Muslim Brotherhood and Hamas, the circumstances and causes of origin.

In Conclusion: the study has offered the most important findings in research, including the strength of the Palestinian issue which is originated from the power of its factions and that the Palestinian national project is in danger if the factions and its living forces do not realize this fact.

The research has showed the necessity of restructuring of Palestinian Liberation Organization according to Palestinian interests and try to activate this organization as well as the necessity to move Hamas movement away from the view that is based on factionist and work to build a Palestinian strategy

agreed upon it by the Palestinians withg its priority the protection of the resistance as it is the hope, and the road to achieving the Palestinian dream.

The conclusion is followed by indexes of the holy verses and Prophet's Mohammed sayings arranged by their appearance in the research, and index of references and other for content.

The most important recommendation Its is necessary for both Hammas and the other Palestinian parties to keep for away fro, theideological argumentys.

Its necessarynot to abandon the Palestinian principles.

Its necessary to pay hard ellert to end the Palestinian divition (crisis) and return to dialogue to seltle our disagreemenb and conflict.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد،

فما أحوجنا في هذه الأيام لدراسة نشأة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وتطور فكرها السياسي في الفترة ما بين (1408- 1428هـ)/1987-2007م نظرا للدور البارز والمتنامي لهذه الحركة منذ نشأتها وحتى الانتخابات التشريعية عام1426هـ/ 2005م حيث حصلت على نسبة كبيرة من أصوات المقترعين، مما مكنها من أداء دور مهم على الساحة الفلسطينية، فترك ذلك تفاعلات متنوعة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

حدود الدراسة:

تقوم هذه الدراسة لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" النشأة وتطور فكرها السياسي من عام (1408- 1428هـ)/ 1987-2007م على دراسة الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من البيان الأول الذي وزع لحماس بتاريخ 1987/12/14م إلى اتفاق مكة الذي وقع بتاريخ 2007/2/8م وما تلا ذلك من أحداث متسارعة على الساحة الفلسطينية.

أسباب اختيار الموضوع

نظراً لعدم وجود دراسة أكاديمية على -حد علم الباحث- تتناول نشأة حركة حماس وتطور فكرها السياسي، ونظراً لرغبتي في دراسة هذه الحركة وفكرها ومقارنة ذلك بسائر الحركات الإسلامية، فقد اخترت هذا الموضوع للكتابة فيه مع العلم أن هذا الموضوع كتب فيه مقالات كثيرة في مجلات وصحف على شبكة المعلومات الانترنت.

على الرغم من وجود بيانات كثيرة حول مواقف الحركة من جهات متعددة محلية ودولية، فإن ذلك لا يستوي لما أطمح إليه من إيجاد دراسة أكاديمية موضوعية تحتكم إلى الدلائل والبراهين الموثقة في الوصول إلى الحقائق المطلوب توضيحها.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية دراسة وبحث تطور الفكر السياسي عند حركة المقاومة الإسلامية حماس كون حركة حماس حركة إسلامية تتخذ من الإسلام منهاج حياة متكاملا، وإن مواقفها وقراراتها حسب رؤيتها الإسلامية وكذلك لما لهذه الحركة من دور واضح ومؤثر على الساحة

الفلسطينية والإقليمية والدولية، وإبراز مواقف الحركة أم من العديد؟ من المستجدات وتحليلها، وكيفية تعامل الحركة مع هذه المستجدات والمواقف.

وما تمثله هذه الحركة من ثقل وتصاعد في قوتها وانعكاس ذلك على الوضع الفلسطيني والإقليمي والدولي.

وتظهر أهمية الموضوع كذلك من أن حركة حماس أصبحت صانعة للأحداث، ومؤثرة فيها، ولم يعد بالإمكان تجاهلها، ولقد ظهر هذا جلياً من خلال نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية وما تلا ذلك من أحداث وتطورات متسارعة انعكس على الوضع الفلسطيني بشكل خاص والوضع الإقليمي بشكل عام.

الدراسات السابقة

كتب كثير من الباحثين والأكاديميين حول هذا الموضوع لكن لم تكن كتاباتهم أكاديمية مفردة وممن كتب في هذا الموضوع:

أولاً: خالد الحروب: إذ كتب كتاباً بعنوان "**حماس الفكر والممارسة السياسية**" دار النشر: مؤسسة الدراسات العربية ط1، 1996م، وتناول في دراسته نشوء حركة حماس مع انطلاقة الانتفاضة، ودرس تكوينها السياسي وتطورها الفكري، وتعرض لرؤيتها للصراع وتطور مفهومها في إدارته، كما عالج علاقة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية وقوى الساحة الفلسطينية الأخرى وبالمحيطين العربي والدولي، وشرح برنامجها السياسي وتعاملها مع المحيط العربي والدولي.

ثانياً: إياد البرغوثي: ومجموعة من الباحثين كتبوا كتاباً بعنوان "**دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**" سنة 1989-1996م، مركز الدراسات الشرق الأوسط ط2 سنة 1998م.

ثالثا: **حماس الجذور التاريخية والميثاق/** عبد الله عزام، دار أباء سنة 2005م.

المنهج المستخدم

أستخدمت في رسالتي المنهج التكاملي من غير الالتزام بمنهج محدد، والمنهج التكاملي الذي اعتمدت عليه يقوم على التاريخي والوصفي والتحليلي والاستقصائي حيثما لزم الأمروقد جاءت رسالتي في ثمانية فصول:

تناول الفصل الأول منها علاقة حركة حماس بالإخوان المسلمين، وظروف وأسباب نشأة الحركة، وتناول الفصل الثاني حماس والبعد الديني وتحدثت عن المنطلق العقدي والفكري عند الحركة، وتناول الفصل الثالث حماس في بعدها الفلسطيني والعربي وتحدثت فيه عن حماس

ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحماس والحركة الإسلامية، موقف حماس من أصحاب الديانات السماوية الأخرى ، وكذلك موقفها من جامعة الدول العربية وقراراتها، إضافة إلى موقفها من الأنظمة السياسية العربية.

وتناول الفصل الرابع حماس في بعديها الإسلامي والدولي فتحدثت عن موقفها من منظمة المؤتمر الإسلامي، والأنظمة السياسية الإسلامية، وقرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وتناول الفصل الخامس الفكر السياسي والاجتماعي عند الحركة حيث تحدثت عن التعددية السياسية، والانتخابات والعمل الأهلي والاجتماعي، ومشاركة المرأة في العمل الوطني.

وفي الفصل السادس تناولت طبيعة الصراع وأطراف الصراع والحلول المطروحة للقضية الفلسطينية، وتناول الفصل السابع حماس والحسم العسكري، ونتائج الحسم العسكري، والموقف الفلسطيني العربي والدولي من عملية الحسم العسكري.

وفي الفصل الثامن تناولت الفكر السياسي والاجتماعي لدى حركة حماس وقدمت فيه رؤية تحليلية لواقع الحركة وآفاق تطورها.

وفي الخاتمة عرضت أهم النتائج للارتقاء بمستوى القضية الفلسطينية وإعادة الصراع إلى مساره الحقيقي وإعادة اللحمة إلى الشعب الفلسطيني.

وأخيراً: الله أسأل أن ينفع بهذه الرسالة كل المسلمين والمتابعين للشأن الفلسطيني، وإن ينصر الله أصحاب الحق وإن يعيد الأوطان إلى أصحابها، وإن يعود المسجد الأقصى المبارك إلى حضنه العربي والإسلامي.

وقد واجهتني صعوبات عدة في فترة إعداد الرسالة، منها صعوبة الحصول على المصادر والمراجع اللازمة وقلتها ، وتعذر مقابلة من واكبوا نشأة الحركة وتطورها نظرا لاستشهاد بعضهم وكون بعضهم الاخر رهن الاعتقال في السجون الإسرائيلية.

<u>مخطط الرسالة</u>

حركة المقاومة الإسلامية "حماس" النشأة وتطور الفكر السياسي من 1987-2007م.

الفصل الأول: حركة المقاومة الإسلامية حماس، النشأة، ظروفها وعواملها

- المبحث الأول: حماس وعلاقتها بالإخوان المسلمين.
- المبحث الثاني: ظروف النشأة.
- المبحث الثالث: أسباب النشأة.

الفصل الثاني: حماس والبعد الديني

- المبحث الأول: المنطلق العقدي عند حماس.
- المبحث الثاني: المنطلق الفكري عند حماس.

الفصل الثالث: حماس في بعدها الفلسطيني والعربي

- المبحث الأول: حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- المبحث الثاني: حماس والسلطة الفلسطينية.
- المبحث الثالث: حماس والحركات الإسلامية.
- المبحث الرابع: موقف حماس من أصحاب الديانات السماوية الأخرى.
- المبحث الخامس: موقف حماس من جامعة الدول العربية وقراراتها.
- المبحث السادس: موقف حماس من الأنظمة السياسية العربية.

الفصل الرابع: حماس في بعديها الإسلامي والدولي

- المبحث الأول: البعد الإسلامي.
  - موقفها من منظمة المؤتمر الإسلامي.
  - موقفها من الأنظمة السياسية الإسلامية.
- المبحث الثاني: البعد الدولي.
  - قرارات الأمم المتحدة.
  - الجمعية العامة.
  - مجلس الأمن.
  - الولايات المتحدة الأمريكية.
  - الاتحاد الأوروبي.
  - روسيا.
  - الرباعية الدولية.

الفصل الخامس: الفكر السياسي والاجتماعي عند حركة حماس

- المبحث الأول: التعددية السياسية.
- المبحث الثاني: الانتخابات.
- المبحث الثالث: العمل الأهلي والاجتماعي.
- المبحث الرابع: مشاركة المرأة في العمل الوطني.

الفصل السادس: رؤية حماس للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

- المبحث الأول: طبيعة الصراع.
- المبحث الثاني: أطراف الصراع الفلسطيني في نظر حماس.

الفصل الأول

حركة المقاومة الإسلامية حماس، النشأة، ظروفها وعواملها

- المبحث الأول: حماس وعلاقتها بالإخوان المسلمين
- المبحث الثاني: ظروف النشأة
- المبحث الثالث: أسباب النشأة

المبحث الأول: حماس وعلاقتها بالإخوان المسلمين

شهد العام 1924م سقوط الإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل الكيان السياسي الجامع للمسلمين، ويستظل المسلمون تحت لوائها، فأصبحت معظم البلاد العربية والإسلامية تحت السيطرة الاستعمارية، وكانت من بين البلاد التي احتلت فلسطين التي تمثل الشيء الكثير للعرب والمسلمين؛ لأنها تحتضن أولى القبلتين، وثالث المسجدين، ومسرى الرسول (صلى الله عليه وسلم). فقد وقعت تحت الانتداب البريطاني، مما حدا بوزير خارجية بريطانيا آرثر جيم بلفور[1]، إلى إصدار وعده بإعطاء اليهود وطنا قوميا في فلسطين، وورد في هذا الوعد ما نصّه "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق، أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى" [2].

وتحت شعار شعب بلا أرض لأرض بلا شعب، وقع ظلم كبير على الشعب الفلسطيني، حيث تشرد أبناؤهم من بلادهم، وحدثت المجازر البشعة، مثل: دير ياسين، وكفر قاسم، وقبيا.. .. الخ التي هزت الوجدان العربي والإسلامي، والضمير الإنساني إذ ثارت ثائرة الشعوب العربية والإسلامية، وتشكلت العديد من الحركات السياسية: إسلامية، وغير إسلامية، مطالبة بإرجاع الحقوق لأصحابها، وكان من أولى الحركات الإسلامية التي أسست في الوطن العربي، حركة الإخوان المسلمين على يد الإمام حسن البنا.

لقد تأسست هذه الحركة في مدينة الإسماعيلية في شهر مارس من سنة 1347هـ وفق 1928م، وأعلن عن الحركة في اجتماع عقد في بيت الشيخ حسن البنا، وضم ستة من الذين سمعوا خطبه وتأثروا به، وفي هذا الاجتماع تعاهد السبعة على أن يحيوْا إخواناً عاملين للإسلام، ومجاهدين في سبيله، فكانت أول بيعة، وولدت أول تشكيلة للإخوان المسلمين من هؤلاء السبعة [3].

---

(1) كان رئيسا لمجلس الوزراء البريطاني من عام 1902 إلى عام 1905،ثم أصبح عضوا في وزارة الحرب عام 1912، وكان وزير الخارجية عام 1916 حتى عام 1919. ترجمة عبد الرحيم الرفاعي، أوراق فلسطين 1917-1922 بذور النزاع، المجلس الأعلى للثقافة ص 209.

(2) نصار، فتحي، وثائق فلسطين من العهدة العمرية إلى وعد بلفور 637-1917، ط1. الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2003 ص 166.

(3) البنا، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، الزهراء للإعلام العربي، سنة 1991، ص 72-73.

من الواضح أن ولادة حركة الإخوان المسلمين حدثت في ظروف وعوامل معقدة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي فقد اقتطعت مصر من أصلها بعد أن قطع الحلفاء المنتصرون أوصال الإمبراطورية العثمانية، ووجدت مصر نفسها معزولة عن دول العالم الإسلامي، فقد شجع المستعمرون النعرة الوطنية؛ هادفين أن يحل (الوطن) محل الدين.

ومعلوم أن الشعب المصري شعب مؤمن بالله وبالإسلام، لكنه شعب الغالبية الساحقة فيه لا تقرأ ولا تكتب، ناهيك عن الفقر المستشري في ربوع الوطن. فمنذ جاء الاستعمار البريطاني، عمل على فصل الدين عن الدولة، وتنحية الشريعة الإسلامية من القانون والقضاء، وحصرها في الأحوال الشخصية، وفصل المدارس الدينية عن المدارس المدنية. يضاف إلى ذلك أن الاستعمار وجه الناشئة من الشباب إلى العمل الحكومي، فالذي يدرس العلوم الدينية تقتصر وظيفته على إمامة مسجد، أو مأذونية زواج ، أو التدريس في كليات الشريعة، والمدارس الدينية. وأصبحت النظرة إلى خريج الشريعة نظرة دونية. أما الطبقة الحاكمة، فمنعزلةٌ عن الرعية، فهي مالكة للثروة بغير حق شرعي، تحكم الناس بالقوة، والناس مغلوبٌ على أمرهم[1]. وأصبحت كل دولة تعيش في همومها وسيطر الفكر اليساري والعلماني والقومي، وتراجع الفكر الإسلامي المستنير وظهر الإسلام التقليدي.

أما على الصعيد الخارجي، فقد نشبت الحرب العالمية الأولى، ونجم عنها اتفاقية سايكس بيكو[2] سنة 1916م ، التي حصلت بموجبها فرنسا على أجزاء كبيرة من سوريا وجنوب الأناضول، وعلى منطقة الموصل في العراق. أما حصة بريطانيا، فشملت الأراضي الواقعة من أقصى جنوب سوريا للعراق، شاملة: بغداد، والبصرة، والمناطق الواقعة بين الخليج العربي والأراضي الممنوحة لفرنسا. كما شملت مينائي: عكا، وحيفا. أما فلسطين، فقد اتفق على إقامة نظام خاص بها[3] ، وواكب ذلك تقسيم الوطن العربي بين الدول الاستعمارية، ونشاط الحركة الصهيونية للاستيلاء على فلسطين. وتحكم الاستعمار في مقدرات الشعوب

---

[1] القرضاوي، يوسف، الإخوان المسلمون سبعون عاماً في الدعوة والتربية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1،2001، ص24.

[2] سايكس بيكو: وهو السير مارك سايكس: مندوب الحكومة البريطانية، عضو مجلس العموم البريطاني، المهتم بالشؤون العربية، والمندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى.

بيكو: هو الميسو جورج بيكو القنصل العام لفرنسا في بيروت في السنة التي سبقت الحرب في 9 تشرين الثاني، نوفمبر 1915 مندوباً سامياً مكلفاً بمفاوضة الحكومة البريطانية بشان مستقبل الولايات العربية في السلطة العثمانية.

د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،الأردن، ج3، ط2، 1993، ص120.

[3] الكيالي، د. عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط9، ص77.

العربية، وفي اصطناع طبقة ثرية على يديه، وتهيئتها لحكم الشعب كما يريد المستعمر، والعمل على إيجاد فجوات اجتماعية بين طبقات المجتمع، وانتشار الفكر العلماني، وعزل الدين عن الدولة، وظهور الفكرة الوطنية الإقليمية والقومية العنصرية بين العرب والمسلمين، حتى تغيب فكرة الأمة الواحدة إلى أمم شتى، يعادي بعضهم بعضاً، بل ربما قاتل بعضهم بعضاً.

واحتلت أوطان المسلمين، وطناً بعد آخر، وأصبح الاستعمار يتحكم في جميع مفاصل حياة المسلمين بعد الحرب العالمية الأولى، وما تلا ذلك من تقاسم الوطن العربي بين بريطانيا وفرنسا، ثم كانت الفاجعة الكبرى التي ألمت بالمسلمين حين سقطت الخلافة الإسلامية وتمزقت الدولة الواحدة إلى دويلات، والأمة إلى أمم، بل الوطن الواحد إلى أوطان، ناهيك عن الصراع بينها الذي وصل حد الاقتتال تحت شعارات عصبية إقليميه، أو لغوية، وغدا القانون الوضعي بدلاً من شريعة الإسلام، وأصبح الفكر الغربي والثقافة الغربية هي الثقافة المؤثرة في فلسفة وأخلاق وثقافة واقتصاد العرب والمسلمين.

في ظل هذه المعطيات، والجو الغائم والقاتم، ولدت دعوة الإخوان المسلمين التي تعد أولى الحركات الإسلامية التي تتعامل بالسياسة في الوطن العربي، محاولة إعادة الفهم الصحيح للإسلام، وتنقيته من الشوائب، والممارسات الخاطئة التي علقت بأذهان المسلمين، والوقوف في وجه الاستعمار الذي حلّ على الوطن العربي، وظهر جلياً أن تطور الأحداث في العالم العربي الإسلامي، واحتلال فلسطين لم يكن غائباً عن أجندة الإخوان المسلمين. لقد كان لفلسطين مكانة خاصة في عقيدتهم وفكرهم؛ لتميزها عن سائر البلدان.

وبمكانتها الدينية وقداستها، فهي أولى القبلتين، وثالث المسجدين، ومسرى رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم[1].

إن مفهوم الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية عدا أنها جزء من الوطن العربي والإسلامي، ووجود رابطة العقيدة والأخوة، فإنها تعتبر البداية للوحدة الإسلامية، وعليه فإن القضية الفلسطينية ليست قضية حدود بقدر ما هي صراع وجود، وصراع عقائدي بين الصهاينة الذين يتخذون من اليهودية منطلقاً عقائدياً لهم، ودين المسلمين. وبرز اهتمام جماعة

---

[1] العويسي، عبد الفتاح، تصور الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية، دار التوزيع والنشر، ص36-37.

الإخوان المسلمين بالقضية الفلسطينية إثر اندلاع ثورة 36 [1] فيما يرى خالد الحروب، وهو كاتب فلسطيني مقيم في لندن "إن أول حضور رسمي للإخوان المسلمين في فلسطين يتمثل في زيارة اثنين من إخوان مصر، هما عبد الرحمن الساعاتي شقيق حسن البنا، ومحمد أسعد الحليم إلى فلسطين في آب 1935"[2].

لقد بدا واضحاً لحركة الإخوان المسلمين خطورة ما آلت إليه القضية الفلسطينية، ومدى ضخامة المؤامرات التي تحاك ضدها من قوى الاستعمار العالمي؛ ولهذا بدأ الإخوان يعدون العدة لتنظيم حركة عسكرية لإنقاذ فلسطين عندما أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، وسارع الإخوان من أنحاء البلاد المختلفة إلى التطوع من أول يوم فُتِحَ فيه باب التطوع[3].

ومنذ بداية الصراع احتلت القضية الفلسطينية مكانة خاصة لدى جماعة الإخوان المسلمين. وقد جاء تأييد الجماعة للقضية الفلسطينية ليعكس التوجه الإسلامي والعربي للجماعة، وليعطيها مدخلاً رئيساً إلى فلسطين؛ مما أسهم في زيادة شعبيتها وخاصة بعد مشاركتها الفعالة في حرب فلسطين عام 1948، واستشهاد عدد من متطوعي الإخوان على أرضها[4].

لقد حظي الإخوان المسلمون من جراء الاهتمام بالقضية الفلسطينية مبكراً بمصداقية لدى الشعوب العربية، وخاصة الشعب الفلسطيني؛ مما كان له الأثر البالغ على نفوس الفلسطينيين؛ ولذلك لم يكن صدفة بأن جاءت النواة المركزية الصلبة لحركة فتح من صلب جماعة الإخوان المسلمين وكوادرها ومن أمثلة ذلك: خليل الوزير أبو جهاد، وصلاح خلف "أبو إياد" وسليم الزعنون، وأبو يوسف النجار، والذين خرجوا من الإطار الإخواني لتشكيل منظمة فتح[5].

"وكان ياسر عرفات بميوله الوطنية والدينية صديقاً للإخوان، وقد نجح معه أبو إياد في إقامة اتحاد طلاب فلسطين بالقاهرة بدعم من جماعة الإخوان"[6].

---

[1] جمال باروت وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ط 1،1999 من 332.

[2] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،،ط1، 1996 ص12.

[3] محمود عبد الحليم، الدعوة الإسلامية أحداث صنعت التاريخ، القاهرة، دار الدعوة ج الأول 1980، ص 413-414.

[4] أبو عمرو، زياد، الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، عكا، مؤسسة الأسوار 1998، ص20.

[5] جواد الحمد ومجموعة من الباحثين، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1987- ،996، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن، ط2، 1998، ص33.

[6] أبو نضال، نزيه، تاريخية الأزمة في فتح من التأسيس إلى الانتفاضة، المطبعة يدوية، ط 1، سنة 1984.

"أنشأ الإخوان المسلمون أول فروعهم في حيفا عام 1936م ثم في مدينة غـزة علـى يـد "عايش عميرة" لتصبح شعباً موازية لشعب الإخوان التي أسست فـي يافـا، والقـدس فـي الثلاثينات[1].

هذا الاهتمام المبكر من قبل الإخوان بالقضية الفلسطينية، هو انعكاس لمـوقفهم ورؤيـتهم لفلسطين والقضية الفلسطينية، وهو نابع من إيمانهم بالمبادئ والمنطلقات الإسلامية التي شكلت مواقفهم، وجعلتها متناغمة مع التعليمات والشرائع الإسلامية التي يتمسكون بها، هادياً ومرشداً لسلوكهم السياسي، ولتوجهاتهم الفكرية.

ومع اندلاع حرب عام 1948م شارك الإخوان المسلمون الفلسطينيين في الحرب إلى جانب إخوانهم من كتائب الإخوان المصرية المتطوعة ضمن الجيش المصري، "كما عرفـت هـذه الحرب مشاركة كتائب أخرى من الإخوان المسلمين من سوريا، والأردن، والعراق للتـصدي للعدوان الصهيوني"[2]. وعليه فإن حركة الإخوان المسلمين واكبت القضية الفلـسطينية منـذ بدايتها، وفي جميع مراحل تطورها، ولم تكن بعيدة عن الواقع الفلسطيني؛ بل تستطيع القـول إن القضية الفلسطينية تمثل قضية مركزية في فكر الإخوان المسلمين.

الأصول الإخوانية لحماس

تعرف حركة المقاومة الإسلامية حماس نفسها بأنها "جناح من أجنحة الإخوان المـسلمين، وترى أن جماعة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق، والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية، في شتى مجالات الحياة في التصور، والاعتقاد، والسياسة، والاقتصاد، والتربيـة، والاجتمـاع، والحكم والدعوة، والتعليم، والفن، والإعلام، والطب، وفي باقي مجالات الحياة[3].

وتلتقي حركة المقاومة الإسلامية مع حركة الإخوان في تحديد رؤيتها للإسلام، فالإسـلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها، وتصوراتها عن الكون، والحياة، والإنـسان، وإليـه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها[4] ، "وهذا ما عبر عنه الإمام حسن البنا

[1] الحمد ،جواد دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس،مرجع سابق، ص31.

[2] المرجع نفسه ص 31 -32.

[3] عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، الكويت مكتبة دار البيان ط1، 1998، ص 96.

[4] المرجع نفسه ص96.

مؤسس الإخوان المسلمين حينما قال: "الإسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة، وروحانية، وعمل، وصلاة، وجهاد، وطاعة، وحكم، ومصحف وسيف، لا ينفك واحد من هذين عن الآخر"[1].

وتعد حركة المقاومة الإسلامية حماس نفسها "حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغـزوة الصهيونية تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخـوان المسلمين عام 1936، وتمضي لتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين، وجهـود الإخوان المسلمين، وجهادهم في حرب 1948، والعملية الجهادية للإخـوان المـسلمين عـام 1968 وما بعده "[2].

وتلتقي حركة حماس بالشعار نفسه الذي يرفعه الإخوان المسلمون، اللهُ غايتهـا والرسـول قدوتها والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانيها وهذا هو الشعار نفسه الذي عبر عنه الإمام البنا في رسائله[3].

وفي مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين في قناة الجزيرة، قال عن علاقـة حمـاس بـالإخوان المسلمين:" نحن إخوان مسلمون، تربينا ونشأنا على موائد الإخوان وكتب الإخوان، ورسـائل حسن البنا، وكتب دعاة الإخوان، تربينا التربية نفسها والمنهاج نفسه"[4].

الإخوان في الضفة الغربية:

كان وضع الإخوان المسلمين في الضفة الغربية قبل عام 1967 متميزاً عن وضعهم فـي قطاع غزة، فبعد ضم الضفة الغربية إلى الأردن عام 1950 "أصبح سكانها يعتبرون مواطنين أردنيين، ولم يلق الإخوان في الضفة الغربية ما لقيه أخوانهم من معاملة قاسية فـي القطـاع تحت سيطرة الإدارة المصرية"[5].

وفي الضفة الغربية سلك الإخوان مسلكاً سياسياً ودعوياً وتربويـاً وخلـت سـيرتهم فـي الخمسينيات وحتى 1968 من أي جهد عسكري حقيقي. وكانت وحداتهم العسكرية المتواضعة التشكيل قبيل حرب سنة 1948 قد تشتتت إثر النتيجة المأساوية للحـرب، وخـصوصاً فـي

---

[1] البنا، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص 141.

[2] عبد الرحمن، انس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين،مرجع سابق، ص98.

[3] مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، بيروت، ص84.

[4] منصور،أحمد، الشيخ أحمد ياسين شاهد على العصر لانتفاضة، الدار العربية للعلوم، دار ابن حزم،مصر، ص 253.

[5] أبو عمرو، زياد، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية والقطاع، مرجع سابق، 1989- ص22.

مناطق الخليل، ونابلس، ويافا، وذابت في السياق الاجتماعي الذي صدمته الهزيمة[1] ، وسرعان ما لملم الإخوان صفوفهم مستفيدين من جو سياسي مواتٍ في الأردن، تمثل في غض النظام الأردني طرفه عن أنشطتهم وحركتهم، أملاً في أن يشكلوا سنداً له في مواجهة تيارات الناصرية، والبعث المتزايدة النفوذ في الأردن[2]. وهذا لا يعني أن الإخوان لم يكن لهم نشاط عسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي لكن هذا النشاط كان محدوداً بسبب ما واجه الحركة، خاصة بعد خلافها مع جمال عبد الناصر، ومحاولته الضغط على حركة فتح وياسر عرفات بالذات لمنع عمل الإخوان من خلال فتح، وقال ياسر عرفات:" إن الرئيس المصري جمال عبد الناصر قام باستدعائه، وطلب منه منع الإخوان المسلمين من العمل من خلال حركة فتح"[3]. ومع ذلك بقيت حركة الإخوان تعمل تحت مظلة حركة فتح، وأقامت لها معسكرات أطلق عليها اسم معسكرات الشيوخ، وعندما زار ياسر عرفات أحد مواقع الإخوان بعد تنفيذهم عملية ضد الاحتلال الإسرائيلي فقال لمن معه: "إما عمليات مثل عمليات الشيوخ أو لا تعملون"[4] ، لكن في هذه الفترة لم يكن للإخوان المسلمين في الضفة الغربية التأثير الكبير من الناحية العسكرية، وذلك بسبب تبنيهم أي عملية كانوا يقومون بها، وإنما كان العمل العسكري تحت مظلة حركة فتح، وقد ركزت الحركة جل عملها في هذه الفترة على التربية، والدعوة، وتأسيس قوى تنظيمية في مختلف مدن الضفة الغربية[5] وكان لها إسهام مميز في عقد المؤتمر الإسلامي في القدس في نيسان 1955م ليكون منبراً إسلامياً لمؤيدي القضية الفلسطينية من العالم العربي والإسلامي، وإبقاء القضية الفلسطينية حية في ضمير المسلمين، ومن الناحية الاقتصادية عملوا على تأسيس الشركة الإسلامية العالمية لإنعاش القدس برأس مال قدره مليون دينار أردني، ومركزه القدس[6].

لكن بعد ذلك عملت الحكومة الأردنية على التضييق على منظمي المؤتمر، ومنعت عقده في عمان، وقد عملت حركة الإخوان في هذه الفترة على بناء المساجد والمستشفيات، ونشر الدعوة بين الناس، وإيجاد القاعدة التي تؤمن بالفكرة الإسلامية. وعملت جماعة الإخوان المسلمين للوصول إلى الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال الجمعيات، والنوادي،

---

[1] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق ص18.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] الحقيقة الغائبة،صوت الحق والحرية والقوة، بدون ناشر، ص23.

[4] المرجع نفسه، ص27

[5] جمال بارون وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ج 1، مرجع سابق،ص380.

[6] المرجع نفسه، ص381.

وبناء المؤسسات، واللجان، وكذلك من خلال النشاطات الإنسانية والاجتماعية[1] ؛ مما أدى إلى تغلغلها داخل المجتمع الفلسطيني، وإيجاد مصداقية من قبل الناس بالجماعة مما كان له الأثر الكبير في انخراط العديد من الشباب في جماعة الإخوان المسلمين وقد تحدثت حركة الإخوان أنها في العشرين سنة الأولى للاحتلال الإسرائيلي حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 جرت في مراحل ثلاث: "مرحلة الدعوة، والكسب، والانتشار، ومرحلة بناء المؤسسات، ومرحلة النفوذ السياسي واستكمال الأجهزة واختبار الأجهزة"[2].

الإخوان في قطاع غزة

بعد حرب سنة 1948، اختلف وضع "الإخوان المسلمين" الفلسطينيين في قطاع غزة عن وضع أشقائهم في الضفة الغربية؛ وذلك بمحافظتهم على مساهمة عالية في الساحة الوطنية المعنية مباشرة بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وربما يرجع السبب وراء محافظة الإخوان في القطاع على فاعلية نسبية تفوق أشقاءهم في الضفة الغربية، هو تنامي استقلالهم، وعدم ارتباطهم ارتباطاً عضوياً بكل من مصر، والإخوان في الأردن[3] ، ومع ذلك فقد كان الإخوان المسلمون يعانون من حالة ضعف وتشتت من جراء الملاحقة والاضطهاد اللذين تعرضوا لهما من قبل الإدارة المصرية، وكان الإخوان بحاجة إلى وقت طويل لاستجماع قواهم والعودة إلى الساحة كقوة سياسية، ولم يتحقق ذلك إلا في أواخر السبعينات[4] ، وكان لتراجع قوة الإخوان المسلمين ونفوذهم في مصر تراجعاً سريعاً، بسبب الاصطدام بعبد الناصر، وحظر جماعتهم لاعتبارها غير مشروعة، وانكفاء التنظيم بكامله، أو من بقي منه خارج السجون، والعمل السري، تأثيره في الإخوان المسلمين الفلسطينيين في القطاع الخاضع للإدارة المصرية، وتحول الإخوان إلى حركة سرية. وتشير الوقائع والأحداث إلى أن هذه المرحلة تميزت بخفوت التأثير الإخواني في مسألة القضية الفلسطينية على الصعيدين: السياسي، والفكري، واتجهت حركتهم في قطاع غزة نحو نظرية التغيير الاجتماعي، وأعطوها الأولوية في نشاطهم، وقد كانوا يرون أن التغيير الاجتماعي يقود إلى التغيير السياسي، ولابد من إحداث هذا التغيير حتى يصبح المجتمع ناضجاً لممارسة المقاومة الشاملة للاحتلال، لأن أي حركة لا تستطيع الصمود والمقاومة بدون إيجاد حاضنة لها، ومناخ ملائم.

---

[1] دراغمة، عزت، الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين،مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، القدس، ط1، 1992، ج1، ص128.

[2] دوعر، غسان، أمير الفدائيين الشيخ صلاح شحادة، دون دار نشر، عمان، ط الأولى، 2003، ص27.

[3] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص21.

[4] عمرو، زياد، الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مرجع سابق، ص29.

وفي هذه الفترة انصب عمل الإخوان في قطاع غزة على الاتصال بالجماهير، والتأثير فيهم من خلال النشاطات والاحتفالات الدينية، والاجتماعية، كالاحتفال بذكرى ليلة القدر، والإسراء والمعراج، والمولد النبوي[1] ، "وقد شرع الإخوان المسلمون في هذه المرحلة بإنشاء مؤسساتهم الجماهيرية مثل: المجمع الإسلامي الذي تأسس عام 1973م، والجمعية الإسلامية تأسست عام 1976م، والجامعة الإسلامية التي تأسست عام 1978م" [2].

من الواضح أن حركة الإخوان في هذه الفترة كانت تعمل على بناء الفرد من خلال التربية، والتثقيف، وإيجاد النواة الصلبة، وإيجاد أرضية قوية ومتسعة لوجودهم في قطاع غزة. والعمل على إيجاد النواة الصلبة، التي من خلالها تستطيع أن تدخل مرحلة جديدة من خلال العمل العسكري، وهذا ما شرع به الشيخ أحمد ياسين، ففي عام 1983 كانت أول تجربة عسكرية سعى من خلالها الشيخ أحمد ياسين إلى جمع السلاح تمهيداً لتدريب مجموعات عسكرية، وإطلاق المشروع الجهادي"[3].

وعلى الرغم من الاتجاه ذي التغيير الاجتماعي، فقد كانت هناك بوادر للتوجه للعمل العسكري في مرحلة النصف الأول من عقد الخمسينيات، حيث انهمكت مجموعة الإخوان في القطاع في تنظيم بعض الخلايا العسكرية التي سيكون لها تأثير بالغ الأهمية في الأعوام القليلة التالية، وفي مستقبل الإخوان نفسه[4] ، وقد تجسد ذلك في تأليف مجموعتين سريتين خططتا لممارسة العمل العسكري، وهما شباب "الثائر" التي كان من أعضائها صلاح خلف أبو إياد، وأسعد الصفطاوي، ومجموعة كتيبة "الحق"، ومن أعضائها أبو جهاد، وحمد العايدي وحسن عبد الحميد[5]، ورغم ظروف العمل السري، "شارك الإخوان بفاعلية مع غيرهم من التنظيمات السياسية في القطاع في إفشال مشروع سيناء للتوطين لعام 1955 وكذلك مشروع التدويل لعام 1957" [6].

---

[1] أبوعامر، عدنان، الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة، مركز الإعلام العربي، مصر،2006، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص42.

[3] خالد مشعل يتذكر حركة حماس وتحرير فلسطين، حوارات مع غسان شربل، دار النهار للنشر،بيروت، ط1، 2006، ص35

[4] الحروب، خالد، مرجع سابق، ص23.

[5] جمال بارون وآخرون، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، مرجع سابق، ص382.

[6] الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع زياد أبو عمرو، مرجع سابق، ص26.

المبحث الثاني: ظروف النشأة

شهدت فلسطين تطوراً واضحا ملحوظا مع نمو الصحوة الإسلامية وانتشارها فيها كغيرها من البلاد العربية والإسلامية؛ الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية في فلسطين تنمو وتتطور فكرياً وتنظيمياً في أوساط التجمعات الفلسطينية، وفي الشتات، وأصبحت الحركة الإسلامية منذ تلك الفترة تدرك أنها تواجه تحدياً عظيما مردُّه أمران:

الأول: تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلّم أولويات الدول العربية، فبعد أن كانت القضية الفلسطينية تحتل المركز الأول، والقضية المركزية في وجدان كلِّ عربي ومسلم، انحسرت في البعد العربي، ثم في البعد الفلسطيني بعد الاعتراف بـ (م. ت. ف) ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وباعتقادي كانت هذه الخطوة من أخطر ما آلت إليه القضية الفلسطينية؛ وذلك بانتزاعها من عمقها العربي والإسلامي.

الأمر الثاني: تراجع مشروع الثورة الفلسطينية، من تحرير كامل التراب الفلسطيني، وأنه لا صوت يعلو فوق صوت البندقية، والمعركة، إلى مشروع التعايش السلمي، وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب الكيان الصهيوني.

في ظلِّ هذين التراجعين، وتراكم الآثار السلبية لسياسات القمع الصهيوني، ومحاولة تهويد المسجد الأقصى، والظلم الذي كان يعانيه الشعب الفلسطيني، وإنكار الكيان الصهيوني للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنها: حقّه في بناء كيانه المستقل، وبناء مؤسساته الوطنية، وإرغامه على التعامل مع الإدارة المدنية، وروابط القرى، وعلاوة على ذلك سلب الأراضي الفلسطينية، وإخلاء السكان الفلسطينيين العرب بشتى الوسائل والأساليب، وعلى رأسها القوة، والإرهاب، والقمعُ المتواصل، وكذلك إحلال المستوطنين اليهود بدلا من السكان الأصليين" [1].

في ظلِّ هذه المعطيات والظروف بدأ ظهور بوادر لنضوج فكرة المقاومة لدى قطاعٍ واسعٍ داخل الحركة الإسلامية داخل فلسطين وخارجها. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن العديد من الجهات الدولية والعربية كانت تعمل وتخطط لإبعاد الحركة الإسلامية عن القضية الفلسطينية حتى لا تأخذ الأمور أبعاداً دينيةً وعقائديةً، وقتها يصبح من الصعب التحكم بمجريات القضية ومسارها؛ لذلك كانت المطاردة، ومحاولة إقصاء الحركة الإسلامية من أداء أيِّ دورٍ مؤثرٍ في القضية الفلسطينية ولا سيما في مصر التي تعدُّ مركز الثقل في الوطن العربي، حيث اغتيلَ المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين عام 1949؛ وذلك لمواقفه الواضحة ضدّ الأطماع الاستعمارية للحركة الصهيونية، وعمله على إعداد مقاتلين للوقوف في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وما تلا ذلك من زجِّ الآلاف من الإخوان المسلمين في السجون المصرية، ثمَّ

---

[1] أسعد عبد الرحمن ونواف الزور، الانتفاضة ومقدمات و قائع تفاعلات، آفاق، مؤسسة الأبحاث العربية ــ بيروت، ط1، 1989م، ص18

محاولة الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) الضغط على ياسر عرفات لمنع الإخوان من العمل داخل فتح[1].

وفي سوريا كانت الحرب المعلنة على حركة الإخوان المسلمين في أوجها، حيث اعتقل العديد من قيادات ورجال الحركة الإسلامية وإعدامهم. وفي تصوري أن هذه المحن المتلاحقة على الحركة الإسلامية نجحت إلى حدٍّ بعيدٍ في تحقيق أهدافها؛ وهو عزل الحركة الإسلامية عن أيّ تأثيرٍ على القضية الفلسطينية. هذه الأمور وغيرها أدّت إلى تراجع القضية الفلسطينية، فكان لا بدَّ للحركة الإسلامية أن تأخذَ دورها في هذا السياق، والعمل على إحياء روح المقاومة، والجهاد لدى الشعب الفلسطيني.

لقد كان تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس وانطلاقتها استجابة طبيعية للظروف التي عايشها الشعب الفلسطيني، وذلك لتنامي العمل الإسلامي على أثر انتشار الصحوة الإسلامية في السبعينيات، وبداية الثمانينيات في المعاهد، والكليات، والجامعات، وبروز دعاة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدور الكبير للكتل الإسلامية "[2]. وظهر ذلك من خلال انضمام العديد من الطلبة إلى الكتل الإسلامية، والتي تعدّ ذراعاً من أذرعِ الإخوان المسلمين.

أصبحت النظرة للإسلام تتغير لدى قطاعٍ واسعٍ من الشباب والنساء، خاصة شريحة الطلاب والطالبات، فلم يعد المتدين المتمسك بدينه يشار إليه باستهزاء وسخرية، وعلى أنه يمثل الكسل والخمول والجمود. ولم يعد التردد على المساجد قاصرا على العجزة والطاعنين في السنِّ الذين لا حيلة لهم، بل ظهر جيلٌ متعلم ومثقف، مقتنع بدينه، معتزٌ بإسلامه، لم تحرفه المغريات المادية، فكان الانبعاث الإسلامي يشق طريقه، وترتسم ملامحه غيرَ آبهٍ لما يقال عنه من رجعية أو تخلف وجمود، فلقد وجدت الأرضية، واكتمل البناء، وأنشئت المؤسسات التي تجسّدُ النموذج الإسلامي، والتي كان لها نجاح باهرٌ حيث ألقت بظلالها الإيجابية في زيادة الثقة في المنهج الإسلامي، وقوة الحركة الإسلامية.

---

[1] الحقيقة الغائبة، مرجع سابق، ص23.

[2] مقابلة خاصة مع الشيخ جميل حمامي، أحد قادة حركة حماس، 22/ 4 / 2008م.

إن الحركة الإسلامية لم تكن وليدة عام 1987م كدعوة وفكر، بل تعود في جذورها إلى الثلاثينات من القرن العشرين "[1].

لم يكن نشوء الحركة الإسلامية من أجل منافسة منظمة التحرير الفلسطينية، والقوى الوطنية على الساحة الفلسطينية، وليست بديلا عن أحد، وهذا ما عبر عنه ميثاق الحركة: " منظمة التحرير الفلسطينية أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد، ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد، وعدونا واحد "[2].

وكون الاحتلال الإسرائيلي غض الطرف عن نشاط الحركة الإسلامية قبل الدخول في العمل المقاوم لا يعني أنه كانت داعماً لها، بل كانت تراقب الأحداث عن كثبٍ، وما أن دخلت الحركة العمل المقاوم، حتى بدأت إسرائيل بمطاردة العديد من قياداتها واعتقالهم، وقد تعرض الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس للاعتقال مرات عدة قبل الانطلاقة والتأسيس.

وبين عامي 1985 ــ 1986م بدأ مشروع حركة المقاومة الإسلامية حماس يتأطّر ويتبلور وينضج من دون أن يعلن عن نفسه، وكان التواصل بين الداخل والخارج عميقاً، يرسم ملامح هذا المشروع، وتجلّى ذلك بجمع التبرعات لتحريك المشروع، وتأمين نفقاتِه، واستقطاب الفلسطينيين في الشتات، والتواصل مع العمق العربي والحركات الإسلامية في الخارج [3].

أعلن عن حماس كفصيل جهادي سياسي مشارك بقوة في الانتفاضة الأولى، وكانت الانطلاقة في الثامن من كانون أول ديسمبر 1987م، وصدر البيان الأول عن الحركة في الرابع عشر من الشهر نفسه[4] في غزة، أما في الضفة الغربية فقد صدر البيان الأول في 25/ 1 / 1988م تحت عنوان الانتفاضة المباركة[5].

يعود سبب صدور البيان الأول في غزة قبل الضفة الغربية؛ أن العمل المقاوم في غزة كان أسرع من الضفة الغربية، وذلك لوجود القيادات الشابة والمركزية في الحركة في قطاع غزة، مثل: الشيخ أحمد ياسين، والشيخ عبد الفتاح دخان، وإبراهيم اليازوري، والشيخ حسن أبو شمعة [6].

---

[1] عماد، جاد، وآخرون، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،2005، ص 72.

[2] عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، ص111.

[3] اليافاوي، أحمد، شيخ فلسطين أحمد ياسين، دار الأدباء للنشر والتوزيع ــ القدس، 2004، ط1، ص101.

[4] المرجع نفسه،ص 112.

[5] مقابلة خاصة مع الشيخ جميل حمامي، أحد قادة حركة حماس، 22 / 4 / 2008م.

[6] المصدرنفسه.

أمّا مؤسسو حركة حماس في الضفة الغربية فهم: الأستاذ حسن القيق ــ رحمه الله ــ وناجي صبحة، وجميل حمامي، وفضل صالح، وجمال النتشة، وعدنان مسودة [1].

جاءت انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م لتتواصل حلقات المقاومة والنضال الفلسطيني المستمر، والمتواصل من عام النكبة وهزيمة 1948م والهزائم التي أنتجت الكيان الصهيوني، الذي اغتصب أرض فلسطين.

انطلقت الانتفاضة الأولى بعد أربعين عاماً من احتلال أرض فلسطين ؛ وكانت الانتفاضة نتيجة طبيعية لما وصل إليه الشعب الفلسطيني من يأسٍ، وإحباط من الظلم الذي وقع عليه من جهة، ولطول انتظار العون والتحرير القادم من الخارج، سواء من الأنظمة العربية أم من الشعوب. ولأن هذا التحرير لم يأتِ؛ أصبح لدى الشعب الفلسطيني خيبة أمل من الخارج، فعلى الرغم من طول تلك الفترة وكثرة الشعارات التي رفعت، فلم يتحرر شبر واحد من الأراضي التي اُغتصبت، ولم يعد اللاجئون، وبقي ثلثا الشعب الفلسطيني لاجئين، والبقية تعاني الظلم والاضطهاد تحت حراب الاحتلال.

لقد كان من أهم معالم الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، دخول حركة الإخوان المسلمين الفلسطينية بقوة وفعالية على ساحة العمل الجهادي الإسلامي المقاوم؛ وأدى دخول الحركة إلى إنهاء النقاش الفكري الذي كان دائراً على الساحة الفلسطينية بين أولوية المقاومة والجهاد، وأولوية التغيير؛ بمعنى: أولوية قيام الدولة الإسلامية التي يقع على عاتقها تحرير فلسطين كونها جزءاً من أرض الإسلام.

والتطور المهم الذي أشعل الأحداث وألهب الجماهير، والذي كان له انعكاس كبير على مجريات الأحداث في الأراضي المحتلة، وشكّل محطة فاصلة في تاريخ مقاومة الشعب الفلسطيني هو قيام شاحنة إسرائيلية بدهس مجموعة من عمال القطاع فجر 8 /12 / 1987م من أبناء جباليا في قطاع غزة فيما كانت حافلات تقل عمالا فلسطينيين من أماكن عملهم في داخل الخط الأخضر؛ مما أدى إلى استشهاد أربعةِ عمال، وجرح سبعةٍ آخرين من سكان مخيم جباليا في القطاع، ولاذ سائق الشاحنة العسكرية بالفرار على مرأى من جنود الحاجز [2].

وعلى أثر ذلك؛ اندلع بركان الغضب الشعبي صباح اليوم الثاني من مخيم جباليا، حيث يقطن أهالي الضحايا، ليشمل قطاع غزة برمته، وتتردد أصداؤه بعنفٍ في الضفة الغربية المحتلة، وذلك لدى تشييع الشهداء الأربعة. وفي اليوم التالي تجددت المظاهرات والاشتباكات مع قوات الاحتلال، حيث عمّت مختلف مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصاعدت الانتفاضة

[1] مقابلة خاصة مع الشيخ جميل حمامي، أحد قادة حركة حماس، 2008/4/22.

[2] جبارة، تيسير، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، دار الفرقان، عمان،1992، ص49.

يوما بعد يومٍ، حيث عمل الشعب الفلسطيني بجميع ما يمتلك من وسائل للتصدي لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

لقد فاجأت الانتفاضة جميع صنّاع القرار في الكيان الصهيوني، كما فاجأت جميع المحافل السياسية العربية والعالمية، فأصيب أصحاب القرار السياسي في الكيان الصهيوني بالذهول والحيرة والتخبط في القرارات والتصرفات، وعمدت إسرائيل للعديد من الوسائل والأساليب لوقف الغضب الفلسطيني المتصاعد من خلال استعمال القوة في قمع المظاهرات والمسيرات، وهدم البيوت، والاعتقالات، وكان أشدها عنفا وظلما سياسة تكسير العظام التي اتبعها اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ولكنّ كلَّ ذلك لم يوقفْ حدّة الانتفاضة، بل أدّى إلى تصاعدها كماً وكيفاً.

وعلى الرغم من وجود مؤشرات كثيرة حول الانفجار الفلسطيني سواء من سياسة الاحتلال الإسرائيلي أو مما آلت إليه القضية الفلسطينية، لكنَّ الواضح أن الانتفاضة لم يكن مُخططاً لها مسبقا؛ وإنما كانت من نتائجَ تراكمات، والدليل على ذلك كما يرى الدكتور عبد الستار قاسم أنه لا يوجد في تلك الفترة فصيلٌ فلسطيني واحد لديه كيلو سكّر، أو كيس طحين في المخزون انتظاراً للظروف الطارئة، ولم يكن أيّ استعدادٍ أو إيجاد للجان المتابعة للأحداث المستمرة على الساحة الفلسطينية [1].

أمّا عن موقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من انطلاقة حماس؛ فقد اتخذ شكلَ نزاع غير مقبول؛ وذلك خوفا من أن تشكل حركة حماس بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، حيث ظهر هذا الهاجس مبكرا عند فصائل (م. ت. ف)، وكان سبب هذا الخوف تراجع مكانة منظمة التحرير، وفصائلها لصالح الاتجاه الإسلامي، وقد ظهر ذلك جليا حينما دعت حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى إضرابٍ شاملٍ، فتصدت له الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأصدرت توجيهاتها لمناصريها بإفشال الإضراب. ثمّ لجأت القيادة الوطنية الموحدة، والتي شُكلت عقب انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية إلى أسلوبٍ أكثر ذكاءً؛ وهو إعلان الإضراب في اليوم نفسه الذي أعلنت حماس فيه إضرابها، ولأن وسائل الإعلام كان مسيطراً عليها من قِبلِ القيادة الوطنية الموحدة وحركة فتح، لم يذكر اسم حركة المقاومة الإسلامية حماس[2]. وقد بدا واضحا موقفُ الفصائل الفلسطينية من خلال مقاومة انطلاقة حماس، واعتبارها خارجة عن الصف الوطني[3]. وهذا ما أكده ممثل حركة فتح في القيادة الوطنية الموحدة، بوجود قناعة لدينا أن التيار الإسلامي ذاهب باتجاه استبعاد (م. ت. ف) ، واعتماد

---

(1) مقابلة مع الدكتور عبد الستار قاسم ، 11 / 5 / 2008م.

(2) الفالوجي، عماد، درب الأشواك حماس، الانتفاضة، السلطة، دار الشروق ــ الأردن، ط1، 2002، ص18.

(3) مقابلة مع الدكتور عبد الستار قاسم، 11 / 5 / 2008م.

نفسه بديلا عن تمثيل الشعب الفلسطيني، وقد اتضح ذلــك مــن خــلال الخطــاب الــسياسي والممارسة على الأرض؛ وذلك بالدعوة إلى فعاليات ونشاطات مستقلة عن القيــادة الوطنيــة الموحدة، وذلك من أجل إظهار التمايز وقد نجحت الحركة بذلك. وأضاف أن ســبب رفــض حماس دخول (م. ت. ف) يعود إلى طبيعة فكــر الإخــوان المــسلمين الــرافض لمــشاركة الماركسيين، والعلمانيين، والوطنيين في مشروع واحد، وعدم اعترافهم بشرعية (م. ت. ف) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني [1].

لكني لا أرى أن فكر الإخوان المسلمين يعارض المشاركة مع الأحزاب والحركات الوطنية، فقد شاركت حركة الإخوان في الأردن في الحكومة الأردنية، وكذلك في مصر مــن خــلال دخولها انتخابات مجلس الشعب، وأعتقد أن الرفض يعود للاختلاف في الرؤيــة والبــرامج، ولكون (م. ت. ف) عملت على استثمار الانتفاضة من أجل تحسين شروطها فــي التــسوية السلمية.

لم تكن نشأة حماس بحكم توجهها الإسلامي تتوافر لها أيّة مقومات من المساعدة في العــالم العربي من قِبَلِ النظام الرسمي، وهي بذلك تختلف عن بعض التنظيمات الفلسطينية التي نشأت من داخل النظام الرسمي العربي، وعلى هامشه، وتلقت مساعدته ومساندته.

لقد نشأت حماس في ظروف وأجواء كانت فيها النظم السياسية الرسمية العربية في حالة من الشراسة والعداء في مواجهة الحركات الإسلامية؛ لذلك استغل الإسرائيليون الفرصة لإخافــة النظم العربية من حماس، والسعي لاجتذاب مواقف الدول العربية وتعاونها باعتبارها والكيان الصهيوني في مواجهة عدو واحد متمثلا في الحركة الإسلامية.

لم تكن نشأة حماس تتوافر لها أيّة إمكانية أو مقومات من المساندة الدولية، حيث لم تكن على ارتباط بأيٍّ من الأطراف الدولية، أو الدول الكبرى، ولم تدخل في موازنــة أيٍّ منهـــا، ولا على هامش مصالحها، وكان شعارها من البداية لا شرقية ولا غربية، حركة مستقلة خــارج سياق ما تأسس في الوطن العربي من العديد من الحركات منذ الغزو والاستعمار.

وقد جاء تأسيس حماس في فترة أصبح فيها الكيان الصهيوني يقظاً لخطورة ما يجري من عودة الناس إلى الإسلام في داخل العالم العربي والإسلامي.

[1] مقابلة خاصة، د. أحمد فارس عودة،أحد قادة حركة فتح في القيادة الوطنية الموحدة، 28 / 3 / 2009م

المبحث الثالث: العوامل التي أدت إلى نشأة حركة حماس

وزعت حركة المقاومة الإسلامية حماس بيانها التأسيسي في 15 كانون الأول ديسمبر 1987م، إلا أن نشأة الحركة تعود في جذورها إلى الأربعينيات من هذا القرن فهي امتداد لحركة الإخوان المسلمين[1].

وقبل الإعلان عن الحركة، استخدم الإخوان أسماء أخرى للتعبير عن سياستهم ومواقفهم، اتجاه القضية الفلسطينية منها؛ التيار الإسلامي، والحركة الإسلامية، والكتلة الإسلامية، والمرابطون على أرض الإسراء وغيرها[2].

نشأت حركة المقاومة الإسلامية حماس نتيجة تفاعل عوامل عديدة عايشها الشعب الفلسطيني من نكبة 1948م بشكل عام مروراً بهزيمة 1967م، بشكل خاص، وهي تنطلق بمجملها عن عاملين أساسين هما: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية عام 1987م، وتطور الصحوة الإسلامية في فلسطين، وما وصلت إليه القضية في وسط الثمانينيات.

<u>أولاً: التطورات السياسية للقضية الفلسطينية:</u>

لقد بدا واضحاً للشعب الفلسطيني أن قضيته التي قدم من أجلها الكثير، وعانى بسببها ويلات القتل والتشريد والتي تعد بالنسبة إليه قضية حياة أو موت، وصراعاً بين المشروع العربي الإسلامي من جهة والمشروع الصهيوني الاستعماري الإحلالي من جهة أخرى آخذة بالتراجع، في الوجدان الفلسطيني والعربي والإسلامي، بل تحولت إلى قضية لاجئين وقضية إنسانية خاصة بعد النكبة 1948، فأخذ الشعب الفلسطيني بزمام المبادرة أعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بعدما شهدت الساحة قيام العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية، ولكن البرنامج الثوري لهذه الفصائل التي تنضوي تحت مظلة (م. ت. ف) تعرض للعديد من الانتكاسات والتراجعات الداخلية والخارجية التي عملت على إخفاقه، وحرف بوصلته، خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف 1982، واضطرار الفصائل الفدائية إلى مغادرة بيروت، وما تلا ذلك من تبعثر القوات الفلسطينية في أقطار عربية شتى، وانشقاق داخل حركة فتح، والاقتتال الذي اقترن بهذا الانشقاق، ثم حرب المخيمات في لبنان التي انفجرت عام 1985 لشطب الوجود الفلسطيني من لبنان[3]. ووجود مؤشرات كثيرة حول إمكانية القبول بحلول وسط بعكس ما يشير إليه الميثاق الوطني الفلسطيني.

---

[1] www. palestine_info_info\At\vatafiles\couters\filesgallery\2006\jesingns06\06\06_0z. joz

[2] حوارات غسان شربل، حركة حماس تحرير فلسطين خالد مشعل، دار النهار، بيروت، 2006، ص36.

[3] المرجع نفسه، ص37.

والتردد الكبير والتغيرات الجذرية التي حدثت لتلك الشعارات، من تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة دولة علمانية إلى تأسيس دولة فلسطينية في الضفة والقطاع إلى الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن، والتخلي عن تبني الكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين، إلى جعله أمراً مهماً يسير جنباً إلى جنب مع العمل السياسي إلى اعتماد العمل السياسي السلمي خياراً وحيداً [1]. وكان أبو إياد من أوائل القادة الفلسطينيين الذين تحدثوا عن الهدف الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية، وذلك من خلال تحويل فلسطين إلى دولة ديمقراطية يعيش فيها اليهود، والمسيحيون، والمسلمون كمواطنين متساوين، وإيجاد فلسطين مصغرة تقوم إلى جانب الدولة اليهودية[2].

وتحولت هذه الآراء إلى أطروحات فلسطينية واضحة وتزايدت خاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وكذلك محاصرة بيروت عام 1982م، وكان لهذا الاجتياح ومحاصرة بيروت لثلاثة شهور متتالية على مرأى ومسمع المواطن العربي بالغ الأثر في تعزيز الاتجاهات المنادية بالتسوية مع الاحتلال الإسرائيلي داخل (م. ت. ف).

وقد تضمنت أطروحات التسوية التنازل عن أسس وقواعد كانت في السابق من المحرمات في الصراع مع المشروع الصهيوني، وهي الاعتراف بوجود دولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية وحقهم في الوجود، وكذلك التنازل للاحتلال الصهيوني عن الجزء الأكبر من أرض فلسطين.

بناءً على هذه المؤشرات والبوادر التي بدأت بالظهور من استجابة منظمة التحرير الفلسطينية لمشروع التسوية وذلك بتنازلها عن الجزء الأكبر من أرض فلسطين التاريخية. وتراجع استراتيجية الكفاح المسلح، وعدم الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية وتكريس مفهوم الدولة القطرية في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات إضافة إلى ذلك إخفاق حركة القوميين العرب في تحقيق أهدافها مما انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، وما تلا ذلك من هزائم عربية متتابعة أمام الاحتلال الإسرائيلي.

وقد زاد في قتامة الصورة ما خلفه مؤتمر القمة العربية في عمان سنة 1986 من مرارة فلسطينية حين تراجع مستوى الاهتمام الرسمي العربي بقضية فلسطين، وسيطرت أجواء الحرب العراقية والإيرانية على قرارات القمة وتوجهاتها وكان ذلك ينعكس على "الداخل"

---

[1] أبو عامر، عدنان، الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة، مصر، مركز الإعلام العربي، ط1، 2006، ص20.
[2] خلف، صلاح، أبو إياد، فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع أريك رولو، ترجمة نصير مروة، بدون ناشر، ص7.

مغذياً الشعور باليأس من "الخارج" العربي والإسلامي لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، ولاسيما لدى أجيال " الداخل" الشابة التي ولدت، وترعرعت تحت الاحتلال[1].

وليس ببعيد السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية التي تتصف بالغطرسة والتعالي والشعور بنشوة الظافر، فقد ظنت إسرائيل أنها أحكمت قبضتها على مفاصل الحركة الاجتماعية للشعب الفلسطيني، فضلاً عن سيطرتها السياسية والعسكرية على الأرض وكان انسداد أفق الحلول السياسية أمام الفلسطينيين، إلى جانب واقع اقتصادي بالغ التدهور والسوء، تراكم لديهم مشاعر النقمة والثورة.

أما على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوة الدولية النافذة في العالم العربي، والتي تدخل معظم الأنظمة العربية ضمن نفوذها، فقد توفر لديها ولدى الأنظمة العربية الموالية لها وسائل عديدة للتحكم بمسار الحركة الفلسطينية وتوجهاتها؛ لأن الأخيرة باتت وخاصة بعد حرب رمضان 1973م، تعنى بالمجال السياسي أكثر من المجال العسكري[2] ولقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي التأثير الكبير على القضية الفلسطينية مما أدى إلى إنهاء الدور السوفيتي في المنطقة. بصورة لم تتوقعها الحكومات العربية، وغالبية الفصائل الفلسطينية التي كانت تعتمد عليه في دعم مواقفها في المحافل الدولية مما ألحق ضرراً كبيراً في موقفها السياسي من الصراع في المنطقة، كل هذه الأحداث وما تلاها من تطورات كانت مقدمة لظهور التيار الإسلامي بقوة على الساحة الفلسطينية.

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار نفوذ الحركة الإسلامية يتناسب إيجابياً مع انتشار نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية في الداخل، وكان من أهم عوامل الانتشار الإخفاقات التي منيت بها حركة المقاومة الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية تلك الإخفاقات التي جاءت نتيجة مجموعة من الظروف الموضوعية، وكذلك نتيجة لقدر لا بأس به من القصور الذاتي، أدت هذه الإخفاقات إلى إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وإفقادها لقاعدتين من قواعد ارتكازها في الأردن ولبنان، وقد انعكس هذا الواقع على الأرض المحتلة داخل موازين القوى، لصالح الاتجاه الإسلامي وذلك بزيادة قوتها وانتشارها في الشارع الفلسطيني[3].

ومما ساعد في بروز الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة الدعم الذي حظيت به هذه الحركة من شرائح اجتماعية متنفذة، ومن جهات عربية، وكذلك من الحركات الإسلامية المتواجدة في دول أخرى [4].

---

[1] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص41.

[2] بن يوسف، أحمد، حركة المقاومة الإسلامية حماس خلفيات النشأة وآفاق السير، المركز العالمي للبحوث والدراسات، ص23.

[3] عمرو، زياد، الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مرجع سابق، ص12.

[4] المرجع نفسه، ص13.

ثانياً: تطور الصحوة الإسلامية

لعل من المبالغة القول إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" قد تأسست مع إصدار بيانها الأول في 8\12\1987م، في تزامن مع انطلاق الانتفاضة الأولى ذلك أن جذور الحركة تمتد بعيداً في التاريخ الفلسطيني لتصل إلى الخمسينيات حيث الوجود الواضح لحركة الإخوان المسلمين التي خرجت حركة "فتح" من رحمها[1].

ولا نستطيع القول إن الصحوة الإسلامية بدأت في عام معين ولكن نستطيع القول إن نشاطها ازداد في السبعينيات، وذلك بعد تعزيز فكرة الإسلاميين وتيقنهم من فشل كافة الأنظمة والأيديولوجيات في قيادة الشعوب العربية الإسلامية، وإن لا عزة للمسلمين بولائهم للشرق الشيوعي، أو الغرب الرأسمالي وإن كل ما جنوه هو التبعية والتخلف، وإن عزة العرب والمسلمين كانت فقط باستلهام تعاليم الإسلام وتطبيقه في كل مناحي الحياة. ومن هنا تولدت القناعة بأن الإسلام هو الحل لمشاكلنا السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والعلمية كافة[2].

وقد اتجهت حركة الإخوان المسلمين نحو بناء المؤسسات الاجتماعية، والدعوية التي كانت لها قنوات اتصال وتأثير على قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، وتمكنت من خلالها من استقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة، بدت مقتنعة بنهجها، وخطها الفكري والسياسي من جهة، فضلاً عن دائرة الأنصار والمحبين الذي شكلوا حزاماً واسعا حولها[3]. فمؤسسات الحركة المتشبعة والمتعددة المجالات والاختصاصات، كالمؤسسات الصحية والتعليمية، ورياض الأطفال التي امتازت بقلة التكاليف على المواطن من جهة، وحسن أخلاق القائمين عليها من جهة أخرى، والتي كانت تشهد حالة من التنافس السياسي الممزوجة بالفئوية والتكسب المستشري في الظاهرة الدكاكينية الملازمة لكثير من المؤسسات الوطنية[4].

وقد شكلت المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، وجامعات الضفة الغربية: جامعة الخليل، وجامعة النجاح، وجامعة بيرزيت، وجامعة القدس، والعديد من الجامعات والمعاهد مستودعاً بشرياً تغرف منه التنظيمات المختلفة العاملة في المناطق المحتلة، وأصبحت الجامعات موقعاً أساسياً من مواقع تواجد التيار الديني، وأضحت الكليات الشرعية في هذه الجامعات تخرج الخطباء، وتعد المدرسين في المساجد المنتشرة في المدن، والقرى، والمخيمات[5]، ومن المعلوم أن الجامعات التي انتشرت في الضفة الغربية وقطاع

---

[1] الزعاترة، ياسر، الظاهرة الإسلامية قبل 16 أيلول وبعده وتجارب وتحديات وآفاق، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004، ص68.

[2] جبارة، د. تيسير، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، مرجع سابق،ص50.

[3] حمد، جواد، وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، مرجع سابق، ص37.

[4] المرجع نفسه، ص38.

[5] أبو عامر، عدنان، الحركة الإسلامية في قطاع غزة، بين الدعوة والسياسة، مرجع سابق، ص50.

غزة منابر أساسية لغالبية القوى العاملة على الساحة الفلسطينية؛ لأنها الأماكن الوحيدة التـــي يستطيع الشبان أن يتجمعوا فيها بصورة لا تثير شكوك الاحتلال، وتعتبر قانونية، ولهذا اعتبر العديد من الباحثين أن الإخوان المسلمين أنشأوا الكتل الإسلامية في الجامعات، لتشكل أحد أهم الآليات التي دفعت قوة نفوذهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكانت فيمـــا بعـــد أساســـاً لتشكيلهم حركة حماس[1].

ولقد كان لإنشاء الوحدة العسكرية التي نظمها الشيخ أحمد ياسين وقامت بتخزين الأســـلحة والإعداد العسكري، ليتسع بذلك نطاق تبني الخط العسكري الآثار الكبيرة في انتشار الصحوة الإسلامية، وهنا تتحدث أدبيات الإسلاميين باعتزاز عن تأليف مجموعة "أسرة الجهـــاد فـــي الأراضي المحتلة عام 1948م وانتمائها لــ "الإخوان المسلمين" وكانت برئاسة الشيخ عبد الله نمر درويش[2]، وتمتاز محاولة الشيخ أحمد ياسين التي اكتشفت سنة 1984م بأهمية خاصة، إذ كانت بإشراف مباشر من القيادات الأولى للحركة، ولاسيما الذين اعتقلوا والذين كانوا من أهم قادة حماس في وقت لاحق مثل الشيخ صلاح شحاده[3].

كما أن الأجواء الإقليمية ذات العلاقة ساهمت في تنامي الصحوة الإسلامية في المنطقـــة، وفي تزايد قوة التيار الإسلامي ونفوذه تزايداً مطرداً، وقد ساهمت أيضاً في تزويد إســـلامي الأراضي المحتلة بجرعات كبيرة من الثقة بالنفس، بحيث طمأنتهم بأنهم جزء مـــن ظـــاهرة شاملة آخذة في النمو والصعود في بلاد عربية وإسلامية كثيرة، وبأنهم ليسوا معـــزولين ولا منقطعين عن أي عمق خارجي[4]. ومن دواعي نشأة الحركة الإسلامية الشعور المتنامي بـــأن القضية الفلسطينية بدأت تتحول نحو القطرية، ومحاولة عزلها عن بعدها العربي والإسلامي، وما اعتراف الدول العربية بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني إلا دعمـــاً لهـــذا التوجه، ومن هنا بدأت التيارات الإسلامية في محاولة لإعادة الأمور لنصابها، وإعادة القضية الفلسطينية برمتها إلى سياقها العربي، والإسلامي الأشمل.

وقد كان لازدياد نفوذ الاتجاهات الدينية خارج الأراضي المحتلة، مصر، الأردن، لبنـــان، سوريا، وبروز ظاهرة المد الإسلامي بشكل عام، دور كبير في تقوية نفوذ الجماعات الدينيـــة في الضفة الغربية، وقطاع غزة[5].

---

[1] أبو عامر، عدنان، الحركة الإسلامية في قطاع غزة، بين الدعوة والسياسة، مرجع سابق ، ص52.

[2] الحروب، خالد، حماس الممارسة والفكر السياسي، مرجع سابق، ص34.

[3] المرجع نفسه، ص35.

[4] المرجع نفسه ص40.

[5] عمرو، زياد، الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة، مرجع سابق، ص13.

وكذلك ساهمت الثورة الإسلامية في إيران من خلال شعاراتها الإسلامية، والدور القيـادي لعلماء الدين فيها، في إعطاء دفعة قوية للعمل السياسي الإسلامي في فلسطين[1] فنجاح الثورة الإسلامية وانتصارها في إيران أعطى جرعة قوية للتيار الإسلامي في الوقت الـذي كانـت الحركة الإسلامية في مرحلة مواجهة فكرة مع الأطروحات الفكريـة الإلحاديـة والعلمانيـة، فعندما انتصرت الثورة الإسلامية، أحست أن لها سنداً قوياً.

أما على الجانب الآخر الإسرائيلي، فبات كثير من الفلسطينيين مقتنعين بأن الصراع مـع "إسرائيل" هو صراع ديني بالأساس، وإن السر الكامن وراء نجاح الإسرائيليين هو تمـسكهم بدينهم؛ مما جعلهم يعتقدون أن الاحتلال الإسرائيلي ليس تهديداً للأرض فقـط، بـل للهويـة الوطنية، والثقافة التي يشكل الإسلام عمودها الفقري [2]. وكلما زاد الإسرائيليون في تطـرفهم الديني اليهودي، كان ذلك داعياً للفلسطينيين للعودة للأصول الإسلامية والتمسك بها أكثر [3].

وبناء على هذه المعطيات ترعرعت الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة، مستفيدة مـن الأخطاء الذاتية داخل القوى الوطنية، وتراجع برامجها اتجاه القضية الفلسطينية، ومستفيدة من الأجواء المحيطة بالقضية الفلسطينية، سواء على الصعيد الإقليمي من زيـادة قـوة الاتجـاه الإسلامي في البلاد العربية والإسلامية، وانتصار الثورة الإسلامية، والجهاد الأفغاني، الـذي كان له دورٌ كبيرٌ في تغذيه روح الجهاد عند الإسلاميين الفلسطينيين، وظهور قيادات بـارزة من الإخوان المسلمين داعمة ومساعدة للجهاد الأفغاني، أمثال: الشيخ الشهيد عبد الله عـزام، مروراً بالممارسات الإسرائيلية الاستفزازية ضد الأماكن المقدسة للمسلمين. خاصة المـسجد الأقصى، كل ذلك أدى إلى تعاظم الحركة الإسلامية، وزيادة قوتها؛ ممـا مكنهـا لأن تتبـوأ الصدارة في التأثير على صناعة القرار، لا على الساحة الفلسطينية فحسب، بل على الـساحة الإقليمية والدولية.

(1) الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة، عدنان أبو عامر، مرجع سابق، ص20.
(2) المرجع نفسه، ص20.
(3) المرجع نفسه، ص20.

الفصل الثاني

حماس والبعد الديني

- المبحث الأول: المنطلق العقدي عند حماس
- المبحث الثاني: المنطلق الفكري عند حماس

المبحث الأول:المنطلق العقدي

" العقيدة هي الضابط الأمين الذي يحكم التصرفات، ويوجّه السلوك، ويتوقف على مدى انضباطها كلّ ما يصدر عن النفس من كلمات أو حركاتٍ، بل حتى الخَلَجات التي تساور القلبَ والمشاعر التي تعمل في جَنَبَاتِ النفس "[1]؛ لذا فقد عني القرآن الكريم، والسنة النبوية ببناء العقيدة وترسيخها في نفوسِ المسلمين، فلا تكادُ تخلو آية أو سورة سواءٌ أكانت مكيّة أم مدنية إلا عملت على توضيح العقيدة وشدّ انتباه الفرد والجماعات إلى اللهِ ــ عزَّ وجلّ ــ وربط كلّ تصرف بهذه العقيدة؛ التي تمثل القاعدة والأساس لهذا الدين، والذي لا يقومُ دينٌ بدونها. وهذا واضح في الآيات المكيّة التي عملت على غرس العقيدة في نفوس المسلمين.

لم يكن للمسلمين في مكة سلطان على أنفسهم ، ولا على مجتمعهم، وما كانت لهم حياةٌ واقعيةٌ مستقلّةٌ ينظّمونها بشريعة الله، ومن ثَمَّ لم ينزل الله تعالى في هذه الفترة تنظيمات وشرائع، وإنما أنزلَ لهم عقيدة، وخلقا منبثقاً من العقيدة بعد استقرارها في أعماق النفس، فلما صارت لهم دولة في المدينة، تنزلت عليهم الشرائع، وتقرر لهم النظام الذي يواجه حاجات المجتمع المسلم الواقعية والذي تكفل له الدولة بسلطانها الجديّة والنفوذ.

لقد كان التركيز على الدعوة لاعتناق العقيدة الإسلامية وتعليم الناس أولاً إقرار عقيدة (لا إله إلا الله) بمدلولها الحقيقي ألا وهو: لا معبود بحق في الوجود إلا الله، وردّ الحاكميّة لله في أمرهم كُلِّهِ: في ضمائرهم، وشعائرهم، وفي واقعهم، وأوضاعهم.

ويرى سيد قطب "أن الدعوة إلى العقيدة هي الأساس في دعوة الناس إلى الإسلام أول الأمر، فخلال ثلاثةَ عشرَ عاماً قضاها القرآن الكريم في بناء العقيدة، علماً أن الله تعالى قادر على أن ينزله جملةً واحدةً؛ لكنَّ اللهَ ــ سبحانه وتعالى ــ أرادَ أن يبني الجماعة المسلمة بالعقيدة، وإن تكونَ العقيدةُ هي واقع الجماعة الفعلي" [2].

إن الله ــ سبحانه وتعالى ــ يعلمُ أن بناءَ النفوسِ والجماعات لا يتمُّ بين يومٍ وليلة، فلم يكن بُدّ أن يستغرقَ بناء العقيدة المدى الذي يستغرقه بناء الجماعة والمجتمع المسلم، حتى إذا نضجَ التكوين العقيدي، كانت الجماعة هي المظهر الواقعي لهذا النضوج.

لقد جاءت العقيدةُ الإسلامية التي رضيها اللهُ لعباده بالأسسِ والتوجيهاتِ التي تلبي حاجات الإنسان المادية، والروحية، وتتناسب مع الفطرة الإنسانية، وتحققُ مصلحةَ الفردِ والمجتمعِ والدولة في آن واحد. وما جاءت به هذه العقيدةُ كفيلٌ بحل مشكلات الفردِ والمجتمعِ، بل البشريةِ جمعاء.

---

[1] عزام، عبد الله، العقيدة وأثرها في بناء الجيل، دار ابن حرم، لبنان، ط3، سنة 1996، ص7.

[2] قطب، سيد، معالم في الطريق، دار الشروق ــ بيروت،ص85.

وللإسلامِ ثوابتٌ في كلِّ مجالاته، وعلى المسلمِ أن يلتزمَ بها، ولا يجوزُ الحياد عنها بحالٍ من الأحوالِ. والثوابتُ في الإسلام تحفظ المجتمعَ من الهزاتِ والذوبان، وهذا مـا حـدثَ عبـرَ التاريخِ الإسلاميِّ، فلقد تجاوزَ المسلمون الخلافات السياسيةِ ، والفكريةِ، والمذهبية بينهم بهـذه الثوابت، ولم تؤثر تلك الخلافاتُ في أسسِ الإسلام، وحقائقِه، وخصائصه، ومقوماته.

واجه المسلمونَ الحضارات القائمةِ من: يونانية، وفارسيّة، ورومانية، وواجه الهجمـات الصليبية الشرسة، والاجتياح المغولي، والغزو الاستعماري بعقيدةٍ ثابتةٍ راسخةٍ، لا تتغير ولا تتبدل.

إن تمسُّكَ المسلمين بثوابتهم جعلهم يقفونَ في وجهِ أخطرِ غزوٍ لهم، وأكبر هجومٍ فكـريٍّ سواءٌ أكان من الشيوعية أم الرأسمالية والعلمانية، وغيرها.

إن في الإسلام أمرين: الأول قابل للتغيير، والتجديدِ، والاجتهادِ، والتطويرِ، والتعامـل مـع الواقع ؛ وهو خاص بالأمور الدنيوية، التي جاء فيها حديث الرسول ــ صلى الله عليه وسـلم ــ:" أنتم أعلم بأمور دنياكم "[(1)]، وهي التي لا نص فيها، فهي قابلة للاجتهاد، والتغييـر، أمّـا الأمر الثاني، فلا يدخله الاجتهادُ، ولا التطويرُ، ولا التجديـدُ، ويـشمل العقائـد الأساسـية، والأصول الكليَة، والأحكام القطعية وهي التي تجسّدُ الوحدة العقلية والـشعورية، والفكريـة، والسلوكيّة للأمةِ، وهي التي تنطلق فيها الأمة كمقومٍ أساسيٍّ لها؛ ولذلك فهي ثابتة لا تتغير ولا تتبدلُ مع تغيّر الزمان والمكان والأشخاص والبيئات [(2)]، فالصلاة، والصومُ، والزكاةُ، والحجُّ، والصدقُ، والأمانةُ، وتحريمُ الفواحشِ، والزنا، والاعتداء على الآخرين هي من الأصول ، لا تتغير ولا تتبدل بتغير الزمان والمكان والأشخاص والبيئة.

إن دعوى الاستغناء عن العقيدة دعوة باطلة، يكذبها الواقع ويبطلهـا التـاريخ البـشري الطويل، وواقع البشرية شاهدٌ على أن الإنسان حيثما كان، وفي أيِّ ظرفٍ وُجِدَ لا يخلو مـن عقيدة أبداً، صحيحةٍ أم فاسدة. وحتى الذين يدّعون اليوم أن العلم قد أغنى عن العقيدة والدين، وإن الإنسان في عصر الذرة، وغزو الفضاء لم يعدْ بحاجةٍ إلى العقيدة.

إن هذا الإدعاءَ الباطلَ لا أساس له، فالإنسان بطبيعته ضعيف، ويميل إلى اللجوء إلى مـن هو أقوى منه، إنها حقيقة فطريّة عند الإنسان، ناهيك عن أن الآلام التي يعانيها الإنسان اليوم جسمانياً، وروحياً تزداد يوماً بعد يوم. فوباء الكـوليرا، وأمـراض الـسرطان، والـصرع، والأمراض التي تفتك بملايين البشر، والمجاعات التي تهدد حياة الناس، والفيـضانات التـي

---

(1) مسلم،ابن الحجاج القشيري النيسابوري ، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، رقم الحديث (2363)، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، 1998، ص962

(2) أمين، جمعة، منهج الإمام البنا والثوابت والمتغيرات، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 1999، ص20.

تجرف مدنا وقرى، وتقتل وتشرد، والزلازل التي تودي بحياة آلاف البشر؛ لم يستطع الإنسان بالرغم من تقدّمه المادي أن ينجو منها.

والحقيقة التي لا يستطيع أن ينكرها أحد أن التدين والعقيدة ضرورة من ضروريات الحياة، فلا غنًى للإنسان والبشرية عنها؛ لذلك نجد أن القرآن الكريمَ والسنّةَ النبويةَ عملتا على غرس العقيدة في نفوس المسلمين، هذه العقيدة التي استطاعت أن تحمي المجتمع الإسلامي من المؤامرات التي أحيكت ضدّهُ، والتي تمثل صمام الأمان للمجتمع الإسلامي، والتي تحميه من الذوبان والانصهار والاندثار؛ لذا عمل أعداء هذه الأمة على ضرب العقيدة الإسلامية بكلِّ الطرق والوسائل.

إن الدارسَ لطبيعةِ العلاقات بين الغرب وشعوب الإسلام، يرى صراعاً مريراً، وخوفاً رهيباً بين الغرب والإسلام، سواء أكانت هذه الصِّراعات مفتعلة من أجل تحقيق مصالح معينة، أم كانت بسبب صراع ديني، وثقافي، وفكري، وحضاري. والمتتبع لأقوال قادة الغرب، والحضارة الغربية بكل فروعها وأنواعها السياسية والفكرية يعلم أن موقفها لا يتغير تجاه الإسلام، فقد حاولوا تغيير العقيدة في نفوس المسلمين وواقعهم عن طريق الحروب الصليبية ففشلت جيوشهم التي هاجمت المسلمين بالملايين، فعادوا يخططون من جديد ليعودوا إلينا بجيوشٍ حديثة، وفكرٍ جديدٍ، وأساليبَ متنوعة؛ يبدو في ظاهرها الخير لهذه الأمة، وفي باطنها تدميرٌ لهذه العقيدة الإسلامية في نفوسِ أبنائها.

ما زال الغرب يتعامل على أساس أن الحروب الصليبية ما زالت قائمة، وهذا ما عبر عنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (جورج بوش)، عندما أعلنَ أن حربه على العراق هي حربٌ صليبية. ولنصغِ إلى ما قاله (أيو جين روستو) لرئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية مستشار (جونسون)، لشؤون الشرق الأوسط حتى عام 1971م، إذ قال: "يجبُ أن ندركَ أن الخلافات القائمة بيننا، وبين الشعوب العربية، ليست خلافات بين دول أو شعوب، بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية، والحضارة المسيحية، وإن الصراع ما زال محتدماً ومستمراً بين الحضارتين"[1]. والظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا هي جزء مكمّل للعالم الغربي بفلسفته، وعقيدته، ونظامه؛ وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقي الإسلامي

---

[1] العالم، جلال، دمروا الإسلام أبيدوا أهله، دار الإسلام، ط9، سنة 1979، ص32.

بفلسفته، وعقيدته الإسلامية، ويبيّن أن قيام إسرائيل جزءٌ من هذا المخطط[1]، ويقول آخر: " إن الإسلام الجدار الوحيد في وجه الاستعمار الأوروبي " [2].

لقد عملت الحروب الصليبية واجتياح المغول للمشرق الإسلامي عملها من خلال: الفتك، والقتل، والتشريد للمسلمين، وقد استعملوا أقوى الأسلحة قديماً وحديثاً، وحصدوا كلَّ من وقفَ في وجههم مدافعاً عن عقيدته ووطنه. ورغم ضعف الإمكانات عند المسلمين، فإنهم دافعوا، وقاتلوا، وقاوموا بكلِّ ما يملكون من عناصر اليقين، وبشجاعةٍ أبهرت الأعداء.

" إن الذي دفع المسلمين إلى هذا الاستبسال في المقاومة هو الحرص على كرامة الإسلام، وعقيدته الراسخة. إن بقاء الإسلام مع ضعف الدولة والمجتمع، هي صمام الأمان للشعوب الإسلامية للوقوف في وجه الاستعمار، وموجات الإلحاد، والانحلال التي غزت العالم بشكلٍ عام. بناءً على ذلك نجد على طول التاريخ الإسلامي الطويل، أن الجماعات الإسلامية، والعلماء، والمصلحين، ومفكري الأمة الإسلامية كانوا يولون العقيدة اهتماماً كبيراً، لما لها من دورٍ كبيرٍ في حفظ وحماية الأفراد والمجتمع، ولأن القرآن أعطى عنايةً كبيرةً لغرس العقيدة الصحيحة في نفوس المسلمين وإزالة أيّ نوع من أنواع الشرك والخرافات، وما علق في نفوس المسلمين، من أوهام، كان التركيز على العقيدة بما تمثل من حماية للفرد، والمجتمع. ولأن حركة المقاومة الإسلامية حماس جماعة من جماعات المسلمين تتبنى الإسلام منهاجَ حياةٍ، فهي تتقيد بثوابت الإسلام، وعقيدة الإسلام، وبما التزم به السلف الصالح؛ وذلك باتّخاذها الإسلام منهجَ حياةٍ لها يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها، والرسولُ قدوتها، والقرآن دستورها"[3].

إن حركةَ حماس حركة عقديّة، والعقيدةُ ثابتٌ من ثوابتها، وعندما انطلقت هذه الحركة، انطلقت وفق منهجٍ، وعقيدةٍ تؤمن بها، وعلى ضوئها تسير؛ فهي لم تأتِ فجأةٍ، أو من فراغ؛ بل كانت لها مؤسسات اجتماعيةٍ، وتربويةٍ، وتعليمية، وثقافية عملت من خلالها على غرس العقيدة في نفوس أبنائها. وللحركة ثوابت لا يمكن التخلي عنها مهما كانت الظروف، والمعطيات مستندة إلى منهجها العقائدي، ورغم ذلك فإن للحركة ميّزة؛ وهي مرونتها العالية في التعامل مع الأحداث، وتوجت هذه المرونة من خلال دخولها انتخابات المجلس التشريعي عام 2005 م، علماً أنها رفضت الدخول في الانتخابات التشريعية عام 1996م. وقد توجت انتخابات 2005م بتشكيل الحركة لأول حكومة في تاريخها. وما حدث في اتفاق مكة يعطي مؤشراً قوياً بأن لحركة حماس منهجاً إستراتيجياً، فهي لم تنظر إلى الحوادث التي تحدث نظرة

---

(1) العالم، جلال، دمروا الإسلام أبيدوا أهله، دار الإسلام، ط9، سنة 1979،ص32.

(2) خالدي، مصطفى، وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في الوطن العربي، بيروت، ط4، 1970، ص184.

(3) عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مرجع سابق، ص98.

آنية، بل حاولت جاهدة أن تستفيد من الزمن؛ وذلك لمراعاتها التغييرات التي قد تحـدث فـي المستقبل، والتي ستكون لصالح الحركة، ومشروعها الإسلامي.

وفي هذا المضمار يقول الشيخ أحمد ياسين: " نحنُ امتداد للإخوان المسلمين في كلِّ العـالم، نحن موجودون هنا بفكر الإخوان، وبالعقيدة الإسلامية كاملة، وليس هناك أيّ خـلاف بيننـا وبينهم " [1].

إن العقيدة في فكر حماس، وفي دعوتهم هي رأس الأمر، وأسُّ البنـاء، وروح الإسـلام فالإسلام عقيدة تقوم على أساسها الشريعة، وتتفرع عنها أخلاقٌ وأعمالٌ، وينبثق عنها مجتمع تحكمه دولة. "فالإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها وعقائدها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها"[2].

وبما أن حركة حماس خرجت من رحم الإخوان المسلمين، فلا يكاد ينفك فكرها، ومفهومهـا للعقيدة عن حركة الإخوان المسلمين. ومن أبرز سمات منهج الإخوان المسلمين: شمولية الفهم، وسلامة التصور، وصحة الاعتقاد، واعتدال الفكر، وتوازن السلوك، وتكامل البناء، ورعايـة الأولويات، ومرحلية البناء، واتباع الدليل، ولزوم الحق، وترك الأهواء ونبذ التكلف، ومواجهة مستجدات العصر، وإدراك مشكلات الواقع "[3].

وعلى هذا المنهج بنى الإخوان المسلمون دعوتهم " فهي دعوة السلف، لأنهم يـدعون إلـى العودة بالإسلام إلى معينه الصافي، وسنة نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وطريقتهم سـنية؛ لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة، وحقيقة صوفية؛ لأنهم يعملون على أساس الخيـر، وطهارة ونقاء القلب، وهيئة سياسية؛ لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم في الداخل، وتعديـل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم في الخارج "[4].

يعتمد الإخوان المسلمون في عرض العقيدة وشرحها على دعامتين:

الأولى: "النصوص النقلية من القرآن الكريم، والحديث الصحيح فالقرآن الكريم هـو المنبـع الأول للعقيدة، وصحيح السنة هو البيان والتفسير.

الثانية: البراهين العقلية والعلمية التي ذكرها القرآن الكريم، وأمدّنا بها العلم الحديث" [5].

فالعقيدة في نظر الإخوان ليست كلماتٍ تحفظ وتردد، ولا مجادلات مع الآخرين دون أن يكونَ لها أثرٌ في حياة صاحبها. ويرفض الإخوان الشركيّات والخرافات والأباطيل التـي أُلـصقتْ

---

[1] منصور، أحمد، شاهد على العصر،مرجع سابق، ص254.

[2] عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مرجع سابق، ص96.

[3] البشير، عصام محمد، منهج البناء في العقيدة، دار النذير ــ السودان، ط1، 1990، ص6

[4] البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، رسالة المؤتمر الخامس،مرجع سابق، ص156.

[5] القرضاوي، يوسف، الإخوان المسلمين 70 عاماً في الدعوة والجهاد، مرجع سابق،ص338.

بالعقيدة مثل: الطواف بقبور الصالحين، والنذر لها، ودعاء أصحابها والاستعانة بهم كلُّ ذلــك من المنكرات "[1].

تعدُّ حركة الإخوان المسلمين أسبق الجماعات إلى تقرير الولاء والبراء، فهم يوالون كلَّ من وإلى الله ورسوله، وجماعة المؤمنين "[2]. وفي ذلك استجابة لقوله تعالى: "إنما وَلِــيُّكُمُ اللّــهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَـــن يَتَــوَلَّ اللّــهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فإن حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ " [المائدة:55ــ56]، وهذا يؤكده الشيخ حسن البنّا في رسائله حينما قال: " أوثق عرى الإيمان الحبُّ في الله، والبغض في الله" [3].

وفي التجرّد يقول: " أنْ تتخلّصَ بفكرتك عما سواها من المبادىء والأشخاص؛ لأنها أسمى الفكر وأجمعها وأعلاها "[4]. قال تعالى: "صِبْغَةَ اللّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ صِــبْغَةً وَنَحْــنُ لَــهُ عَابِدونَ "[البقرة: 137]. هذا ما يؤكده أحد قادة حركة حماس في الضفة الغربية عن موقــف حماس للولاء والبراء، إذ يقول: " نحن غيرُ راضين عن أي حزبٍ ودولةٍ لا تحكم بشرع الله، ولكن لا نعادي أحداً، ولا ندخلُ في صراعٍ مع أحد، لقوله تعالى[5]: " ادْعُ إِلى سَــبِيلِ رَبِّــكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ "[النحل: 126].

وأمّا عن موقف حماس من الآخر الديني، فتعرف نفسها بأنها " حركةٌ إنــسانية ترعــى حقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر الى أتباع الديانات الأخرى، ولا تعادي إلا من ناصبها العداء، وتطمئن أصحاب الديانات، وتبين أنه في ظلِّ الإســلام يتعــايش أتبــاعُ الديانات الثلاث في أمنٍ وأمان[6].

وتتعامل حركة حماس مع غير المسلمين كما يبين الله ــ عزَّ وجلَّ ــ في كتابه العزيز: " لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إن اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إنما يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُــوكُم مِّــن دِيَــارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ " [الممتحنة: 8، 9]، وعلاقة المسلمين مع غيرهم أصلاً تقومُ علــى السّلمِ لا الحرب؛ لذلك هناك أحكام خاصة لأهل الكتاب، منها إجازة الزواج من أهل الكتــاب، وأكلِ ذبائحهم حتى ولو لم يذكر عليها اسم الله، ودليل انفتاح الحركة على الآخر دينيــا أنهــا تشارك مسيحيي فلسطين بكلِّ مناسباتهم، سواء في أفراحهم وأعيادهم، أم في أتــراحهم، وقــد أعْطى العديد من السامريين في مدينة نابلس أصواتهم في الانتخابات التشريعية والبلدية إلــى

---

[1] القرضاوي، يوسف، الإخوان المسلمين 70 عاماً في الدعوة والجهاد، مرجع سابق ، ص349.

[2] المرجع نفسه، ص335

[3] الإمام البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، مرجع سابق، ص275.

[4] المرجع نفسه، ص275.

[5] مقابلة خاصة مع الشيخ حامد البيتاوي، التاريخ 2006/5/26، مصر.

[6] عبد الرحمن، انس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مرجع سابق، ص 96.

كتلة الإصلاح والتغيير، ودخل أحد مسيحيي غزة مع الحركة في الانتخابات التشريعية [1]. وأمّا عن موقف الحركة من الديانة اليهودية، فلا بدَّ من التمييز بين الديانة كدين سماوي، والاحتلال، فحركة حماس لم تعادِ اليهود لكونهم يهوداً، ولكنها تعاديهم لكونهم محتلين.

أمّا ظاهرة التكفير فإن حركة حماس تنأى بنفسها عن هذا الفكر الذي فيه شطط، بل إن الحركة تحارب هذا الفكر لأنه من الخطورة بمكان إخراج الإنسان من دائرة الإيمان إلى دائرة الكفر [2]. وقد ظهر هذا الفكر في مصر عندما سجن قادة الحركة الإسلامية، وضيق عليهم من خلال الاعتقال والتعذيب، حتى وصل الأمر إلى الإعدام. وقد نظر من شملهم التعذيب داخل السجون المصرية في عهد (جمال عبد الناصر) على أن من يعطي الأوامر بالقتل والتعذيب، ويسمح لزبانيته بالقتل والتعذيب هل هذا مسلم؟! ومدير المخابرات الذي ينفذ هذه الأدوار، هل هو مسلم؟! والشعب الذي يسكت عن هذا الحاكم الظالم، هل هو مسلم؟! وعليه يعتبر بعضهم أن الحاكم ومستشاريه والشعب قد خرجوا من دائرة العقيدة الإسلامية، لكنَّ الإمام (حسن الهضيبي) وحركة الإخوان المسلمين رفضوا هذا المنطق، وكان كتاب (حسن الهضيبي) "دعاة لا قضاة" قد رفض كلَّ هذه الأفكار، وفنَّدَ حُججهم وادّعاءاتهم. وعليه فإن حركة حماس لا تتبنى المنهج التكفيري في منهجها الفكري، ولا تكفر الأنظمة العربية والحكومات الإسلامية، بل تسعى لبناء علاقات إيجابية معها جميعها على قاعدة الاحترام المتبادل.

---

[1] مقابلة خاصة مع الشيخ حامد البيتاوي، 26 / 5 / 2006م

[2] المصدر نفسه.

المبحث الثاني: المنطلق الفكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس

إن تناول القضايا السياسية والفكرية في عبر التاريخ والسير، وفي عصر التكتلات السياسية، والمذاهب الفكرية المتنوعة يفرض على الباحث نوعا من التطبيق المنهجي في عملية التوفيق الجدلي بين الذات ونحن. مع أنّ الحركة الإسلامية لا تعيش وحدها في هذا العالم، الذي يموج بالمتغيرات فإن الالتزام بالمبادئ الإسلامية شيءٌ أساسي في فكر الحركة الإسلامية، خصوصاً عندما يكون الحديث عن حركة إسلامية مرجعيتها الكتاب والسنة في السلوك والتصور والاعتقاد ولا أن ينبغي أن يخرج عن حدود الشرع في حالٍ من الأحوال.

على مرِّ العصور الإسلامية العديد من المدارس الفكرية التي انبثق مفهومها وتصورها وفكرها من الإسلام، والتي كان لها دورٌ كبيرٌ في نهضةِ المسلمين وازدهارهم، وعودة الفهم الصحيح للإسلام. ومن هذه المدارس التي ظهرت في العصر الحديث، مدرسة الإخوان المسلمين التي لا يكاد يخرج فكر حركة حماس عما تطرحه وتتبناه، مع وجود خصوصية لحركة حماس؛ لأنها تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأنها تعدُّ نفسها حركة مقاومة، تعيش الهم الفلسطيني.

تعد حركة الإخوان المسلمين من أوضح الحركات الإسلامية فهما وفكراً، وأكثرها اعتدالاً ويسراً. ولو تصفحنا كتب الإخوان المسلمين ومراجعهم لوجدنا خطين متوازيين في الفكر الإخواني بقيا يمارسان تأثيرا على فكر حركة الإخوان عالميا:

الأول: رسائل الإمام حسن البنّا.

الثاني: فكر الشهيد سيد قطب.

وتعدُّ رسائل الإمام حسن البنا، من أهمِّ مفردات منهج الإخوان المسلمين، وعمدة نظامهم السياسي، وما زال لها تأثير ملموس في نهج الحركة وفكرها. ورسائل البنّا التي تربو على عشرين رسالةً، تناولت مواضيع مختلفة حول مواقف وآراء دينية سواء كانت سياسية واقتصادية وتنظيمية وغير ذلك.

إن أهمَّ ما جاء في رسائل البنّا هو إعطاء دعوته صفة الشمولية تبعا لطبيعة الدين الذي تنتمي إليه، فالإسلام دينٌ ودولة، سيف وقرآن. وهذا ما عبر عنه الإمام البنا في رسائله حينما قال: " الإسلام دينٌ ودولة، عقيدةٌ وعبادةٌ، ووطن وجنسيةٌ، وروحانيةٌ، وعمل ومصحفٌ وسيف[1].

---

[1] البناء، حسن، مجموعة الرسائل، مرجع سابق، ص119.

وبناءً على شمولية الإسلام كما يراها الإخوان المسلمون يقرر البنا في رسائله. : " أن دعوة الإخوان المسلمين دعوة سلفية؛ لأنهم يدعون إلى العودة بالإسلام إلى معينه الصافي من كتاب الله وسنة رسوله، وطريقة سنية؛ لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة في كلِّ شيءٍ وخاصة العقائد والعبادات. وحقيقة صوفية؛ لأنهم يعلمون أن أساس الخير طهارة النفس، ونقاء القلب، والمواظبة على العمل، والحبّ في الله، والارتباط على الخير، وهيئة سياسية؛ لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم في الداخل، وتعديل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم في الخارج، وتربية الشعب على العزة والكرامة، والحرص على قوميته إلى أبعد حدٍّ. وجماعة رياضية؛ لأنهم يعنون بأجسامهم، ويعلمون أن المؤمن القويّ خير من المؤمن الضعيف. ورابطة علمية ثقافية؛ لأن الإسلام يجعل طلب العلم فريضة على كلِّ مسلمٍ ومسلمةٍ. وشركة اقتصادية؛ لأن الإسلام يعني بتدبير المال، وكسبه من جهة وفكرة اجتماعية؛ لأنهم يعنون بالمجتمع الإسلامي " [1].

إن دعوة الإخوان المسلمين رغم طابعها الإصلاحي ومضمونها الدَّعَوي، مثقلة بِهَمٍّ استعادة الحكم الإسلامي. ويقول البنا في هذا: " إن الإخوان لا يطالبون الحكم لأنفسهم ، فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل العبء، وأداء هذه الأمانة، والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم منهاجهم، وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كلِّ حكومةٍ لا تنفّذُ أوامر الله "[2].

وابتداءً من نقطة الحكم تخوض حركة الإخوان المسلمين صراعا سياسيا مع الأنظمة العربية لتحقيق أهدافها في إقامة الحكم الإسلامي على تشكيل تنظيم خاص اختارت له الصيغة الدولية بمعنى أنه تنظيم يمتد في أكثر من دولة في العالم، وعملت بفاعلية على مستوى العالم العربي في بعض المراحل السياسية، وتركت أثراً واضحا في بعض الدول الإسلامية مما جعلها موضع خصومة وعداء. وتعرضت للمنع والحظر، وخاصة التنظيم المركزي في مصر، وتعرض العديد من رجالها إلى الاعتقال والإعدام.

وفي رسالة التعاليم في الأصول العشرين للشيخ حسن البنا، يتحدث عن أركان بيعة الإخوان، ويحصرها في عشرة أركان، أهمها: الفهم؛ أي: فهم الإسلام، ويقول موجها قوله لأبناء الإخوان " إنه يريد من الفهم أن نفهم الإسلام في حدود الأصول العشرين[3].

لقد أولى الإخوان هذه الأصول عناية خاصة، وجعلوها دستور دعوتهم، وشرحها العديد من مفكريهم وعلمائهم، مثل الغزالي والقرضاوي. وتؤكد الأصول في مطلقها على شمولية الإسلام

---

[1] البنا، حسن، مجموعة الرسائل، مرجع سابق ، ص56.
[2] المرجع نفسه، ص171.
[3] المرجع نفسه، ص268.

لمظاهر الحياة، وللدين والدنيا، وللحكم والعقيدة، وإن مرجعية ذلك كلّه القرآن الكريم، والسنة النبوية مع ضرورة فهمهما وفق قواعد اللغة العربية وأصولها.

يقول الإمام الشهيد حسن البنا "إن لكلِّ مسلم أن يتبع إماماً من أئمة المسلمين، ويحسن به مع هذا أن يجتهد ما استطاع في التعرف على الأدلة، وإن الخلاف الفقهي في الفروع لا يكون سبباً للتفرق في الدين، ولا يؤدي إلى خصومة أو بغضاء، ولكلِّ مجتهدٍ أجر، وكل مسألة لا يبني عليها عمل، فالخوض فيها من التكلف الذي ينهانا عنه شرعنا"[1]. وتتناول بعض مسائل الاعتقاد مثل الإيمان بالآيات المتشابهة من غير تعطيل ولا تأويل، وموقفهم المناهض من البدع في الدين، وغير ذلك مما يتفق مع النهج السلفي بالإجمال، وقد يختلف مع بعض التيارات السلفية في التفصيل[2].

وأبرز هذه الأصول هو الموقف من مسألة التكفير، حيث يقول الأصل التاسع والعشرون: "لا نكَفِّرُ مسلماً أقرَّ بالشهادتين، وعمل بمقتضاهما، وأدى الفرائض برأي أو عصبية، إلا إن أقرَّ بكلمة الكفر، أو أنكر معلوما من الدين بالضرورة، أو كذّب بصريح القرآن، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، وعمل عملا لا يحتمل تأويلا غير الكفر[3].

أمّا الخط الآخر المؤثر في فكر الإخوان، فهو فكر الشهيد سيد قطب، إذ يقول عن نفسه: "أنا لا أكفر المسلمين، وأنا امتداد لحركة الإخوان المسلمين"[4]. بالمقابل حسن البنا في رسالة التعليم يقول: "لا نكفر مسلماً نطق بالشهادتين وعمل بمقتضاهما"[5].

وحسب رأي صلاح الخالدي[6] فإن فكر سيد قطب يدور حول العمل بمقتضى الشهادتين، وليس مجرد ترديدها فقط.

ومن المؤكّد أن منطلقات سيد قطب الفكرية تتلاقى مع فكر حسن البنا ؛ لأن موضوع فكره في الأساس يدور حول وجوب تحكيم شرع الله؛ وهو ما عبر عنه الشيخ حسن البنا في المؤتمر الخامس للإخوان بقوله: " إن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض، واستخلاص من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف[7].

ووجهة الخلاف بين فكر سيد قطب وفكر حسن البنا، أن البنا كرّس جهده ونفسه للتنظيم والإصلاح، وأعطاهما أولويته. أمّا سيد قطب فقد أعطى الفكر والاعتقاد السياسي الأولويّة،

---

[1] البنا، حسن، مجموعة الرسائل، مرجع سابق ،، ص158.

[2] المرجع نفسه، ص269.

[3] المرجع نفسه، ص271.

[4] الخالدي، صلاح، سيد قطب من الميلاد إلى الاستشهاد، دار القلم ، بيروت، ط1، 1991، ص389.

[5] البنا، مجموعة الرسائل ، مرجع سابق، ص270.

[6] الخالدي، صلاح، سيد قطب من الميلاد إلى الاستشهاد، مرجع سابق، ص390.

[7] المرجع نفسه، ص271

فكرّس نفسه للتمييز بين الكفر والإيمان، وبين الحكم والحاكم والمحكوم، وحكم الذي لا يحكم بما أنزل الله النظام، والمجتمع المحكوم الراضي بذلك، والآثار المترتبة على ذلك. فسيد قطب قسّم المجتمعات تقسيما ثنائياً، فمجتمع مسلم وآخر جاهلي. فالمجتمع الإسلامي هو الذي يُطبق فيه الإسلام عقيدة وعبادة، شريعةً ونظاماً، وخُلُقاً وسلوكاً. والمجتمع الجاهلي، هو المجتمع الذي لا يطبق فيه الإسلام، ولا تحكمه تصوراته، وقيمه موازينه، ونظامه، وشرائعه وخلقه وسلوكه.

وفي نظر سيد قطب ليس المجتمع الإسلامي هو الذي يضمُّ أناسا ممن يسمون أنفسهم مسلمين، بينما شريعة الإسلام ليست هي قانون هذا المجتمع، وإن صلّى وصام وحجّ البيت الحرام.

وفكر سيد قطب يرتكز على أمرين أساسيين، الأول: الجاهلية التي أصابت المجتمع الإسلامي، بل البشرية كافة، والتحرر منها والانعتاق من أسرها.

الثاني: الحاكمية وتطبيقها، وتبنت هذا الفكر جماعات إسلامية، فكفرت المجتمع المسلم في الدول الخاضعة لغير حكم الله، ولم تحرك ساكنا، واتهمته أنه مجتمع جاهلي، بينما اكتفى قسمٌ بتكفير النظام وأجهزته، وأجازوا إباحة دماء من ينتمي لهذا النظام. وقد ترتب على ذلك موجات عنف أصابت بعض الدول العربية وخصوصا مصر. ولهذا الأمر قام المرشد الثاني للإخوان المسلمين حسن الهضيبي بإجراء مراجعة لفكر الإخوان الذي ظهر خلال فترة الصدام مع النظام الناصري، وعلى وجه التحديد ما ارتبط منه باجتهادات سيد قطب، فأكّد في المراجعة على فكر الجماعة، كما استقر به الأمر إبان حياة المؤسس حسن البنا، ووفقاً للأصول العشرين؛ وهو عدم تكفير أيٍّ من المسلمين، وإن واجب الدعاة هو الدعوة إلى الله فقط. أمّا الحكم بالكفر على الآخرين فليس من فكر الإخوان المسلمين، وذلك في كتاب (دعاة لا قضاة). ولم يتردد بعض الإخوان المسلمين في تخطئة سيد قطب في بعض اجتهاداته، وأرجع بعضهم الآخر هذه الاجتهادات إلى ظروف السجن، وهول التعذيب الذي تعرض له، وأنه كسائر البشر يخطئ ويصيب، وبعضهم الآخر قال إنه أسيء فهم الرجل بسبب بعض الجمل والعبارات التي توهم بغير ما يقصده حقيقةً. وبشكلٍ عام أظهر الإخوان المسلمون حرصا على الاستفادة من كتب ومؤلفات سيد قطب، لكنهم يشددون على التزامهم بالمنهج الذي أرساه المؤسس الشيخ حسن البنا.

هذه المعلومات لا بدّ منها لفهم الفكر السياسي عند حركة حماس كون حركة حماس خرجت من مدرسة الإخوان المسلمين، والتي تعدّ من أكثر الحركات الإسلامية المعاصرة مرونة في التعامل مع الواقع في الزمان والمكان المختلفين. وقد تمكنت هذه الحركة من التعامل مع ظروفٍ متعددة

ومتغيرة بطريقة تتلاءم وهذه الظروف[1]، سواء أكان ذلك عن طريــق المقاومـــة المــسلحة أم المشاركة في الانتخابات البرلمانية، أم المشاركة في الحكم، وقيادة أول حكومة لها كما حدث عام 2005م إثر فوز الحركة في الانتخابات التشريعية، ولم تجد الحركة حرجاً في التعامل مع الواقع في جميع الأماكن التي وجدت فيها، وذلك بحثا عن مصلحة الحركة في الوصول إلـــى أهــدافها. وذلك ضمن نظرية تعدد الخيارات، سواء أكان الخيار العسكري أم المعارضة السياسية أم اختيار المشاركة في الحكم، ولكنّهم يرون الحكمة في اختيار الأنسب من بين هذه الخيارات شريطة أن لا تخرج عن المبادئ، وثوابت الحركة التي تعتقدها[2].

وأعتقد أن الحركة التي تعمل بالسياسة لا بدَّ لها من خيارات متعددة، وفي نفس الوقت لابــد لها من المرونة والقدرة باللعب في الهامش المسموح فيه، بشرط عدم المس بالثوابت والمبادئ الأساسية للحركة. وليس المقصود بالمرونة أن نقدم كل الأوراق التي بحوزتنا ثمَّ تصبح بعــد ذلك مكشوفة للآخرين، تنتظر رحمة الإسرائيليين بالمنِّ عليك، فالحقوق لا تستجدى اســتجداءً بل تنتزع انتزاعا. فليس المطلوب من حركة حماس أن تغير جلــدها، وتتنازل عن مبادئهـــا وثوابتها، إنما المطلوب من الأنظمة العربية أن تغير إستراتيجيتها في التعامل مع قــضاياها، وإن تكون على قدر الأحداث، فالهزيمة والتخاذل لم تكن قدرا مكتوبا على العرب والمسلمين، والواجب على هذه الأنظمة أن تأخذ مكانتها، وإن تعلمَ أن لديها مـــن المقومـــات والقــدرات لانتزاع حقوقها دون استجداء وضعف. فالمطلوب استغلال هذه المقدرات والمقومات.

تعد حركة حماس نفسها حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزو الصليبي لتصل وتـــرتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسّام، وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936م وما بعده [3].

ويعد ميثاق حماس الإطار العام النظري، والمرجعية الفكرية والسياسية التي تحدد مبادئها، وتوضح تصورها، وتبين هويتها وتطلعاتها، وتتحدث عن آمالها، وعن منهجها الفكـــري فـــي التعامل مع الوقائع والأحداث. فهي منفتحة على الجميع، وترحب بكلِّ مسلمٍ يأخــذ بفكرهـــا، ويلتزم منهجها، ويرغب في الانضمام إلى صفوفـــهـــا لأداء الواجب، وأجره على الله [4].

ويبين الميثاق أن الإسلام منهجها، فمنه تستمدُّ أفكارها، ومنهاجها، وتصوراتها عن الكـــون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كلِّ تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطها.

---

(1) جواد حمد وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، مرجع سابق، ص125.

(2) المصدر نفسه، ص126.

(3) عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مرجع سابق، ص98.

(4) المرجع نفسه، ص96.

تنطلق حركة حماس من قاعدة الإيمان كأساس لقوة الإنسان، فالمسلم قوي بإيمانه، وبإعداده ما طلبه الله ــ عزّ وجلّ ــ من خلال قوله تعالى ــ: "وأعدّوا لَهُم مَا استَطعتُم مِن قُوَّةٍ " [الأنفال: 60]، ويشكل الإيمان القاعدة الأساسية لقوة الإنسان المسلم في مواجهة التحديات، وما يحاك من مؤامرات من القوى الاستعمارية، لذا نجد أن حركة حماس تبنت نظرية التربية في إعداد الأجيال ليتناسب مع الهدف.

إن مهمة التحرير مهمة غير اعتيادية، تتطلب حشدا أخلاقيا غيرَ اعتياديٍّ. كلّ ذلك بحاجة إلى عملية تربوية ضخمة ضمن نظام تربوي واضح المعالم، ويشكل نسيجاً متكاملا في إطار النظرية التربوية، وهي القاعدة الأساسية التي تبنى عليها بقية الأمور، فإن كانت مهزوزةً، قام البناء على شفا انهيار، وإن كانت صلبةً متماسكةً، قام البناء وفيه دفع نحو الارتفاع [1].

وهذا ما تحدث عنه ميثاق حماس، حيث جاء في المادة السادسة عشرة: " لا بدَّ من تربية الأجيال الإسلامية في منطقتنا تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسةً واعية، ودراسة السنة النبوية، والاطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة. وبتوجيهات المتخصصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكوِّن لدى المسلم تصوراً سليما في الفكر والاعتقاد، مع ضرورة الدراسة الواعية عن العدو وإمكاناته البشرية، والتعرف على مواطن ضعفه وقوته "[2].

وتعتمد حماس منهج الإخوان المسلمين نفسه في التربية، إعداد التربية الفرد المسلم فالبيت المسلم فالشعب المسلم، ثم الحكومة الإسلامية:

وقد كان من نتائج اعتماد حماس هذا المنهاج التربوي أو هذه النظرية التربوية من بناء قاعدة عريضة ومتماسكة ومنتشرة في المجتمع الفلسطيني، وقد ظهر جلياً عندما قررت حركة حماس الانخراط في الانتفاضة والعمل المقاوم، وكان من نتائج تركيز الحركة على التربية؛ أنها ولدت قويةً منذ اللحظة الأولى لتأسيسها [3] ؛ لأنها اعتمدت على بنية قوية ومنتشرة في الشارع الفلسطيني، علماً أن القوى الوطنية تأخذ على حركة حماس تأخرها في العمل المقاوم [4].

وأعتقد أن إستراتيجية حماس في تبنيها النظرية التربوية كانت في مكانها، وذلك لعلمها المسبق من خلال التجارب السابقة أن الاحتلال لن يسمحَ لها بالعمل، وسيسعى إلى إجهاضها إذا ما دخلت العمل المقاوم. ولكن بالصبر والمثابرة والعمل على إيجاد بنية قوية، وإيجاد

---

[1] قاسم، عبد الستار، الطريق إلى الهزيمة، 1998، ص91.

[2] عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مرجع سابق، ص104.

[3] الحروب، خالد، مجلة سياسات العامة، حماس في الحكم جدل ديني وسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية، العدد الثاني، معهد السياسات العامة، ص11.

[4] المرجع نفسه، ص12.

الحاضنة التي حمت حماس من الضربات والمؤثرات، والتي استهدفت الحركة من اليوم الأول لانطلاقتها، أثبتت صحة نهج الحركة بهذا الشأن.

لقد تعرضت الحركة لضربات موجعة، وذلك من خلال الاعتقالات المستمرة، وأخطر ما واجهته الحركة هو عملية الإبعاد التي طالت أكثر من (400) من قادتها وأعضائها عام 1992م. وقد عمدت إسرائيل إلى قتل أغلبية الصف الأول من الحركة على طول مسيرتها وعلى رأسهم مؤسس الحركة الشيخ الشهيد (أحمد ياسين)، وخليفته الدكتور الشهيد (عبد العزيز الرنتيسي) والعديد من القيادات، وعلى الرغم من الضربات القوية التي وجهتها ضدها سلطات الاحتلال الإسرائيلي فإنها ازدادت قوةً وتجذراً، واكتسبت شعبية متزايدةً في أوساط الشعب الفلسطيني، والمحيط العربي والإسلامي، واحترام العديد من دول العالم.

أما فيما يتعلق بموقفها من فلسطين، "فإنها تعتقد أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، ولا تملك أيٌّ دولةٍ أو ملكٍ أو رئيسٍ، ولا أيّ منظمة من المنظمات سواء أكانت فلسطينية أم عربية التنازل عن شبرٍ واحد منها"[1].

هذا الموقف يبين بوضوح موقف الحركة من فلسطين، وهو موقف مبدئي وسائد في فكر الحركة وخطابها. وتعتقد الحركة أن الجهاد فرض عين على كلّ مسلم في مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين، ولا بد من رفع راية الجهاد[2].

ويتحدث ميثاق حماس على أن التفريط في أيِّ جزءٍ من فلسطين تفريط بجزءٍ من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها [3].

إن تحرير فلسطين كلّ فلسطين واجبٌ على كلِّ مسلمٍ ومسلمةٍ. والسؤال الذي يثار حول الحركة هو مسألة تحرير فلسطين، ومدى إيمانها بالمرحلية. وتعلم حركة حماس أنها تعيش في ظروف غير طبيعية، وأنّ العالم لن يتقبل فكرة القضاء على دولة إسرائيل. وإن الظروف العربية والإسلامية غير مهيأة لتتحمل مسؤولية التحرير، علماً أن سياسة إسرائيل في العالم تقوم على فكرة أن حماس والعرب يعملون على تدمير دولة إسرائيل، مما أوجدَ تعاطفا دوليا معها. وهنا يظهر الفرق بين رؤية حماس للحل المرحلي وغيرها من الفصائل الوطنية، خاصة تلك التي اعترفت بإسرائيل.

ومن خلال قراءة ومتابعة مواقف حركة حماس، ظهر عدم ممانعتها للحل المرحلي. وقد ظهر ذلك من خلال تصريحات الشيخ أحمد ياسين، والعديد من قيادات الحركة، لكنّ هذا الحل مقابل هدنة طويلة الأمد دون الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي. وهنا يظهر تمايز الحركة عن

---

[1] عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مرجع سابق، ص 100.
[2] المرجع نفسه، ص103.
[3] المرجع نفسه، ص101.

غيرها من فصائل (م. ت. ف)، التي اعترفت بالاحتلال الإسرائيلي، وتنازلت عن بعض ثوابت الشعب الفلسطيني.

إن المرونة الذي حدث في فكر الحركة وموقفها هو ما يمكن تسميته بالحلِّ المرحلي للقضية الفلسطينية، ويتضمن القبول بدولة فلسطينية، وأيّ سيادة على أيِّ جزءٍ من أرض فلسطين التاريخية، وهذا ما عرضه الدكتور محمود الزهار على وزير الخارجية الإسرائيلي عندما استدعاه عام 1988م. ويقوم هذا المشروع على الحلِّ المؤجل، والحلِّ المعجل.

ويقوم الحل المعجل على [1]:

أ ــ "إعلان إسرائيل نية الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس بالتحديد.

ب ــ توضع الأراضي الفلسطينية وديعة في يد الأمم المتحدة.

ج ــ يسمي الشعب الفلسطيني ممثله في الداخل والخارج وبالطريقة التي يراها مناسبة دون اعتراض من إسرائيل، إلا إذا اعترض الفلسطينيون على حق الاعتراض على ممثلي إسرائيل.

د ــ تبدأ المباحثات بين الممثلين بشأن النقاط المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني في الوقت الذي يوافق عليه الطرفان.

أمّا الحل المؤجل فيقوم على إخراج طبيعة الصراع من الدوائر الضيقة إلى الدوائر الأوسع، وهي إسلامية الطرح، وربط قضية فلسطين بالشعوب المسلمة ربطاً عقدياً" [2].

وفي هذا المضمار يقول الشيخ أحمد ياسين: "نريد في هذه المرحلة أن يزول الاحتلال عن أرضنا المحتلة بعد 1967م كاملة، وإن يزول كلّ آثار الاحتلال من: مستوطنات، وسجون، ومعتقلات، وإن تكون لنا دولة فلسطينية على ترابنا المحرر، وتكون القدس عاصمتها، وعدم تدخُّلِ إسرائيل في شؤوننا، ولا أمتنا، ولا حركتنا".

وفي مرحلة من المراحل، طرح المكتب السياسي لحركة حماس مبادرة عرفت في حينها بمبادرة (موسى أبو مرزوق) رئيس المكتب السياسي لحماس في حينه، وقد تضمنت ما يلي[3]:

1 ــ" انسحاب الاحتلال الصهيوني من الضفة والقطاع بدون شروط.

2 ــ تفكيك وإزالة المستوطنات، وترحيل المستوطنين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

---

[1] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص81.

[2] منصور، أحمد،شاهد على العصر، مرجع سابق، ص315.

[3] الفالوجي، عماد عبد الحميد، درب الأشواق، مرجع سابق، ص228.

3 ــ إجراء انتخابات عامة تشريعية للشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، وهذه القيادة المنتخبة هي المخولة في التعبير عن إرادة الشعب الفلسطيني وطموحاته، وهي التي تقرر كافة الخطوات اللاحقة في صراعها مع الاحتلال " [1].

ويرى خالد الحروب أن سبب هذا التطور في المرحلية في فكر حماس يعود إلى اعتراف (م. ت. ف) بإسرائيل، وكذلك أحداث حرب الخليج الثانية، وما ولَّدته من إحباطٍ وخيبةِ أملٍ فلسطينية وعربية بشكل عام؛ بمعنى عجز الخارج في المدى المنظور.

ولا أرى ذلك؛ لأن حركة حماس تتبنى فكر الإخوان المسلمين، ومعلوم أن الإخوان المسلمين يؤمنون بالمرحلية. وقد وافقت حركة حماس على الحلِّ المرحلي من خلال وثيقة الأسرى، واتفاق مكّة، اللذين ينصان على إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967م، وقد جاءت هذه الموافقة بعد نجاحات للمقاومة على العديد من الأصعدة، خاصة بعد هزيمة إسرائيل في حرب تموز عام 2007م في جنوب لبنان، وكذلك الفوز الكبير للحركة في الانتخابات البلدية والتشريعية التي حدثت عام 2005م، والإخفاقات التي تواجهها أمريكا وهي حليف رئيس لإسرائيل في حربها على العراق وأفغانستان، وما يسمى بالإرهاب.

تؤمن حركة حماس بأن إسرائيل لم توجدْ إلا نتيجة تخلف الأمة العربية والإسلامية، وليس لأحد أن يتصور أن الوقوف في وجه المشروع الصهيوني دون أن تتقدم الأمة العربية والإسلامية حضارياً.

وتدرك الحركة حماس أيضاً لن تستطيع تحرير فلسطين وحدها، ولكن هدفها هو إبقاء جذوة الحق، والمقاومة مشتعلة. ولهذا السبب دخلت في الانتخابات؛ لأن مشروع المقاومة القوي يجب أن يستند إلى مشروع مجتمعي قوي. ومشروع المقاومة لا ينحصر بالمقاومة المسلحة فقط، بل هو شكل من أشكال المقاومة.

ومن وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية حماس أن مرجعياتها الإسلامية تؤمن بالمرحلية ما دمت متمسكا بحقوقك، فلا ضير من أيِّ اتفاق مرحلي، كمحطة أو خطوة على الطريق للوصول إلى الاستراتيجي[2].

وهذا يدعونا للحديث عن الواقعية في فكر حركة حماس، فهي متأسسة وفق ركنين:

الأول: ديني إسلامي باعتبارها واحدة من حركات الإخوان المسلمين، وهي تحمل شعارها وبرنامجها ومفهومها، مع وجود خصوصية لكل حركة بناءً على الواقع الذي تعيش.

الثاني: وطني مقاوم، باعتبارها تنظيما من تنظيمات الحركة الوطنية الفلسطينية، هدفها تحرير فلسطين، ودحر الاحتلال، وإخراج الأسرى، بمعنى معايشة الهم الفلسطيني.

---

[1] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص74.

[2] مقابلة مع القيادي في حركة حماس سيد أبو مسامح. www. amin. org / look / article. Tp

ومن خلال هذين الركنين: الإخوان المسلمون من جهة، والحركة الوطنية من جهة ثانية، طورت حماس فكرها واستفادت من التجربتين اللتين تنتميان إلى المدرسة الواقعية السياسية[1].

أضف إلى هذين الركنين الأرضية التي تكونت عليها واقعية الحركة، وهو اتساع حجم الحركة وامتدادها، وتشعباتها، والجمعيات الخدماتية التابعة للحركة، سواء أكانت مدارس أم مستشفيات وجامعات غيرها. لذلك عملت حركة حماس على حماية هذه الخدمات بطريقة عقلانية، وبحكمة متزنة بعيدة عن الحسابات الخاطئة التي قد تلحق ضرراً بهذه الخدمات.

ولدت حركة حماس وترعرعت بين أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتالي فهي تعرف التعقيدات الدقيقة، والنسيج الاجتماعي الفلسطيني بجميع مكوناته، وبالرؤى المختلفة التي تحكمه. كما أن للحركة القدرة على قراءة التطورات على الساحة الفلسطينية والعربية، ناهيك عن ميزان القوى الذي يميل ضد الفلسطينيين، والموقف الدولي المعادي للشعب الفلسطيني لصالح الاحتلال الإسرائيلي. والظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية من تراجع (م. ت. ف)، والموقف العربي الرسمي والذي بالغالب إمّا متواطئ أو متخاذل في تعامله مع القضية الفلسطينية.

هذه الأمور مجتمعة أظهرت الواقعية في فكر حماس دون أن يؤثر ذلك على شعاراتها التي رفعتها من أول يوم.

أما فيما يتعلق بالخلاف الفقهي، فتقوم سياسة الحركة على البعد عن مواطن الخلاف الفقهي، إذ تعتقد الحركة أن الخلاف في الفرعيات أمرٌ ضروريٌ [2].

وقد وقع الاختلاف في التاريخ الإسلامي – ولكنه لم يؤثر على أصول الإسلام، أو حتى على المسلمين أنفسهم– فقد اختلف الصحابة في فهم العديد من الآيات والأحاديث، وليست المشكلة في الخلاف، ولكن تكمن الخطورة في التعصب للرأي، أو للتحجر في عقول الناس وآرائهم.

وعليه نجد أن العديد من علماء حركة حماس ومفكريها تبنوا اجتهادات فقهية مختلفة فالحركة لم تلزم أبناءها في تبني موقف فقهي معين. والحقيقة أن هذه إيجابية تحتسب للحركة؛ لأنها أبعدت مؤيديها ومناصريها وأعضاءها عن الجدل الفقهي الذي قد يقود في المستقبل لانقسامات يكون لها أثر سلبي على الحركة.

أما فيما يتعلق بإمكانية استخدام الحركة القوة المادية من أجل تحقيق أهدافها، وفرض برنامجها ومفهومها على الآخرين، يقول خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس

---

[1] الحروب، خالد، مجلة سياسات عامة، حماس في الحكم جدل ديني وسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية مرجع سابق، ص11.

[2] مقابلة مع الشيخ حامد البيتاوي. التاريخ 2006/5/26م.

خلال مؤتمر صحفي من دمشق: " إن حركة حماس لن تلجأ إلى فرض الشريعة الإسلامية، وإن الحركة تؤمن بالتدرج، وتؤمن بالوسطية والتسامح، ولا إكراه في الدين، ولا تفرض فكرها وبرنامجها على أحد. وأردف قائلاً: لم نفرض على الناس برنامج المقاومة، وإنما الشعب اختاره، سنعطي الحرية للناس بدليل أن هناك مسيحيين انتخبونا، وهناك مسيحيون تحالفوا معنا، دكتور حسام الطويل وهو مسيحي في غزة نحن نحترمه، وقد نجح متحالفا معنا"[1].

وفي الحوار الذي أجرته مقدمة برنامج (بالعربي)، أكّد الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في معرض ردّه على سؤال إن كانت حركة حماس ستغير الشكل الاجتماعي الفلسطيني لا سيما في الضفة الغربية قال: " سنعطي القدوة الحسنة، ونطبق تعاليم ديننا، ونتمسك بأهداف الدين الحنيف، ولن نجبر أحداً على أن يتغير إلا من خلال قناعته، هذا دأبنا في العمل الإسلامي. وقال أحبُّ أن أُؤكِّدَ بأن معظم نساء فلسطين أكثر من 85 % يرتدين الحجاب، وهناك أخوات لا يرتدين الحجاب، وهن يخضعن لضغط من الأسرة، ولو ترك الأمر لهنَّ أعتقدُ جازما بأنهنَّ سيلحق الركب.

وأضاف هذا مجتمع مسلم والتزام المرأة بالحجاب هو فرض من الله ــ سبحانه وتعالى ــ، ولكنني أؤكدُ بأننا لن نفكر ولو بلحظةٍ في إجبارِ أحد عليه، بل نترك الأمر لخيار الفرد وقناعته[2].

هذا الكلام من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني يبينان بكلٍّ وضوح نهج حماس الفكري في التعامل مع مخالفيها، ولقد بدا هذا واضحا في مسيرة حركة حماس سواء في الشارع الفلسطيني، أو الكليات والجامعات، فهي لم تتعرض في يومٍ من الأيام لأحد بسبب لباسه، أو معتقداته.

لقد تعرضت حركة حماس للعديد من المضايقات خاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، ودخول السلطة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة، وقد وصل الأمر إلى استعمال السلاح ضدَّ الحركة، حيث قتل العشرات من أبناء الحركة في مسجد فلسطين عام 1996م، لكنَّ الحركة اتّسم موقفها بالهدوء، ولم تلجأ إلى العنف في التعامل مع السلطة، وطلبت من أنصارها ومؤيديها الانضباط وعدم الانجرار وراء الفتنة[3].

إضافة إلى ذلك تعرض العديد من قيادات الحركة إلى الاعتقال، والتعذيب مثل: الدكتور محمود الزهار، والدكتور الشهيد عبد العزيز الرنتيسي، والدكتور الشهيد إبراهيم المقادمة

---

[1] قناة الجزيرة مؤتمر صحفي، 28 /1 / 2006م.

[2] قناة العربية، برنامج بالعربي، 19 /2 / 2006م.

[3] الفالوجي، عماد، درب الأشواك، مرجع سابق، ص297.

وغيرهم الكثير، وقد وصل الأمر إلى إقامة جبرية على مؤسس الحركة الشيخ الشهيد أحمد ياسين، وكان موقف الشيخ الشهيد رافضا للاقتتال الداخلي، مستشهداً بقوله تعالى: " لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أنا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ " [المائدة: 29]، ورفضت الحركة اللجوء إلى القوة أو العنف في مواجهة ما تعرضت له من قبل السلطة الفلسطينية.

ومن وجهة نظر الباحث الفلسطيني خالد الحروب أن حماس ترى الدمَّ الفلسطيني خط أحمر، وأنها لن تنجرَّ إلى الفتنة الداخلية، وهذا ما شجّع السلطة وأجهزتها الأمنية على ملاحقة الحركة، واعتقال قياداتها[1].

تظلُّ حركة حماس حالة فريدة ومعقدة وذات خصوصية تميزها عن باقي الحركات الإسلامية، فالواقع الفلسطيني مليءٌ بالمتناقضات التي فرضتها الوضعية الفلسطينية، فهي محافظة عقائدياً، ولكنها مستعدة أن تبدي مرونة يبدو في ظاهرها تجاوزاً للثوابت، وهي تؤمن بالجهاد والمقاومة كحلٍّ وحيدٍ لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وتقبل مرحلياً دولة فلسطينية على حدود عام 67م وتمتلك خيارات وبدائل سياسية يفرضها الواقع الفلسطيني وتطرحها كقواسم مشتركة مع القوى الوطنية العلمانية القدرة على عمل هدنة مع الاحتلال، أو التفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي عبر وسطاء.

وأعتقد أن اتفاق مكة، ومن قبلها وثيقة الأسرى مثلت الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية المتفق عليها من غالبية الفصائل الفلسطينية، إلا أن الرفض الدولي والإسرائيلي والضعف العربي أجهض هذا التوجه؛ مما أدى إلى إفشال ما اتفق عليه فلسطينياً.

إن المرونة في فكر حماس جعلها تتخطى العديد من العقبات التي واجهتها، رغم ما تواجهه من رفض الآخرين لها، ووضعها على قائمة الإرهاب، ومناكفات الداخل الفلسطيني لها.

---

[1] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص123.

الفصل الثالث:

حماس في بعدها الفلسطيني والعربي

- المبحث الأول: حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية
- المبحث الثاني: حماس والسلطة الفلسطينية
- المبحث الثالث: حماس والحركات الإسلامية
- المبحث الرابع: علاقة حماس بأصحاب الديانات الأخرى في فلسطين
- المبحث الخامس: حماس وموقفها من جامعة الدول العربية وقراراتها
- المبحث السادس: حماس وموقفها من الأنظمة السياسية العربية

المبحث الأول: حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية

ألمت بالشعب الفلسطيني عقب نكبة 1948م ظواهر عديدة وتعرض لممارسات وتغييرات كان لها أثر واضح في مسيرة قضيته، ولعل من أبرزها استلاب الأرض الفلسطينية والإمعان في مصادرة هويتها التاريخية. فقد عمدت إسرائيل من خلال احتلالها للأرض الفلسطينية إلى طمس كلِّ ما من شأنه أن يكون فلسطينياً، أو عربياً وإسلامياً.

" لقد تمَّ تغيير المركزين: السياسي والقانوني لبقية الأرض الفلسطينية التي لم تخضع لإسرائيل، فقطاع غزة أصبح خاضعاً لسلطة الحكم المصري، وما يعرف الضفة الغربية أصبح جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وفقدَ الفلسطينيون حقَّ السيادة على أيِّ رقعةٍ من أرضِ وطنهم التاريخي " [1].

وكان من نتائج نكبة 1948م أن اضطر مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني إلى النزوح إلى الدول العربية المجاورة، وعاشوا لاجئين في الشتات والمخيمات. ومن أهمِّ الدول التي نزحوا إليها: الأردن، ولبنان، وسوريا، مع وجود العديد من المخيمات داخل الوطن المحتلِّ.

لقد اتخذت الأمم المتحدة قراراً في 8 / 12 / 1949م بإنشاء وكالة الغوث كي ترعى شؤون اللاجئين وتدعى (UNRWA، الأنروا)[2]. وكان لإنشائها من وجهة نظر اللاجئين الفلسطينيين تفريطاً في حقوقهم وهويتهم كشعب متميز ومستقلّ، وزاد إحساسهم بالأسى لأن الأمم المتحدة هي التي أقرت تقسيم فلسطين. وإن إنشاء وكالة الغوث الدولية كان مسألةً محطّمةً للمعنويات؛ لأنه خلقَ تصوراً خاطئاً بأن الفلسطينيين يعتمدون بصورة كليّة على الإحسان الدولي، أو يريدون تحويلهم إلى شحاذين محترفين على أبواب الدول الكبرى"[3].

أمّا على صعيد النضال الوطني، والفعل السياسي بشقيه الرسمي والشعبي، وبعد قيام الكيان الصهيوني؛ فقد حُكِمَ هذا النضال، وهذا الفعل الرسمي بمجمل الظروف الرسمية العربية في تلك المرحلة، ومجمل رؤاها لطبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وقد انطلقت من واقع وجود الدولة الوليدة في المنطقة.

ومع انضمام الضفة الغربية إلى الأردن بعد مؤتمر أريحا والإشراف المصري على قطاع غزة؛ ظهر الاعتقاد بالنجاح في طمس المعالم الوطنية للقضية الفلسطينية، فقد رفضت مصر رغم اعترافها بالحكومة الفلسطينية أن تمنحها حقّ ممارسة مهامها في قطاع غزة، كما

---

[1] الصايغ، أنيس وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة، بيروت، ط1، ج5، 1990 ،ص106.

[2] المرجع نفسه، ج4، ص1.

[3] المرجع نفسه، ج5، ص109.

رفضت الحكومة الأردنية الاعتراف بالحكومة الفلسطينية التي أعلنتها الهيئة العربية العليا عام 1948م؛ وذلك لأنها تعد لضمٍّ الضفة الغربية إلى الأردن "[1].

في صباح 28 / 5 / 1964م التأم المؤتمر الفلسطيني الأول في فندق إنتر كونتيننتال في القدس، وشهد جلسة الافتتاح الملك حسين، ومجموعة من ممثلي الدول العربية، وقد افتتح الملك حسين المؤتمر رسميا، وتحدث بعد ذلك أحمد الشقيري، وكان من كلامه: " أن الشعب الفلسطيني يجتمع في مدينة القدس الخالدة لأول مرة بعد كارثة فلسطين ليعلن عبر هذا المؤتمر للدنيا بأسرها أننا نحن أهل فلسطين، أصحابها الشرعيين قد التقينا على تحرير فلسطين " [2].
وأكّد على أن حقيقة القضية الفلسطينية هي أنها قضية تحرير، وأن الكفاح المسلح هو وحده طريق التحرير، وإن أبناء فلسطين ملتزمون بسلوك هذا الطريق "[3].

شهدت الفترة منذ أواسط الخمسينيات حتى أواسط الستينيات أحداثا عربية ودولية كثيرة، فمن جهة كانت فترة المد الناصري بشعاراته القومية الجماهيرية، والتي كانت بصماتها في ازدياد، والتأثر بالمد القومي خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر في حرب عام 1956م، وكذلك بعد تجربة الوحدة بين مصر وسوريا. وثورة جنوب اليمن، وكذلك ثورة الجزائر، ووصول الأحزاب القومية إلى الحكم في سوريا والعراق، بكلٍّ ما تضمنته من شعارات قومية تقدميّةٍ، وقد شهدت تلك الفترة كذلك استقلال بعض الدول العربية من الاستعمار، مع وجود حركات وأحزاب ثورية في دول عربية أخرى "[4].

من جهة ثانية كانت المرحلة تتصف دولياً بامتداد حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبروز الاتحاد السوفييتي، ودول المنظومة الاشتراكية كنواة موازية للإمبريالية العالمية، وكان من الطبيعي أن تتأثر الحركة الوطنية الفلسطينية بكلٍّ تلك الأحداث.
وعلى صعيد الفعل العسكري الفلسطيني في تلك المرحلة فقد اتّخذ طابعا بسيطا بعد النكبة على مستوى نشاطات من قبل بعض الجماعات الصغيرة والأفراد، وتطور الفعل إلى استخدام البنادق الصغيرة والمتفجرات البدائية في العمليات الفدائية التي كانت تتم في ظروف صعبة.

---

[1] الصايغ، أنيس وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة، بيروت، ط1، ج5، 1990، ص111.
[2] المرجع نفسه، ص53.
[3] الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص52.
[4] جبارة، تيسير، تاريخ فلسطين، دار الشرق، ط1، 1998، ص330.

والتطور المهم الذي حدث في هذا المجال قيام بعض الأحزاب بمحاولة إنشاء ألوية عسكرية خططت للقيام بعمليات فدائية في الداخل الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وهذا ما قامت به حركة القوميين العرب، وقد استشهد بعض أعضائها في هذه العمليات إلى أن قامت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بإطلاق رصاصتها الأولى في بداية عام 1965م[1].

أمّا في الأراضي التي احتلت عام 1948م، فقد عايش الشعب الفلسطيني ظروفاً قاسيةً وبالغة الصعوبة بفعل قوانين الحكم العسكري الإسرائيلي المفروض عليهم حتى عام 1966م، وعانى تهجيرا من مدنه وقراه، وتمّ تدمير البيوت، وقتل الرجال والأطفال والنساء، ونهبت أراضيه، وأقيمت المستوطنات عليها، وعانى الشعب الفلسطيني تمييزا عنصريا بشعا، وتلخص هدف الإسرائيلي الأبرز بالنسبة للفلسطينيين هناك بطمس هويتهم الوطنية وانتمائهم لشعبهم، وعروبتهم وإسلامهم، وكذلك طمس ثقافتهم العربية والإسلامية

وقد امتلأت المعتقلات الإسرائيلية بأبناء الشعب الفلسطيني، وعمدت المخابرات الإسرائيلية إلى ملاحقة نشاطهم. وسط كلّ تلك الأجواء، وأمام التحدي الإسرائيلي في تلك الفترة والظروف الإقليمية والدولية، والواقع الفلسطيني؛ جاءت دعوة جامعة الدول العربية المنعقدة في القاهرة عام 1964م، وكان من أبرز قرارات المؤتمر الدعوة لإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وإقامة الهيئة التي تتولى المطالبة بحقوقه لتمكنه من تحرير وطنه، وتقرير مصيره مؤكدة على مساندة الدول العربية، وتقديم كافة أشكال الدعم العربي له[2].

ومن أجل إنجاز المهمة الفلسطينية كُلِّفَ السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية بإجراء الاتصالات اللازمة مع أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف مواقعهم لهذه الغاية والعودة بنتيجة اتصالاته إلى مؤتمر القمة العربي الثاني[3].

قام الشقيري بجولات عديدة في الدول العربية، حيث التواجد الفلسطيني، حيث تم تشكيل لجان تحضيرية في تلك الدول لإعداد قوائم بأسماء المرشحين لحضور المؤتمر المنوي عقده لإعلان الكيان الفلسطيني. وكان عدد الأعضاء 397 عضواً، وقد روعي التوزيع الجغرافي والزعامات التقليدية، ورؤساء المجالس والبلديات والوجهاء والأعيان والمغتربين وأبناء المخيمات[4].

وقد تباينت ردود الفعل على إيجاد كيان فلسطيني مستقل بين مؤيد، ومتحفظٍ، ومعارض. فعلى مستوى ردود الفعل العربية الرسمية، فقد اتخذت مواقف متباينة من المساعي المؤدية

---

[1] فلسطين تاريخها وقضيتها، دون مؤلف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003، ص215.

[2] الصايغ، انيس، الموسوعة الفلسطينية، ج5،مرجع سابق، ص179.

[3] المرجع نفسه، ص178.

[4] المرجع نفسه، ص178.

إلى إقامة ذلك الكيان، ففي الأردن برزت تحفظات بضرورة أن لا يؤدي الكيان الفلسطيني إلى فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية [1]. أمّا سوريا فقد أصرت علــى انطــلاق الكيــان الفلسطيني من خلال ممارسات السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، أما العراق فقد أعلن تأييده، والسعودية أبدت تحفظها خاصة على الشقيري، أمــا لبنــان وقطــر والكويت والبحرين والسودان فقد أبدت تأييدها لصيغة البيان المقدم [2].

وأما على المستوى الفلسطيني فقد استقبل الشعب الفلسطيني فكرة إقامة الكيــان الفلــسطيني بحماسة وتأييد ودعم تمثّل في المؤتمرات الشعبية الحاشدة [3]. أما الهيئة العربية العليــا فقــد اعتبر زعيمها الحاج أمين الحسيني نفسه من أكبر المتضررين بخصوص الكيان الفلــسطيني؛ لأنه يسحب البساط في تمثيل الشعب الفلسطيني من تحت قدميه، واستمرت معارضــته لهــذا الكيان [4].

أمّا من جهة الأحزاب والقوى والمنظمات الفلسطينية فقد أيدت جميــع الأحــزاب والقــوى والمنظمات الفلسطينية فكرة الكيان الفلسطيني رغم التحفظ حول طبيعة قيامه والقائمين عليه[5]. فقد كان موقف البعثيين يدعو إلى إقامة الكيان على أسس ثورية، وأيدت حــــركة القــوميين العرب إقامة الكيان الفلسطيني بشرط إجراء انتخابات حرة وإقامة الكيان الفلسطيني كتنظــيم ثوري للشعب الفلسطيني.

في هذه الأجواء انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في مدينــة القــدس فــي 28 / 5 / 1964م، والذي أعلن قيام منظمة التحرير. وقد صدر عن المؤتمر قرارات كان أبرزها [6]

ـــ إعلان منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها قيادة معبئة لقوى الشعب الفلسطيني لخــوض معركة التحرير، ودرعا لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقا للنصر.

ـــ إقرار الميثاق القومي الفلسطيني، وعدد بنوده 29 بنداً.

ـــ إقرار النظام السياسي وعدد بنوده 13 بنداً، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، والصندوق القومي الفلسطيني.

ـــ انتخاب السيد أحمد الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية، وتم تكليفه باختيــار اللجنــة التنفيذيــة وعددها 15 عضواً.

ـــ تقرر أن يكون المؤتمر بمثابة المجلس الوطني الأول لمنظمة التحرير الفلسطيني، وحددوا بنود (مواد) الميثاق الوطني الفلسطيني، الحقوق، والأهداف الوطنية، باعتبارها إستراتيجية

---

[1] الصايغ، انيس، الموسوعة الفلسطينية، ج5،مرجع سابق، ص197.
[2] المرجع نفسه، 179.
[3] المرجع نفسه، 179.
[4] المرجع نفسه، 179.
[5] المرجع نفسه، ص180
[6] جبارة، تيسير، تاريخ فلسطين، مرجع سابق، ص341.

نضالية رسمت سبل الكفاح، كما حددت الرؤية تجاه إسرائيل، وبنت الطرق المحددة للصراع، كما تطرقت إلى العلاقة الفلسطينية العربية، وبينت أسس التحرك في الإطار العربي.

جاءت بنود الميثاق القومي لتؤكد على تعريف الحدود الفلسطينية بأنها تلك " التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وهي وحدة إقليمية لا تتجزأ[1]، ولذلك رفض الميثاق قرار التقسيم وقت الانتداب البريطاني والذي أقرته عصبة الأمم وما ترتب عليها، ووعد بلفور[2].

اعتبرت القرارات أن: " تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس؛ من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية، والعدل، والسلام، لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وإقرار الأمن، والسلام في ربوعها[3].

وقد ركزت القرارات على الشخصية الفلسطينية فقررت أنها: " صفة أصلية لا تزول، وهي تنتقل من ألآباء إلى الأبناء، وإن الاحتلال الإسرائيلي وتشتيت الشعب لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني، ولا ينفيانهما[4].

أما فيما يتعلق بالانتماء الحزبي للفلسطينيين، فقد اعتبر الميثاق: " أن المذاهب العقائدية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، مع التأكيد على أن الفلسطينيين جميعا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح[5]. أمّا عن تقرير المصير فقد أكد الميثاق أن شعب فلسطين يقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه، وتمضي إرادته، وحتى يتم التحرير يكون للفلسطينيين ثلاث شعارات: الوحدة الوطنية، التعبئة القومية، والتحرير[6].

وبالنسبة لمرحلة النضال على طريق تحرير فلسطين، أكد الميثاق على: " أهمية تنشئة الجيل تنشئة عربية ثورية، واتخاذ كافة أشكال التوعية، والتثقيف، لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا

---

(1) عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية، بين ميثاقين، مرجع سابق، ص85.
(2) المرجع نفسه، ص85.
(3) المرجع نفسه، ص87-88.
(4) المرجع نفسه، ص85.
(5) المرجع نفسه، ص86
(6) المرجع نفسه، ص86

روحيا، وماديا عميقا، وتأهيله للنضال والكفاح المسلح، والتضحية بحياته من أجل استرداد وطنه، وإن التحرير واجب وطني "[1].

أما الصراع مع إسرائيل، فقد اعتبر الميثاق أن إسرائيل هي طليعة الحركة الصهيونية، والتي هي حركة استعمارية في نشوئها، وعدوانية، وتوسعية، أهدافها عنصرية في تكوينها، فاشية بمراميها وأهدافها[2]. وفرّق الميثاق بين الصهيونية واليهودية بوصفها دينا سماويا، وليست قومية ذات وجود مستقل " واليهود ليسوا شعبا واحداً له شخصيته المستقلة، وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها " [3]، مع التأكيد على أن اليهود من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين بالعيش بولاء وسلام مع الفلسطينيين "[4]، مع التأكيد على أن النظام السياسي في فلسطين بعد التحرير يهيئ البلاد للطمأنينة والسكينة، ونحمي من خلالها جميع المقدسات، وحرية العبادة، ولا تميز على أساس عنصر أو دينٍ أو لغةٍ أو لون[5].

أما في المجال العربي، فقد أكّد الميثاق على الارتباط العضوي بين فلسطين والوطن العربية، باعتبارها جزءاً من هذا الوطن العربي الذي تجمعه روابط القومية العربية، وإن الفلسطينيين هم مواطنون عرب[6]. واعتبر الميثاق أن تحرير فلسطين واجب قوميّ تقع مسؤوليتها كاملة على الأمة بأسرها، حكومات وشعوب. واعتبر الميثاق بأن مصير الأمة العربية هو رهن بمصير القضية الفلسطينية[7].

وحول العلاقة مع الأنظمة العربية أكّد الميثاق على تعاون (م. ت. ف) مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها دون التدخل في الشؤون الداخلية لأيّةِ دولةٍ عربيةٍ، وإن (م. ت. ف) لن تمارس أيَّ سيادة إقليمية على الضفة الغربية، ولا على قطاع غزة، ولا منطقة الحمة السورية، وسيكون نشاطها مقتصرا على المستوى الشعبي في الميادين التحررية، والتنظيمية، والسياسية، والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيد العربي والدولي[8].

---

(1) عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية، بين ميثاقين، مرجع سابق،، ص86

(2) المرجع نفسه، ص88

(3) المرجع نفسه، ص88

(4) المرجع نفسه، ص88

(5) المرجع نفسه، ص88

(6) المرجع نفسه، ص86

(7) المرجع نفسه، ص88

(8) الحوراني، فيصل، تطور فكر منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها السياسية، ، تحالف السلام الفلسطيني، مجموعة التفكير– فلسطين 2007م، ص14.

وفي ذلك استجابة لشرط أردني رسمي، وذلك خوفا من أن تحجب الحكومة الأردنية الموافقة على عقد المؤتمر التأسيسي في مدينة القدس التي كانت تابعة للسلطة الأردنية [1].

وعلى الصعيد الدولي، أكّد الميثاق على أن تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، كما نصَّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، وإن الشعب الفلسطيني يرى ضرورة إقامة صداقة مع جميع شعوب العالم، ويتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام [2]. وتطرق الميثاق إلى إيمان الشعب الفلسطيني بمبادئ العدل، والحرية، والسيادة وتقرير المصير، والكرامة الإنسانية، وحقِّ الشعوب في ممارستها، وإلى تأييد جميع المساعي الدولية التي تهدف إلى إقرار السلم على أساس الحقِّ والتعاون الدولي الحر، والتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي، إذ لا تعايش مع العدوان، ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار [3].

وعن مسؤوليات (م. ت. ف) أقر الميثاق قيام (م. ت. ف) بدورها الكامل في تحرير فلسطين وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة؛ وهي المسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين: التحررية، والتنظيمية، والسياسية والمالية[4].

أمّا الإجراءات التي تتعلق بتعديل الميثاق، فلا يتم ذلك إلا بثلثي أعضاء المجلس الوطني لـ (م. ت. ف) في جلسةٍ خاصةٍ يدعى إليها من أجل هذا الغرض[5].

أهمُّ مؤسسات (م. ت. ف)

1 ــ جيش التحرير الفلسطيني، كان من مهمة (م. ت. ف) تحرير فلسطين، فكان لا بدّ من تأسيس جيش يسهم في تحقيق هذا الهدف. وقد تقرر إنشاء جيش التحرير الفلسطيني في مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في الخامس من أيلول سبتمبر 1964م[6]. مهمة الجيش تحرير فلسطين، وقد تشكل جيش التحرير من الفلسطينيين، وتكون من ثلاث كتائب وهي:

أ ــ كتيبة عين جالوت ورابطت في مصر.

ب ــ كتيبة حطين رابطت في سوريا.

ج ــ كتيبة القادسية، ورابطت في العراق، ثمَّ انتقلت إلى الأردن.

---

[1] عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين،مرجع سابق، ص87.

[2] المرجع نفسه، ص87.

[3] المرجع نفسه، ص89.

[4] المرجع نفسه، ص89.

[5] الحوراني، فيصل، تطور فكر منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها السياسية، المرجع السابق، ص89.

[6] الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، المرجع نفسه، ص182.

2 ـ مركز الأبحاث الفلسطيني: تأسس في بيروت في شباط 1965م، وقد تقررت أنشطته في تغذية الصراع العربي الصهيوني بالدراسات العلمية، والعمل على توفير المعلومات الصحيحة حول ما يدور حول القضية الفلسطينية، والعمل على جمع الكتب والدراسات وأيّ نشاط له علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي [1].

3 ـ الصندوق القومي الفلسطيني: أسس الصندوق القومي الفلسطيني بموجب قرارات المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1964م، وذلك لإنشاء مؤسسة وطنية مالية، من أجل دعم مقاومة نضال الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وكانت مهمته الجباية من أبناء الشعب الفلسطيني، والأمة العربية، والإنفاق على نشاطات (م. ت. ف) [2].

4 ـ اللجنة التنفيذية للمنظمة: تشبه اللجنة التنفيذية ضمن بنية (م. ت. ف) السلطة التنفيذية في الدول. فكانت شبيهة بمجلس الوزراء في الدول ذات السيادة وتعتبر أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، ومهمتها تنفيذ السياسات والبرامج والمخططات التي يقرها المجلس الوطني الفلسطيني[3].

5 ـ إذاعة صوت فلسطين: حرصت (م. ت. ف) على إنشاء صوت إعلامي لها لإسماع صوتها للعالم، والتواصل مع أبناء الشعب الفلسطيني، وقد افتتحت في عام 1965م لتبث برامجها من القاهرة لمدة ستة ساعات يوميا، وذلك لتكون منبرا إعلاميا للمنظمة[4].

6 ـ المجلس الوطني الفلسطيني: يمثل المجلس الوطني الفلسطيني السلطة التشريعية لـِ (م. ت. ف)، وهو السلطة العليا، ويتولى وضع سياسة وبرامج المنظمة، وتتمثل صلاحياته في تقرير اللجنة التنفيذية، والصندوق القومي الفلسطيني، والتوصيات المرفوعة من جميع لجان المجلس[5].

إن أهمية منظمة التحرير في حياة الشعب الفلسطيني هو نتاج لعملية تاريخية مترابطة بين المنظمة ونضال الشعب الفلسطيني واحتضان المنظمة لنضالات الشعب على طول مقاومته للمشروع الصهيوني، ومن ناحية أخرى حضورها المادي الذي أعطاها الحقَّ في الحضور العملي، وتشكيل الحاضنة السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، حيث استطاعت أن تبرز الكيانية الفلسطينية للشعب الفلسطيني المشتت في العديد من دول العالم. تلك الكيانية التي كانت معرضة للضياع خصوصا بعد حرب 1948م، ومن بعد ذلك حرب حزيران 1967م، واستطاعت أن تنجح في إعطاء المنظمة

---

[1] صامد الاقتصادي، مؤسسات م. ت. ف، العدد 137 ـ 138، 2004م، ص171.

[2] المرجع نفسه، ص167.

[3] الموسوعة الفلسطينية، ج4،مرجع سابق، ص315.

[4] عبده، محمود، صامد الاقتصادي، مؤسسات م. ت. ف، العدد 137 ـ 138، 2004م، ص168.

[5] المرجع نفسه، ص164.

والقضية الفلسطينية بُعداً دولياً وعربياً، والتعريف بحقوق الشعب الفلسطيني، وأهدافه وطموحاته.

لقد حققت (م. ت. ف) من خلال الثورة والمقاومة بكافة أشكالها بلورة الشخصية الوطنية المستقلة، وهو مكسب تاريخي كبير، فلقد تحدثت إسرائيل كثيرا بمنطق القوة، وإن على العرب أن يستوعبوا الفلسطينيين في بلاد العرب الواسعة بين المحيط والخليج، لكن المنظمة أبرزت الهوية الوطنية المستقلة، نقيض المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي.

وقد حرصت (م. ت. ف) على إظهار هوية الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال إبراز بعض الرموز المهمة فوضعت له نشيداً وطنياً، وعلماً يمثل الشعب الفلسطيني، وعملت على بناء المؤسسات المختلفة للشعب الفلسطيني في أماكن تجمعاته؛ وذلك من رعاية شؤون الفلسطينيين.

لقد قدمت المنظمة إنجازا كبيرا تحقق لصالح القضية الفلسطينية، ومقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي من عام 1948م، إذ تعتبر اللبنة الأولى وضرورة من أجل إيجاد الكيان الفلسطيني المتحد، وذلك بعد التشتت الذي عاشه الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وبقيام (م. ت. ف) انفتحت الطريق أمام جملة تطورات، حيث أمكن أن تكرس هذه المنظمة شرعية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي فلسطينياً وعربياً.

وعلى الرغم مما قدمته (م. ت. ف) من إنجازات ونجاحات من خلال إيجاد الكيانية الفلسطينية، وحماية المشروع الوطني الفلسطيني، واستقلالية الشخصية الفلسطينية؛ فإنها منيت بالعديد من الإخفاقات والسلبيات التي انعكست بمجملها على القضية الفلسطينية.

إن عدم إيلاء المسألة الاجتماعية، والنظام التربوي في المشروع الوطني الفلسطيني أهمية لما لهُ من دور في حفظ وحماية النسيج الاجتماعي الفلسطيني، قد أوجد العديد من السلبيات أضعف بدوره المشروع الوطني.

وإن إظهار نزعة تقديس السلاح، ومنطق الثورة والقتال، والتنفيذ تحت شعار نفذ ثمَّ ناقش؛ انعكس سلبا على العلاقة الديمقراطية في إبداء الرأي في الحياة السياسية الداخلية، وكان له دور في سوء العلاقة مع المحيط العربي. وكان لتغليب وتضخيم الجانب السياسي في فكر (م. ت. ف) على حساب التربية والوعي بمكانة وأهمية العلاقة الاجتماعية في المشروع الوطني، أوجد خللاً حقيقياً. فالعمل السياسي في تجربة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كان يتراوح بين أمرين: الأول القتال، والثاني التحشيد، بمعنى: الاهتمام بالكم على حساب النوع.

فهل يستطيع شعب أن يحرر وطنه دون الاعتماد على نظام تربوي يتناسب مع الهدف المرجوّ تحقيقه؛ وهو استرجاع حقوقه، والوقوف في وجه المشروع الصهيوني؟ إن الذي يتتبع مسيرة (م. ت. ف) لا يكاد يلمس اهتماما بالنظرية التربوية، حتى إن المنظمة لم تستطع أن

تحقق نظاماً أخلاقياً يُحكِمُ حملَ السلاح، لقد استعمل السلاح الفلسطيني في كثيرٍ من الأحيان لأسباب شخصية، أو بصورة جماعية ضد الفلسطينيين.

لقد حدثت معارك مريرة بين الفصائل الفلسطينية، راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني. وبدلاً من الاستعانة بخبراء تربويين، ومفكرين، متخصصين في هذا المجال، كان التركيز على مهمة الاستقطاب الجماهيري، وحشد أكبر عدد ممكن من المؤيدين بغض النظر عن نوعية المنتسبين. وقد سيطرت فكرة الولاء للتنظيم على حساب القضية الفلسطينية، ولقد خلقت (م. ت. ف) قيمتين تربويتين بارزتين وهما الببغاوية، والتسول، ونشأ الناس على مد اليد، وتلقي العون من الثورة التي كان من المفروض أن يدعموها. ومن أجل حصولهم على هذا المال كان لا بدَّ لهم أن يقولوا نعم باستمرار، ويرددون ما يريده مانح المال[1].

لقد عمل الاستعمار بكل ما أوتي من قوة من أجل محاربة أي ثورة تناهضه، وتحمل السلاح لقتاله؛ ولأن الساحة العربية كانت مكشوفة للاستعمار؛ فإن التسلح بالسرية والكتمان من واجبات العمل التنظيمي، ولأن إسرائيل تمتلك قدرات عسكرية واستخبارية عالية في ملاحقة التنظيمات الفلسطينية؛ لأنها لا تسمح بوجود هذه التنظيمات بالقرب منها، وكان الواجب على هذه التنظيمات أن تعتمد استراتيجية سرية حتى لا يكون ظهرها مكشوفاً للمخابرات الإسرائيلية.

إن قوة أي تنظيم هي سريته، وهي تشكل قوة ردع تفوق ردع جيش نظامي يتكون من عشرات الآلاف من الجنود، فوجود عشرات الآلاف من المقاتلين الفلسطينيين عام 1982م لم يستطع أن يردع الجيش الإسرائيلي عن دخول لبنان، لكنّ عدة آلاف من المقاتلين المتسلحين بالسرية من حزب الله في تموز عام 2006م استطاعوا أن يهزموا جيشا عرف عنه بأنه الجيش الذي لا يهزم، وهو أكبر قوة في المنطقة. وكان سرُّ قوة حزب الله سريته وعدم معرفة الأعداء بقدراته وتكتيكاته العسكرية. لقد اخترقت الفصائل الفلسطينية بحيث منيت الغالبية من العمليات العسكرية ضد إسرائيل بالفشل.

لم تعتمد المنظمة نظرية السرية في عملها، وكانت في لبنان تشبه جيشاً نظامياً، وفتحت أبوابها أمام كل من رغب بالدخول للمنظمة، وكانت النتيجة أن اخترقت أجهزة الموساد الإسرائيلي غالبية المواقع والأجهزة داخل المنظمة. وأصبحت المنظمة مكشوفة لغالبية أجهزة المخابرات في العالم ؛ وأدى ذلك إلى إضعاف المنظمة، وإحباط العديد من العمليات، بل إن الجيش الإسرائيلي في كثير من الأحيان كان ينتظر الفدائيين في المكان المحدد للعملية المراد تنفيذها فيتم إمّا اعتقالهم وإمّا قتلهم.

---

[1] قاسم، عبد الستار، الطريق إلى الهزيمة، مرجع سابق، ص95.

أمّا في إطار أقلمة القضية الفلسطينية؛ فإن إسرائيل دولة قوية عسكريا، وقد استطاعت أن تبني لها عمقاً دولياً، وحشدت العديد من دول العالم لجانبها، ولا يستطيع الفلسطينيون وحدهم الوقوف في وجه المشروع الإسرائيلي؛ فكان الواجب على المنظمة أن تحشد كلَّ الطاقات العربية والإسلامية والدولية للوقوف إلى جانبها، لكن بدلا من ذلك، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً عام 1968م بتحويل الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، وأصبحت فلسطين بموجب القرار الفلسطيني وطنا للشعب الفلسطيني بعد أن كانت وطنا عربيا وإسلاميا؛ وأدّى ذلك إلى تقزيم القضية الفلسطينية فألغت البعد الإستراتيجي للقضية الفلسطينية، وهم العرب والمسلمون، وأصبح التدخل في الشأن الفلسطيني، وكأنه تدخل في شؤون غيره. وكان من شأن هذا أن يحرر الأنظمة العربية والإسلامية من مسؤوليتها تجاه القضية الفلسطينية.

لقد أخذت المنظمة تتصرف كأنها دولة ذات سيادة فدخلت في العديد من الصراعات العربية، وأصبحت طرفا في تحالفات متناقضة، فكانت أحياناً تعقد تحالفات مع سوريا، ثم مع العراق ضد إيران، ثمَّ مع العراق ضد الكويت؛ فأدى ذلك إلى تدهور احترام المنظمة مع المنظومة العربية.

لقد أفقدت المنظمة نفسها أكبر داعم للقضية الفلسطينية وهي الشعوب العربية والإسلامية، ولقد كان لقطرنة القضية الفلسطينية مضاعفات سلبية على القضية الفلسطينية، وما الاستفراد الإسرائيلي بالفلسطينيين سواء في المفاوضات أم في الاستيطان المستمر، والقتل اليومي إلا نتيجة حتمية للسياسات الخاطئة للمنظمة في هذا المجال.

أمّا على مستوى علاقاتها بالجماهير، فإن السياسات الخاطئة التي مارستها المنظمة أدت إلى فصل الجماهير والشعوب عن المنظمة. إن الشعوب العربية والإسلامية تمثل السند الحقيقي للقضية الفلسطينية، ولقد أبدت في العديد من مراحل القضية الفلسطينية استعدادا كبيرا لبذل التضحيات من أجل قضيتهم التي يعتبرونها مقدسة، فلم تبخل الشعوب العربية والإسلامية على المنظمة في الدعم المالي، والالتحاق في صفوف الثورة الفلسطينية، ولقد التحق في الثورة الفلسطينية الآلاف من أبناء العرب والمسلمين من أجل مساندة المنظمة في نضالها ضد الاحتلال. لكنّ الممارسات الخاطئة التي قامت بها المنظمة قد أساءت لصورتها أمام الجماهير العربية والإسلامية، وخاصة في الأردن ولبنان وبعض الدول العربية؛ حيث عمدت المنظمة في الأردن ولبنان إلى فرض سطوتها على الشعبين، وتحكمت في مفاصل الدولتين، وقد تدخلت في الشؤون الداخلية لكل من الدولتين؛ مما خلق ردة فعل عكسية على موقف الشعوب من المنظمة، فلا أحد ينكر أن المنظمة كانت تعيش بأجواء صعبة بين معادلات دولية معقدة، ولا أحد ينكر حجم المؤامرة التي كانت تحاك ضد الثورة الفلسطينية، والمتآمرين على القضية

الفلسطينية، لكن الخطأ الذي ارتكبته المنظمة هو إعطاء أعداء الثورة والمتآمرين عليها المبرر لضرب المقاومة، والقضاء عليها؛ فكان الأولى بالمنظمة أن تُبقي يدها بيضاء ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتواجدة فيها، وإن لا تكون جزءاً من أيّ صراع عربي عربي، وكان الأولى بها أن تنأى بنفسها عن هذه الصراعات، لما تمثل من رمزية كبيرة لدى شعوب العالم؛ وذلك لأنها تدافع عن قضية عادلة ومقدسة في نظر الشعوب العربية والإسلامية والعالم أجمع.

لقد أنفقت منظمة التحرير أموالا طائلة في العديد من المجالات؛ وذلك من أجل بناء مؤسسة قتالية لمقارعة إسرائيل، وأنفقت في مجال الإعلام والدبلوماسية أموالا كثيرة لكنها لم تولِ اهتماما كبيرا لبناء المؤسسات المدنية للمجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وفي المخيمات المنتشرة في الداخل والشتات؛ بل إن الاهتمام بالتعليم والتربية والصحة كان ضعيفا، في المقابل كانت الأموال تهدر في أمور لا علاقة لها بالمشروع الوطني، وكانت بعيدة كلَّ البعد عن بناء مجتمع قويّ وتأمين حاجته، والعمل على ضمان تماسكه الاجتماعي.

وظهر داخل المنظمة وفصائلها التفكير الضيق؛ وذلك من خلال التبشير بمواقف الفصيل، ورأي القائد دون بيان. إن البندقية التي لا تستند إلى فكرة تقتل صاحبها. وبعد هزيمة 1967م، وانتقال الثورة الفلسطينية إلى الأردن ثمّ لبنان، وحتى قيام سلطة الحكم الذاتي بموجب اتفاقية (أوسلو) شهدت منظمة التحرير الفلسطينية صراعا حادا بين منطقتين هما: منطقة الثورة، ومنطقة السلطة[1]. وكان لكل منهما دوافعه ومبرراته فمنطق الثورة طبيعي؛ وذلك بسبب الوضع الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية من اغتصاب وتشريد وقتل، أمّا منطق السلطة فكانت دوافعه الرغبة في التعويض للنفس عن اغتصاب الوطن والدولة.

إن هذه الازدواجية هي التي أوصلت الوضع الفلسطيني إلى حالته المأساوية والفوضوية؛ لأن المرحلة ما زالت مرحلة ثورة وتحرر وطني، وهي حتى اللحظة بعيدة عن الدولة وموجباتها، والمطلوب هو وقف حالة الخداع والتخدير الذي يتعرض له الوعي الفلسطيني جراء تسويق أوهام السلطة والدولة.

ومن الإخفاقات كذلك إعطاء (م. ت. ف) صفة الدولة في التعامل مع البلدان العربية، وهذا أعطى انطباعاً بوجود كيان وهوية، وهو في الحقيقة كيان وهمي، وحُمِّلَ مسؤولية الشعب الفلسطيني وهو لا يستطيع أن يحملها، وأخلى الساحة العربية من تحمل مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية؛ وأدّى ذلك إلى استمرار معاناة الإنسان الفلسطيني في الدول التي يعيش فيها.

---

[1] بلقزيز، عبد الإله، (م. ت. ف) والانتفاضة الحصيلة والمستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ـــ 2004م، ص 27.

ومن الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها (م. ت. ف) التنازل عن الثوابت، إذ ليس في وســع أي ثورة أو حركة وطنية أن تتقدم وتحرز تقدما في معركتها من أجل كسب قضيتها إذا فرطــت وتنازلت أو ساومت عليها تحت أيّ ظرف من الظروف، حتى لو ضـــاقت الــسبل، وقلــت الخيارات، فالثوابت ليست مواقف سياسية تمليها ظروف معينة؛ بل هي في مقام مبادئ العقيدة التي تحفظ هوية القضية، وتحفظها من الضياع. فكما لا يقوم إيمان بلا مسلمات دينية، كذلك لا يقوم الالتزام بدون مسلمات وطنية، وينطبق ذلك على الحركة الوطنية، ومنظمـــة التحريــر الفلسطينية بالنظر إلى ظروف ثورتها ضدّ عدوٍّ لا ينتمي إلى حركة استعمار فحسب، بــل لا يقوم له كيان، ولا يكون له وجود بدون إفناء والقضاء على الكيان الآخر، وهــو الفلــسطيني واغتصاب أرضه.

لقد ارتكبت (م. ت. ف) خطأً كبيراً في الدورة الحاديــة والعــشرين للمجلــس الــوطني الفلسطيني الذي انعقد في غزة بين 22 ــ 24 / 4 / 1996م، وقــد شــكل ضــعفا سياســيا وبرنامجا خطرا على القضية الفلسطينية؛ وذلك من خلال إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني باسم تعديله. وفي هذا الإلغاء جاء اعتراف فلسطيني من جانب واحد بحق إسرائيل فــي الوجــود؛ بمعنى آخر جاء الاعتراف بمشروعية الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الاستيطاني على أرض فلسطين، في المقابل لم يأتِ من إسرائيل اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مــصيره وحق عودته. هذه الإخفاقات مجتمعة كان لها دور كبيــر فــي إضــعاف منظمـــة التحريــر الفلسطينية.

مع انطلاقة حركة حماس في 8 / 12 / 1987م، تبين من خلال عدة مؤشرات أن الحركــة تمثل موقفا أيديولوجيا وسياسيا متميزاً عن منظمة التحرير فبين الميثاق أن حركـــة المقاومـــة الإسلامية حماس حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ الإسلام منهـــاج حيـــاة[1]. وهي كذلك جناح من أجنحة الإخوان المسلمين [2]، وهدفها تحرير فلسطين وإقامة دولة إسلامية فوق أرضها [3].

[1] عزام، عبد الله، حماس الجذر التاريخي والميثاق، ، دار الإباء للنشر، فلسطين، ط1، 2005، ص74.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] المرجع نفسه، ص76.

وبينت كذلك مواقفها السياسية الأساسية في أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي لا يصحُّ التفريطُ بها، أو بجزءٍ منها، أو التنازل عنها، أو عن أيِّ جزءٍ منها[1]. وأظهرت موقفها من الحلول السلمية، فهي ترفض الحلول السلمية، والمبادرات والمؤتمرات الدولية التي لا يمكن أن تحقق مطالب الشعب الفلسطيني، أو تعيد حقوقه إليه، فلا حلَّ للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد[2].

وضّح ميثاق حماس موقف الحركة من (م. ت. ف)، وينص هذا الموقف على أن " منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين من حركة المقاومة الإسلامية حماس، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد، ومصابنا واحد، وعدونا مشترك، وتأثرا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية نتيجة الغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي ضد اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق، والتبشير، والاستعمار ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية، وهكذا نحسبها، والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضةً تامةً، وعلى الأفكار تبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات"[3].

ثمَّ يتحدث الميثاق عن تقدير الحركة لنضالات المنظمة في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، لكنَّ الحركة ترفض أن تستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا[4].

"ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام منهاج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها تحرق الأعداء، فإلى أن يتم هذا ونسأل الله أن يكون قريبا فموقف الحركة من المنظمة هو موقف الابن من أبيه، والأخ من أخيه، والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء، ويتمني له الهداية والرشاد"[5].

أخذت العلاقة بين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية أشكالا متعددة من التنافس، والأطروحات والرؤى والمواقف، فبعد سنين طويلة من تفرد المنظمة وفصيلها القائد (فتح) في الساحة السياسية الفلسطينية دون منافس يذكر من الفصائل الفلسطينية؛ ظهرت حركة سياسية لها مشروعها الإسلامي الجهادي، لتهدد تفرد المنظمة بتمثيل الشارع الفلسطيني رغم أن الحركة في ميثاقها قد تعاطت إيجابيا في موقفها من المنظمة؛ لكن الحركة لم تبين موقفها

الرسمي من تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، مما ولَّدَ شعوراً لقيادة المنظمة أن حركة حماس تشكل منافساً لها على الساحة الفلسطينية.

---

[1] عزام، عبد الله، حماس الجذر التاريخي والميثاق، ، دار الإباء للنشر، فلسطين، ط1، 2005، ، ص79.

[2] عزام، عبد الله، حماس الجذر التاريخي والميثاق، ص80.

[3] المرجع نفسه، ص88.

[4] المرجع نفسه، ص88.

[5] المرجع نفسه، ص89.

لقد وقفت فصائل (م. ت. ف) بمجملها من حركة حماس منذ بداية انطلاقتها موقف المتشكك، والخائف على تآكل نسبة تمثيلها الشعبي، ثم حاولت (م. ت. ف) احتواء الحركة، فعمدت إلى إثارة مسألة تمثيل حركة حماس في المجلس الوطني الفلسطيني، ففي الأشهر الأولى من سنة 1990م سعت القيادة الفلسطينية لتصوير حماس وكأنها جزء من منظمة التحرير رغم نفي الحركة بعدم شغلها أي مقعد من مقاعد المجلس الوطني أو أيّ جهاز من أجهزة المنظمة[1].

ومن خلال الدور الريادي لحركة حماس في المشاركة في قيادة فعاليات الانتفاضة مع القوى الوطنية الأخرى، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ومع ازدياد المد الجماهيري وازدياد قوة الحركة على الساحة الفلسطينية، فرض ذلك على المنظمة أن تتعاطى إيجابيا مع الحركة، وهذا ما عبر عنه الرجل الثاني في المنظمة (صلاح خلف ــ أبو إياد ــ) بالقول: " إن حماس قوة إسلامية موجودة داخل الأراضي المحتلة، وقاعدتها من أنظف القواعد المقاتلة "[2]. وهذا لا يعني أن الأصوات التي كانت تدعو لاستبعاد حماس غابت تماما. وحركة حماس سعت بدورها إلى طمأنة المنظمة على أنها لا تسعى إلى ضرب تمثيلها، أو الصدام معها، فورد في ميثاق الحركة أن المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، وبيان تقدير الحركة لدور المنظمة في مقارعة الاحتلال الإسرائيلي.

وبعد بروز حركة حماس كان أمامها ثلاثة خيارات بالنسبة للتمثيل في (م. ت. ف): إمّا الاعتراف بتمثيلها الأوحد للشعب الفلسطيني، وإمّا إسقاط هذا الاعتراف والسعي لإبراز نفسها كبديل لمنظمة التحرير، وأمّا الخيار الثالث فهو الاعتراف بتمثيلها وليس الأوحد والسعي للاتفاق على إصلاح مؤسسات المنظمة ودخولها.

الخيار الأول: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، يمكن أن تجيزه قيادة المنظمة للتسويق للاتفاقيات التي وقعتها، أو لأيّ تنازلات يمكن أن تقدم عليها، أو التعديلات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1998م، والتي حذفت الكفاح المسلح من ميثاق المنظمة، إضافة إلى ما يمكن أن يعتبر تغطية للفساد الذي ينخر جسم المنظمة ومؤسساتها، كما أن الاعتراف سيحرج حركة حماس أمام أُطُرٍ فلسطينيةٍ أخرى.

الخيار الثاني: عدم الاعتراف كليا بالمنظمة، وسعي حماس لتكون بديلا عنها، وهذا له محاذيره، لسببين:

الأول: أن هذا الخيار سيضع حماس وجها لوجه أمام المنظمة، ويفجر صراعات ربما يتجاوز إطارها الفكري.

---

[1] جواد حمد وآخرون، دراسة للفكر السياسي لحركة حماس،مرجع سابق، ص 265.

[2] انظر: خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية،مرجع سابق، ص126.

ثانياً: أن المنظمة لديها إنجازات يمكن تطويرها، وتحظى باعتراف دولـــي. وقــد أصـــدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 / 11/ 1974م القرار (3236)، والذي منح المنظمـــة صفة مراقب، وأصبح من حقها أن تشترك في مناقشة بنود جداول الأعمال، وتبـــدي آراءهـــا فيها، وتتمتع بالحقوق التي تتمتع بها دول الأعضاء دون حق التصويت والانتخابات.

فلا يمكن لحركة حماس أن تتحمل نسف هذه المنجزات، كما أنه من الـــصعوبة بمكـــان أن تطرح حماس نفسها بديلا للمنظمة في المحافل الدولية بعد الاعتراف الدولي بمنظمة التحريـــر الفلسطينية.

من هنا فإن الخيار المرجّح كان بالنسبة لحركة حماس هو السعـــي لتصـــحـــيـــح مســـار (م. ت. ف)، والسعي لدخولها بعد الاتفاق بين فصائلها الرئيسة على بنائها وتفعيلها، وقـــد ظهر هذا مبكرا في البيانات والوثائق الرسمية الصادرة عن الحركة، ففـــي مـــذكرة تعريفيـــة صادرة عن الحركة في عام 1993م جاء فيها: " حركة حماس ليست بديلا لأحد، وتـــرى أن (م. ت. ف)، إنجاز وطني ينبغي الحفاظ عليه، ولا مانع لديها في الدخـــول في إطـــار(م. ت. ف)، على أساس التزام (م. ت. ف) بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني، وإعطائها شرعية الوجود على أيٍّ جزءٍ من فلسطين[1].

أما فيما يتعلق بمحاولات انضمام حركة حماس لمنظمة التحرير، فقد حدثت عدة محاولات لإدخال الحركة في المجلس الوطني الفلسطيني، وبعض المؤسسات القائمة في المنظمة، لكـــنَّ الحركة كانت تخشى أن لا تعطى النسبة التي تمثلها في الشارع الفلسطيني، وتكـــون مجـــرد ديكور لمزاعم التعددية داخل المنظمة، فلا تستطيع أن تغيـــر فـــي قـــرارات تتبناهـــا قيـــادة (م. ت. ف). ولمّا دعيت حركة حماس إلى الانضمام إلى المجلس الوطني الفلسطيني عـــام 1990م، تلخصت شروطها بضرورة وقف التنازلات، وعدم الإقرار بالوجود الصهيوني على أيٍّ جزءٍ من فلسطين، وإعطاء كل فصيل تمثيله الحقيقي، وممارسة الديمقراطيـــة الحقيقيـــة، ورأي حماس أن تمثيلها الشعبي يتجاوز الأربعين بالمئة؛ من هنا وجب تمثيلها بالنسبة نفـــسها في مؤسسات منظمة التحرير. محاوراتها في الخرطوم والقاهرة مع م. ت. ف عـــام 1998 وعلى ما يبدو أن حركة حماس تعتقد بأنها من خلال التحالف مع بعض الفصائل المنـــسجمة معها سياسياً ومن خلال إعطائها النسبة التي تطالب بها فإنها ستصبح قـــادرة علـــى فـــرض رؤيتها وبرنامجها من داخل (م. ت. ف)، وعلى الرغم من أن هناك تجربة لحركة فتح فـــي دخول (م. ت. ف) ثمَّ قيادتها؛ فإن موقع وظروف حركة حماس تختلـــف كليـــا مـــن حيـــث الحصـــار الـــذي تعانيه، ومـــوقف العالـــم من الإرهاب، حيث وضعت الحركة على قائمـــة المنظمات الإرهابية في العالم، كما أن المنظمة نفسها قد تغيرت، فلم تعد الأُطُـــر الدســـتورية

[1] انظر: خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية،مرجع سابق، ص101.

المكونة لها قادرة على القيام بحركة تغييرية. فالمجلس الوطني على سبيل المثال عدد أعضائه غير معروف، ولم يجتمع بين الأعوام 1993ـ 2008 سوى مرة واحدة عام 1998، وذلك من أجل تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وإلغاء بند الكفاح المسلح.

وعند قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994م ضعف إلى حدٍ كبيرٍ دور المنظمة، فحول جيش التحرير الذي كان دوره تحرير فلسطين إلى قوات أمن وطني للسلطة، والدائرة السياسية إلى وزارة خارجية، وأموال المنظمة بدأت تدخل عن طريق السلطة، والعديد من مؤسسات المنظمة أصبحت جزءاً من السلطة وشكل هذا هاجساً بأن ذلك قد يكون تصفية لـِ (م. ت. ف).

سعت حركة حماس لإعادة بناء المنظمة وفق أسس تحفظ استمرارها، وهو ما توج باللقاء الذي جمع قادة حماس مع قادة المنظمة في القاهرة، واتفق على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وكان ذلك في مارس 2005م. ولكنَّ الاتفاق تعرض لضربة قوية؛ وذلك بعد الفوز الذي حققته حركة حماس من خلال الانتخابات التشريعية في 2006/1/25م، إذ انتقلت الحركة مرة واحدة من المعارضة إلى السلطة، ومن مكانة التنظيم الثاني إلى التنظيم الأول، وحصلت الحركة على 74 مقعداً أي 56% من مقاعد المجلس التشريعي الـ 132 مقعداً، في حين حصلت حركة فتح على 45 مقعداً، أي 34 %، وهذه النتيجة أخافت القيادة التنفيذية لـِ (م. ت. ف)، وجعلتها تخشى من فقدان ما تعتبره حصنها الأخير، وانعكس ذلك سلبا على الاستعدادات لإدخال إصلاحات جديدة في بنية ومسار (م. ت. ف) ، وقد توقف من ذلك الوقت الحوار والنقاش حول إصلاحات المنظمة.

نستطيع القول إن حركة حماس لم تستطع حتى هذه اللحظة فرضَ شروطها ورؤيتها على (م. ت. ف)، وكذلك منظمة التحرير لم تغير من مواقف حركة حماس شيئا، رغم مطالبتها حماس الالتزام بما التزمت به (م. ت. ف). وما زالت الحركة متمترسة حول مواقفها رغم بعض المرونة التي أبدتها، وذلك من خلال إيجاد مخرج للمنظمة ولحماس أمام العالم؛ وذلك بوضع عبارة احترام التزامات المنظمة، والشرعية العربية بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

وهناك تطور آخر، وهو موافقة حماس على اعتبار إدارة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي من اختصاص منظمة التحرير بشرط عودة المنظمة إلى الفصائل الفلسطينية في حال الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل.

وفيما يتعلق بالخلافات الفكرية والأيديولوجية بين حماس و (م. ت. ف)، وضح ميثاق حماس أن الظروف التي أحاطت بالمنطقة العربية، والغزو الفكري الذي تعرض له أبناؤها كان له دور في تبني منظمة التحرير للفكرة العلمانية فالمادة السابعة والعشرون تقول: " وتأثرا

بالظروف التي أحاطت تكوين منظمة التحرير، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية نتيجة الغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وغزو الاستـــشراق والتبشير الاستعماري ولا يزال تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية. والقبول بالدولة العلمانيـــة يعني القبول بدولة بمعزلٍ عن أيٍّ ديانة كانت، وعلى ذلك فمن الطبيعي جدا أن يكون رئـــيس الدولة مسيحي، ووزير الدفاع شيوعي، ووزير المالية يهودي في نظام قائم على العلمانية"[1].

واضحٌ تناقض الفكرة العلمانية مع المنهج الإسلامي؛ لذلك رفضت حماس، ومن خلال ميثاقها فكرة الدولة العلمانية، فالميثاق يقول: " الفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامـــة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات "[2].

وانعكس رفض حماس للفكرة العلمانية على نظرتها لمفهوم الوطنية، فالوطنية كما يفهمهـــا أبناء الحركات الوطنية هي: " حبُّ الإنسان لوطنه، وبذل أغلى ما يملك في سبيل الدفاع عـــن وطنه بغض النظر وبمعزل عن عقيدته، ويستوي في ذلك المسلم والمسيحي واللادينـــي. أمّـــا ميثاق حماس فيعرف الوطنية من وجهة نظر الإسلام، على أنها جزء من العقيـــــدة الدينية، وليس أبلغ في الوطنيـــة ولا أعمق من أنه إذا وطئ العدو أرض المسلمين، فقد صـــار جهاده والتصدي له فرض عين على كلِّ مسلم ومسلمة، تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها والعبـــد بغير إذنِ سيدِهِ "[3].

وكما أن الميثاق يرفض الفكرة العلمانية؛ فإنه يطرح الحل الإسلامي للقضية الفلـــسطينية، فالمادة الأولى من الميثاق تقول: " حركة المقاومة الإسلامية حماس، الإسلام منهجُهـــا، منـــه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحـــتكم فـــي كـــلِّ تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خُطاها " [4].

وفي ميثاق حماس طالبت الحركة (م. ت. ف) التخلي عن منهجها العلماني، وعن برنامجها السياسي الخاص بالتسوية مع الاحتلال الإسرائيلي، حتى تنضم إلى المنظمة، والتطور الـــذي طرأ على فكر حماس أنها لم تعد تطالب المنظمة بالبعد عن المنهج العلماني، إنما اتّجه التركيز على برنامج المنظمة السياسي، وهذا واضح من خلال شروط الحركة لدخول المجلس الوطني الفلسطيني، والذي تحدث عن وقف التنازلات، وعدم الإقرار بالوجود الصهيوني على أيِّ جزء من أرض فلسطين، وتحقيق التمثيل لمختلف الفصائل بحسب حجمهـــا الحقيقـــي، وممارســـة الديمقراطية.

---

[1] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق،مرجع سابق، ص88.
[2] المرجع نفسه، ص88.
[3] المرجع نفسه، ص88.
[4] المرجع نفسه، ص88.

لقد احتوت (م. ت. ف) على العديد من الأيديولوجيات والأفكار المتناقضة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وقد رأى بعضهم أن هذه ظاهرة إيجابية تحسب لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد جمعت بين العربي والقومي واليساري والإسلامي[1].

ولكن من تابع مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، يكشف زيف فكرة دمج كل الأيديولوجيات والمعتقدات داخل إطار واحد، وقد ظهر ذلك من الانشقاقات التي حدثت داخل المنظمة، بل وصل في العديد من المراحل إلى استعمال القوة بين الأيديولوجيات والمعتقدات المتناقضة المتعددة داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

[1] حوراني، فيصل، تطوير فكر منظمة التحرير الفلسطينية، تحالف السلام الفلسطيني، فلسطين، ط1، 2007 م، ص10.

المبحث الثاني: حماس والسلطة الفلسطينية

لقد قدم الشعب الفلسطيني التضحيات الجسام من أجل تحقيق حلمه الذي ضحى من أجلـه، وبذل الكثير دون انقطاع، فقدّم آلاف الشهداء والأسرى، وعانى ويلات التـشريد والـضياع، حيث عاش الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني متنقلين بين دول العالم ينتظرون تحقيق حلمهـم بإقامة دولتهم، واستقلالهم كباقي دول العالم، وكان شعارهم دائما أنه لا بديل عن فلـسطين إلا فلسطين، وأنه لا صوت يعلو فوق صوت البندقية، على ذلك تربت الأجيال وعلى هذه الثقافـة تغذى أبناء الشعب الفلسطيني.

كان الميثاق الوطني الفلسطيني يتحدث عن أن فلسطين وحدة إقليمية لا تتجزأ، وإن الطريق الوحيد لتحرير فلسطين هو الكفاح المسلح، وإن هذا النهج إستراتيجي ولـيس تكتيكيـاً، لكـنَّ تطوراً ما حدث بعد حرب تشرين عام 1973م، حيث طفى على السطح الحـل المرحلـي[1]. وهو تغير نوعي في مسار القضية الفلسطينية، وقد صدر عن مجلس الأمن في تلـك الفتـرة القرار (242)، الذي دعا إلى عقد مؤتمر دولي في جينيف لتحقيق السلام في الشرق الأوسط بإشراف الدولتين العظميين: الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة لتنفيذ القرار المذكور[2].

كانت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة عام 1974م من أهمِّ دورات المجلس الوطني؛ لأنها جاءت في أعقاب حرب 1973 م، ومـا تلاهـا مـن تداعيات، وقد حملت في مضمونها قرارات ذات ملامح تغييريـة فـي البرنـامج الـسياسي الإستراتيجي، وذلك بالموافقة على البرنامج المرحلي، أو ما اصطلح على تـسميته برنـامج النقاط العشر، وقد أشار البرنامج لأول مرة إلى[3]:

- إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على أي جزء يحرر من الأراضي الفلسطينية.
- إن أي خطوة تحريرية هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية (م. ت. ف) في إقامة الدولـة الفلسطينية الديمقراطية.
- تعمل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على إنجاز الهدف المرحلي المشار إليه.

وهنا بدأ التراجع في برنامج المنظمة فلم تعد حدود فلسطين وحدة إقليمية لا تتجزأ، وسيطر فكر الحلِّ المرحلي، وكان من أبرز الأحداث والمتغيرات قبيل الدورة الثالثة عشرة للمجلـس الوطني الفلسطيني التي عقدت في مارس 1977م اشتداد الهجمة الشرسة التي شـنتها بعـض القوى في لبنان على المقاومة الفلسطينية، وأبناء الشعب الفلسطيني فـي المخيمـات، والـذي عرف بالأزمة اللبنانية.

---

[1] خلف، صلاح، أبو إياد، فلسطين بلا هوية، بدون ناشر، ص 217.

[2] الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ج 7، ص589.

[3] المرجع نفسه، ج7، ص595.

أمّا الدورة الرابعة عشرة التي عقدت في دمشق عام 1979م، فقد واكبت زيارة الرئيس المصري (أنور السادات) إلى القدس، وتوقيع اتفاقيتي (كامب ديفيد) ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية، وهذا أدى إلى خروج قوة عربية كبرى داعمة للقضية الفلسطينية.

وفي الدورة التاسعة عشرة، حدث انعطاف آخر في النضال الوطني الفلسطيني، وكان من أبرز أحداث الفترة التي سبقت هذه الدورة في الجزائر في نوفمبر 1988م، انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي التي احتلت عام 1967م؛ أي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذه الفترة دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة في الكفاح الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكان للانتفاضة الأولى انعكاسات إيجابية على القضية الفلسطينية. فقد أكدت الانتفاضة الشعبية قدرة الشعب الفلسطيني على العطاء والتضحية، وثباته على حقوقه، كما جسدت الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الفلسطيني، وقد فتحت الانتفاضة أمام القيادة الفلسطينية آفاقا رحبةً من أجل نيل الحقوق الفلسطينية، لكنَّ الذي حدث أن قيادة منظمة التحرير حاولت قطف ثمار الانتفاضة بوقت مبكر، وذلك من خلال تحويل الانتفاضة إلى أهداف وتحركات سياسية تخدم ما بدأ يسيطر على تفكير قادة المنظمة وتبنيهم إستراتيجية الحل السلمي.

لقد أقرَّ المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة التي عقدت بتاريخ 1988/11/15م وثيقة استقلال الدولة الفلسطينية، حيث جاء فيها: "وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام، ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي؛ فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، كما أنها تعلن بأنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو بالعنف أو الإرهاب، أو استعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى؛ وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها "[1].

ففي هذا النص تمَّ التأكيد على التسوية السلمية؛ الأمر الذي يتناقض مع الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يؤكد على نهج الكفاح المسلح.

---

[1] الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مرجع سابق، بيروت،ج 7 7، ص632.

وفي هذه الدورة تم التركيز على:

ــ ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بالقضية الفلسطينية، آخذين بعين الاعتبار أن المؤتمر ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن (242، 338).

ــ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967م.

ــ حل قضية اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة.

ــ الإعلان مجددا عن رفض المجلس للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة.

عقدت في الجزائر عام 1991م، وكان قد سبق هذه الدورة أحداث عديدة، أبرزها إعلان وزير الخارجية الأمريكي (شولتز) بقبول الولايات المتحدة فتح حوار مع (م. ت. ف) بعد مبادرتها السلمية التي أعلنتها في الدورة السابقة للمجلس الوطني وقد شهدت تلك الفترة إطلاق شامير لمبادرته في عام 1989م بشأن إجراء انتخابات محلية في الضفة الغربية وغزة، والحدث المهم في تلك الفترة، والذي كان له تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية، والمنطقة بشكل عام هو أزمة الخليج، ودخول القوات العراقية إلى الكويت، وفيما بعد اندلاع الحرب والعدوان الأمريكي الذي قاده تحالف(30 دولة) على العراق.

وبعد انتهاء الحرب وتحديدا عام 1991م، أطلق الرئيس الأمريكي(جورج بوش) الأب مبادرته للسلام، وأعلن في آذار مارس سنة 1991م عن مبادرته لحل مشكلة الشرق الأوسط، وهي[1]:

ــ تطبيق الأرض مقابل السلام.

ــ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ــ الأمن والسلام لدولة إسرائيل.

تركزت الحوارات والقرارات في هذه الدورة على مناقشة التحديات التي تواجهها الانتفاضة. بعدها تحولت الانتفاضة من عمل جماهيري يشارك فيه جميع أبناء الشعب الفلسطيني إلى عمل فصائلي ضيق، انعكس ذلك في تراجع قوة الانتفاضة وزخمها.

كما أكدت الدورة على المبادرة السلمية، وقد طرحت بعض الصيغ الجديدة، مثل[2]:

ــ "مبدأ الأرض مقابل السلام.

ــ حق (م. ت. ف) في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل الوطن، بما في ذلك القدس.

ــ ضمان ترابط مراحل الحل، وصولا إلى الحل النهائي والشامل".

---

[1] أبو مازن، محمود عباس، طريق أوسلو، موقِّع أوسلو يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، شركة المطبوعات، لبنان ــ 1994م، ص 131.

[2] شفيق، محمد، موسوعة المصطلحات المفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية،فلسطين 2009،ص535.

انعقد مؤتمر مدريد عام 1992 بحضور الدول العربية المعنية وإسرائيل، وبحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وكان ممثلوا (م. ت. ف) ضمن أعضاء الوفد الرسمي الأردني، بناءً على طلب إسرائيلي أمريكي.

كان المؤتمر في جوهره منبرا لإعلان مواقف الأطراف المشاركة فيه، وتصوراتها لمفهوم السلام، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، ثمّ ما لبثت أعمال المؤتمر أن انتقلت إلى (واشنطن)، واتخذت صيغة المفاوضات الثنائية بين الوفود الإسرائيلية ووفود الدول العربية المتواجدة، ومن ضمنها الوفد الفلسطيني الذي دخل في مفاوضات ثنائية مع الجانب الإسرائيلي.

لم تكن إسرائيل جادة في السلام، وظهر ذلك جليا من خلال التصريح الذي أدلى به (إسحق شامير)، رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، حين قال بأنه سيطيل أمد المفاوضات إلى عشرين سنة قادمة. وقد أثبت الواقع العملي بعد خمسة عشر عاما من مؤتمر مدريد بأن السلام لم يَحل، وإن الأرض لم تعد لأصحابها.

هذه المقدمة والمعلومات لا بدَّ من ذكرها حتى نصل إلى لبِّ الموضوع؛ وهو اتفاق (أوسلو) الذي أقيمت على أساسه السلطة الوطنية الفلسطينية. فمن خلال تسلسل الأحداث، ومن خلال متابعة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني والقرارات الصادرة عنه، كان التراجع الفلسطيني واضحا عن مقولة أن أرض فلسطين كتلة واحدة لا تتجزأ، حيث تمت الموافقة على إقامة دولة على الأراضي التي احتلت عام 1967م، ثمَّ وصل الأمر أخيرا إلى إقامة سلطة على أيِّ أرضٍ يتمُّ تحريرها. فكانت اتفاقية (أوسلو) نتيجة حتمية لما وصل إليه الحال من خلال التراجعات التي ظهرت في برنامج المنظمة، ففي الثالث عشر من أيلول عام 1993م، تمَّ توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين (م. ت. ف) وإسرائيل، وما عرف باتفاق (أوسلو) [1].

ويرى أحمد قريع أن اتفاقية أوسلو ترجع إلى عدة أسباب[2]:

الحس الجماعي العميق بحاجة إلى وطن لا يسأل فيه فلسطيني عن فيزا مرور، وبطاقة سارية المفعول، وحلم العودة كان يراود الجميع.

وقد رأى الفلسطيني أن كل ما استطاع تحقيقه من إنجازات على المستوى الفردي والجماعي كان بمثابة أبنية شامخة بلا سقوف، أو أشجار منزلية بلا جذور عميقة عرضة للاقتلاع من أماكنها بسهولة؛ الأمر الذي يعزز حلم العودة، والحنين إلى الوطن[3].

---

[1] إرشيد، سامر، حركة فتح والسلطة الفلسطينية، تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، موطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ــ فلسطين، 2007، ص127.

[2] قريع، أحمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، مفاوضات أوسلو 1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ لبنان، ص17

[3] المرجع نفسه، ص78

لقد عانى الفلسطينيون مرارة اللجوء، والهجرة، والنزوح، وكابدوا قسوة الشعور باللامواطنة، أدرك الفلسطينيون مدى أهمية تحقيق حلم العودة. وأحست (م. ت. ف) أن الباب الذي كان مغلقا بإحكامٍ شديدٍ على مدى عقود مريرة ماضية، سينفتح ولو مواربا؛ وذلك بعد طول كفاح، وعذاب وتضحيات شخصية وجماعية، وبدأ التفكير أن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة، وإن استعادة الحقوق المشروعة لا تتم بضربة سحرية واحدة مما في ذلك حقّ العودة".

وحسب رأي قريع، "إن اتفاق أوسلو كسر الخط الباني للهجرة الفلسطينية، وبدأت الهجرة من الشتات إلى الوطن، ومن ديار الغربة إلى منازل الأهل والملاعب والذكريات. وبدأت تتمضحل الفوارق بين الواقع والممكن والمستحيل".

ويضيف، إن الواقع الفلسطيني السلبي في الشتات كان له دور في الموافقة على اتفاقية أوسلو، إذ باتت (م. ت. ف) بعد حرب الخليج الأولى، والقضية الفلسطينية تتدحرج من المكان الرفيع التي احتلته على سلم الاهتمامات العربية، والإقليمية، والدولية إلى درجة متواضعة على هذا السُّلَّم الذي فككته الانقسامات القومية، والنتائج الكارثية لتلك الحرب التي قسمت ظهور العرب، وخصوصا الشعب الفلسطيني، ولم تعد القضية الفلسطينية القضية المركزية لدى العرب على إثر حرب الخليج؛ وهذا أدّى إلى عزلة القيادة الفلسطينية التي لم يعد مرحباً فيها في كثير من العواصم العربية، بل أصبحت القضية الفلسطينية عبئا على الأنظمة العربية، وتحويل الفلسطينيين إلى مشكلة أمنية. إضافة إلى ذلك أن الواقع الفلسطيني في الأرض المحتلة حيث الانتفاضة قد استنفذت أغراضها، وتحولت من رافعة لنيل الحقوق الوطنية المشروعة إلى عبءٍ ثقيل الوطأةِ على كاهل الشعب الفلسطيني، وكان له آثار سلبية على أحوال الشعب الفلسطيني في الداخل من ناحية اقتصادية، وصحية، وتعليمية. وساد صفوفها كثير من المظاهر المؤسفة التي بدأت تتسلل بلا رادع، وتهدد بتبديد كل ما تمّ إنجازه من مكاسب وطنية، وتطفئ كل ما تحقق من مظاهر مضيئة[1].

أمّا في المشهد الدولي فيضيف قريع أن انهيار الاتحاد السوفييتي حليف القضية الفلسطينية، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تنظر دوما بعين عدم الارتياح والعداوة إلى نضال الشعب الفلسطيني؛ هذا الأمر أدى إلى تفاقم الأزمة الفلسطينية، وجعلها أكثر انكشافا أمام متغير دولي هائل وحاسم، وخصوصا مع تآكل الوضع العربي، وغياب أي حاضنة لكفاح هذا الشعب. إضافة إلى ذلك ما كان من مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي هو عبارة عن مبادرة سياسية أمريكية خالصة، قد استثنيت (م. ت. ف) من المشاركة في أعمال، وفرض على المشاركين شروطا تعجيزية بما فيها جعل التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر

---

[1] قريع، أحمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، مفاوضات أوسلو 1993،مرجع سابق ص43.

تمثيلا غير مستقل تحت مظلة الوفد الأردني، وحرمان القيادة التاريخية الفلسطينية من هذا الاجتماع. إزاء هذه الأجواء، وفي ظل هذه الأمور ؛ بدت الطريق إلى أوسلو بمثابة ممر إجباري علينا عبوره [1].

تكونت السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية (أوسلو)، الذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1993م، لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واتضح من هذه الاتفاقية أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق حكم ذاتي محدود في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبموجب اتفاق 1995م بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل قسمت الضفة إلى ثلاث مناطق[2]:

ـ منطقة (أ) وتخضع أمنيا وإداريا بالكامل للسلطة الفلسطينية.

ـ منطقة (ب) وتخضع إداريا للسلطة الفلسطينية، وأمنيا لإسرائيل.

ـ منطقة (ج) وتخضع للسيطرة الإسرائيلية فقط.

وقد احتفظت إسرائيل بسيطرتها على الحدود، والأمن الخارجي، والقدس والمستوطنات. بمعنى أن السلطة الفلسطينية تسيطر فقط على مناطق (أ) من الضفة الغربية. حيث تسيطر إسرائيل على 30% من قطاع غزة، و 60 % من الضفة الغربية[3].

وقد أنشئت السلطة لمهام محددة حسب الاتفاقية، وتنص الوثائق على أن للسلطة حق الولاية على الضفة وقطاع غزة في مجالات الصحة والتربية، والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، وكذلك الإشراف على الأجهزة الأمنية الجديدة، أما فيما يتعلق بالقضايا المتروكة للمفاوضات، والحل النهائي مثل: القدس واللاجئين والمستوطنات، والمواقع العسكرية الإسرائيلية المتواجدة في الأراضي المحتلة، فتبقى إلى الحل النهائي[4].

لقد أوجدت اتفاقية (أوسلو) شرخا كبيرا في مواقف الشعب الفلسطيني وفصائله، فمنهم من أيّد الاتفاقية، وله مبرراته، ومنهم من عارضها وله أسبابه ودوافعه. وكانت مبررات من أيّد اتفاقية (أوسلو) متعددة، فقد دللوا على ذلك بما آلت إليه الأوضاع الدولية والعربية والفلسطينية، فقد كان خروج مصر من ميدان المجابهة صفعةً لوحدة الموقف العربي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كذلك الحرب العراقية الإيرانية التي فتكت بطاقات بلدين كان

---

[1] قريع، أحمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، مفاوضات أوسلو 1993،مرجع سابق ، ص44.

[2] سلسلة الوثائق الفلسطينية، الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز القدس للإعلام 1996، ص60.

[3] سعيد، إدوارد، " أوسلو 2 "، سلام بلا أرض، دار المستقبل العربي ــ القاهرة، ص 56.

[4] سلسلة الوثائق الفلسطينية، الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص60.

لكل منهما دور في الجهد المشترك ضد العدوانية الإسرائيلية، كذلك غـزو لبنـان وضـرب المقاومة الفلسطينية وخروجها من لبنان كان له أثر سلبي على مجمل القضية الفلسطينية.
وليس ببعيد عن ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي، وسقوط المنظومة الاشتراكية في دول شـرق أوروبا الذي أخلَّ بموازين القوى في العالم، ثمَّ أعقب ذلك غزو العراق للكويت، ثم تـلا ذلك من تدمير العراق وإضعافه، كل هذه الأمـور مجتمعـة أوهنـت الموقـف الفلـسطيني بمجمله[1].

في ظل واقع الحال والمستجدات، لم يبقَ أمام الجانب الفلسطيني الراغب فـي التـسوية إلا الرضوخ لإملاءات عدوه المتفوق عليه بالعدد والعدة.

هذه التبريرات التي ساقها مؤيدو اتفاقية (أوسلو) لم تكن مقنعة لشرائح عديدة من المجتمع الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية، وذلك أن منطق الحل المرحلي قد سبق بكثيـر انهيـار الاتحاد السوفييتي، والمنظومة الاشتراكية، وهزيمة العراق، حيث إن الحـديث عـن الحـل المرحلي قد بدأ بعد حرب حزيران 1973م في الدورة الثانية عشرة، والتي تم مـن خلالهـا الموافقة على الحل المرحلي، أو ما يسمى النقاط العشر.

دخل الوضع الفلسطيني برمته مرحلة جديدة تماما بعد مجيء السلطة الفلسطينية، وقيام سلطة الحكم الذاتي على أريحا وقطاع غزة، فقد كانت الخلافات في الساحة الفلـسطينية تقـوم فـي المراحل السابقة، على المشاريع، والمواقف والرؤى، والاتفاقيات، بينما كانت فلسطين كلهـا تحت الاحتلال الإسرائيلي.

أمّا المرحلة الجديدة التي أعقبت دخول السلطة الفلسطينية، فقد ظهر الانقسام الفلسطيني على أسس مختلفة، فقد اتضح أن ثمة سلطة وشرطة، وأجهزة أمنية قد تشكلت في مواقع محددة من أرض فلسطين، وهي مرتبطة باتفاقيات والتزامات تجاه الاحتلال الإسرائيلي، ونجم عن ذلـك ظهور معارضة داخل تلك المواقع. وعلى رأسها معارضة حماس التي تفاقمت ضـد اتفاقيـة أوسلو وما تبعها من اتفاقيات باريس والقاهرة، ولا سيما بعد أن اتضح أنه سيكون من مهمات السلطة الإيفاء بما تعهدت به من المحافظة على الأمن، وعدم القيام بعمليات ضد الإسرائيليين من أراضيها، وهذا فضلا عن مهمات أخرى وكلت إليها، وهي تلبية حاجات الناس الصحية، والتعليمية، والاقتصادية.

وعلى الرغم من المعارضة المستمرة التي أبدتها حماس لاتفاقية أوسلو، ورفضها المطلـق لإعطائها أي قسط من الشرعية التاريخية؛ فإنها لم تكن تستطيع،-وليس هذا المطلوب حتـى ولو كان لديها القدرة على ذلك-، أن تمنع قيام السلطة ومنع دخول الشرطة الفلـسطينية إلـى الأراضي الفلسطينية، لأن المنع معناه الاقتتال الفلسطيني، والحيلولة دون الانسحاب الإسرائيلي

---

[1] خوري، فيصل،تطوير فكر منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص32.

ولو من جزء بسيط من الأراضي الفلسطينية. فالمطلوب إذن ليس منع قيام السلطة، ومنع دخول الشرطة؛ بل المطلوب هو ضرورة استمرار المعارضة السياسية، وضمان استمراريتها، وكذلك استمرار المقاومة والانتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهذه أوراق رابحة في يد حماس وغيرها من قوى المعارضة، فلهذه القوى ما يسوِّغ استمرارية المقاومة، فالاحتلال ما زال قائما، وما زالت القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت المستوطنات تبتلع الأراضي الفلسطينية؛ معنى ذلك أن مسوغات المقاومة والثورة ما زالت قائمة.

لقد أحسنت حماس صنعا في رفع شعار عدم التعرض للشرطة الفلسطينية، وعدم اللجوء إلى العنف في مواجهة السلطة، ومن ثم حصر معارضة أوسلو وتداعياته بالأساليب السياسية، مع مواصلة الانتفاضة والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد اتسم موقف حماس من اتفاقية أوسلو الذي مهد الطريق لقيام السلطة بالعنف اللفظي، فقط دون اللجوء إلى استخدام القوة ضد السلطة، وفي مقابل العنف اللفظي استخدمت كذلك (الحركشة اللينة) الدبلوماسية، وهذا ما عبرت عنه العديد من التصريحات التي أدلى بها كثيرون من قيادات حماس في الداخل والخارج[1].

وعلى الرغم من وجود بعض التوترات بين السلطة وحركة حماس إثر العمليات التي كان يقوم بها الجهاز العسكري للحركة؛ فإن الأمور بقيت هادئة، ولم يسجل أيّ عنف من قبل حماس ضد السلطة. وكان رهان حماس على عدم نجاح السلطة الفلسطينية لأن الإسرائيليين لن يلتزموا بتعهداتهم واتفاقياتهم، وسيماطلون في تنفيذها. وهذا ما عبر عنه الدكتور الشهيد عبد العزيز الرنتيسي أثناء وجوده في مرج الزهور، عندما قال: " سنترك الأمر للناس فهم الذين سيحكمون على اتفاقية أوسلو[2].

وعلى الرغم من أن حركة حماس حاولت أن توازن بين علاقتها بالسلطة الفلسطينية، وبين مبادئها في مقاومة الاحتلال، فإن الاستحقاق والالتزامات التي توجب على السلطة أن تفي بها، حالت دون نجاح هذه الموازنة. فعمليات حماس ومقاومتها للاحتلال الإسرائيلي أدى إلى تفجر الوضع بين كل من الطرفين[3]. مما حدا بقيام السلطة بحملة اعتقالات طالت العديد من كوادر حركة حماس وقياداتها.

من الواضح أن حركة حماس ترفض أوسلو وهي دون شك تسعى لتأكيد فشله سياسيا، وهي لم تتوان يوما في بيان عيوبه ومخاطره؛ ولكنّها ترغب في إفشاله دون اللجوء إلى العنف أو التصادم، مع محافظتها على الوحدة الوطنية الفلسطينية، أو حرف الصراع عن تناقضه

---

(1) الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة، مرجع سابق، ص118.

(2) http://www.fm-m.com\2004\.

(3) النواتي، صهيب سليمان، حماس من الداخل، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين،ط1، 2002م، ص179.

الرئيسي مع العـــــدو الصهيـوني كمـا تـــرى حركة حماس، ومن الواضح أن لـــدى حركة حماس تعريفا ذكيا بين ما ترفضه من استحقاقات، وبين الاستفادة من الإيجابيات مـن هذه الاتفاقية رغم رفضها المبدئي لاتفاقية أوسلو بمجملها، مثل الانسحاب من أيِّ شـبرٍ مـن الأرض الفلسطينية، أضف إلى ذلك الاعتراف بالشعب الفلسطيني، وذلك من خلال الاعتراف بـِ (م. ت. ف)، وقد استطاعت اتفاقية أوسلو جعل الضفة الغربية وغزة وحدة واحدة، مـع إقامة العديد من السلطات الخاصة مثل الكهرباء، والمياه، وميناء للصادرات، وكلها سـلطات فيها الكثير من سمات السيادة التي يسعى لتحقيقها الشعب الفلسطيني في المستقبل. أضف إلى ذلك أن الفلسطينيين لأول مرة في التاريخ المعاصر يحكمون أنفسهم ، وتغيرت النظرة إليهم كشعب، وقيادات تمارس الإرهاب في نظر الإدارة الأمريكية، إلى مرحب به وموضع اهتمام في البيت الأبيض[1].

وعلى الرغم من هذه الإيجابيات فإن البعض يرى أن هناك سلبيات لاتفاقية أوسلو كـان لهـا الأثر السلبي على القضية الفلسطينية، حيث وضعت كل مدينة وقرية فلسطينية في حالة تطويق عسكري من الجيش الإسرائيلي، وتوسيع صلاحيات التدخلات في شؤونها الداخلية، بما فـي ذلك الأمنية، كذلك أدت الاتفاقية إلى انفراد إسرائيل بالفلسطينيين، وتركوا وحدهم يفاوضـون الإسرائيليين من دون أيِّ مساندة من الدول العربية[2].

وأعتقد أن اتفاقية أوسلو تعدّ من أخطر ما واجه الشعب الفلسطيني التي من خلالها تمَّ شرعنه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تبع ذلك من إلغاء الميثـاق الـوطني الفلسطيني دون ثمن. فبعد اتفاقية أوسلو استمرّ الاحتلال الإسرائيلي، واتسعت المستوطنات في الضفة الغربية، واستمرت إسرائيل في تهويد القدس، وأقيمت الطرق الالتفافية التـي حولـت الضفة الغربية إلى كنتونات متباعدة عن بعضها مقطعة الأوصال. أضف إلى ذلك ما قامت به إسرائيل من بناء الجدار الفاصل الذي بدوره يمنع إقامة الدولة الفلسطينية. ومن أخطر ما فـي اتفاقية أوسلو الانقسام الفلسطيني الناتج عن هذه الاتفاقيـة، والـذي يهـدد مـصير القـضية الفلسطينية.

---

[1] أبو مازن، محمود عباس، طريق أوسلو موقِّع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 1994، ص325، 326، 332.

[2] شفيق، منير، أوسلو "1"، "2"، المسار والمآل، منشورات فلسطين، لندن، ط1، 1997، ص67. انظر كذلك إدوارد سعيد، غزة سلام أمريكي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995،ص 65، 66، 67.

التطور الثاني في العلاقة بين حماس والسلطة هو في تعاملها مع الشرطة الفلسطينية، فقد كان استقبالها لأفراد الشرطة منسجما مع التصريحات التي أدلى بها قيادات الحركة وبياناتها، بل إن الحركة ذهبت أبعد من الترحيب والاستقبال إلى فتح أبواب الجمعيات الخيرية، والمدارس التابعة للحركة.

ورغم إعطاء حماس صورة إيجابية لما ستكون عليه العلاقة بين السلطة وحماس؛ فإن العلاقة كان يسودها توتر شديد في معظم الأحيان، ومع ذلك كان بعض وجوه حماس وقياداتها على اتصال وتنسيق مع السلطة من أجل تنفيس الاحتقان، والبحث عن نقاط الالتقاء، وتجاوز نقاط الخلاف. وقد وصلت حماس والسلطة في فترة من الفترات إلى إيجاد اتفاق سري بينهما؛ لعدم قيام حماس بعمليات ضد إسرائيل، وقد التزمت حماس بهذا الاتفاق[1].

ومضى عام 1995م هادئا نسبيا بين حركة حماس والسلطة، مقابل انخفاض ملحوظ لنشاط حماس العسكري، مع وجود الهدوء، والتزام حماس بعدم شن هجمات ضد إسرائيل، عقدت جولة وساطة وحوار بين حماس والسلطة الفلسطينية عام 1995م في كل من الخرطوم والقاهرة بحضور رئيس السلطة الفلسطينية (ياسر عرفات)، وقد تم الاتفاق على ترسيخ الوحدة الوطنية، وتحريم الاقتتال، واعتماد مبدأ الحوار، وبذل الجهود من أجل الإفراج عن معتقلي حماس عند السلطة الفلسطينية. وقد وعدت حماس بألا تدعو أحدا لمقاطعة الانتخابات المقبلة[2]. وهنا حدث تطور جديد على مسار العلاقة بين السلطة وحماس حين أقدمت إسرائيل في الخامس من كانون ثاني عام 1996م باغتيال القائد العسكري لحركة حماس (يحيى عياش) الملقب بالمهندس، والذي تتهمه إسرائيل بالوقوف وراء العديد من العمليات ضد إسرائيل، ويعدّ المطلوب رقم واحد لإسرائيل.

إن اغتيال يحيى عياش أدى إلى تراجع حماس عن تعهداتها للسلطة بعدم شن هجمات ضد إسرائيل، فقد هدد الجهاز العسكري للحركة بالانتقام لمقتل قائدها العسكري. كان مقتل يحيى عياش قبل أسبوعين من موعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد التزمت حركة حماس بما تعهدت به للسلطة بعدم قيامها بشن عمليات ضد إسرائيل في فترة الانتخابات، ولكن بعد مرور عشرة أيام على الانتخابات نفذت الحركة تهديداتها فقد قامت بالعديد من العمليات في كل من القدس، وتل أبيب وعسقلان، فعادت الأمور إلى التوتر مرة أخرى[3].

---

[1] النواتي، صهيب سليمان، حماس من الداخل، مرجع سابق، 2002م، ص180.

[2] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، ص121.

[3] مرجع نفسه، ص122.

وسبب التوتر يعود لمقتل يحيى عياش، حيث اعتبرت قيادة السلطة أن ما قامت به حماس من عمليات تفجيرية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م تحديا وتخريبا لمساعيها[1] ، علما أن حركة فتح كان لها دور في العمل المقاوم.

شهد عام 1996م انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني بناءً على اتفاقية أوسلو، والموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كان موقف حماس الرسمي واضحا من الانتخابات؛ وهو الرفض، وكانت مبررات الحركة أن المجلس التشريعي محكوم بسقف أوسلو، وإن إسرائيل تمتلك حق رفض أي قرار يتخذه المجلس التشريعي بناءً على اتفاقية أوسلو، وإن الانتخابات ألغت حقوق اللاجئين في المهجر. وكذلك طريقة حدوث الانتخابات في القدس عن طريق البريد، وكان أهل القدس أجانب عن هذه الأرض[2] علما أن هناك اتجاها آخر داخل الحركة كان يدعو لمشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية عام 1996م مثل: عماد الفالوجي، وإسماعيل هنية.

استمرت الأمور بين حماس والسلطة بين الشد والجذب، حتى حدث تطور كبير في مسار القضية الفلسطينية، فقد انطلقت انتفاضة الأقصى التي كانت نتيجة طبيعية لما آلت إليه الأمور. فمن المعروف أن انتفاضة الأقصى اندلعت بصورة مباشرة كرد شعبي، وطني فلسطيني على اقتحام شارون للمسجد الأقصى بصورة استفزازية. ففي صباح يوم الخميس 28 / 9 / 2000م اقتحم شارون باحات الأقصى، بصورة استفزازيةٍ مخططٍ لها، في أطار خطةٍ إسرائيلية مهدت لنقل السلطة في الكيان الصهيوني من باراك إلى شارون. غير أن هذا ليس السبب الوحيد الذي أدى إلى اندلاع الانتفاضة؛ فالشعب الفلسطيني يدرك تمام الإدراك لدوره التاريخي في التصدي لمحاولات التحالف الصهيوني الأمريكي في فرض إملاءاته وحلوله التصفوية للقضية الفلسطينية، ولم يكن الهدف الإسرائيلي الأمريكي من التسوية الفلسطينية إلا الاستيعاب وحسب، وليس الحل العادل، وقد انكشف ذلك بصورة واضحة في مباحثات كامب ديفيد الثانية في تموز 2000 م، التي بدأت ملامحها في التكشف لدى تهرب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من تنفيذ الانسحابات المتفق عليها، وأدرك الشعب الفلسطيني أن الجانب الصهيوني إنما كان يسعى ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو إلى كسب الوقت من أجل خلق أمر واقع جديد، يستحيل معه إنجاز أيّ حلّ للقضية الفلسطينية.

من أجل ذلك انطلق الشعب الفلسطيني بانتفاضته الثانية لإدراكه بأن الاستمرار في نهج ومقولات قيادة اتفاقية أوسلو ووعودها، مثل مقولة السلام، والتفاوض خيارنا الاستراتيجي،

---

[1] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، ص122.

[2] الشهب، نعيم، حماس من الرفض إلى السلطة، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، فلسطين، ط1، 2006-2007م، ص87-88.

وإن الدولة على مرمى حجر، وإن فلسطين ستكون (سنغافورة الشرق الأوسط)، لم يحقــق شيئا، فقد ازداد الفقر، ولم يحل السلام.

لقد أفاق الشعب الفلسطيني على الحقيقة المرة التي جسدها المشهد الفلسطيني عشية انــدلاع انتفاضة الأقصى، فمن جهة رأى فيما أقدمت عليه القيــادة الفلــسطينية، وباســم (م. ت. ف) ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي على تقديم تنازل عــن 78 % مــن أرض فلسطين بإعلان اعترافها بالكيان الإسرائيلي، مقابل اعتراف إسرائيل بـــ (م. ت. ف) وحسب، ودون اعترافه بدولة فلسطين على ما تبقى من فلسطين أي 22 % فقط.

ومن جهةٍ ثانية فقد عمق فشل القيادة الفلسطينية في إيجاد حل سياسي مــن خــلال تحقيــق الاستقلال، وإقامة الدولة، وتحقيق أي ثابت من الثوابت الوطنية، وفشلها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتدهور العلاقة بين القيادة والشعب؛ الأمر الذي كان يضع العلاقة بينهما علــى شفى هاوية المواجهة في أكثر من مرة، وهذا كان يزيد من الدعوات إلى أن يأخــذ الــشعب الفلسطيني بزمام المبادرة السياسية.

ووفق عملية التسوية التي استمرت سبع سنوات حتى اندلاع الانتفاضــة، عقــدت خلالهــا عشرات الاجتماعات، والزيارات، والاتفاقات، والمبادرات في معظم عواصم العــالم دون أن تقدم أيَّ شيءٍ ملموس لصالح القضية الفلسطينية. وقد شاهد الشعب الفلسطيني كــذلك، رغــم حديث إسرائيل عن التسوية، والسلام، والمصالحة وإنهاء الصراع، شاهد ســلطة الاحــتلال، توسع رقعة الاستيطان في الضفة الغربية، وتهضم الأرض يوما بعد يومٍ، وتــصادر الميــاه، وتفرض المزيد من الحصار والقيود، وفي كل يوم يضع الاحتلال الإسرائيلي قيــودا شــديدة ليعود التفاوض عليها مرة أخرى. ويكتشف الشعب الفلسطيني بعد فترة طويلــة مــن عمليــة السلام بأن الحل المطروح الذي قيل عنه مرحلة انتقالية؛ إنما هو شبه دائم، وإن غزة وأريحا ليس أولا فقط؛ بل أولاً وأخيراً. وإن المفروض على الفلسطينيين هو حكم ذاتــي فلــسطيني، رفضه الشعب الفلسطيني قديما، وقد انعكس ذلك بوضوح تام في مباحثات كامب ديفيد الثانيــة عندما بدأت إسرائيل بمساومة الفلسطينيين على ألــ (22 %) المتبقية من مــساحة فلــسطين، واعتبار أن لا تفاوض على القدس، وإن التفاوض حول المسجد الأقــصى يكــون علــى أن للفلسطينيين فوق الحرم، ويخضع ما تحت الحرم للسيادة الإسرائيلية. وإلغــاء حــق العــودة اللاجئين، علما بأن القدس واللاجئين هما جوهر القضية الفلسطينية بما تحمل من قيمــة فــي وجدان كلِّ عربي ومسلم.

أمّا بالنسبة للحدود، والسيادة؛ فإنهما بأيدي الإسرائيليين وليست تحت السيادة الفلسطينية؛ فلا حدود ولا سيادة.

أمّا المشهد العربي فيمكن النظر إليه من زاوية الوضع العربي المتردي، الذي ساده التطبيع السياسي والإعلامي والتجاري، كمؤتمر تونس الاقتصادي، ومؤتمر القاهرة، وما حملته تلك المؤتمرات من التطبيع والتهافت على إقامة علاقات مع إسرائيل، هذا على الجانب الرسمي، أما الجانب الشعبي فقد كان الغياب واضحا، ولم يكن أيّ دور للجماهير والشعوب، بل كانت في سبات عميق، باستثناء انتصار المقاومة الإسلامية في لبنان في أيار عام 2000م، والتي كان لها أثرٌ كبيرٌ في نفوس الفلسطينيين، حيث بدأ التفكير عند فصائل الشعب الفلسطيني بإمكانية استنساخ تجربة المقاومة الإسلامية في تحرير الوطن، بعيداً عن المفاوضات.

أمّا المشهد الدولي وخاصة الإدارة الأمريكية برئاسة (كلينتون)، فقد كانت تسعى إلى إبرام اتفاق حول الوضع النهائي بأيِّ ثمنٍ على حساب الفلسطينيين؛ وذلك من أجل معركتها الانتخابية عام 2000م، فألقت بثقلها للضغط على القيادة الفلسطينية برئاسة (ياسر عرفات)، والذي بدوره استطاع الصمود، ورفض الإملاءات، والضغوطات من أجل التنازل عن الثوابت الفلسطينية.

أمّا المشهد الإسرائيلي فقد شكلت حادثة اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي (إسحق رابين) بنية الانقلاب الإسرائيلي على اتفاقية أوسلو، وقد مهد مقتل (رابين) بصعود الليكود بقيادة (نتنياهو) إلى الحكم مرة أخرى، مع العلم أن (نتنياهو) معارض لاتفاقية أوسلو، وقد عمل على إفشالها والتخلص منها.

في ظل هذه الأجواء والمعطيات، فقد حدث تراجع في عملية السلام، وتصاعدت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي، وظهرت مؤشرات لإلغاء حقوق اللاجئين، وعدم التفاوض حول القدس، وأقيمت عشرات الحواجز التي قطعت أوصال الوطن، وجرى ذلك كله في ظلِّ صمتٍ وعدم اهتمام عربي، سواء على الصعيد الرسمي، أو الشعبي، وتنكّر إسرائيل لأيِّ اتفاقية، ومحاولة المراوغة في تنفيذ ما تمَّ الاتفاق عليه من خلال المماطلة، إلى جانب التحيز الأمريكي الواضح لإسرائيل.

وفي المقابل كانت المقاومة الإسلامية في لبنان تسجل أبهى انتصاراتها، حيث استطاعت أن تُخرج إسرائيل من أراضيها، وذلك عن طريق المقاومة. هذه الأمور مجتمعة كانت حافزا لأن يأخذ الشعب الفلسطيني، وفصائل المقاومة زمام المبادرة؛ ليعلن شرارة انطلاق الانتفاضة، وقد كان ذلك واضحا من خلال أحاديث الحكومة الإسرائيلية عن وجود خطط لاجتياح مناطق السلطة، كخطة الكرة المتدحرجة، وحقل الأشواك، وغيرها. كذلك قيام الحكومة الإسرائيلية باستدعاء الاحتياط.

بدأت الاجتياحات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية التي تحت السيطرة الفلسطينية، وبدأ ضرب مقرات السلطة، وعودة الاغتيالات، والقتل في الشوارع؛ مما أدى إلى عودة العمليات

التفجيرية إلى داخل الأراضي التي احتلت عام 1948م. ثمَّ تسلسلت الأحداث بعد ذلك، وتصاعدت حدة الانتفاضة، وعاشت الأوضاع داخل الأراضي المحتلة بين الفعل وردة الفعل رغم عدم التوازن بين قوة الاحتلال الإسرائيلي، وبين الفلسطينيين، في هذه الأثناء حدث العديد من المؤتمرات من أجل وقف الانتفاضة، منها: مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في 16 أكتوبر 2000م في شرم الشيخ، وقد حضر المؤتمر كل من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (بل كلينتون)، ورئيس الوزراء الإسرائيلي (إيهود براك)، ورئيس السلطة الفلسطينية (ياسر عرفات)، وملك الأردن (عبد الله الثاني)، إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان). وكان البحث حول الخطوات الواجب اتباعها من أجل وقف الانتفاضة خوفا من انفلات الأمور؛ مما يؤثر سلبا على عملية السلام. ثم كان اجتماع آخر لـِ (شمعون بيرز) في غزة مع قيادة السلطة من أجل نفس الهدف، وتلا ذلك مفاوضات (طابا) في مصر التي استمرت ستة أيام لوضع مخطط يهدف إلى وقف الانتفاضة المتصاعدة[(1)]. هذه المؤتمرات، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من أجل وقف الانتفاضة؛ إلا أنها فشلت في وقف الانتفاضة، أو تخفيف حدتها؛ بل كانت ردة الفعل عكسية، فعقب كل مؤتمر تظهر خيبة أمل جديدة للفلسطينيين من احتمالية تقديم أيّ شيء للشعب الفلسطيني.

وتصاعدت وتيرة الأحداث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الاجتياحات والاغتيالات والاعتقالات في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني؛ مما خلق ردة فعل قوية عند فصائل المقاومة الفلسطينية وخاصة حركة حماس. فعادت العمليات التفجيرية داخل إسرائيل بقوة، وأصبحت المدن الإسرائيلية في حالة حرب حقيقية، وكان الاجتياح والقتل والاغتيالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، في المقابل كانت العمليات الفلسطينية في داخل إسرائيل تعمل عملها بقوة. في مثل هذه الظروف بدأت إسرائيل بمخطط جديد للتخلص من رموز وقادة المقاومة، ففي 22 / 3 / 2004م أقدمت إسرائيل بزعامة (أرئيل شارون) على اغتيال مؤسس وزعيم حركة المقاومة الإسلامية حماس الشيخ الشهيد (أحمد ياسين)، وبعد فترة وجيزة قامت باغتيال خليفته الدكتور الشهيد (عبد العزيز الرنتيسي)، ومن قبل (إسماعيل أبو شنب)، و(صلاح شحادة)، و(جمال سليم)، و (جمال منصور)، والعديد من قيادات فصائل المقاومة الفلسطينية، مثل: أبو علي مصطفى، وثابت ثابت. ورغم أن الشيخ (أحمد ياسين) والدكتور (الرنتيسي) يمثلون رموز وزعماء المقاومة الفلسطينية، لكنَّ إسرائيل كانت تهدف من وراء اغتيالهم إلى أبعد من ذلك، فإسرائيل لا تستطيع أن تعيش مع وجود قوة أو قدرة فلسطينية تهدد أمنها، أو مع أيّ مقاومة تستطيع الصمود في وجه المخططات الإسرائيلية، إسرائيل تريد أن تخضع المنطقة برمتها: شعوبا، ودولا، وحكومات لسيطرتها، فحركة حماس بقياداتها،

---

(1) Http: //www _ moqatel. com _ almoqatel

ورموزها، تشكل هاجسا وخطرا وجوديا على وجود الكيان الإسرائيلي؛ لـذلك فهـي معنيـة بإضعافها والقضاء على هذه القوة.

وثمة هدف آخر مرتبط بخطة شارون بالنسبة إلى قطاع غزة، فشارون يريـد أن يخـضع قطاع غزة بعد أن ينظفه من القدرة الراهنة والمستقبلية على المقاومة. يريد أن يخـرج مـن القطاع وقد قضى على البنية التحتية، ومقومات المقاومة، وإمكانية استمرارها، وعلى أمل أن تسلم غزة إلى قوى تبتعد عن خط المقاومة. ولديها الاستعداد للتفاهم مع إسرائيل، ولقد زادت قوة الصراع عندما أعلن شارون عن نيته للانسحاب من قطاع غزة، فالمقاومة الفلسطينية تريد أن تثبت أن شارون قد انسحب تحت ضربات المقاومة، وانسحب مهزومـا، وكـان هـاجس انسحاب الجيش الإسرائيلي والذي ظهر فيه بأنه مهزوم، مسيطر على تفكير شـارون، ففـي الجانب الآخر يريد أن يثبت العكس من ذلك تماما، يريد أن يثبت أنه خرج من غزة ليس من موقف ضعف؛ وإنما من موقف قوة، ووفق خطة ورؤية محددة.

بطبيعة الحال وجود الشيخ أحمد ياسين على رأس حركة حماس يختلف بعض الشيء عنهـا بدونه، فأحمد ياسين هو مؤسسها، وزعيمها الروحي، ويتسم بالعديد من الصفات التي لا يتمتع بها أيّ زعيم آخر داخل الحركة، فقد أضفى الشيخ أحمد ياسين على الحركـة بعـدا روحيـا ودينيا، فحقق لها شعبية وامتدادا وتعاطفا في الأراضي المحتلة وعلـى المـستوى العربـي، والإسلامي، والدولي، فقد كان معروفا بتواضعه بين الناس، وطبيعة عيشته، وحالـة البـؤس الذي يحياها داخل المخيم. والشيخ له شخصية؛ فقد كان يمثل الاعتدال والانفتاح على الأطراف الداخلية والخارجية، ورغم ما يتمتع به الشيخ أحمد ياسين فإنني لا أعتقد أن حركـة حمـاس تأثرت كثيرا باستشهاده؛ وذلك لعدة أسباب منها:

ــ إن حركة حماس استطاعت أن تستثمر استشهاد قيادتها لصالحها، فظهرت بـين الفـصائل الفلسطينية بأنه لا فرق بين الفرد العادي والقائد، فكلهم في ساحة المعركـة، وإن قادتهـا لـم يعيشوا في الفنادق بعيدين عن هموم شعبهم.

ــ والسبب الآخر أن حركة حماس حركة مؤسساتية شورية، لا تعتمد على شـخص واحـد، وليست مرهونه بحياة إنسان مهما كان. وما الفوز الكاسح الذي حققته الحركة في الجامعـات، والمجالس البلدية، والقروية، والمجلس التشريعي إلا دليل عملي على أن الحركة لم تتأثر كثيرا باغتيال قادتها، بل نستطيع القول إن الحركة قد زادت قوتها في الشارع الفلسطيني.

تطور آخر حدث في تسلسل الأحداث ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي، هو حـصار الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات). ولعل أهم ما دفع إسرائيل لضرب الحصار على الأراضي الفلسطينية، وما بعدها، هو أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول 2001 م، والتي وفرت لها البيئة المناسبة للانقضاض على السلطة.

اعتبرت حكومة إسرائيل بزعامة (أرئيل شارون) أن الرئيس الفلسطيني عقبة في وجه السلام، ولم تعتبره شريكا لعملية السلام، وقد رفعت إسرائيل من سقف تحريضها بضرورة التخلص أو إبعاد الرئيس (ياسر عرفات)، وهذا ما حدث في الحادي عشر من نوفمبر 11 / 11 / 2004م، إذ لخص سياسة إسرائيل في التعامل مع الرئيس الفلسطيني، حيث أعلن وفاة الرئيس الفلسطيني في أحد مستشفيات فرنسا، وقد اتهمت الفصائل الفلسطينية، وحماس، إسرائيل وقتئذ بتسميمه وقتله.

شكل استشهاد ياسر عرفات زلزالا أصاب النظام الفلسطيني برمته، وذلك لما يشكله ياسر عرفات داخل النظام الفلسطيني. كان ياسر عرفات قائداً لديه القدرة على أن يشكل مظلة كبيرة لفصائل (م. ت. ف) ، واحترام الفصائل المعارضة رغم اختلافها معه في الرؤية والموقف.

من الواضح أن استشهاد ياسر عرفات ترك فراغا كبيرا على الساحة الفلسطينية، كون الرئيس عرفات رئيسا لكل شيء، فهو رئيس (م. ت. ف) ، ورئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس دولة فلسطين، ورئيس حركة فتح، ورئيس القوات المسلحة، ورئيس الأجهزة الأمنية، والمسؤول عن المالية. وكان من الانتقادات التي وجهت لعرفات جمعه لكل السلطات بيده.

إن الفراغ الذي تركه عرفات بعد رحيله انعكس على حركة فتح؛ وذلك لوجود تيارات متباينة في الآراء والمواقف. وزاد من حدة التنافس داخل حركة فتح، فقد عمدت العديد من القيادات الشابة إلى أن تحتل المكان نفسه، مما أوجد صراعات داخل الحركة، ويرى شفيق الحوت[1] أن الفصائل الفلسطينية تنفست مع رحيل ياسر عرفات الصعداء، وصارت تشعر بأنها تستطيع ممارسة عملها النضالي من غير مجاملة.

بعد استشهاد الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، كانت هناك حاجة إلى حوار فلسطيني لإعادة ترتيب الوضع الفلسطيني بناء على التغييرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية، ففي شهر 3 / 2005م اجتمعت الفصائل الفلسطينية في القاهرة من أجل الحوار ولملمة الوضع الفلسطيني.

لقد برزت العديد من جملة تغيرات وتطورات فلسطينية وإقليمية ودولية دفعت باتجاه عمل تهدئة مؤقتة مع إسرائيل، ومنها:

- حاجة فصائل المقاومة والشعب الفلسطيني لفترة هدوء، وإعادة ترتيب البيت الداخلي بعد سلسلة الاغتيالات الإسرائيلية، التي طالت كبار قادته، فضلا عن أن التهدئة تعتبر فرصة لتطوير المقاومة لقدراتها.
- ضعف حركة فتح الذي انعكس على تقديم تنازلات لباقي الفصائل فيما يخص الإصلاح الداخلي، وإعادة بناء (م. ت. ف).

---

[1] مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 60 ،61، ما بعد عرفات توقعات وأمنيات، شفيق الحوت،لبنان، 2004 2005 م، ص24.

- التقدم الواضح لحركة حماس من خلال الانتخابات التي حدثت في الجامعات أو البلديات؛ مما فتح الباب أمام حماس للتقدم والمطالبة بالاحتكام إلى صناديق الانتخابات.
- حاجة شارون لفترة هدوء أثناء تنفيذه خطة الانسحاب من غزة كي يتفرغ لمواجهة غضب المستوطنين المتطرفين من اليهود؛ والذي هدد بتمرد كبير واغتيال لشارون ومسئولين آخرين، والهجوم على المسجد الأقصى من أجل عدم تنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة، وبعض المناطق في الضفة الغربية. وبالتالي برزت مؤشرات عدة واكبت هذا الاتفاق الفلسطيني، والتي ستجعل من نبرة الإصلاح والتغيير في السلطة، وموازين القوى الفلسطينية ككل، مثل:
- التوجه الأمريكي من أجل دمقرطة العالم العربي.
- الرغبة الفلسطينية في تقديم نموذج دولة ديمقراطية على عكس الادعاءات الإسرائيلية عن الدكتاتورية العربية.
- تغيير النظام الانتخابي الفلسطيني، ومشاركة حماس بعد رفضها المستمر للانتخابات التشريعية
- وفاة الرئيس الفلسطيني الذي كان وجوده كقيادة كاريزمية يعرقل خطط التغيير.
- رغبة أبو مازن في إصلاح حركة فتح، وإنهاء الفوضى، والتحول من عقلية الثورة إلى عقلية الدولة.

ولهذا يمكن القول إن نتيجة حوار القاهرة عام 2005م تعتبر بكل المقاييس لصالح لحركة حماس، التي ظهرت قوتها في الشارع، ومنحها مكسبا آخر كونها هي التي ستجني مكاسب الإصلاح السياسي المنتظر نتيجة مشاركتها في الانتخابات التشريعية. فالفصائل بقدر ما نجحت في فرض وجهة نظرها بأن يتم النص على تهدئة مؤقتة إلى نهاية عام 2005 م، نجحت كذلك في الحصول على صفقة تبادلية مع السلطة الفلسطينية مقابل التهدئة، بإعادة ترتيب البيت الفلسطينية الداخلي، وإعادة بناء (م. ت. ف) ، وتكون هي مرجعية للشعب الفلسطيني كله. وقد ظهر هذا بوضوح في البند الخامس من بيان القاهرة الختامي للحوار الفلسطيني والذي ينص: " وافق المجتمعون على تفعيل تطوير (م. ت. ف) وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية، بصفة المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة" [1].

---

[1] .http://www.moneer1976.maktoobblog.com.

في العام نفسه شهدت القضية الفلسطينية تطورا آخر، وهو الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، أو ما عرف (فك الارتباط الإسرائيلي)، أو خطة شارون، فقد أتمّ الجيش الإسـرائيلي الانسحاب من قطاع غزة في 15 / 7 / 2005 م، من جانب واحد، وهذا كان له أبعاد كثيـرة منها على الجانب الإسرائيلي:

ــ إلغاء وجود اعتراف دولي بقيادة فلسطينية بغض النظر إن كانت معتدلة أم متطرفـة مـن وجهة النظر الإسرائيلي، وكأنه لا وجود للشعب الفلسطيني.

ــ التخلص من القطاع كونه يمثل عبئا أمنيا وديموغرافيا على إسرائيل. وهذا الأمر معروف منذ عهد رابين عندما تمنى أن يقوم من النوم فيرى البحر يبتلع غزة.

ــ قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية.

ــ التركيز على موضوع الاستيطان في الضفة الغربية، والعمل على تهويد القدس وهـو مـا حدث فعلا على أرض الواقع.

قبلت السلطة الوطنية الخطة الإسرائيلية كخطوة قابلة للتطبيق في الضفة الغربية، رغم عدم التفاوض معها حول الخطة من الجانب الإسرائيلي، ومقدمة لعودة المفاوضات علـى أسـاس خارطة الطريق، والتي ستفضي إلى قيام دولة فلسطينية[1].

أمّا فصائل المقاومة وعلى رأسها حركة حماس فقد اعتبرت الانسحاب الإسرائيلي ثمـرة للمقاومة، وقد التزمت بعدم مهاجمة إسرائيل انطلاقا من الأراضي المحررة في غزة بناء على تفاهمات مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس؛ وذلك من أجل تسهيل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع.

تطور آخر ذو أهمية حدث عام 2005م؛ وهو قرار حمـاس المـشاركة فـي الانتخابـات التشريعية الفلسطينية 2005. ويعتبر قرار حركة حماس بالمشاركة في الانتخابات التـشريعية قرارا إستراتيجيا على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي، وما ترتب على ذلك من دخـول المجلس التشريعي، وتشكيل حكومة بصبغة حمساوية.

من الواضح أن موقف حماس بمشاركتها في الانتخابات التشريعية عـام 2006 م، فـي مقابل الرفض القاطع للمشاركة في الانتخابات السابقة عام 1996م. هذا الموقف كان بناء على دراسة عميقة للواقع، والمستجدات ما بين 1996 وعام 2006م. فحماس اعتبرت الانتخابـات في السابق عام 1996م محكومة بسقف أوسلو بموجب أحد بنود الاتفاقيـة، ففـي المـؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور محمد غزال عضو القيادة السياسية في الحركة، يوم 12 آذار في نابلس قال: "لقد قررت حركة حماس وبعد مداولات ومشاورات مستفيـضة شـملت جميـع

[1] www. Aljazera. net

مؤسسات الحركة في الداخل والخارج والسجون، المشاركة في الانتخابات التشريعية على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال. وحرصا على الوحدة الوطنية، والعمل على بناء مؤسساتها الوطنية على أسس سليمة، ومعالجة جميع جوانب الفساد"[1].

وحول السؤال عن التناقض في موقف الحركة من عدم المشاركة عام 1996م، ومن ثَمَّ مشاركتها عام 2005م قال: "إن حركة حماس ترى أن الانتفاضة قد تجاوزت أوسلو باعتراف من وقعوا على اتفاقية أوسلو"[2]. في حين قال ممثل حماس في لبنان أسامة حمدان عن عدم مشاركة الحركة عام 1996م، ومشاركتها عام 2006م: " نحن لم نحرم المشاركة عام 1996م، ولم نحلل المشاركة عام 2006 م، ولم نصدر فتاوى تحليل أو تحريم. ولكنّ المسألة كانت قرارا سياسيا ناتجا عن قراءة للواقع السياسي، وتقدير موقف سياسي معين، ونحن حتى اللحظة ما زلنا مقتنعين بأننا أصبنا عندما قاطعنا عام 1996م، وعندما دخلنا في الانتخابات عام 2006 م، وإننا بعدم دخولنا عام 1996م ودخولنا عام 2006م قد خدمنا القضية الفلسطينية، ولم نخدم أنفسنا، حيث تعرض العديد من أبناء الحركة وقياداتها للاعتقال والاغتيال[3].

أضف إلى ذلك معرفة حماس المسبقة بأن وجود الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لن يسمح لها بأن تمتلك الأغلبية، ومن ثَمَّ التحكم بالقرار الفلسطيني، وإن المطلوب من حماس أن تكون داخل النظام السياسي الفلسطيني. بالإضافة إلى أن السلطة عام 1996م كانت في أوج قوتها لظنّ بعض أبناء الشعب الفلسطيني أن السلطة هي النصر، وهي قادرة على إقامة الدولة الفلسطينية. هذه العوامل وغيرها كانت كافية لحركة حماس بالإحجام عن الدخول بالانتخابات التشريعية عام 1996 م، واستمرارها بالعمل المقاوم ورفضها لاتفاقية أوسلو.

بات من المؤكد للشعب الفلسطيني وحركات المقاومة الفلسطينية أنه منذ أوسلو وحتى نهاية انتفاضة الأقصى، وإعلان إسرائيل عن عدم وجود شريك فلسطيني لم تجنِ شيئا يذكر للشعب الفلسطيني، ولم تساهم في استعادة أي شيءٍ من حقوقه.

لكنَّ الصورة بعد عشر سنوات من الانتخابات التشريعية عام 1996م اختلفت، فالتطورات والتغييرات الداخلية والخارجية دفعت الحركة إلى التفكير بشكل جدي للمساهمة في صنع القرار الفلسطيني، لوقف حالة التراجع والتنازلات عن حقوق الشعب الفلسطيني.

---

[1] قناة الجزيرة، محمد غزال، مؤتمر صحفي،2005\3\12.

[2] المرجع نفسه

[3] صالح، محسن محمد، وآخرون، قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 ــ 2007، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات ــ بيروت، ط1، 2007، ص108.

راقبت حركة حماس كل هذه التغييرات، فلسطينيا وإسرائيليا ودوليا، ووصلت إلى استنتاج أن اتفاقية أوسلو انتهت عمليا، وذلك من خلال اجتياح إسرائيل لمناطق السلطة الفلسطينية، وإن الانتفاضة الفلسطينية أوجدت مناخا نضاليا جديدا، وإن غياب عرفات سيضعف حركة فتح، ويفجر خلافاتها الداخلية، وهذا ما حدث بالفعل، وإن هذه التغييرات تؤثر بصورة نوعية في مجرى العمل الوطني الفلسطيني، كما تصورته حركة حماس ؛ فقررت التقدم إلى واجهةِ المشهد السياسي، وخاضت الانتخابات التشريعية.

تشكل الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت يوم 25 يناير 2006م منعطفا تاريخيا في سيرة الشعب الفلسطيني، ونقطة تحول حاسمة، سيكون لها دلالات ونتائج مؤثرة فلسطينيا وإقليميا ودوليا.

لقد قادت هذه الانتخابات إلى فوز حركة حماس، وهي حركة المعارضة الرئيسة بين الفصائل الفلسطينية بأغلبية مثلت نسبة 62 % من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أن حصلت الحركة على 76 مقعدا من أصل 132مقعدا، في حين حصلت حركة فتح التي قادت النضال الفلسطيني على مدى أربعة عقود، والتي أسست الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وبادرت إلى إطلاق الكفاح المسلح، وقادت الكفاح المسلح، فضلا عن قيادتها للسلطة منذ قيامها لعام 1994م، فقد حصلت على 43 مقعدا، بما يشكل نحو 32 % من مقاعد المجلس التشريعي.

لقد شكل فوز حماس بهذه الأغلبية مفاجأة مدوية وصفت بأنها تشبه إعصار (تسونامي) سياسي، فقد أطاح هذا الفوز بحركة فتح خارج السلطة؛ لتصبح المعارضة الرئيسة للسلطة حماس، وذلك بعد رفضها المشاركة في حكومة حماس.

إن نقل السلطة إلى حركة حماس الإسلامية تعتبرها إسرائيل وأمريكا والدوائر الأوروبية بمثابة حركة إرهابية. فالانتخابات جاءت على غير هوى أطراف إقليمية ودولية عديدة، والتي مارست جميعها ابتزازا صريحا لإرادة الشعب الفلسطيني عندما هددت بقطع المعونات عن الشعب إذا انتخب حماس؛ وذلك بحجة أن حركة حماس إرهابية، ولا تعترف بوجود إسرائيل، ولا تزال تمسك بسلاح المقاومة، وهذا لا يستقيم مع الديمقراطية بحسب فهمهم.

وجاء رد الشعب الفلسطيني بمثابة صفعة مدوية لكل هذا الابتزاز، وانتخبت حركة حماس بأغلبية ساحقة ليمنحها فرصة تشكيل الحكومة بمفردها، وبأغلبية 57 %.

لقد شكل فوز حركة حماس وصول أول حركة إسلامية إلى الحكم في العالم العربي، أضف إلى ذلك فقد أرسى هذا الفوز الشرعية للحركة من خلال صناديق الاقتراع. إن التحدي الأكبر الذي يواجه حماس في تجربتها الجديدة، في مجال الحكم؛ أنها التجربة الإسلامية والمقاومة الأولى التي تصل إلى ما وصلت إليه حماس من خلال كونها حركة مقاومة مدرجة على قوائم

الإرهاب، وليس لها ذلك الفضاء الإقليمي الرسمي، ومع ذلك استطاعت هذه الحركة أن تجتاز الألغام وتتخطى الحواجز، والوصول إلى سدّة الحكم في بلد لا يزال يرزح تحت نير الاحتلال.

لم يكن انتقال حماس من المعارضة إلى السلطة انقلابا من موقع إلى موقع آخر؛ لكنَّه انتقالٌ زماني، من زمن الدعوة إلى زمن التحكم بالقرار، من لحظة الفعل يحكمها مبدأ الواجب الشرعي والوطني، إلى لحظة يؤسسها مبدأ الممكن السياسي.

أنه الانطلاق من الأيديولوجية إلى السياسة؛ بمعنى أن حماس قد انتقلت من الإستراتيجية إلى التكتيك، من الأهداف العليا إلى الأهداف المرحلية؛ وذلك بعد أن أصبحت متحكمة بالنظام السياسي الفلسطيني. وهذا الانتقال يضع حركة حماس على المحك بعيدا عن التنظير، فإما أن تقبل بما وصلت إليه (م. ت. ف) ، وهنا تنتفي الفوارق بينها وبين رؤية (م. ت. ف) لحل الصراع. وإمّا أن تبقى متمترسة حول موقفها المحافظ على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، مع إبداء المرونة في الوصول إلى هدفها، وهو تحرير فلسطين. وأتصور أن التغييرات التي بدأت تطرأ على الساحة الإقليمية والدولية تشير إلى أن التحول لن يكون إلا لصالح القضية الفلسطينية، رغم ما يحيط بها من تعقيدات ومصاعب. وقد ظهرت هذه التغييرات من خلال الفشل الأمريكي في العراق وأفغانستان، أضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العالم، كذلك الفشل الإسرائيلي في حربها على لبنان، وقطاع غزة في تحقيق أهدافها، في المقابل يلاحظ تقدّم حركات المقاومة ودول الممانعة في المنطقة على حساب المشروع المناهض لهم.

كان دخول حركة حماس القوي إلى داخل النظام السياسي الفلسطيني وما تبعه من امتداد نفوذها إلى مركز صنع القرار في السياسة الفلسطينية، وما تلا ذلك من اتخاذ قرارات على صعيد السلطة الفلسطينية، تدشينا لعهدٍ جديد في الحياة السياسية الفلسطينية، حيث شكل فوز حماس الساحق، وبأغلبية مقاعد المجلس التشريعي لعام 2006م في انتخابات ديمقراطية، شهد العالم على نزاهتها، منعطفا تاريخيا، وله دلالاته، الأمر الذي أحدث صدمة كبيرة للقوى الفلسطينية، وقوى المحيط الإقليمي، وكذلك على الصعيد الدولي المعني بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

اعتبر هذا الفوز الذي وصف بـ (تسونامي) بأنه الأبرز على صعيد القضية الفلسطينية عام 2006م، وما تلا ذلك من تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة بقيادة حركة حماس، وما أعقب ذلك من فرض حصار على الشعب الفلسطيني من أطراف إقليمية، ودوليّة، إضافة إلى ذلك زيادة حدّة الصراع الداخلي، وزيادة التنافس بين شقي الحكم في النظام السياسي الفلسطيني، الرئاسة والحكومة.

من الملاحظ أن النظام الفلسطيني الناشئ بعد الانتخابات التشريعية التي حدثت عام 2005 لم يرَ تجربة بأن يكون للحكومة برنامجها المغاير جوهريا للرئاسة. وهذا أوجد تناقضا

كبيرا داخل النظام السياسي الفلسطيني. ومنذ اليوم الأول لفوز حركة حماس عمدت إسرائيل إلى منع سفر أعضاء الحكومة الجديدة، وأعضاء المجلس التشريعي من غزة إلى الضفة الغربية وبالعكس، قبل أن يقدم على اعتقال غالبية أعضاء المجلس التشريعي، ووزراء الحكومة، وذلك ردا على ما قامت به حركة حماس بأسر الجندي الإسرائيلي (جلعاد شليط) في عملية ما سمي بالوهم المتبدد.

لقد واجهت هذه الحكومة انتزاع العديد من صلاحياتها لصالح الرئاسة، مثل وزارة الإعلام، والخارجية، والسفارات، والأمن، وغيرها من الحقائب السيادية، أضف إلى ذلك الحصار السياسي الاقتصادي الذي قادته أمريكا، وبعض الدول الإقليمية، والكيان الإسرائيلي على الحكومة الجديدة بقيادة حركة حماس. وكان من أخطر ما واجهته هذه الحكومة ؛ هو الصراع الداخلي بين حركة حماس وحركة فتح، وسقط خلال هذا الصراع العديد من الضحايا.

حرصت حركة حماس منذ انتخابها على تشكيل حكومة فلسطينية من جميع الفصائل الفلسطينية؛ لكنَّ المحصلة النهائية أن رفضت هذه الفصائل مشاركة حماس في الحكومة، تحت مبررات وذرائع مختلفة تراوحت بين ضرورة قبول حماس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لجميع الفلسطينيين، وهو موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وفيما يرى عبد الرحيم ملوح أن من أسباب عدم مشاركة الجبهة الشعبية حماس في الحكومة؛ أن حماس لا تتحمل ائتلافا مع اليسار؛ بسبب تناقض الأيدلوجيات[1].

وأعتقد أن الواقع أثبت خلاف ذلك، حيث إن حركة حماس أقامت العديد من التحالفات مع الفصائل اليسارية، وغير اليسارية، حيث كانت جزءاً من تحالف الفصائل العشرة الموجودة في دمشق، ودخلت انتخابات مجلس الطلبة في جامعة بير زيت بالتحالف مع الجبهة الشعبية عام 1996م، إضافة إلى ذلك أنها دعمت في الانتخابات التشريعية شخصيات ليست من حركة حماس، مثل الدكتور حسن خريشة، والدكتور زياد أبو عمرو، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال دعمها للسيد حسام الطويل وهو مسيحي من قطاع غزة في الانتخابات التشريعية، وكذلك دعمها لممثل الجبهة الشعبية في انتخابات بلدية رام الله، وهو كذلك مسيحي، وممثل للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

أمّا حركة فتح، فقد كانت تعيش تحت تأثير الصدمة والهزيمة التي حلت بها في الانتخابات التشريعية، وكان تفكيرها ينصب على الانتقام من منافسها الرئيسي الذي ألحق بها هذه الهزيمة، وأنها لن تكون سبباوداعما في أن يكون لحركة حماس قبول وشرعية، سواء في المحيط الإقليمي أو الدولي؛ لأن ذلك يعدّ نجاحا لحركة حماس.

---

[1] مقابلة خاصة مع عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية لـ (م. ت. ف) ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 16 / 9 / 2008.

لقد رفضت حركة فتح الدخول مع حركة حماس في الحكومة العاشرة، وقد كان هذا واضحا من خلال تهديد النائب عن حركة فتح محمد دحلان بكل من يدخل مع حركة حماس في الحكومة بالطرد من الحركة[1]. وقد أكّد السيد سليم الزعنون عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن جهات عربية وأجنبية تحرّض حركة فتح على حركة حماس في عدم الدخول مع حركة حماس في حكومة وحدة وطنية[2].

لقد أظهرت الفصائل الصغيرة الأخرى ترددا واضحا في المشاركة في الحكومة، وتقدمت بطلبات تعجيزية ثمنا لمشاركتها، وهو ما أدى في النهاية إلى تفرد حركة حماس في تشكيل الحكومة الفلسطينية. ومن الواضح أن السبب الرئيسي لكل الفصائل الفلسطينية التي امتنعت عن المشاركة مع حماس في حكومة الوحدة الوطنية، كان هو التصريحات الأمريكية الرسمية المعربة عن رفض واشنطن حكومة تقودها حركة حماس. هذا الموقف استنتجت منه الفصائل الفلسطينية أن حكومة حماس لن تعمر طويلا، وأنها ستنهار أمام الضغوطات الدولية والإقليمية.

من الواضح أن حركة حماس وحكومتها اصطدمت بالحصار الذي فرض عليها منذ اللحظة الأولى، بدءاً بالحصار المالي، ومرورا بمحاولة فرض عزلة سياسية ودبلوماسية عليها، وانتهاءً بأحداث القلاقل والاضطرابات الأمنية الداخلية؛ ولذلك كان التحدي أمام حركة حماس كبيراً. ليس من المبالغة في القول إن هذا الحصار كفيل بإجهاض أيِّ حكومة وليدة، ليس لها ذلك الرصيد الشعبي، والإرادة السياسية التي تمتعت بها الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس.

ومع اشتداد الحصار على الشعب الفلسطيني، وتأجج الصراع الداخلي الفلسطيني، ووجود التناقضات في البرامج بين الرئاسة الفلسطينية بقيادة محمود عباس وحركة فتح، وبين الحكومة بقيادة حماس، حدث تطور جديد على الساحة الفلسطينية، حيث تم طرح وثيقة الأسرى من قبل الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ومما جاء في الوثيقة: " حق الشعب الفلسطيني في النضال والدفاع عن وطنه، مع حقّ العودة للاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م، كذلك الإسراع في إنجاز ما تمَّ الاتفاق عليه في القاهرة في آذار عام 2005 فيما يتعلق بتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام كل القوى والفصائل إليها. ثمَّ تحدثت عن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف

---

[1] صالح، محسن محمد، وآخرون، قراءات نقدية في تجربة حركة حماس وحكومتها، مرجع سابق، ص200.

[2] صالح، محسن محمد، وآخرون، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، ط1،2007، ص27.

الوسائل على الأراضي التي احتلت عام 1967م، كذلك وضع خطة فلسطينية شاملة، وتوحيد الخطاب الفلسطيني على أساس الأهداف العليا للشعب الفلسطيني. وحماية وتعزيـز الـسلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها قوة الدولة الفلسطينية المستقبلية. إضافة إلى ذلك العمـل علـى إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية بناءً على نتائج الانتخابات التشريعية. ثمَّ تحدثت الوثيقـة على أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات (م. ت. ف) ورئيس السلطة الفلسطينية، علـى قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية[1].

وفي خطاب موجه إلى الشعب الفلسطيني هدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس بـاللجوء إلى استفتاء شعبي على وثيقة الأسرى، إذا ما فشلت الفصائل الفلسطينية فـي التوصـل إلـى برنامج سياسي موحد خلال عشرة أيام[2].

اعتبرت حركة حماس خطاب الرئيس الفلسطيني في دعوته إلى استفتاء شعبي هو محاولة للقفز على نتائج الانتخابات التشريعية التي أسفرت عن فوز حركة حماس، كـذلك اعتبـرت الحركة أن هذا الموقف تفجيري وإجهاض للحوار الفلسطيني[3].

إن من أهم عناصر الخلاف تناقض المشروع السياسي لكلٍ من فتح وحمـاس، حينمـا يعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن انتخابه خلفا للرئيس الراحل ياسر عرفات إنما هو تفويض لمتابعة مشروع التسوية السياسية الذي تتبناه السلطة، والذي يقـوم علـى التفـاوض بوصفه وسيلة لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني، وبناء دولته المستقلة، ويدعو إلـى قـصر الاحتجاجات مع الاحتلال الإسرائيلي على وسائل السلمية، في المقابل تعتبر حماس النقـيض من ذلك. إن التصويت لها في الانتخابات وبالأغلبية التي تمَّ بها؛ إنما هو استفتاء على نهجهـا بالحفاظ على خيار المقاومة وعدم تقديم تنازلات مجانية لإسرائيل، وتصر على أنه بدلا مـن مطالبتها بالاعتراف بإسرائيل، ينبغي مطالبة إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلـسطيني الذي تحتل أرضه.

إن التناقض بين المشروعين أوجد دوافع عند بعض القيادات لدى حركة فتح بالـضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى حلِّ الحكومة والمجلس التشريعي، وإجراء انتخابات مبكرة؛ لكن بالمقابل اعتبرت حركة حماس هذه الدعوة بمثابة انقلاب على الشرعية، وتمسكت بتفويضها الانتخابي، وأشارت إلى أن القوانين في النظام الأساسي الفلسطيني لا يعطي الرئيس حق إلغاء. حماس بدورها بقيت متمسكة بموقعها، وبالتفويض الذي تمتعت بـه مـن خـلال الانتخابات، ودعت إلى إكمال الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

---

[1] http: // www. Alzytouna. net

[2] قناة الجزيرة، نشرة أخبار،24 / 5 \2006م.

[3] قناة الجزيرة،أسامة حمدان، نشرة أخبار ، 24 / 5 \2006م..

في هذه الأثناء كانت التدخلات العربية من جانب مصر وقطر والأردن، من أجل إيجاد توافق يعيد للعمل الفلسطيني وحدته، ثم كان لتدخل سوريا دور في استقبال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وترتيب لقاء مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل. وقد انتهى اللقاء بحقن الدماء، وعدم تجاوز الخط الأحمر الفلسطيني؛ وهو حرمة الدم الفلسطيني، ومواصلة الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ لكنَّ هذا الاتفاق لم يفلح في وقف الاحتقان بين فتح وحماس، والوصول إلى توافق، فاستؤنفت الاشتباكات العسكرية بين الطرفين من جديد.

نجحت وساطة السعودية في جمع الطرفين في مكة، حيث وقع اتفاق برعاية العاهل السعودي في 8 / شباط / 2007م، وينص الاتفاق على[1]:

"تأكيد على حرمة الدم الفلسطيني، وأهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية كأساس للصمود والتصدي للاحتلال، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي بين الطرفين، وكذلك المضيّ قدما في تفعيل وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتأكيد على المشاركة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية استنادا إلى تفاهمات القاهرة ودمشق، وفق خطوات محدودة، لم يشر الاتفاق إلى اعتراف حماس بإسرائيل الذي كان أحد نقاط الخلاف الأساسية في جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية، واستبدلت صيغة الالتزام بالاتفاقيات السابقة مع إسرائيل، بعبارة (احترام الاتفاقيات السابقة)".

وبعد الإعلان عن الاتفاق بين الطرفين، قرأ نبيل عمرو المستشار السياسي لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كتاب التكليف بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية بحضور الملك عبد الله بن عبد العزيز، والوفد السعودي إلى جانب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وجاء في كتاب التكليف الصادر عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية دعوته إلى الالتزام بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وحماية مصالحه، وطالب كتاب التكليف بضرورة احترام الشرعية الدولية، والقرارات التي وقعتها السلطة، خلا من أيٍّ إشارة إلى الاعتراف بإسرائيل[2].

مثَّلَ اتفاق مكة اختراقا في التوصل إلى برنامج سياسي يمثل حالة وسطية بين برنامجي الحركتين، دون أن تتورط أيّ منهما في تنازل كبير عن مواقفها المبدئية، حيث اتفقتا على نص كتاب التكليف بإعلان الحكومة احترام الشرعية الدولية والاتفاقيات التي وقعتها (م. ت. ف) سابقا. وأكدتا على الاستناد في العمل على وثيقة الوفاق الوطني، والشرعية العربية. وبذلك تكون حركة حماس قد تنازلت في الإطار السياسي العام عن إعلان رفض

---

[1] http: //www. isammemo. cc

[2] قناة الجزيرة خلال مؤتمر صحفي، 11 / 3 / 2007 م.

الاتفاق في بيان الحكومة، ولكنها لم تقدم أي تنازل بشأن المقاومة، أو الاعتراف بإسرائيل، إضافة إلى تنازلها عن حقها الديمقراطي في الاستفراد بقيادة السلطة، مقابل فتح الباب لها للمشاركة الفاعلة في قيادة (م. ت. ف)، وقبلت أن تشاركها فتح التي هزمت في الانتخابات التشريعية القرار والسلطة، وقد تنازلت حماس عن الوزارات السيادية الثلاثة للمستقلين.

موقف الرباعية الذي صدر في اجتماع نيويورك في اليوم الثاني، خيّب آمال الشعب الفلسطيني، والمراهنين على الشرعية الدولية، حيث أصرت الرباعية على الالتزام بالموقف الإسرائيلي الذي يقضي بأن هذه الحكومة لا تعترف بإسرائيل، ولم تنبذ المقاومة[1].
وهذا الموقف كان له تداعياته الخطيرة على القضية الفلسطينية، وإبقاء الحصار على الشعب الفلسطيني على حاله.

وعلى الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية بناءً على اتفاقية مكة، وزير ماليتها سلام فياض، فقد استمر الحصار الاقتصادي، واستمر رئيس السلطة الفلسطينية بالتعامل مع وزراء حماس في الحكومة على أنهم وزراء غير مرضيٍّ عنهم، ولم يصطحب أي منهم في استقبال الوافدين من وإلى الخارج. وهذا الموقف أبقى عدم الثقة بين الطرفين؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى انهيار حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودخول القضية الفلسطينية فصلا جديدا ومرحلة جديدة؛ وذلك من خلال الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في قطاع غزة، وانفصال الضفة عن قطاع غزة.

لقد وقف العالم بأسره أمام حركة حماس، وعمل على إفشال تجربتها بكل ما أوتي من قوةٍ وإمكانيات من أجل أن تعترف بإسرائيل، أو أن تنبذ المقاومة، لكن حركة حماس مرجعيتها عقدية دينية صلبة، لن يكون من السهل أن تبلغ برغماتيتها إلى التخلي عما دأبت على وصفه بالثوابت تجاه أهدافها ووسائلها النضالية. فحماس عندما وافقت على الهدنة لم تسلم سلاحها، ولم تدعُ إلى ترك المقاومة جانبا، ونزع سلاح المقاومين؛ لكنها قدمت هدنة من أجل إعطاء فرصة للمفاوضين. ثمَّ إنه التعامل الواقعي من حماس مع وجود إسرائيل من خلال الهدنة طويلة الأجل، وكان مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين قد أعلن عن ذلك قبل زهاء عشرة سنوات. فلا جديد بالنسبة لإعلان بعض قادة حماس إمكانية التفاوض مع إسرائيل عبر طرف ثالث. فهذا أعطى حماس قدرة على المناورة، فهي لم تعترف بإسرائيل قانونيا ؛ لكنها تعاملت مع واقع موجود دون التخلي عن واحدة من أهم ثوابتها.

لقد أبدت حركة حماس مرونة في الممارسة السياسية، وذلك من خلال طرح مواقف تكتيكية مرنة يصعب رفضها في الوقت الذي تحتفظ لنفسها فيه بخطوط الرجعة الإستراتيجية؛ وهذا مظهرٌ للحنكة السياسية، والإبحار في أجواء عاصفة، وبيئات ليست مواتية.

---

[1] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 12 / 3 / 2007م.

تنطوي هذه المقاربة على قابلية حماس لمزيد من المرونة إذا ما حصلت على أثمان غالية، تعزز بها مصداقيتها الوطنية في محيطها، وداخل النظام السياسي الفلسطيني، لكنْ دون التنازل عن ثوابتها التي هي جزء من عقيدتها السياسية. بمعنى آخر: حركة حماس ليست حركة متحجرة تسعى في الرحاب الفلسطينية، والإسرائيلية، والعربية، والدولية مغمضة العينين، منغلقة العقل تجاه ما يتفاعل حولها. وهي ستطلب مقابلا مجزيا مقابل كل خطوة تخطوها، وإذا كان أعداء الحركة وخصومها يحاولون الضغط عليها من خلال الحصار، وقطع الرواتب، واعتقال أعضاء المجلس التشريعي المنتمين لحركة حماس؛ فهذا لن يجدي نفعا مع حركة استفادت من تجربة مَن سبقها وأمام عينها، تجربة حركة فتح، والسلطة الوطنية الفلسطينية على مدى عقد ونصف من الزمن.

المبحث الثالث: حماس والحركات الإسلامية

يعد سقوط الخلافة الإسلامية (العثمانية) عام 1926 على يد كمال أتاتورك محطة مهمة في تاريخ الحركات الإسلامية في القرن العشرين، إذ إنه لأول مرة في التاريخ، منــذ بعــث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم يصبح المسلمون بلا دولة واحدة تجمعهم، ذلك أن التــاريخ الإسلامي ظلَّ يُشكل ضمن مفهوم الإسلام ديناً ودولة منذ الخلافة الراشــدة، وحتــى ســقوط الخلافة العثمانية في القرن الرابع عشر الهجري الموافق 1924م، وبغياب هذا المفهــوم مــع سقوط الخلافة الإسلامية، بات المجتمع أو فريق منه على الأقلّ يرى ضرورة العمــل علــى إعادة الحياة الإسلامية ضمن هذا المفهوم الجديد. وكان سقوط الخلافة الإسلامية بمثابة صدمة إيقاظ للأمة لتنتبه وتصحو من غفلتها لما يراد لها.

الخلافة الإسلامية تمثل نموذجا للحكم الإسلامي الذي تسعى إليه الحركــات الإســلامية، وكذلك الخلافة العثمانية، فرغم الأخطاء الكثيرة التي ارتكبت بحقّ المسلمين وغير المسلمين؛ لكنَّ بقاءها مع إصلاحها كان يعتبر أفضل للمسلمين. ومنذ سقوط الخلافة الإسلامية ظهــرت أسماء كثيرة عملت من أجل العودة إلى ينابيع الإسلام مثل، جماعة الإخوان المسلمين بقيــادة الشيخ حسن البنا في مصر، وسعيد النورسي في تركيا، وأبو الأعلى المودودي في الباكستان، وحزب التحرير الإسلامي بقيادة تقي الدين النبهاني في فلسطين، وأخيرا أسامة بن لادن وأيمن الظواهري تحت اسم تنظيم القاعدة. فكل حركة من هذه الحركات تعمل من أجل رفــع رايــة الإسلام حسب مفهومها وتصورها عن الإسلام، وتعمل هذه الحركات من أجل تطبيق شرع الله في الأرض، وتعمل نحو ميلاد جديدٍ لعزة الإسلام والمسلمين.

والجماعات والحركات الإسلامية وإن كانت تنادي بالعودة إلى الماضي فهي تريد أيــضا الخلاص من الحاضر الذي يمضي بهم من نكسات إلى نكبات تمثلت في احتلال معظم بلــدان العالم الإسلامي منذ بداية القرن الثاني عشر، وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، بل ما زالت بعض أجزاء العالم الإسلامي محتلة حتى الآن، وتعاني من ظلم الاحتلال، وخير هــذه الأوطان فلسطين، التي تعني الكثير للمسلمين لما تمثل في نفوسهم من مكانة وقداسة.

برزت مظاهر الصحوة الإسلامية بقوة في فلــسطين خــلال العقــد الحــالي، واتجــه الفلسطينيون بشكل ملحوظٍ نحو التَّدينِ، والتعاطف مع الحركات الإسلامية، وبات ذلك واضحا من خلال القوة التي تتمتع بها الحركات الإسلامية داخل الجامعات، والمعاهد، والكليات فــي الأراضي المحتلة. وليس أدلّ على تعاظم قوة المد الإسلامي في الأراضي المحتلــة، الفــوز الكبير الذي حققته حركة حماس في انتخابات المجالس المحلية والبلدية، والمجلس التــشريعي الفلسطيني؛ مما يؤشر على ازدياد ثقة الفلسطينيين بحركات الإسلام السياسية.

تعد حركة حماس جناح الإخوان المسلمين في الأراضي المحتلة، كبرى الحركات الإسلامية، وتستحوذ على غالبية القاعدة الجماهيرية، وتلي حركة حماس حركة الجهاد الإسلامي. وتعتبر هاتان الحركتان هما الأبرز في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وبجانب حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي، توجد تيارات ذات توجه إسلامي أيضا؛ لكنها لا تتبنى فكرة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، ولا تمارسه على الأقل على الأرض، وتعتبر هذه الجماعات محدودة نسبيا في الأراضي المحتلة، وتقتصر على جماعات متفرقة، ليس لها حضور جماهيري ملحوظ لدى الفلسطينيين.

وعن علاقة حركة حماس مع الحركات الإسلامية يتحدث الميثاق أن حماس تنظر إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي وإن اختلفت معها في جانبٍ أو تصوّرٍ، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات وإن توفرت النوايا السليمة، والإخلاص لله بأنها تندرج في باب الاجتهاد ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية، ولكلِّ مجتهدٍ نصيب. وحركة حماس تعتبر تلك الحركات رصيدا لها، ونسأل الله الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة راية التوحيد، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسنة[1].

لم يتحدث ميثاق حماس على أن حركة حماس هي جماعة المسلمين؛ بل هي جماعة من جماعات المسلمين، وإن اختلافها مع الحركات الإسلامية هو من باب الاجتهاد، فهي لم تحتكر الفهم الإسلامي لنفسها، بل اعتبرت نفسها حركة من الحركات الإسلامية التي قامت من أجلِ عودة الإسلام، وتطبيقه في حياة المسلمين.

الجهاد الإسلامي:

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حركة إسلامية، مقاتلة، تبلورت تنظيما في مطلع الثمانينيات داخل فلسطين المحتلة، بعد أن كانت حوارا فكريا وسياسيا امتدّ منذ منتصف السبعينيات في أواسط الطلبة الفلسطينيين الدراسين وقتها في مصر. وقد شمل هذا الحوار مسائل منهجية تتعلق بفهم الإسلام، والعالم الواقع، وكيفية رؤية وفهم التاريخ بشكل عام. والتاريخ الإسلامي بشكل خاص، وكيفية التعامل معه.

كان الفهم المنهجي للإسلام كعقيدة وأصول دين، وفقه وشريعة، استنادا إلى القرآن والسنة، هو نقطة البدء عند حركة الجهاد الإسلامي. نشأت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين من عناصر خرجت من عباءة الإخوان المسلمين في الثمانينيات، وبدأت تعمل وتنشر فكرها بين

---

[1] عبد ارحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مرجع سابق، ص109.

الشباب، خاصة المعتقلين من شباب الجماعة الإسلامية، وفتح، وقوات التحرير الشعبية، علما أن حركة الجهاد كان بداية نشاطها في قطاع غزة، فاستقطبت العديد من الشباب الذين لم يكن لهم انتماء، ولا تنظيم سياسي[1].

ويرى الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي (رمضان عبد الله شلح)، أن نشأة الحركة كانت ثمرة حوار فكري، وتدافع سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينيات، وكان على رأسها المؤسس للحركة الدكتور فتحي الشقاقي[2].

كان الشقاقي عضوا في حركة الإخوان المسلمين، وكون الإخوان المسلمين كانوا يعيشون في أزمة كما يرى الشقاقي تمثلت في إهمال المسألة الوطنية، وطرح أولويات بديلة. كان الشقاقي يركز على غياب المنهج في تناول وفهم الإسلام، والواقع والعالم، وهذا أحدث خللا في سلم أولويات الحركة الإسلامية، وأوقعها في مأزق التعارض الوهمي بين العروبة والإسلام، وبين الوطنية والإسلام.

أمّا من ناحية الحركة الوطنية الفلسطينية، فيرى الشقاقي أن القوى الفلسطينية في معظمها تستبعد الإسلام ثقافة، وهوية، وأيديولوجيا، عن إدارة الصراع، فغيبته عن برنامجها الوطني، وحياتها اليومية. وعمل الشقاقي على حلِّ إشكالية الدين والوطن، أو العروبة والإسلام، حيث وطنيون بلا إسلام، وإسلاميون بلا وطن. فكانت نشأة الجهاد الإسلامي إجابة إسلامية، ثورية، عن السؤال الفلسطيني[3].

وأما فيما يتعلق بعلاقة حماس مع حركة الجهاد الإسلامي؛ فإنها تلتقي معها في أمور، وتختلف معها في أمور أخرى. فمن جانب هناك اتفاق في الرؤية الفكرية، والاعتقاد المشترك، وانتفاء أيّة فوارق سياسية، وعقائدية بينهما. ورغم وجود بعض خلافات في وجهات النظر بين الحركتين من ناحية سياسية، وذلك بعد دخول حركة حماس انتخابات المجلس التشريعي، حيث إن حركة الجهاد الإسلامي تعتبر أن السلطة نتاج من نتائج أوسلو؛ وعليه رفضت الدخول في الانتخابات التشريعية.

أما فيما يتعلق بنظرة الحركتين للقضية الفلسطينية، فترى حماس أن المشكلة الأساسية للأمة تكمن في غياب دولة الإسلام، وأان قضية فلسطين هي إحدى المشاكل الفرعية لهذا الغياب. بينما ترى حركة الجهاد الإسلامي أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للمسلمين[4].

---

(1) أبو عامر، عدنان، الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة، مرجع سابق، ص98.

(2) مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مقابلة مع الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، العدد 37، 1999، ص 95 ، 96.

(3) المرجع نفسه، ص95-96.

(4) المرجع نفسه، 96

كذلك تركز حركة حماس على التربية والإعداد، وإن الحركة اتبعت نظرية التربية في تعبئة أفرادها، وأنصارها وقاعدتها؛ في المقابل كانت حركات العمل الوطني تركز على عمل الكفاح المسلح. أمّا حركة الجهاد الإسلامي، فكانت تركز على العلاقة الجدلية بين طريق الجهاد، والنظرية التربوية، بمعنى المزاوجة بين النظريتين[1].

لقد وجّهت حركة الجهاد الإسلامي انتقادات لحركة الإخوان المسلمين؛ وذلك لابتعادها عن المواجهة والصراع مع الاحتلال الإسرائيلي. لكنّ مشاركة الإخوان المسلمين بقوة وفعالية في الانتفاضة الأولى عام 1987م، وبتأسيسها حركة حماس، لم يعد هذا الانتقاد لموقف الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية، وأصبحت الانتقادات مسألة تاريخية انحصرت في فترة الستينيات والسبعينيات. ولقد كان لدخول الإخوان المسلمين العمل المسلح والمقاومة الفعلية ضد الاحتلال الإسرائيلي مدخلا لكسب الشرعية السياسية داخل الساحة الفلسطينية، علما أن النضال والمقاومة هما المدخلان الوحيدان لإضفاء الشرعية على أيِّ فصيلٍ، أو تيار سياسي على الساحة الفلسطينية.

ومع مرور الأيام وازدياد قوة حركة حماس، وسيطرتها على الشارع الإسلامي، وانتفاء عنصر الإدانة الأساسي تجاه عدم مشاركة الإخوان المسلمين، وتنظيم حماس الأم في مقاومة الاحتلال، شعرت حماس بضعف منطق حركة الجهاد الإسلامي، وحتى مبررات وجودها[2].

إن المنطلق السليم يحتم على الحركتين أن يندمجا بحركةٍ واحدةٍ، كونهما حركتين إسلاميتين ينطلقان من الإسلام كنظام حياة متكامل، ورغم المحاولات للاندماج والعمل المشترك إلى هذه اللحظة لم يتمّ ذلك؛ لأن كل حركة تتمرس حول موقفها فحماس ترى أن حركة الجهاد انشقت عن حركة الإخوان المسلمين، وإن هذا الانشقاق لم يعد له مبرر، بينما ترى حركة الجهاد أن حماس استثمرت عملياتها العسكرية، وجنت ثمار ذلك[3].

ومن وجهة نظر عبد الله شلح، إن الخلاف يعود لعدة أسباب منها: خوف حركة الإخوان المسلمين الذين رأوا في أفكار الجهاد، وتنامي قاعدتها في صفوف الشعب الفلسطيني خطراً على قاعدتهم التنظيمية؛ الأمر الذي استنزف طاقات الحركة الإسلامية، أضف إلى ذلك الموقف من الثورة الإسلامية في إيران أو تأييد الحركة لإيران في مواجهة الهجوم الأمريكي والإقليمي، حيث أخذ حيزاً كبيراً في اتهام الحركة وصل إلى حد اتهام حركة الجهاد بالتشيع، وكان ذلك على

---

[1] مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مقابلة مع الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، العدد 37، 1999، ص96.

[2] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص144

[3] المرجع السابق، ص 144

حساب العنوان الرئيس للخلاف، وهو موقف حركة الإخوان المسلمين من مسألة الكفاح المسلح ويرى رمضان شلح أن فجوة الخلاف بين الجهاد وحماس ضاقت إلى حدٍ كبير [1].

وعلى كل حال الأمر يتطلب من الحركتين التوافق فيما بينهما، أو الاندماج، لأنه مهما كانت الخلافات فإنها لا تتلاءم مع حجم التحديات، والمخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية.

تطور جديد حدث في علاقة كل من الحركتين، هو بعد الحسم العسكري لحماس على قطاع غزة، حيث قامت حركة حماس باعتقال أفراد من حركة الجهاد الإسلامي؛ انعكس ذلك سلبا على علاقة كل من الحركتين مع بعضهما بعضاً. وكان مبرر حركة حماس إلى أن سبب الاعتقال هو قيام أفراد من حركة الجهاد الإسلامي باستعمال السلاح في المناسبات والأعراس؛ وهذا ما عملت حركة حماس على منعه في قطاع غزة. ولكن تمَّ تطويق هذه الأحداث وحلها بين الحركتين، وشكلت كلّ من الحركتين لجاناً لتطويق أيّ أحداث من هذا النوع، ويلاحظ أن حركة الجهاد الإسلامي وجد لديها تخوف من أن تكتسح حماس الشارع الغزاوي بعد الحسم العسكري، وقد عملت حركة فتح من أجل استمالة حركة الجهاد، لتبني مواقفها، والحال نفسه عملت عليه حركة حماس، لكنَّ حركة الجهاد الإسلامي بقيت على مسافة واحدة بين الحركتين، ولم تكن مع طرف ضد طرف آخر رغم التقارب الواضح بين حركة الجهاد وحركة حماس.

وردّا على بعض ما روّجته وسائل الإعلام حول وجود خلافات بين حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي على خلفية عدم حضور الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي مؤتمر القدس في قطر، والذي حدث في 14 / 10 / 2008 م، قال الناطق باسم حركة حماس فوزي برهوم انه لا أساس لهذه الأنباء التي ترددت عن خلافات بين الحركتين. وأكّد أن علاقة الحركتين متميزة وفي أعلى مستوياتها، وتشهد تقاربا غير مسبوقٍ في هذه الفترة تحديدا [2].

وقد تجلى هذا التقارب من خلال الاجتماع الذي عقد في غزة، ضمّ حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي لمناقشة الورقة المصرية للحوار الفلسطيني الفلسطيني[3].

القاعدة

أسس تنظيم القاعدة عام 1989م على يد زعيمه أسامة بن لادن، وذلك بعد الانسحاب السوفييتي من أفغانستان، بعد معارك ضارية استمرت عشر سنوات. ومن الملاحظ أن غالبية

---

[1] مجلة الدراسات الفلسطينية\ مؤسسة الدراسات الفلسطينية\ بيروت، مرجع سابق، 1999 شتا\ صفحة 99 \100

[2] قناة الأقصى، مقابلة خاصة مع فوزي برهوم، 18 / 10 / 2008 م.

[3] المركز الفلسطيني للإعلام HTTP: // WWW. PALSTIN _ INFO _ INFO

المنتمين للقاعدة هم من الشباب العربي الذين التحقوا بالجهــاد الأفغــاني لمواجهـــة الغــزو السوفييتي لبلد إسلامي هو أفغانستان[1].

من الملاحظ أن حركة حماس، وتنظيم القاعدة يلتقيان في أمور، ويختلفــان فـــي أمـــور أخرى، مع العلم أن هناك اختلافات جوهرية بين الحركتين، من هذه الاختلافــات أن حركـــة حماس تعتبر نفسها جناحا لحركة الإخوان المسلمين بفلسطين، وهي كبرى الحركات الإسلامية في الوطن العربي والإسلامي، بينما تنظيم القاعدة لا يرتبط بأيٍّ تنظيمٍ أو تيار من التيـــارات الفكرية القائمة على الساحة الإسلامية. ونشأ هذا التنظيم بعد هزيمة الاتحاد الـــسوفييتي فـــي أفغانستان،

فلم يكن له وجود قبل ذلك بهذا الاسم، بل كان مجموعة من الشباب العـــرب المتحمـــسين لقتال الروس، وذلك لاحتلالهم بلداً إسلامياً. كذلك من الفوارق بين الحركتين أن حركة حماس تؤمن بالشمولية في تطبيق الإسلام، وفي جميع مناحي الإســـلام: الـــسياسية، والاقتـــصادية، والاجتماعية، والتربوية، والإعلام، والفن. وقد بنت شبكة من المؤسسات المدنية، والأهلية من أجل تعزيز قدمها في الشارع الإسلامي، بينما القاعدة تتخذ من العمل العسكري المسلح مجالا وحيدا، وكذلك لم تعتمد على المؤسسات الأهلية والمدنية.

ولأن حركة حماس جناح من أجنحة الإخوان المسلمين، والمعروف أن الإخوان يؤمنـــون بمبدأ المرحلية الجهادية في العمل المقاوم لتحرير أرضهم، فهي لا تمانع من إبرام هدنة طويلة أو قصيرة قائمة على أسس وشروط لا تتعارض مع الإسلام، والمصلحة الوطنية. فإن القاعدة لا تؤمن بمبدأ المرحلية، ولا عمل أيِّ هدنه مع المحتلين، فإمّا الانسحاب من جميع الأراضـــي المحتلة، وإمّا القتال. في المقابل فإن حركة حماس تؤمن بالمشاركة السياسية، وتـــؤمن بـــأن التغيير يأتي من خلال المشاركة المباشرة في هياكل، ومؤسسات الدولة، سواء أكان ذلك عبر الترشيح أم الانتخابات، ودخول المجالس المحلية، والنيابية، والحكومية. فيما تتبنـــى القاعـــدة حرمة المشاركة في هذه المجالس والبرلمانات؛ وذلك بوصفها بالكفر، وذلك لأنها من صـــور الديمقراطية، علما بأن الديموقراطية في نظر القاعدة نظام كفر لا يجوز التعامل معه.

علما أن مشاركة الإخوان المسلمين فـــي العمليـــة الديمقراطيـــة بـــبعض الحكومـــات، والبرلمانات رغم سلبياتها، والتي لا تسمح للحركة الإسلامية تجاوز السقف المحدد لها، بمعنى مشاركة صورية لتجميل النظام، وإظهار ممارسته للديمقراطية، وكان هذا واضحاً من خـــلال مشاركة الإخوان المسلمين في الأردن فرغم مشاركتها في الحكومة والبرلمان، إلا أنهـــا لـــم تستطع أن تلغي أو تؤثر في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، أما الإيجابيات؛ فإن الحركـــة

---

[1] عبد الرحيم، جمال، أيمن الظواهري من قصور المعادي إلى الهدف أفغانستان، و مدبولي الصغير ، 2001، ص102.

الإسلامية استطاعت أن تحمي مؤسساتها القائمة، وقاعدتها الجماهيرية، إضافة إلى ذلك إيجاد شرعية لعملها بعيداً عن التضييق، واعتبارها خارجه عن القانون.

كذلك من الاختلافات بين التنظيمين أن حركة حماس تؤمن بما يعرف بجغرافية الصراع، بمعنى: أن صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي داخل فلسطين، فهي ترفض أن يخرج الصراع إلى الخارج، بينما القاعدة لا تؤمن بذلك، ولذلك نجدها تفتح جبهات في أماكن متعددة، سواء كانت عربية، أو إسلامية، أو عالمية. وكذلك تؤمن حركة حماس بالتغيير السلمي، وتحرم إراقة دم المسلم تحت أيِّ مبرر، بينما القاعدة تستعمل العنف من أجل التغيير.

هذه بعض الاختلافات بين حركة حماس وتنظيم القاعدة، ورغم هذا الاختلاف إلا أن هناك قواسمَ مشتركةً بين التنظيمين، ومنها: أن حماس والقاعدة تحملان همّاً واحداً ومشتركاً؛ وهو الدفاع عن الأمة الإسلامية، والعمل للوقوف في وجه أعداء الإسلام، في المقابل أن كليهما ينتميان للمذهب السنّي، وتشتركان كذلك على أنهما مدرجتان من قِبَل أمريكا والعديد من دول العالم، على قائمة المنظمات الإرهابية في العالم، وإن كليهما يعمل من أجل تحكيم شرع الله في الأرض على المدى البعيد، وأنهما يقاومان المحتل، بل يعتبران من أكبر التنظيمات الإسلامية صدارة في مقاتلة المحتلين للأراضي العربية الإسلامية.

وعلى الرغم من وجود بعض القواسم المشتركة بين الحركتين، فقد تعرضت حركة حماس لهجوم، ونقد، من قبل تنظيم القاعدة، وذلك بعد دخول حركة حماس الانتخابات التشريعية، حيث اتهم أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة حركة حماس بأنها باعت فلسطين مقابل الاحتفاظ بالسلطة، والوزارة والحكومة، وكذلك انتقد الحركة لموقفها من تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حركة فتح، والتي يتهم بعض قيادتها بالعمالة، وأنهم جزء من المشروع الأمريكي[1]. وبعد أن حوصرت حركة حماس في غزة عاد أيمن الظواهري يلطف الأجواء مع حركة حماس؛ وذلك من شدّة الانتقادات التي وجهت له بعد هجومه على حماس، حيث دعا إلى ضرورة دعم حركة حماس؛ وذلك من خلال توفير المال والنفير إلى غزة، وإمداد حركة حماس بالمال والرأي والمعلومات، وخص بالذكر قبائل سيناء [2].

وردّا على اتهامات الظواهري لحركة حماس، كان موقف الحركة من خلال مقابلة تلفزيونية مع ممثل حماس في لبنان أسامة حمدان حيث قال: "إن الوضع في فلسطين معقد، وإن هناك خصوصية للقضية الفلسطينية، وإن الدكتور أيمن الظواهري بعيد عن تفصيلات الأحداث، وإن

---

[1] قناة الجزيرة، نشرة الأخبار، 21 / 3 / 2007م

[2] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 25 / 6 / 2007 م.

حركة حماس لها منهجها الذي يتفق في جوانب، ويختلف في جوانب أخرى مع فكــر تنظــيم القاعدة" [1].

من الملاحظ أن تنظيم القاعدة بالمعنى التنظيمي ضعيف إلى درجة العدم فــي الأراضــي المحتلة، وذلك يعود لعدة أسباب منها سيطرة الفكر الوسطي، الذي تتبنــاه حركــة حمــاس، والحركات الإسلامية الأخرى، وكذلك انخراط حماس بالعمل المقاوم والعسكري؛ مما أضعف أيّ مبرر لوجود مثل تنظيم القاعدة. ومع ذلك فقد ظهر بعد فــوز حمــاس فــي الانتخابــات التشريعية، وخاصة في قطاع غزة بعض التنظيمات الصغيرة، والتي تعد نفسها قريبة لتنظــيم القاعدة فكريا وليس تنظيميا، مثل تنظيم بيت المقدس، وجيش الإسلام، وجيش المؤمنين. ومن المعلوم أن جيش الإسلام قام بخطف الصحفي البريطاني (ألان جونسون) فــي آذار عــام 2007م، وأطلق سراحه بعد سيطرة حماس على غزة. وكذلك قامت هذه التنظيمات الصغيرة بالهجوم على المدرسة الأمريكية في قطاع غزة.

وأظن أن هذه التنظيمات تمثل عبئا على حركة حماس؛ وذلك لمهاجمتها لبعض المؤسسات المسيحية، والدولية، ودور الانترنت في قطاع غزة. وعليه فإن حركة حمــاس غيــر معنيــة بوجود تنظيم القاعدة في قطاع غزة. وكان هذا واضحا من خلال اتهام الــرئيس الفلــسطيني محمود عباس (أبي مازن) أن حماس تؤوي القاعدة في قطاع غزة، وهذا ما نفاه النــاطقون باسم حركة حماس في قطاع غزة.

وعلى كلٍّ حال فإن الدوائر الغربية العديدة تصرّ في رؤيتها للإسلام السياسي على أنهــم طيف واحد، فهي لا تفرق بين تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، وبــين حركــة الإخــوان المسلمين، وغيرها من الحركات الإسلامية. ومن خلال الرؤيــة التحليليــة الدقيقــة للحالــة الفلسطينية تبين أن الإسلام الوسطي المعتدل في فلسطين والمتمثل في فكر حركــة حمــاس، والتي تتبنى فكر الإخوان المسلمين، مؤكدة خصوصية الحالة الفلسطينية التي لا يمكن لهــا أن تكون موئلا ومستقرا للحركات المتشددة، والتي تحمل ما تحمل من التشدد والتكفير، أيّا كانت أيديولوجيتها وفكرها، وهذا لا ينفي وجود تباين في وجهات النظر عند الحركات الإســلامية المختلفة على الساحة الفلسطينية. وإن هذا الاختلاف يعود لطبيعة الأوضاع التــي يمــر بهــا المسلمون من ظلمٍ واضطهاد، واحتلال للعديد من بلادهم.

[1] قناة الجزيرة، نشرة اخبار، 2007/3/21م.

حزب التحرير الإسلامي

أسس حزب التحرير في القدس عام 1953م على يد الشيخ الأزهري تقي الدين النبهاني، ومجموعة من أعضاء الحزب الذين تقدموا إلى الحكومة الأردنية بطلب رسمي من أجل الترخيص للحزب لمزاولة النشاط السياسي لكنَّ الحكومة الأردنية رفضت الطلب؛ وذلك بسبب البرنامج المقترح للحزب، وذلك بحجة مخالفة مبادئ الدستور الأردني [1].

ورغم أن حزب التحرير لم يستطع الحصول على الشرعية الرسمية منذ انطلاقته إبان الحكم الأردني للضفة الغربية؛ إلا أنه شارك في الانتخابات البرلمانية التي جرت في الأردن في الخمسينات، واستطاع أن يوصل ممثله أحمد الداعور إلى البرلمان [2].

ومن الناحية التاريخية كان حزب التحرير الإسلامي نشيطا في فترة ما قبل هزيمة حزيران عام 1967م في الضفة الغربية؛ إلا أن الحزب لم يترك الأراضي الفلسطينية المحتلة نهائيا، وبقي بعض الشباب ممن يحملون فكر الحزب ينشطون بالدعوة لأفكاره الخاصة في جامعات، ومعاهد الضفة الغربية فضلاً عن الوجود في العالم العربي والإسلامي.

يعمل حزب التحرير على استئناف الحياة الإسلامية؛ وذلك من خلال إقامة الخلافة الإسلامية، ويرى الحزب أن الأمة الإسلامية لم تذق طعما للعزة والكرامة منذ أن هدمت الخلافة الإسلامية في تركيا؛ ولذلك يعمل الحزب على إعادتها عن طريق العمل الفكري السياسي[3]. لذلك فإن مهمة حزب التحرير هي الدعوة لإعادة الخلافة الإسلامية، مع أن الحزب يؤمن بضرورة التغيير من أعلى، فهو لا يؤمن بالنظرية التربوية، كما هو الحال عند الإخوان المسلمين، بل إنه يأخذ على الإخوان بأنهم مهادنون.

وفيما يتعلق بالموقف السياسي للحزب، فهو ينطلق من نظرة عامة، ومفادها أن الصراع الموجود في العالم اليوم ليس ببعيد عن التنافس الأمريكي البريطاني على النفوذ، وضمن هذا التفسير ينظر الحزب إلى الحروب التي نشبت في المنطقة، ومن ضمنها المسألة الفلسطينية [4].

يرى حزب التحرير أن جرح فلسطين النازف ليس وليد عام 1948 م، بل هو وليد عام 1924م عندما استطاعت بريطانيا الحاقدة على الإسلام، بالتعاون مع العرب، والترك القضاء على الخلافة الإسلامية[5].

---

[1] دراج، فيصل، وجمال باروت، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ج 2، ط1 1999، ص50.

[2] البرغوثي، إياد، الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة، مركز القدس للإعلام والدراسات، 2000م، ص46.

[3] مجلة الوعي، العدد 249، السنة الثانية والعشرين، شوال 1428هـ، تشرين ثاني 2007م، ص6.

[4] البرغوثي، إياد، الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة، مرجع سابق، ص46.

[5] مجلة الوعي، العدد 227، السنة العشرين، ذو الحجة 1426هـ، كانون الثاني 2006م، ص8.

اعتبر الحزب أن القمة العربية التي عقدت في بيروت كان الهدف منها التنازل عن الحقِّ الفلسطيني، فقد أعلنت القمة التنازل عن أرض فلسطين المباركة، التي احتلت عام 1948م، وهي تشكل 80 % من مجمل فلسطين؛ وعليه فإن الحزب يرفض مبادرات السلام، ويعتبر أن دولة إسرائيل دولة محتلة لا يجوز التهادن أو التفاوض معها[1].

ظهر نشاط حزب التحرير القوي بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التي حدثت عام 2006- 2007م، وقد بدأ الحزب بتكثيف نشاطه في الضفة الغربية، وقد توّج هذا الظهور عبر مؤتمر عام عقده في ملعب الفرندز في مدينة رام الله، وقد حضره ممثل السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى ما يبدو فإن حضور السلطة، وعدم منع الحزب من إقامة المؤتمر هو نكاية لحركة حماس، ظنا من السلطة أن ظهور حزب التحرير، وتشجيعه على إقامة المهرجانات، ومزاولة نشاطه سيسحب البساط من تحت أقدام حماس، كون الحزبين إسلاميين. ورغم ذلك فإن السلطة الفلسطينية لم تسمح للحزب بإقامة فعالياته من مسيرات ومحاضرات بل وصل الأمر إلى قمع مسيرات الحزب، وهذا ما حدث في رام الله والخليل ودارت مواجهات بين الحزب والشرطة الفلسطينية مما أدى إلى استشهاد أحد أعضاء الحزب.

من الواضح أن حركة حماس ابتعدت عن التعرض لحزب التحرير، أو انتقاده، وبقيت على موقفها النظري الذي أعلنت فيه أنها تنظر إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، والحركة تعتبر أن تلك الحركات رصيد لها، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسنة[2]. ولأن حركة حماس حركة قوية ومنتشرة في المجتمع الفلسطيني، فهي تعتبر نفسها أُماً للحركات الإسلامية، فلم نجد بيانا لحماس، أو أدبياتها ما يتعرض لحزب التحرير بشكل مباشر، وهذا لا يمنع من ظهور بعض الاختلافات، وخاصة في الانتخابات التشريعية حيث حرم حزب التحرير الانتخابات التشريعية، وأفتى بعدم جواز المشاركة فيها، في الوقت الذي كانت حماس تخوض غمار الانتخابات، والتي كانت تمثل للحركة معركة مصير، حيث عمد حزب التحرير إلى مهاجمة حركة حماس وقياداتها، وقد أصدرت حركة حماس بيان استنكار لما يقوم به حزب التحرير من تشويه للحقائق بأسلوب تخريبي موجه ضد حماس[3].

ومن خلال دراسة الخلافات بين الحركات الإسلامية لا أرى أن هناك خلافاً في العقيدة بقدر ما هو خلاف سياسي مبني على أيهما أصلح للعمل الإسلامي، وعلى أي حال لا أرى مبرراً للحركات الإسلامية البقاء على هذا التفرق والانقسام بل الواجب الشرعي والوطني

---

[1] مجلة الوعي، العدد 81، السنة السادسة عشرة، صفر 1423هـ، أيار، 2004م، ص3.

[2] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية، مرجع سابق، ص86.

[3] شبكة فلسطين للحوار http: \\ www. paldf. net

يوجب عليهم الاتحاد والاندماج فيما بينهم حتى تكون الحركات الإسلامية منسجمة بين النظرية والممارسة.

المبحث الرابع: علاقة حماس بأصحاب الديانات الأخرى في فلسطين

تقوم السياسة الرسمية في الإسلام على مجموعة من المرتكــزات الثابتــة، التــي شــكلت المرجعية الدينية والشرعية لمسألة التعامل مع أهل الكتاب، والتي استندت إلى القرآن والــسنة النبوية، وسنة الخلفاء الراشدين، والصحابة الأوائل من خلال نظرة واضحة ورابطة لعناصر المرجعية تظهر بوضوح روح التسامح، والمعاملة الحسنة المنبثقة من القرآن والــسنة، فــي علاقة الإسلام مع أهل الكتاب، وبالمسيحيين منهم خاصة، وقد أجمعــت آراء الأمــة قــديما وحديثا، ومن خلال المرجعية الدينية على التسامح وحرية العبادة، واحترام العقائــد المغــايرة للإسلام، فالإسلام لم يحاول فرض نفسه على أصحاب الديانات الأخرى، وأكّد مبــدأ حريــة الاعتقاد، كما ورد في قوله تعالى: " لا إكراهَ في الدّينِ " [البقرة: 256]، بل إنه تبنى مبــدأ الحوار لتسوية الخلافات والتناقضات، مركزا على الأمور الأساسية المجمع عليها بين الأديان، كما عبر عن ذلك قوله تعالى: " قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إلى كَلَمَةٍ سَــوَاء بَيْنَنَــا وَبَيْــنَكُمْ "[آل عمران: 64]، واعتمد أسلوب الحوار الحضاري معهم، مؤكداً صدقية التعاليم التي نزلت على أهل الكتاب، ويدل على ذلك قوله تعالى: " وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَانزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ واحد وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " [العنكبوت: 46].

والإسلام لم ينكر صدق الرسالات السماوية الأخرى التي سبقت الإسلام؛ وإنما أكّــد عليهــا واعتبرها دليلَ إثبات على صدق رسالة الإسلام، كما يعبر عن ذلك قوله تعالى: " نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ والإنجيل مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَــان " [آل عمران: 3، 4]، ليس هذا فحسب بل خص بعض الآيات القرآنية المسيحيين بالذات دون غيرهم من أهل الكتاب، ونجد ذلك في قوله تعالى: " وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّــذِينَ قَالُوَاْ إنا نَصَارَى ذَلِكَ بِان مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانا وأنهمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ "[المائدة: 82]

لقد تجسدت سياسة التسامح الديني في الممارسة التي تبناها الإسلام على أرض الواقع، ولم يبق ضمن إطارها النظري المثالي، ويدل على ذلك الوثائق التي كتبها الرسول ــ صــلى الله عليه وسلم ــ بنفسه، وتعهد فيها بحماية أهل الذمة، وضمن حرية عبــادتهم، وأكّــدتها كتــب الأمان التي كتبها لأهل نجران المسيحيين، ويهود اليمن، وذمة إيلياء من نصارى ويهود[1].

وقد أباح الإسلام مؤاكلة أهل الذمة، وكذلك أبــاح مــصاهرتهم، والتــزوج مــن نــسائهم المحصنات العفيفات، ومع ما قرره القرآن من قيام الحياة الزوجية على المودة والرحمة، وهذا

---

[1] ابن سعد،احمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، الطبقات الكبرى ــ المجلد الأول، دار بيروت ــ 1957، ص 358.

يبين مدى قدرة الإسلام على التعامل مع الآخر، فأباح الإسلام للمسلم أن تكون شريكة حياته، وأمّ أولاده غير مسلمة، وإن يكون أخوال أولاده وخالاتهم من غير المسلمين[1].

وللمسلمين أن يعتزوا بما سبق إليه دينهم الحنيف، ولهم الحقُّ أن يقولوها بكل كبرياء وفخر، وإن يتباهوا أمام العالم، إذ قرر القرآن قبل أربعة عشر قرنا أن الناس جميعا خلقوا من نفسٍ واحدة، وإن ربهم واحد، وأباهم واحد، فكلكم لآدم وآدم من تراب، وليس لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض، ولا لأبيضَ على أسود فضل إلا بالتقوى، لقد استوت قيمة الناس في عقيدة الإسلام منذ 1400 سنة ونيف، أقرّ العالم الغربي بعد ذلك بهذا الإنجاز العظيم وذلك من خلال إعلان الاستقلال الأمريكي، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر 1779م، عندما نصَّ على أن كلَّ الناس قد ولدتهم أمهاتهم سواسية[2].

وللمسلمين أن يفخروا أمام العالم الذي يدعي بأنه حر، أن عبارة عمر بن الخطاب التي أطلقها منذ أربعة عشر قرنا: " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا "، هذه العبارة بنفس كلماتها تقريبا تصدرت إعلان حقوق الإنسان، الذي أعلنته الثورة الفرنسية في عام 1789، واعتبرت تحولا في مسيرة حرية الإنسان، ويبقى الإعلام على أنه: " يولد الناس أحرارا ومتساوين في الحقوق "[3].

لقد جسّد الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ علاقته مع الآخرين وهو مبلغ الرسالة والعالم بمقاصدها، ومكوناتها، والمعبر والمجسد لتلك المقاصد، فقد قام الرسول صلى الله عليه وسلم لجنازة يهودي، وقال لمن تحفظ على تصرفه من المسلمين (أليست نفساً؟). وهو الذي لم يتردد أن يزورَ غلاماً يهودياً مريضاً في بيته. وأكرم وفد نجران، وأنزلهم في مسجد، وأذن لهم بالصلاة إلى جوار المسلمين، وهو الذي زارهم وسقاهم وأكل من طعامهم[4].

هذه الحقائق والوقائع التي سقناها من قبل لنرى مدى التزام حركة المقاومة الإسلامية حماس بما نصَّ عليه القرآن الكريم، وتجسّد في حياة الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، وسار على دربه من بعده خلفاء المسلمين، وبصورة عامة لم يخرج موقف حماس نظريا وممارسة عملية عن النطاق الذي دعا إليه الإسلام، من تسامح، وتعددية، واحترام الآخر؛ بل إن حركة حماس تشير إلى العلاقة التي تربط المسلمين مع غيرهم في المنطقة العربية، وخاصة فلسطين بأنها علاقة إيجابية.

---

[1] القرضاوي، يوسف، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، مكتبة وهبة، ط 2، 1984ــ مصر، ص 6.

[2] موجز التاريخ الأمريكي، وكالة الإعلام الأمريكية، دون ناشر، ص20.

[3] http: // ar. jarispeedia. Org

[4] ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد، مؤسسة الرسالة، 1995، ط الثانية والعشرون، ص 629.

وقد أشار العديد من بياناتها وميثاقها إلى ذلك. وهذا ما عبر عنه ميثـاق الحركـة فـي علاقته مع أهل الديانات الأخرى، حينما تحدث على أن حركة المقاومة الإسلامية حماس:

" حركة إنسانية ترعى حقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظـر إلـى اتبـاع الديانات الأخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق حركتهـا، أو يبدد جهودها [1] ". وتحدث الميثاق عن التاريخ المشترك الذي جمع المسلمين مع غيرهم من أهل الديانات الأخرى عبر التاريخ: " وفي ظلِّ الإسلام، يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية في أمنٍ وأمان، ولا يمكن أن يتوافر الأمن والأمان إلا في ظـلِّ الإسلام، والتاريخ القريب والبعيد خبر شاهد على ذلك، وعلى اتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، لأنهم يوم يسودون فلا يكـون إلا التقتيـل والتعذيب والتشريد، فهم يضيقون ذرعا ببعضهم بعضاً، فضلا عن اتباع الـديانات الأخـرى، فالماضي والحاضر مليئان بما يؤكد ذلك[2].

وظلَّ هذا الموقف هو الخطاب السائد في فكر حركة حماس من الآخر الديني، وقـد شـكل مرتكزا من المرتكزات التي أسست العلاقة الايجابية مع هذا الآخر، ولا سيما تجاه مـسيحيي فلسطين. ويرى خالد لحروب أن علاقة حماس في علاقتها مع مسيحيي فلسطين قد ارتبطـت بالإطار العام، وعلى النحو الآتي [3].

1- اعتبار نصارى فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، والأمة العربية، وهويتها الحضارية.

2- للنصارى من الحقوق المدنية ما لبقية أبناء الشعب الفلسطيني، وعليهم من الواجبات مـا عليهم.

3- تذكيرهم بأهمية ارتباطهم بمقدساتهم وأرضهم من منطلقات دينية ووطنية.

4- الإشارة إلى أعيادهم، ومناسباتهم الدينية، في بيانات وفعاليات الانتفاضة، ومشاركتهم في الممكن منها.

5- دعوتهم لعدم الهجرة بسبب ضغط الإرهاب الوحشي، ووحشية ممارسة العدوانية ضد أبناء شعبنا.

6- التأكد من أهمية اشتراكهم في الحياة السياسية والثقافية للـشعب الفلـسطيني فـي فتـرة الاحتلال، وبعد التحرير، والعمل على استقطابهم في العمل والمؤسسات الوطنية.

---

[1] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق ص91.

[2] المرجع نفسه، ص92.

[3] الحروب، خالد، الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق ص153.

7- العمل على فتح علاقات متينة مع قياداتهم الدينية والسياسية، وكسبها في المواقف الوطنية والعامة، ومشاورة زعمائهم في شؤون البلاد العامة.

8- استمرار سياسات الإشارة لهم ولمناسباتهم في بيانات الحركة.

ومن خلال متابعة سلوك حركة حماس منذ نشأتها، لم يظهر في تعاملها مع المسيحيين نعرات طائفية، بل بقيت علاقة الاحترام المتبادل هي السائدة في التعامل مع المسيحيين، وهذا واضح من خلال التهنئة التي كانت تقدمها الحركة للمسيحيين في أعيادهم ومناسباتهم بل إن الحركة ذهبت إلى أبعد من ذلك، عندما ألغت الإضرابات التي دعت إليها عندما علمت بتوافقها مع أعياد المسيحيين [1].

وعندما قامت إسرائيل بإبعاد نشيطي حركة حماس والجهاد الإسلامي إلى لبنان عام 1992، أظهرت الكنيسة الأرثوذكسية في القدس من خلال كلمة راعي الطائفة لطفي اللحام خلال اعتصام وطني ضد عملية الإبعاد، قال: " نحن كلنا في صف واحد، فإذا كان هؤلاء مبعدين؛ فكلنا مبعدون، وإذا كان هؤلاء إرهابيين، فكلنا إرهابيون، وإذا كان هؤلاء أصوليين، فكلنا أصوليون[2]. ومما يدلل على قوة العلاقة بين حماس والمسيحيين أن العديد من المسيحيين انتخبوا كتلة الإصلاح والتغيير التابعة لحركة حماس، وكذلك في المجالس المحلية، حيث صوت العديد من المسيحيين والطائفة السامرية في نابلس لحركة حماس[3]. وفي الانتخابات التشريعية دعمت حماس المرشح المسيحي حسام الطويل مما أهلهُ للفوز بعضوية المجلس التشريعي. التطور المهم الذي حدث في علاقة حماس مع المسيحيين بعد الحسم العسكري الذي حدث في قطاع غزة، حيث اتُهِمت حركة حماس بحرق بعض الكنائس والمدارس التابعة للطائفة المسيحية في قطاع غزة، لكنَّ حركة حماس نفت ذلك على لسان الناطق باسمها فوزي برهوم، حيث اعتبر أن العلاقة بين حركة حماس والمسيحيين علاقة قوية، ولا يستطيع أحد أن يعكر صفو هذه العلاقة [4]. وهذا ما نفاه أيضا الأب مانويل راعي كنيسة اللاتين في غزة بقوله: " إن المسيحيين في غزة يمارسون حياتهم الطبيعية دون مضايقة من أحد، ولا تدع حماس فرصة دون أن تؤكد فيها تقديرها لنا، وأردف قائلا: إنه بعد الرسومات المسيئة للرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ خاف بعض المسيحيين على أرواحهم؛ لكنَّ حركة حماس سارعت إلى إرسال عناصر الأمن لحمايتنا، وحماية مؤسساتنا من أيِّ ردة فعل قد

---

[1] بيان لحماس رقم 85، الثلاثاء، 7 ابريل (بيسان)، 1992م.

[2] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص155.

[3] مقابلة خاصة، حمدي البيتاوي، 2008/5/26.

[4] قناة الأقصى، مقابلة مع فوزي برهوم، 14 / 10 / 2008م.

تحدث بالرغم أننا لم نطلب ذلك "[1]. وأشاد بموقف الحكومة المقالة في غزة، التي أعلنت فيه بأن أيام أعياد الميلاد عطلة رسمية [2].

لا شكّ في أن هذا الموقف ينسجم مع الإسلام، وذلك كون الإسلام دعا إلى مراعاة التعددية الدينية، وهو مبدأ من مبادئ الإسلام، والاختلاف أمر طبيعي قد فطر الله جميع المخلوقات عليه، وسيبقى الناس مختلفين، قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ} [سورة هود: 118-119]، وهذا الموقف مستوحى من العلاقة التي ربطت بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى من خلال الموقف التاريخي، سواء أكان صاحب الديانة يهوديا أم مسيحيا، فنظرة حماس للآخر ليس على أساس الاختلاف في الدين. وموقفها من اليهود هو مبني لأنهم احتلوا أرض فلسطين، ودنسوا المسجد الأقصى، لا بسبب الاعتقاد، أو لأنهم ينتمون إلى عقيدة مخالفة لعقيدة المسلمين.

أما فيما يتعلق بموقف حركة حماس من الغرب المسيحي، وعن إمكانية إقامة علاقات ومحاورات بينهما، وبخاصة أمريكا، يقول في هذا المضمار الدكتور محمود الزهار القيادي في حركة حماس: " إن حركة حماس مستعدة لإقامة علاقات ومحاورة أمريكا إذا عملت على إقامة الحق، وإعادة الحقوق إلى أهلها، ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، وإن تبتعد عن معاداة الشعب الفلسطيني[3]. وعقب فوز الرئيس الأمريكي أوباما أعرب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عن استعداد الحركة للتفاوض مع أمريكا من أجل عودة الحقوق لأصحابها [4]. ولكنَّ المشكلة ليست في موقف حماس من الغرب، ولكن موقف الغرب في التعامل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، حيث رحب الغرب بالانتخابات التشريعية ولكنّه لم يرض بالفائزين بالانتخابات، فقد استعمل الغرب مع حركة حماس سياسة الأبواب المغلقة، وذلك من خلال الشروط التي وضعها من أجل التعامل مع الحركة، ومنها:

نبذ العنف، والعمل المسلح، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ثمَّ التلويح بقطع المساعدات المالية التي تقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية إذا لم تعترف الحركة بالشروط التي وضعت لها.

كانت سياسة حركة حماس في إقامة علاقات مع الغرب تقوم على عدة أساسيات، منها، أن لا مانع من الاتصال أو التعاون مع أيِّ طرف دولي بغض النظر عن خلفيته السياسية أو

---

[1] قناة الأقصى، 14 / 10 / 2008م.
[2] قناة المنار، مقابلة مع الأب منويل مسام، برنامج بين قوسين، 2008/11/10م.
[3] قناة الجزيرة، مؤتمر صحفي، 2008/11/9م.
[4] قناة الجزيرة،نشرة أخبار،2008/11/15م.

الدينية، من أجلِ خدمة القضية الفلسطينية. لذلك عمدت الحركة على أن لا تنقل الصراع مـــع الاحتلال الإسرائيلي إلى خارج الأراضي الفلسطينية، ولذلك لم تعمد الحركة إلى مهاجمة أحد خارج أرض الصراع.

وعلى الرغم من أن حركة حماس كانت تظهر بأنها لا مانع لديها من التعاون، ومحـــاورة الغرب من أجل خدمة القضية الفلسطينية؛ فإن الحركة كانت تجد نفسها متهمـــة بالإرهـــاب، وبخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إثر العمليات الاستشهادية التي كان يقوم بهـــا الجهاز العسكري لحركة حماس. وكانت الدول الغربية تبدي جانبا من التحفظ في تعاملها مـــع الحركة خشيةً من الحرج من إسرائيل، أو حتى من الجانب الفلسطيني الرسمي، وحتى الـــدول العربية.

المبحث الخامس: حماس وموقفها من جامعة الدول العربية وقراراتها:

جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية، تجمع بين الأقطار العربية، وهـي بمثابـة إطـار للتعاون الاقتصادي، والثقافي، والتنسيق السياسي على أساس مـن احتـرام سـيادة الـدول الأعضاء، واستقلالها والمساواة بينها، وذلك وفقا لما نصَّ عليه ميثاقها، والذي تمَّ التوقيع عليه بالقاهرة في 22 مارس 1945م، من قبل سبع دول مستقلة آنذاك، وهي: مـصر، وسـوريا، والأردن، والعراق، ولبنان، والسعودية، واليمن. والذي يستند فـي خطوطـه الكبـرى إلـى بروتوكول الإسكندرية الموقع في 7 أكتوبر عام 1944م مـن قِبَـلِ خمـس دول (مـصر، وسوريا، والأردن، والعراق، ولبنان)[1].

نمت فكرة الوحدة العربية مع نمو الوعي القومي عند العرب، غير أن بعض مشاريع الوحدة العربية سبق مرحلة تكوّن الفكرة القومية، مثل مشروع محمد علي باشا، وابنه إبـراهيم فـي توحيد أقطار آسيا العربية مع وادي النيل (1832ـ 1840م)، ومشروع نجيـب عـازوري بتوحيد أقطار آسيا العربية[2].

ومع إطلالة القرن العشرين أخذ الوعي القومي سياقاً وحدويا برز في اتجاهات أربعة:

1- اتجاه يدعو للحكم اللامركزي في الدولة العثمانية، بحيث تحصل الولايات العربية علـى شيء من الاستقلال الذاتي الذي من شأنه أن ينمي الشخصية العربية، ويحافظ على اللغة القومية، ويضمن إدخال الإصلاحات الحديثة: في الإدارة، والتعليم، المواصلات، والحيـاة الاجتماعية، والحياة الاقتصادية، وقد تبنى هذا الاتجـاه حـزب اللامركزيـة العثمـاني، وجمعيتا بيروت والبصرة الإصلاحيتان[3].

2- اتجاه آخر يرفض الخلافة العثمانية ويعتبرها غير شرعية، ويدعو إلى خلافـة عربيـة قرشية، ويمثل هذا الاتجاه عبد الرحمن الكواكبي[4].

3- اتجاه ينادي بإنشاء مملكة عربية تتمتع بالاستقلال الذاتي، وتـرتبط بالمملكـة العثمانيـة ارتباط المجر بالنمسا في الإمبراطورية النمساوية الهنغارية في تلك الفترة مـن الـزمن، ويمثل هذا الاتجاه جمعيتا القحطانية، والعهد السريتان[5].

---

[1] http: //www. atabsmmit. tu/at / igue. Utm

[2] عازوري، نجيب، يقظة العرب، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم، المؤسسة العربيـة للدراسـات والنـشر، ط2، 1998، ص175، 176.

[3] دروزة، محمد عزت، نشأة الحركة العربية الحديثة، تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات، البلد المكتبة العصرية، بيروت، ص102، 103.

[4] عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى، دراسة وتحقيق: محمد جمال طعان، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سوريا 2002، ص11

[5] سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، ج1 ، النضال بين العرب والترك، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 21، 22.

4 ــ اتجاه يدعو إلى الثورة على الأتراك، والانفصال التام عن الدولة العثمانية، وإنشاء دولة عربية مستقلة تضم الولايات العربية في الدولة العثمانية. ويمثل هذا الاتجاه جمعية العربيـــة الفتاه[1].

وبقيام الحرب العالمية الأولى، اشتدَّ التنافس الاستعماري على اقتسام الأقطار العربية، التي كانت لا تزال تحت عهدة الدولة العثمانية، فكانت الاتفاقية الروســية الفرنــسية البريطانيـــة، المعروفة باتفاقية (بطرسبرغ) عام 1915م، واتفاقية (سايكس بيكو) فـــي 16 أيـــار عـــام 1916م المكملة لها واتفاقية سان ريمو سنة 1920.

ومع اشتداد الحرب شعر قادة المنظمات السرية العربية أن الوقت قد حـــان لكـــي يتحـــرك العرب ويأخذوا زمام أمورهم بأيديهم؛ فاتصلوا بشريف مكة الحسين بن علي، وعرضوا عليه أن يقود ثورتهم على الأتراك لإنقاذ بلادهم. وبعد مراسلات طويلـــة بـــين الـــشريف حـــسين والمندوب السامي البريطاني في مصر، انطلقت الثورة العربية الكبرى في 10 حزيران عـــام 1916م، معلنةً أن هدفها تحرير العرب، ونيل استقلالهم، ونيل وحدتهم[2]. وانضمَّ العديد مـــن المثقفين في آسيا العربية إلى الثورة، وأعلنوا تأييدهم لها؛ لأنها تمثل طموحهم وتعلقهم بمستقبل عربي جديد، وقد قوّى آمال العرب البيانات التي كان يصدرها الحلفاء أثناء الحرب، وذلك من أجل كسب العرب إلى جانبهم. وما أن انتهت الحرب، وانعقد مؤتمر الصلح في باريس
(1919ــ 1920م)، اعتقد العرب أن الوقت قد حان لكي يفي الحلفـــاء بوعـــودهم، وتنـــال شعوبهم حقَّ تقرير المصير؛ ولكن تبددت أوهامهم هذه وهم يفاوضون الحلفاء على مـــستقبل بلادهم[3].

وساد منطق القوة، وفرض الانتداب والاحتلال على العرب، كما فرض عليهم تجزئة بلادهم في مؤتمر (كلومنصور– لوبد جورج ومؤتمر سان ريمو) عام 1920م. وكانت ردّة الفعـــل العربية إزاء هذه الاتفاقيات المخيبة للآمال والتي بدّدت أحلام العرب من الاستقلال والتمتـــع بالسيادة أن اندلعت الثورة في كلٍّ من مصر، وفلسطين، والعراق عام 1919 ــ 1920 م، وقد قوبلت هذه الثورات بقوة الحديد والنار، وكان شعار الحركات القومية آنذاك الاستقلال أولاً [4].

وفي بداية الثلاثينيات شرعت الاتجاهات الوحدوية تأخذ مكانها فـــي الحركـــات الـــسياسية العربية كردة فعلٍ على الاتجاهات القطرية العنيفة، وكتعبير على تطلعات الجماهير والشعوب العربية نحو الوحدة. واستغّل القوميون العرب في آسيا اجتماعهم في القدس في أثناء المؤتمر

---

(1) عازوري، نجيب، يقظة العرب، مرجع سابق ص 178.

(2) سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، تاريخ جامع القضية العربية في ربع قرن، مرجع سابق ص 146، 147.

(3) هنري لورنس ومجموعة مؤرخين، دراسات في تاريخ الشرق العربي الحديث والمعاصر، المركز الفلسطيني للدراسات والنشر، القدس ــ 1994، ص 3 ــ 10.

(4) المرجع نفسه، ص3-10.

الإسلامي الذي عقد في كانون الأول 1931م، لبحث القضية العربية بحثا عاماً، وصاغوا ميثاقا عربيا أكّدَ على وحدة الوطن العربي، وعلى ضرورة توجيه الجهود في كلٍّ قطر عربي نحو الاستقلال والوحدة العربية[1].

وفي هذه الأثناء علق القوميون العرب آمالا كبيرة على الملك فيصل الأول، وعلى العراق بعد الاستقلال، واتجهت أنظارهم إلى سوريا من أجل اتحادها مع العراق، وفي مصر نشأت جمعيات عربية وإسلامية تنادي بالوحدة العربية، مثل: الرابطة الشرقية، وجمعية الوحدة العربية، والاتحاد العربي، وجمعية الشبان المسلمين، وجماعة الإخوان المسلمين. وكان لهذه الحركات الأثر في بعث الاهتمام في صفوف الشعب المصري بالقضايا العربية بوجه عام، وبالوحدة العربية بوجه خاص[2]. وظهرت العديد من التوجهات الوحدوية في العديد من الأقطار العربية، من أجل الوحدة، ولملمة الشمل العربي الذي يعاني من الاستعمار والتمزق؛ نتيجة التنافس الاستعماري على الوطن العربي.

كان الرأي العام في الوطن العربي بأحزابه وصحفه ومنظماته يضغط باتجاه قيام وحدة عربية حقيقية، ولمكانة مصر في الوطن العربي. وتبوؤها مكانا خاصا في قلوب العرب، بدأت المشاورات الأولية التي أجراها النحاس مع وفود الدول العربية منطلقة من مصر.

في هذا المناخ الدولي والعربي، وجه مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر في 12 / 7 / 1944م الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة العربية[3].

دعت الحكومة المصرية إلى عقد مؤتمر عام، واجتمعت اللجنة التحضيرية في الإسكندرية في الفترة من 25 أيلول ــ 17 تشرين أول 1944 م، واشترك فيها كل من مصر والعراق وسوريا، ولبنان والسعودية، وأرسلت اليمن مندوبا مستمعا، وكان الرئيس الأمريكي، وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا على ظهر بارجتين حربيتين قريبتين من سواحل الإسكندرية لمراقبة ما سيتمخض عنه مؤتمر الإسكندرية، وكان بعض الحكام العرب على اتصال دائم بالباخرتين لأخذ التعليمات والتوجيهات من الرئيس الأمريكي والبريطاني[4].

لقد كانت الوحدة العربية أملا وهدفا وقضية ومستقبلا للشعب العربي من الناحية القومية، وهي جزء من كرامة الشعب العربي، وتحقيقا لهويته القومية، وما أن وضعت الحرب العالمية

---

[1] الثعالبي، عبد العزيز، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس، دار العرب الإسلامي، ط1، بيروت ــ 1988، ص 27 ــ 30.

[2] البنا، حسن، مذكرات الدعوة والداعية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ــ 1990، ص290 ــ 297.

[3] قاسم، خيرية، أحمد الشقيري زعيما لفلسطين ورائدا عربيا، نشر لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، الكويت ــ 1987م، ص362.

[4] الفتلاوي، سهيل حسين، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي–بيروت، ط1، 2004م، ص264.

أوزارها حتى استكمل مخطط تجزئة الوطن العربي، إذ تمت السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي، ورسمت الحدود الفاصلة بين أجزائه، وكان العمل جاريا على تفكيك الروابط التاريخية والدينية والقومية لشعوب المنطقة، وتحويل الوطن العربي إلى كيانات مستقلة، يعيش كل كيان بهمومه ومشكلاته، وقد عمل الاستعمار على ربط كل كيان وبشكل منفرد بالعاصمة المستعمرة له.

وعلى الرغم من خضوع العرب بعد الحرب العالمية الأولى للاستعمار الغربي، وتقسيمهم إلى أقاليم وكيانات منقسمة، وفرضت التجزئة القطرية، والتخلف، وصناعة حدود مصطنعة، فإن الشعوب العربية لم تتخلَ عن شعورها وآمالها بتحقيق العودة لتراثهم وأمتهم وتطلع نحو وحدة عربية شاملة تستطيع النهوض بالعرب والمسلمين من جديد.

لكن هذه الآمال والمطامح اصطدمت بالعديد من التحديات وخاصة الاستعمار الغربي والصهيونية العالمية التي عملت على تجزئة الوطن العربي، وفرض التجزئة والتقسيم، وخلق الحدود المصطنعة، إضافة إلى ذلك الجهل والتخلف والنزاعات المستمرة بين الدول العربية. وقد عملت الدول الاستعمارية على مقاومة مطالب العرب في الاستقلال، وقاومت كل المشاريع التي تدعو إلى الوحدة والاندماج، وكان التنافس الغربي على الوطن العربي، ولا سيما الاستعمار البريطاني، والاستعمار الفرنسي، الأثر الكبير في دفع بريطانيا إلى محاولات جمع العرب تحت سيطرتها، وحتى تكون سيطرة مباشرة لأيّ تجمع يقوم في المستقبل، عملت بريطانيا على إيجاد تجمع عربي تحت عباءتها، حتى تبقى الأمور تحت السيطرة.

وكان هدف بريطانيا من دعوتها لإقامة تجمع عربي يقوم على الأسباب الآتية [1]:

1- مواجهة التغلغل الأمريكي والفرنسي، لا سيما بعد قيام السعودية بالاتفاق المباشر مع شركات النفط الأمريكية، لاستخراج النفط.
2- وجود وحدة عربية، وقيام دولة قومية لهم في مواجهة الحركة الشيوعية في الوطن العربي، وبالتالي منع السوفييت من التغلغل في الوطن العربي.
3- إن الحرب العالمية الثانية أنهكت بريطانيا، ولم تعد قادرة على السيطرة على الوطن العربي، وأنها بحاجة إلى دولة تسهم هي بإقامتها.
4- قيام وحدة عربية من صنع بريطانيا في نظرها أفضل من قيام وحدة عربية شعبية.
5- إن جمع الدول العربية في نظام حكم واحد، أفضل من تعدد الأنظمة؛ ولهذا رفعت بريطانيا شعار (اجمع واحكم).

ويرى بعضهم أن فكرة إنشاء الجامعة العربية كانت بإيعاز من بريطانيا والولايات المتحدة. فقد جاء على لسان خارجيتها (إيدن) في الثالث من جمادي الأول 1941م: " لقد خطا الوطن

---

[1] الفتلاوي، سهيل حسين، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص 262

العربي خطوات واسعة في طريق الرقي، وهو يطمح الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة، يجعل منه عالما متماسكا، ويرجو أن تساعده بريطانيا العظمى في بلوغ هذا الهـدف، ويـسرني أن أعلن باسم حكومة صاحب الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهـذه الخطـوة، وعـن اسـتعدادها لمساعدة القائمين بها[1].

وبعد أقلّ من عام على هذا التصريح، أجريت مباحثات بين رئـيس الـوزراء المـصري (مصطفى النحاس باشا)، ورئيس وزراء سوريا (جميل مروم) والشيخ (بشار الخوري) الذي صار رئيساً للجمهورية اللبنانية فيما بعد، وطرحت لأول مرة فكرة إقامة جامعة الـدول العربية لتوثيق عرى التعاون بين الدول العربية[2].

وبالإشارة إلى علاقة الجامعة العربية بالقضية الفلسطينية، فمنذ البدء بإعداد ميثاق الجامعـة عام 1944م، حيث استقر الرأي داخل الجامعة على وجوب تمثيل فلسطين داخل الجامعة[3]. وقد أوجدت الدول العربية المؤسسة للجامعة العربية ملحقا خاصا بفلسطين، حيـث اعتبـرت حالة فلسطين حالة خاصة، وإن عدم استقلالها ناشئ عن سبب قهري خارج عن إدارة سكانها. وبناء على هذه الظروف التي تعيشها الحالة الفلسطينية، رأى الموقعون على الميثاق أن يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي عن فلسطين، لم تحصل فلسطين على عضوية كاملة في مجلس جامعة الدول العربية إلا في عام 1976م، بعد اعتراف مؤتمر قمة الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام 1974م. وبموجبه حـصلت المنظمة على حقّ تمثيل فلسطين بصفة مراقب منذ إنشائها عام 1964م[4].

المتتبع لتاريخ جامعة الدول العربية يلاحظ إصدار مئات القرارات المؤيدة لحقوق الـشعب الفلسطيني، والتي كانت تدعو الحكومات والشعوب العربية، للوقـوف إلـى جانـب الـشعب الفلسطيني، ودعمه ماديا ومعنويا من أجل نيل استقلاله، والعيش بحرية وكرامة في وطنه. إلا أن هذه القرارات لم يكن لها أيّ ترجمة حقيقية على أرض الواقع، وإنما كانت مجرد بيانـات وتأييد لفظي، لا معنى له على الواقع. وفي أعقاب هزيمة حزيران عام 1967م، عقدت قمـة الخرطوم العربية التي اشتهرت باللاءات الثلاثة: لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بإسرائيل. وكان موقف الجامعة العربية من هذه الكارثة التي حلت على الشعب الفلسطيني، أن طالبـت بإزالة العدوان، والانسحاب إلى حدود ما قبل حزيران 1967م. بل إن الجامعة العربيـة قـد ذهبت إلى أبعد من ذلك، ففي مؤتمر القمة العربي المنعقد في مدينـة فـاس بـالمغرب عـام

---

[1] الأشهب، نعيم، موجز تاريخ القضية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية دائرة الثقافة والاعلام، ص15.

[2] http: //www. islamonline. net ARABIC / HISTORY

[3] قاسم، خيرية، أحمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، مرجع سابق، ص364

[4] هيكل، محمد حسنين، سلام الأوهام أوسلو وما قبلها وما بعدها، دار الشروق ـ القاهرة، 1996م، ص 42.

1982م، اتخذ بند يقر ويعترف بدولة إسرائيل ضمنيا، ولأول مرة حيث طالب المؤتمر إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967م، بما فيها القدس العربية[1].

وعلى إثر معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تعرضت جامعة الدول العربية لأزمة كبيرة بسبب نقل مقرها من القاهرة إلى تونس، وبتعليق عضوية مصر فيها، وظلت الجامعة العربية في تونس لمدة أحد عشر عاماً حتى عادت إلى القاهرة مرة أخرى عام 1990، ولكنها ما إن لبثت أن عانت من انقسامٍ كبيرٍ إثر اجتياح العراق للكويت عام 1990م.

وبالنظر من موقف حركة حماس من جامعة الدول العربية، وقراراتها، فالملاحظ عدم ذكر الجامعة العربية في ميثاق حركة حماس، بهذا المصطلح، دائما الذي كانت تكرره بعض الدول العربية الأنظمة العربية، والزعامات العربية.

وترى حركة حماس أن حصر القضية الفلسطينية في البعد العربي، وفي إطارها القومي. ثمَّ اعتبارها بعدئذ مسؤولية فلسطينية حسب قرارات قمة الرباط 1974م، التي اعتبرت أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قد أفقد القضية الفلسطينية عمقها الإستراتيجي والإسلامي. فالقضية الفلسطينية حسب رؤية حماس تتعلق بدوائر ثلاث: الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية. وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهاينة، وعليها واجبات، وإنه من الخطأ الفادح، والجهل الفاضح إهمال أيّ دائرة من هذه الدوائر. ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبّأ فيه إمكانات الدوائر الثلاث؛ فإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير[2].

لقد تعاطت حركة حماس مع الجامعة العربية بأسلوبين:

الأسلوب الأول:

اتخاذ مواقف تجاه بعض قرارات الجامعة العربية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، فما توافق مع وجهة نظر الحركة دعمته، وما تعارض رفضته. وهذا كان واضحا من خلال موقف حركة حماس من المبادرة العربية التي طرحت في قمة بيروت عام 2002م، والتي تدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت عام 1967م، وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال التفاوض، في مقابل إقامة علاقات طبيعيّة ما بين إسرائيل وجميع الدول العربية. لم ترفض حماس المبادرة جملة واحدة، فقد رحبت الحركة بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م، الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية،

---

[1] عواد، محمود، وزهير غنايم، القرارات الخاصة بالقدس الصادرة عن مؤتمر القمة العربية، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، ط1، 2000 م، ص34.

[2] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق ص80

وكان اعتراض الحركة على الاعتراف بإسرائيل، حيث رفضت الحركة هذا البند[1]، وهذا انطلاقا من موقف حماس الرافض للاعتراف بإسرائيل.

الأسلوب الثاني:

توجيه رسائل ومذكرات لاجتماعات الجامعة العربية العادية والطارئة على مستوى القمة في العديد من المناسبات، فقد وجهت حركة حماس مذكرة إلى اجتماع مجلس وزراء خارجية العرب المنعقد في القاهرة في تاريخ 2007/11/25م. وقد تضمنت المذكرة عدة بنود، وما يهمنا منها البند الثاني الذي جاء فيه: " من حقنا على الجامعة العربية من خلال مجلسها الوزاري أن يستمع وزراء الخارجية الكرام لرؤية حماس، كما تتاح فرصة للاستماع لرؤية الإخوة في الطرف الآخر، والمقصود حركة فتح، طالما أن الأمر يتعلق بموضوع خلاف وانقسام نشأ بين طرفين معروفين. وقد طالبت الوثيقة من الجامعة العربية السماح للجامعة بالاستماع إلى وجهة نظر حماس حول الموضوع "[2]. وطالبت الوثيقة مجلس وزراء العرب بضرورة إفراد وقت كاف، وباهتمام ومسؤولية لبحث موضوع حصار غزة، واعتبرت الحركة أن الحصار جريمة بشعة، واستمرارها دون تحرك عربي جاد غير مقبول، واعتبرت الحركة أن الحصار هو حصار أمريكي إسرائيلي، فللشعب الفلسطيني حقٌّ قوميٌّ ودينيٌّ على الأمة العربية أن ترفع عنه الحصار[3].

ومن جانب آخر رفضت حركة حماس قرار وزراء الخارجية العرب الداعي إلى استمرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتولي مسؤولياته لحين إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، واعتبرت هذا القرار مخالفاً للدستور، والقانون الأساسي الفلسطيني، وإن هذا القرار لايخدم المصلحة الفلسطينية، بل يزيد من حالة الانقسام بين الفلسطينيين[4]، علما أن ولاية الرئيس تنتهي في 2009/1/9م. وكان قبل ذلك أن انعقدت القمة العربية في دمشق في 3/10 /2000م، ومن القرارات التي صدرت عن القمة العربية، تقديم الدعم السياسي والمادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وسياسته العدوانية. وحذرت القمة العربية من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة الحصار، وإغلاق المعابر، وتصعيد الاعتداءات على الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة[5].

---

(1) http: //www. islamonline. net

(2) http: //www. qudspress. com

(3) المرجع السابق

(4) www. aljazera. net

(5) http// www. aljazera. com

وقد أعربت حماس عن بالغ أسفها لعدم اتخاذ القمة العربية قرارا واضحا بتحديد آليات لكسر الحصار عن قطاع غزة. وفي الوقت نفسه أعربت الحركة عن تقديرها لموقف القادة العرب في قمة دمشق الداعم للقضية والشعب الفلسطيني سياسيا، وماديا، ومعنويا، في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي [1]. وعلى أثر الانقسام الفلسطيني، وتعثر الحوار بين فتح وحماس، وتحميل كل من فتح وحماس الآخر مسؤولية فشل الحوار، عقد مجلس الخارجية العرب اجتماعا طارئا في تاريخ 26 / 11 / 2008م، لبحث سبل إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. وامتنع وزراء الخارجية العرب الذين أنهوا الاجتماع بمقر الجامعة العربية بالقاهرة عن الانحياز لطرف في الانقسام الفلسطيني المستمر، منذ أن فرضت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة. وجاء القرار أن الدول العربية تعبر عن بالغ القلق إزاء استمرار الانقسام الفلسطيني الراهن، وعدم عقد مؤتمر لحوار فلسطيني، والذي كان مقر عقده في القاهرة. ودعا القرار كافة الفصائل إلى العمل الجاد لاستعادة الوحدة الفلسطينية، والانخراط المباشر في جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية[2].

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد دعا لاجتماع وزراء الخارجية لبحث الانقسام الفلسطيني، وكان ينتظر أن تقرر الدول العربية تحميل حماس المسؤولية عن تعثر الحوار الفلسطيني بين الفصائل [3] ، وقد انعكس الخلاف الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس على اجتماعات مجلس الوزراء العرب، حيث ضغطت كل من السعودية ومصر من أجل إصدار قرار يحمل حركة حماس مسؤولية فشل الحوار الفلسطيني، والذي كان مرجع انعقاده في القاهرة؛ بسبب موقف حماس بعدم حضور المؤتمر بسبب الاعتقالات السياسية ضد أبناء الحركة في الضفة الغربية، من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية. فقد رفضت كل من سوريا وقطر واليمن تحميل أيّ طرف مسؤولية فشل الحوار، وطالب وزير خارجية سوريا وليد المعلم أن يقف الجميع على مسافة واحدة من جميع الفصائل الفلسطينية [4].

ويمكن القول إن جامعة الدول العربية وقفت عاجزة أمام كل ما تعرض له الوطن العربي من عدوان ابتداءً من القضية الفلسطينية، ولم يسمع منها إلا الاستنكار والإدانه لجرائم الاحتلال، والدعوة للمجتمع الدولي، وتارة أخرى تقديم التحية للشعب الفلسطيني. فقد مرَّ الشعب الفلسطيني بالعديد من التطورات والأحداث، كانت مفصليّة في حياة الشعب الفلسطيني؛ لكن لضعف الجامعة العربية، وبسبب الانقسامات الداخلية، لم تسمح لها بأن تكون على قدر المسؤولية لتحمل مواجهة ما تتعرض له القضية الفلسطينية، فمن مؤتمر مدريد إلى قمة

[1] http// www. aljazera. com

[2] قناة الجزيرة، نشرة الأخبار، 26 / 11 / 2006.

[3] قناة الجزيرة، نشرة الأخبار، 11 / 11 / 2008م.

[4] قناة الجزيرة، نشرة الأخبار، 11 / 11 / 2008م.

بيروت، مرورا بقمة دمشق، أين كانت الجامعة العربية؟ فهي لم تشارك بالطبع في صـياغة مشروع مدريد، ولم يكن لها دور في ذلك. إذ إن مؤتمر مدريد فعليا كان ذا هندسة أمريكيـة أساسا، بل إن الجامعة لم تدعَ إلى المؤتمر كمراقب مع العلم أن هذا المؤتمر يحملُ في طياتـه تحولا كبيراً في منطقة الشرق الأوسط.

ولم يكن للجامعة دور في صنع القرارات، ولم يكن لها أيّ دور في اتفاقية إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية (اتفاق أوسلو) وكان واضحاً التهميش للجامعة العربية، فقد فوجئـت الجامعة بالاتفاق، كأن الأمر لا يعنيها، مع العلم أن الجامعة كانت تتحدث عـن أن القـضية المركزية للعرب هي القضية الفلسطينية..

وفي المسألة العراقية اتسم موقف الجامعة بحالة من الارتباك والتردد، والضغوطات الذاتية المقيدة للحركة، وللفعل الناتجة عن اختلاف مواقف الدول العربية فبعض أعـضاء الجامعـة العربية شارك فعلا في الحرب على دولة عربية عضو في الجامعة العربية، وحوصر الشعب العراقي قبل ذلك عشر سنوات، فلم نرَ موقفا جديا من الجامعة العربية لفك الحصار عن شعب عربي مسلم يعاني من ويلات الحصار.

ونموذج آخر على فشل الجامعة العربية في التعامل مع القضايا العربيـة. فـإذا كانـت الخلافات العربية وراء القصور في بلورة موقف موحد ذي إستراتيجية هادفة للمسألة العراقية والفلسطينية؛ فإن هذا الضعف أصبح جليا في الحالة الصومالية. وطن عربي بأكمله، عـضو في جامعة الدول العربية يتعرض للاحتلال من بلد آخر هو (أثيوبيا)، فقـد كـان الموقـف العربي الضعيف هو سيد الموقف من قبل الجامعة العربية.

وبالإشارة للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، فقد كان واضحا عجز الجامعـة العربية عن رفع الحصار رغم القرارات التي صدرت عن الجامعة، والتي دعت إلـى رفـع الحصار عن قطاع غزة. بينما أمكن للناشطين الأوروبيين أن يكسروا هذا الحصار، ولو فـي تحركات رمزية.

إن جامعة الدول العربية وهي المعبرة عن وجهة نظـر الأنظمـة العربيـة الرسـمية، محكومة بوجهة النظر الدولية، وهي أن تنبذ حماس المقاومة، أو العنف في تعريف إسرائيل. والالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، والاعتراف بإسرائيل، وهو ما ترفـضه حركة حماس.

مجمل القول إن حركة حماس لم يكن لها موقف واحد تتمترس حوله من جامعة الدول العربية وقراراتها، وإنما جاء موقفها بناءً على طبيعة القرار والموقف، ومـدى التـزامهم بالثوابـت والتوجهات التي تعتقد حركة حماس أنها لا تمس حقوق الشعب الفلسطيني. ولـذلك رفـضت

القرارات والمواقف الصادرة عن الجامعة العربية التي لا تنسجم مع مواقــف الحركـــة، فـــي المقابل أبدت دعمها وتأييدها للقرارات المنسجمة مع رؤيتها.

المبحث السادس: حماس وموقفها من الأنظمة السياسية العربية

الموقف السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس من الأنظمة العربية مبني على اعتبار حركة حماس حركة إسلامية تعتبر الجهاد فرض عين من الناحية الإسلامية، وأسلوباً نحو تحرير فلسطين، واستعادة الحقوق الفلسطينية. وحركة حماس حركة منبثقة عن حركة الإخوان المسلمين، والتي تعدُّ كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة، وتتبنى فكرها فيما يتعلق بنهج الحياة، وإذا أردنا أن نتعرف على علاقة الحركة ونهجها الفكري، سواء فيما يختص بترتيب المجتمع، أو العلاقات الداخلية والخارجية، والتعامل مع الآخر، سواء أكان وطنياً أم دينياً، فلا بدَّ من العودة إلى فكر الإخوان المسلمين. ومن المعلوم أن حركة الإخوان المسلمين حركة إصلاحية بشكل عام تعتمد التغيير البطيء الهادئ القائم على إصلاح الفرد كونه اللبنة الأولى في المجتمع، وحركة الإخوان لا تعتمد التغيير السريع، والقائم على العنف والقوة؛ ولهذا لا تندفع كثيرا في محاربتها للعادات والتقاليد، ولا تتسرع في توجيه الاتهامات السياسية وخاصة ضد حكام العرب. إنها تنتهج أسلوب المهادنة، ولا تتبنى أسلوب الصدام؛ لما لهذا الأسلوب من مخاطر على الحركة والمجتمع، والمتتبع لتاريخ الإخوان المسلمين يلاحظ تجنبها الدخول في صدام مع الأنظمة العربية.

ينسجم موقف حماس فيما يتعلق بالأنظمة العربية مع فكر الإخوان المسلمين، وأتى ميثاقها ليعكس هذا الانسجام، فالميثاق لم يحدد موقفا من الحكام العرب، ولكنه يذكرهم بمحاولة الحركة الصهيونية، والقوى الاستعمارية من خلال التخطيط المدروس أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية؛ لتتفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني، وبرهنت على ذلك بإخراج مصر من دائرة الصراع بعد اتفاقية كامب ديفد، وهي تحاول أن تجرَّ دولا أخرى إلى اتفاقيات مماثلة لتخرج من دائرة الصراع[1]، ثم تطلب بعد ذلك من الأنظمة العربية أن تفتح باب الجهاد للشعوب العربية؛ من أجل الجهاد والدفاع عن أرض فلسطين[2]. أما فيما يتعلق بالبيانات التي كانت تصدرها الحركة فكانت تناشد الحكام العرب ببعض المطالب، أو اتخاذ بعض المواقف، ففي بيان رقم (110) والذي يحمل عنوان (دماؤنا ليست ماء والخزي للمستسلمين) طالبت الحركة الحكومات العربية ألا تستجيب للضغوطات الأمريكية برفض المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني، وتدعوها لرفض تطبيع العلاقات معه بشكل قاطع، وتطالبهم بدعم جهاد الشعب الفلسطيني[3]. وفي البيان الذي يحمل

[1] عزام، عبد الله، حماس الجذر والتاريخ والميثاق، مرجع سابق، ص 92.
[2] المرجع نفسه، ص92.
[3] بيان لحماس رقم 110 / 3 نيسان / 1994.

رقم (89) دعت الحركة الحكومات العربية، وخاصة الدول المجاورة لفلسطين إلى عدم الاستجابة للضغوط الأمريكية، والانسحاب من مسيرة المفاوضات، وتقديم التسهيلات اللازمة لصمود الشعب الفلسطيني في وجه المؤامرات الصهيونية[1].

والملاحظ في خطاب حركة حماس الابتعاد عن التشهير والتعرض المباشر للحكام العرب، وإن كانت الحركة توجه اللوم والانتقاد الشديد لهذه الأنظمة وتحمّلها مسؤولية ما آلت إليه القضية الفلسطينية؛ وذلك من خلال الدروس والمحاضرات أو المهرجانات التي كانت تقوم بها الحركة. لكنَّ الخطاب العام قام على سياسة التعايش والتهدئة مع الأنظمة العربية. ونستطيع القول إن سياسة الحركة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعدم نقل الصراع إلى خارج الأراضي المحتلة، وكان تناقضها الرئيس مع الاحتلال الإسرائيلي، وعدم التصادم مع الأنظمة العربية مهما اختلفت معها في الرؤية السياسية، أو الأيديولوجية. وعلى الرغم من هذا الموقف من الحركة في تعاملها مع الأنظمة فقد حدثت بعض التطورات في علاقتها مع بعض الدول العربية، مثلما حدث مع الأردن الذي اتهم بعض أفراد حماس بتخزين الأسلحة، إلا أن الحركة انضبطت في تعاملها مع الحدث نافيةً أيّ علاقة لها بهذه القضية. وفي وقتٍ لاحق تم الإفراج عن المتهمين بهذه القضية[2].

وعلى الرغم من محاولة الحركة النأي بنفسها عن صراع المحاور والتكتلات والمحافظة على مسافة واحدة في علاقتها مع الدول العربية، إلا أن ذلك لم يمنع تصنيفها مع محور الممانعة والمقاومة.

ومن خلال متابعة سلوك العديد من الأنظمة العربية الرسمية مع حركات المقاومة في المنطقة يلاحظ أن العلاقة قائمة على عدم الثقة والمقاطعة والخوف إلى درجة قد تصل إلى العداوة. وعلى الرغم من محاولات حركة حماس التقرب والتعايش مع العديد من الأنظمة العربية، إلا أن العلاقة بقيت قائمة على التوتر والجفاء.

وعلى ما يبدو أن هذه الأنظمة قد حسمت أمرها في تعاملها مع حركة حماس على اعتبار انخراطها في محور مخالف لتوجه هذه الأنظمة، وأظن أن المشكلة ليست عند حركة حماس التي هي بحاجة للجميع كونها تعيش مرحلة تحرر وطني، إنما المعضلة في طبيعة تعامل الأنظمة مع حركة المقاومة كونها تنتمي إلى الحركات الإسلامية غير المرحب والمرغوب فيها إقليمياً ودولياً.

---

[1] بيان لحماس رقم 89 / 3 آب / 1992.

[2] قناة الجزيرة، نشرة اخبار 10\3\2009.

ويمكن القول إن الحركة استفادت من تجربة منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها في تدخلها في العديد من الشؤون العربية؛ مما انعكس سلبا على هذه الفصائل وعلى مجمل القضية الفلسطينية. ومن المؤكد أن الحركة كانت تسعى لإقامة علاقات جيدة مع هذه الأنظمة وذلك من أجل تأكيد حضورها على الساحة العربية مما يضمن توفير اتساع جغرافية الحركة للتحرك في محيطها العربي، وبيان وجهة نظر الحركة من مجمل القضايا التي تتعلق بالفلسطينيين، والحصول على الدعم المالي والمعنوي ؛ من أجل مساندة الشعب الفلسطيني في صموده أمام الاحتلال الإسرائيلي.

يختلف تعامل الحركة مع السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقية أوسلو عن النمط العام لتعامل الإخوان المسلمين مع الأنظمة العربية، على الرغم أن الحركة عارضت اتفاقية أوسلو، إلا أنها كانت تلبي دعوات قيادة السلطة للحوار، ولم تتعامل مع فساد السلطة بالقوة، وكانت تحاول دائما التأكيد على برنامجها الرافض للاتفاقيات مع إسرائيل؛ وذلك من خلال مهاجمة إسرائيل. لكنَّ الملاحظ أن تجربة الإخوان المسلمين تشير إلى أن الحكام لم يقاتلوا الحركة بذات النفسية والروح، فكلما رأى حاكم أو زعيم عربي بعض الخطر من الحركات الإسلامية؛ ينقض على الجماعات الإسلامية ومنها الإخوان المسلمين، مثلما حدث في كلٍّ من مصر وسوريا، والعديد من البلدان العربية، ورغم معرفة حماس بذلك فإنها كانت تركز على أنها حركة مقاومة في فلسطين، ولا يوجد لديها أيّ نيّة للعمل المقاوم خارج فلسطين.

والمتتبع لخطاب حماس السياسي في تعاملها مع الأنظمة العربية السياسية يلاحظ أنه مرَّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: من عام 1987م، وهو تأسيس الحركة إلى عام 1990م، حيث لم يكن للحركة من يمثلها بصورة رسمية في الخارج، وقد اتسم الخطاب في هذه المرحلة بالعفوية والتحرر من القيود الدبلوماسية، وهذا الخطاب ترعرع داخل الأراضي المحتلة[1]. فلم يكن خطاب الحركة الرسمي واقعاً تحت تأثير وضغط النظام العربي السياسي، ففي البيان الذي يحمل عنوان "فلسطين إسلامية من البحر إلى النهر"، اتهمت حركة حماس دول الجوار بأنها حارسة للكيان الصهيوني أكثر من عشرين سنة، وتعمل هذه الدول على تمكين الاحتلال من بناء نفسه، وتعزيز قوته من أجل تعميق جذور الحكام العرب سياسيا، وسرقة الأموال باسم الصمود والتصدي[2].

---

[1] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص 162

[2] بيان لحماس، تحت عنوان: فلسطين إسلامية من البحر إلى النهر، رقم 28، 1 / 8 / 1988م.

وفي بيان آخر اتهمت الحركة بعض الدول العربية، برعاية بعض الشخصيات المشبوهة، التي تتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي[1].

المرحلة الثانية: وهو اعتماد ناطق رسمي للحركة، يقيم في الخارج. وفي هذه المرحلة بدأ الاحتكام للأنظمة العربية السياسية، وسيطر على خطاب الحركة في تلك الفترة عدم التشهير أو مهاجمة الأنظمة العربية. واستعاضت عن الهجوم المباشر، التصريح باعتماد العموميات، وجمل فضفاضة تخرج الخطاب من مأزق التحديد[2]. وذلك بالحديث عن الحكام العرب بشكل عام دون تحديد دولة بعينها[3].

المرحلة الثالثة: مرحلة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي عقدت عام 2006م. والمتتبع يلاحظ أن علاقة حركة حماس مع الأنظمة السياسية العربية في تلك الفترة اتسمت بالتكيف، والابتعاد عن التوترات مع الأنظمة العربية. وحدث تطور أحدث نوعا من التعاطي، ورغبة من كلا الجانبين في تبادل وجهات النظر، وربما القبول الجزئي المؤقت لاستكشاف مواقف الحركة في العديد من القضايا المطروحة على الساحة.

ومن الواضح أن انتقال الحركة من المعارضة إلى الحكم، أنتج واقعا جديدا، ومهماتٍ جديدةً، وبدأ يسيطر على فكر الحركة في تلك الفترة، في كيفية تسيير شؤون الشعب الفلسطيني اليومية مع المحافظة على البعد الاستراتيجي للقضية الفلسطينية. عمدت حماس إلى تطمين الأنظمة العربية بعد فوزها بالانتخابات عبر رئيس مكتبها خالد مشعل، حيث قال مخاطبا الحكام العرب: " فلتوظفوا فوز حماس لتحسين الشروط، وقلب المعادلة؛ لأن مشروعنا الوطني هو مشروعكم، وانتصاره انتصاركم، مطمئنا أن الباقي هو فقط شوط قصير وتتحقق الأهداف. وأكد أن الحركة ستحافظ على الأمن القومي للدول العربية، وأنها ستنأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وأنها ستبقى على مسافة واحدة من الجميع[4].

وكان من الواضح أن الواقع العربي والإقليمي والدولي لن يسمح لحركة حماس أن تتبنى خيار المقاومة، وترفع شعار الإسلام وأن تحقق برنامجها.

لقد جاء فوز حماس في وقتٍ كان يسيطر اليمين المتطرف للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل ذلك وقوع أحداث سبتمبر، وما تلاها من انطلاق الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب، وحدوث تطابق استراتيجي أمريكي إسرائيلي كامل لخلق شرق أوسط جديد،

---

[1] بيان لحماس، تحت عنوان: نجدد رفضنا للتفريط بحقوق شعبنا رقم 50، الموافق 27 / 11 / 1989م

[2] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق ص163.

[3] بيان رقم 110، 3 / 4 / 1994 م، تحت عنوان: دماؤنا ليست ماء والخزي للمسلمين.

[4] قناة الجزيرة، خالد مشعل، مؤتمر صحفي، 2 / 7 / 2006م.

دفع بإسرائيل بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية، والعمل لتصفية المقاومة المسلحة، وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تمهيدا للتخلص منه. ودفع الولايات المتحدة لغـزو العـراق واحتلاله.

كان من الطبيعي أن تؤدي الهجمة الأمريكية الإسرائيلية المنسقة لإعادة تشكيل التحالفات في المنطقة برمتها. وهذا هو السياق الذي جاء فوز حـركة حماس فيه بأغلـبـية مقاعـد المجلس التشريعي، وهو نفس السياق الذي فرض على حركة حماس أن تصبح موضـوعيةً، شاءت أم أبتْ، ومعها بقية فصائل المقاومة الفلسطينية، جزءاً من تحالف إقليمي أوسع يـضمّ إيران وسوريا وحزب الله، وبدأت أمريكا وإسرائيل تضرب على نغمة هذا التحالف، وتخوف الأنظمة العربية من هذا التحالف. ولأن حركة حماس جزءاً من حركة الإخوان المسلمين؛ فقد كان من السهل تخويف الأنظمة العربية منها، والدفع في اتجاه التعامل معها كجزء من حركة أصولية عالمية تهددها، وليس كامتداد للحركة الوطنية المرتبطة عـضويا بـالأمن القـومي العربي، وهنا لا نستطيع نفي وجود تناقض بين الخط الذي تتبناه حركة الإخـوان المـسلمين والأنظمة العربية على اعتبار أن الحركة مناهضة لتوجه الأنظمة العربية فيما يتعلق بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من محاولة حركة حماس إظهار قدر من المرونة، ولكـن دون أن تخـضع بالكامل للشروط المطلوبة، فإن ذلك لم يكن كافيا كي يجنبها الحصار؛ ولذلك استمر العمل على تجويع الشعب الفلسطيني، وإلقاء المسؤولية عليها، لعل ذلك يساعد على عزلها، وانشقاقها في النهاية.

وقعت الحركة تحت ضغوط كبيرة من الداخل الفلسطيني، ومن الحكومات العربيـة بعـد فوزها، مع محاولة الحركة إقامة علاقات مع الحكومات العربية، وخاصة الـدول المجـاورة لفلسطين، والتي تقيم علاقات مع إسرائيل؛ وذلك من أجل الضغط على إسرائيل، من أجل رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني؛ لكن لم تجد استجابة من هذه الأنظمـة، فالنظـام المصري لم يكن متحمسا للقاء حماس على الرغم من اللقاءات الرسمية. والنظـام الأردنـي رفض استقبال وزير الخارجية محمود الزّهار، وتوجيه اتهامات للحركة بتخزين السلاح فـي الأردن.

وقد أدّت إستراتيجية أمريكا في الواقع إلى دفع حركة حماس للتقارب أكثر مـع إيـران، وسوريا، وحزب الله، وحركات المقاومة. وبات من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكيـة وإسرائيل تعتقدان أن إقامة شرق أوسط جديد يتطلب فك التحالف القائم بين إيران وسـوريا، وحزب الله وحماس، تمهيدا لتصفية مكونات الواحد بعد الآخر.

لقد تطلب هذا التحالف، إقامة تحالف آخر من "المعتدلين" من الأنظمة السياسية العربية، التي تنظر بعين الرهبة والخوف على تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة على حساب الأنظمة العربية. وقد بدا واضحا هذا التحالف إزاء الطرفين المختلفين حول العدوان الإسرائيلي على لبنان، حيث حمّلت بعض الدول العربية مسؤولية الأحداث إلى حزب الله. ومع ذلك بقيت حركة حماس تعمل باتجاه تقوية علاقاتها بالأنظمة العربية، نافية أن تكون جزءاً من أيِّ تحالفات ضد أحد. وفي المجمل نستطيع القول أن حركة حماس لم تفلح في إقامة علاقات ناجحة مع هذه الأنظمة ؛ وذلك في ظل عملية السلام الجارية في المنطقة التي تخالفها حركة حماس.

الفصل الرابع

حماس في بعديها الإسلامي والدولي

– المبحث الأول: البعد الإسلامي

- موقفها من منظمة المؤتمر الإسلامي
- موقفها من الأنظمة السياسية الإسلامية

– المبحث الثاني: البعد الدولي

- قرارات الأمم المتحدة
- الجمعية العامة
- مجلس الأمن
- الولايات المتحدة الأمريكية
- الاتحاد الأوروبي
- روسيا
- الرباعية الدولية

المبحث الأول: البعد الإسلامي

تمثّل فلسطين جزءاً من عقيدة المسلمين، فقد فتحها المسلمون، وعاشوا فيها طوال العهـود التاريخية، وكلما تعرضت فلسطين للاستعمار والاحتلال، كلما كان أبناء المـسلمين يهبّـون للدفاع عنها. لقد سقطت القدس في أيدي الصليبيين سنة 492 هجريـة، وقـد عمـل القـادة المسلمون من أجل استعادتها مرة ثانية إلى حضنها العربي والإسلامي. فقد جاء صلاح الدين الأيوبي، وهو مسلم كردي، وأخذ يجمع المسلمين تحت رايته، حتى التقى الصليبيين في حطين في 25 / ربيع الثاني / 583 هـ، وهزمهم، وعادت البلاد إلى أصحابها.

وفي سنة 656هـ، سقطت دار الخلافة في بغداد، وتقدم التتار واجتاحوا البلاد الإسـلامية، فتصدى لهم الظاهر بيبرس وقطز سنة 658هـ في عين جالوت، فهزموهم وعادت فلـسطين مرة أخرى إلى أبنائها. وظلت فلسطين عبر العصور تنعم بالحرية والاستقرار والطمأنينة تحت الحكم الإسلامي بداية من الفتح العمري مرورا بالخلافة الأموية، ثم الخلافة العباسية، حتـى جاءت الخلافة العثمانية، وعاشت فلسطين في ظل الحكم العثماني، دون أن يستطيع أحـد أن يقترب منها، حتى جاء كمال أتاتورك، فعمل على إلغاء الخلافة الإسلامية؛ مما أدى إلى تمزق المسلمين، وظهور النزعات القومية والقطرية، والأفكار الإلحادية والمادية.

في هذه الأثناء كانت العصابات الإسرائيلية تعمل ليـل نهـار، تتقـوى عـسكريا، وتبنـي التحصينات من أجل إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين. ورغم أنه عرض على اليهـود أن يقام لهم وطن قومي في أماكن أخرى، إلا أن إصرارهم كان على فلسطين، فهي تمثل لهم أرض الهيكل، ومثوى داود وسليمان عليهما السلام، اللذين أقاما دولة مدة سبعين عاما لبنـي إسرائيل في القدس. إن قيام دولة إسرائيل كان بمؤامرة عالمية، واتفاق دولـي، فقـد أرادت أوروبا وخاصة بريطانيا التكفير عما تعرض له اليهود فيما يسمى (الهلوكوست)،إضافة إلى ذلك فقد التقت المصالح السياسية والأيديولوجية فكان وعد بلفور، الذي أعطى اليهـود وطنـا قوميا في فلسطين. أضف إلى ذلك زرع كيان يعمل على إضعاف المنطقـة، وإبقـاء الكيـان الإسرائيلي سكينة في خاصرة الوطن العربي، والعمل على تفتيت الوطن العربي.

في المقابل كان الشعب الفلسطيني الذي لم يدرك حجم المؤامرة التي تحاك ضـده، كـان يقاتل ويجاهد بما يملك من قوة رغم ضعف الإمكانات، ابتداءً من ثـورة 1920م، ومـرورا بالثورات المتتالية: البراق، وثورة القسّام، ومرورا بالعمل الفدائي الفلسطيني، وقيـام الثـورة الفلسطينية المعاصرة، والانتفاضات الفلسطينية المتتالية: انتفاضة 1987م، وكـذلك انتفاضـة 2000م

فالقضية الفلسطينية قضية مركزية عند العرب والمسلمين، فهـي أولـى القبلتـين، وثالـث المسجدين، أوقفها عمر بن الخطاب لأجيال المسلمين؛ ولأن فلسطين في وجدان كـل عربـي

ومسلم، وهي تمثل الكثير للشعوب العربية والإسلامية، فقد كان لزاما أن تبقى القضية ببعدها الإسلامي. ومن أخطر ما واجهته القضية الفلسطينية، عملية التقزيم الذي تعرضت له. فبعد أن كانت قضية كلّ مسلم، ويسعى كل المسلمين لتحريرها، اقتصرت على البعد العربي، ثمَّ قزمت بعد ذلك عند اعتبار (م. ت. ف) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فـإذا كـان اليهود في جميع أنحاء العالم يعملون من أجل دولتهم، ويتلقون دعم العالم في سـبيل تثبيـت وجودهم، فالأولى بأبناء الشعب الفلسطيني أن يبقـوا القـضية الفلـسطينية ضـمن إطارهـا الإسلامي. فعلى مرِّ التاريخ يلاحظ أن تحرير فلسطين لم يكن من قبل العرب وحدهم، فهـذا صلاح الدين كرديّ، وقطز والظاهر بيبرس لم يكونا من العرب، فما الذي دفعهم للعمل مـن أجل تحرير فلسطين؟ إنها العقيدة الإسلامية، التي تدعو كل مسلم للعمل من أجل تحريـر أيّ أرض إسلامية تعرضت للاحتلال؛ ولأن حركة حماس حركة إسلامية، منهجها الإسلام، ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها. اعتبرت أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المـسلمين إلى يوم القيامة[1]. واعتبرت الحركة أن قضية فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث[2]:

ــ الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية. وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث، لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وأنه لمن الخطـأ الفـادح، والجهـل الفاضح إهمال أيّ دائرة من هذه الدوائر، وفلسطين أرض إسلامية بها أولى القبلتين، وثالـث المسجدين الشريفين، مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم. قال تعالى: " سُبْحَانَ الَّذِي أَسْـرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إنهُ هُـوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ [الإسراء: 1]، ولما كان الأمر كذلك فالتحرير فرض عين على كـل مـسلم حيثما كان، وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى القضية الفلسطينية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم، ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبّأ فيه إمكانـات الـدوائر الـثلاث، فـإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير.

ولهذا دعت حركة حماس إلى ربط القضية الفلسطينية في أذهان الأجيال المـسلمة أنهـا قضية دينية ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية، حيـث المـسجد الأقصى الذي ارتبط بالمسجد الحـرام ارتباطا لا انفـصـام له ما دامـت الـسـماوات والأرض بإسراء الرسول صلى الله عليه وسلم[3]. وإذا كان المسلمون يعيشون حالة ضـعف وهوان وتراجع، فهذا لا يعني انسلاخ القضية الفلسطينية عن إطارها الإسلامي، بل لا بدَّ من

---

[1] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص80.

[3] المرجع نفسه، ص 88.

ربطها في أذهان وعقول الأجيال المسلمة، والعمل على استنهاض مكامن القوة لدى الـشعوب العربية والإسلامية.

منظمة المؤتمر الإسلامي

منظمة المؤتمر الإسلامي هي تجمع على مستوى سبع وخمسين دولة، هدفها توحيد الجهود، والتكلم بصوت واحد لحماية وضمان تقدم مواطني تلك الدول، وجميع مسلمي العالم البالغ عددهم حوالي (4، 1) مليار نسمة، وهي منظمة ذات عضوية دائمة للأمم المتحدة.
تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط في المغرب، في 25 سبتمبر 1969م، حيث عقد المؤتمر الأول لزعماء العالم الإسلامي عقب شهر ونيف من حريق المسجد الأقصى عام 1969م، حيث طرح وقتها مبدأ الدفاع عن شرف وكرامة المسلمين المتمثلة في القدس وقبة الصخرة؛ وذلك لمحاولة إيجاد قاسم مشترك بين جميع فئات المسلمين[1].

وقد حدد ميثاق المنظمة أهدافها في نقاط عدة أبرزها[2]:

- ترسيخ التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، ودعم التعاون بين الأعضاء في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية.
- دعم جميع الشعوب الإسلامية لصيانة كرامتها، واستقلالها، وحقوقها الوطنية. ودعم كفاح الشعب الفلسطيني، ومقاومته؛ لاستعادة حقوقه المشروعة، وتحرير الأراضي المحتلة.

وعلى مدى ثلاثة عقود ونيف، عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي عشرات المؤتمرات الطارئة، وغير الطارئة، وكان من نتائجها تشكيل لجنة القدس، التي قرر المؤتمر العاشر المنعقد بمدينة فاس عام 1975م، إسناد رئاستها إلى الملك الحسن الثاني. ومن القرارات التي تبنتها المنظمة تأييد المبادرة العربية للسلام في الشرق الأوسط.
كان الهدف من إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء، وهذا واضح من خلال ميثاق المنظمة الذي بين أن العقيدة المشتركة تشكل عاملا قويا للتقارب بين الشعوب الإسلامية وتضامنها. ولهذا قرروا الحفاظ على القيم الروحية، والأخلاقية، والاجتماعية، والاقتصادية الموجودة في الإسلام، والتي تظل عاملا من العوامل المهمة لتحقيق التقدم بين أبناء البشر.
تعود أصول فكرة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الخلافة الإسلامية، بوصفها رمزا لوحدة الأمة الإسلامية، والتي عاش المسلمون في كنفها منذ وفاة الرسول صلى الله عليه

---

[1] المجذوب، محمد، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، ط7، 2002م، ص540 ــ 541.
[2] المرجع نفسه، ص543.

وسلم عام 1363هـ 1924م. وعلى الرغم مما شهده العالم الإسلامي من ضعف في الخلافة الإسلامية عبر تاريخها، إلا أن الخلافة الإسلامية بقيت حيةً في نفوس المسلمين.

ويكفل المسلمون استمرارية بقاء الخلافة التي نشأت في المدينة المنورة على يد الرسول صلى الله عليه وسلم، وازدهرت وتوسعت في زمن الخلفاء الراشدين، ثم انتقلت إلى دمشق في عهد الأمويين، وإلى بغداد في عهد العباسيين، وإلى القاهرة في عهود الضعف والانقسام، وأخيرا إلى اسطنبول في عهد العثمانيين، وعندما هزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى، استولى مصطفى كمال أتاتورك على السلطة، وقرر قطع كل علاقة لبلاده مع الشرق والتراث الإسلامي، فاعتنق العلمانية وألغى الخلافة، وأقفل المساجد والمؤسسات الدينية، وأحلَّ الحرف اللاتيني في كتابة اللغة التركية محل الحرف العربي.

وبعد زوال الخلافة الإسلامية قدمت في العالم الإسلامي مقترحات ومشاريع لإعادة الخلافة الإسلامية إلى سابق عهدها، ورشحت العديد من الأسماء لشغل هذا المنصب، إلا أنها باءت جميعها بالفشل. ومنذ العام 1945م طرأت أحداث كان لها تأثير كبير في تطور فكرة الوحدة الإسلامية وأهمها[1]:

1 - إنشاء جامعة الدول العربية في العام 1945م، وهي تجمّع ينطوي على تفضيل الانتماء القومي، واللغوي على التضامن الديني.

2- تقسيم الهند في العام 1947م إلى دولتين (الهند والباكستان) على أساس ديني محض، وقيام الباكستان بالبحث عن صيغة لجمع المسلمين في إطار واحد، وطرح فكرة إنشاء مواطنة إسلامية، وذلك في مؤتمر عقد في كراتشي في آذار (مارس) 1952م.

3- إقدام الصهيونية في العام 1948م بالتواطؤ مع بريطانيا والدول الكبرى على اغتصاب جزء من فلسطين، ثمَّ جميع فلسطين، وإنشاء دولة إسرائيل، وتدنيس الأماكن المقدسة، وطرد الفلسطينيين، ومعظمهم مسلمون وعلى مراحل من ديارهم، والاستيلاء على ممتلكاتهم.

4- نجاح الثورة المصرية في العام 1952م، وإيمان قادتها بوجوب الترابط والتلاحم بين العروبة والإسلام، وسعى الرئيس عبد الناصر في العام 1954م لتأسيس منظمة إسلامية مع الملك السعودي (سعود عبد العزيز)، والرئيس الباكستاني (محمد علي جناح). ولكنَّ الخيارات الإستراتيجية المتباعدة للزعماء الثلاثة لم تساعد على نجاح الفكرة، وتجلى ذلك في مواقفهم المتباينة من حلف بغداد بين وتركيا والعراق، وانضمام بريطانيا وإيران والباكستان وادّعى أصحابه أنه حلف دفاعي ضد الاتحاد السوفييتي، وأزمة السويس المتمثل بالعدوان الثلاثي على مصرفي العام 1956م.

---

[1] المجذوب، محمد، التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص540 ــ 541.

5- عقد عدة مؤتمرات في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم في آسيا وأفريقيا للدفاع عن فلسطين والقدس، والدعوة إلى تكوين كتلة إسلامية تستطيع الوقوف في وجه الاستعمار الجديد، ومواجهة المؤامرات التي تحاك ضد الدول الإسلامية، حيث التفرق والانقسام بين شعوبها. وبالإشارة إلى موقف حركة حماس من منظمة المؤتمر الإسلامي، لم يرد في ميثاق حماس أيّ ذكر لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالاسم، ولكنَّ الخطاب كان موجها إلى الجموع الإسلامية. ففي المادة التاسعة والعشرين يقول الميثاق: " تأمل حركة المقاومة الإسلامية أن تقفَ تلك التجمعات إلى جانبها على مختلف الأصعدة، وتؤيدها، وتتبنى موقفها، وتدعم نشاطها وتحركاتها، وتعمل على كسب التأييد لها؛ لتجعل من الشعوب الإسلامية سنداً وظهيراً لها، وبعداً بشريا لها على مستويات البشرية، والمادية، والإعلامية: الزمانية والمكانية. ودعا الميثاق إلى تعبئة الشعوب الإسلامية: فكرياً، وتربوياً، وثقافياً لتأخذ دورها في معركة التحرير الفاصلة، كما أخذت دورها في هزيمة الصليبيين، ودحر التتار، وإنقاذ الحضارة الإنسانية وما ذلك على الله بعزيز [1]. إلا أنه ومن خلال تطور الأحداث وتشابكها، اتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي العديد من القرارات، وأصدرت العديد من البيانات منها ما وافقت عليه حماس ودعت إليه، وهو ينسجم مع موقفها، ومنها ما تعارض مع إستراتيجيتها، ولم ينسجم مع توجهاتها، وأعلنت رفضها له.

فعندما دعا خافير سولانا مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي إلى إرسال قوات دولية إلى قطاع غزة من أجل وقف الاقتتال الفلسطيني، ووقف إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، كان موقف منظمة المؤتمر الإسلامي منسجماً مع موقف حماس الذي يرى أنه لا حاجة لإرسال قوات دولية إلى قطاع غزة[2].

ومن جهة أخرى أدان وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في ختام أعمال اجتماعهم ضمن اللجنة التنفيذية الاستثنائي الموسع بحدّة العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، ودعا البيان إلى رفض الحصار المفروض على قطاع غزة، في المقابل أيَّدَ نضال ومقاومة الشعب الفلسطيني، وحقه في الدفاع عن نفسه[3]. ومن جانب آخر رفضت حركة حماس تصريح الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي (أكمل الدين إحسان أوغلو) بشأن هجوم القدس الذي أسفر عن مقتل ثمانيةِ إسرائيليين. وكان أوغلو عبّر في بيان صحفي عن قلقه البالغ بشأن مقتل الطلاب في القدس الغربية. وقد ردَّ على هذا التصريح الناطق باسم

---

[1] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص 90.

[2] جريدة الشرق الأوسط، يونيو، 2007م، العدد 1042. موقع الجريدة. http://www.auwsat.com

[3] http// www. aljazera. com

حركة حماس سامي أبو زهري في تصريح صحفي فقال: إن حركة حماس تعبر عن بالغ استيائها من هذه التصريحات؛ لأنها توفر فرصة لاستمرار الاحتلال، وتبرير أعماله القمعية ضد الشعب الفلسطيني. وأضاف البيان إن حركة حماس تستهجن إدانة قيادات إسلامية لمقاومة الشعب الفلسطيني في حقه للدفاع عن نفسه. ودعا البيان الشعوب العربية والإسلامية لدعم القضية الفلسطينية[1].

وعلى الرغم من أن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر ثاني أكبر منظمة بعد الأمم المتحدة، إلا أنها تعاني من الضعف والانقسام والاختلافات الفكرية، والرؤى الإستراتيجية بين أعضائها؛ مما انعكس على العديد من مواقفها، كحال الدول العربية والإسلامية، فعندما دعت المنظمة إلى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، لم تُبيِّنْ آليات لرفع الحصار، وحتى عندما دعت إلى دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته، لم يكن هذا الدعم إلا شفويا لم يقدّم ولم يؤخّر. وعليه فإن حركة حماس حسب تصور الباحث لم تبنِ آمالاً كبيرةً على هذه المنظمة التي تعاني من ضعف وتشتت وعدم حضور على الساحة الدولية؛ مما يؤهلها لاتخاذ قرارات، وتنفيذ هذه القرارات.

فحال منظمة المؤتمر الإسلامي كواقع النظام الإسلامي الرسمي يعاني من ضعف، وتشتت، فحالة التذبذب والتناقض التي تعيشها منظمة المؤتمر الإسلامي يعود إلى أن بعض الدول الإسلامية تقيم علاقات مع الكيان الإسرائيلي، مثل: تركيا، وموريتانيا، والأردن، ومصر. هذه العلاقة التي جاءت بناءً على اتفاقيات، وما تمخض عنها من التزامات، أدى إلى الضعف الواضح في موقف منظمة المؤتمر الإسلامي. أضف إلى ذلك الضغوطات الأمريكية المستمرة على النظام الرسمي من منع المنظمة أخذ موقف قوي ومساند وداعم للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

التطور الذي حدث في هذا السياق بعد قيام الاحتلال الإسرائيلي بهجومه على قطاع غزة، حيث ظهر بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الدول الإسلامية مساندة للشعب الفلسطيني، خاصة الموقف التركي، الذي يعد موقفا متقدما، حيث أعلن مساندته للقضية الفلسطينية، علما أن تركيا كانت من أوائل من استقبل قيادة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، ومطالبة رئيس وزرائها (رجب طيب أردوغان) العالم الغربي باحترام اختيار الشعب الفلسطيني، المتمثل بانتخاب حركة حماس.

أمّا موريتانيا فقد قطعت علاقاتها بإسرائيل، وقامت بسحب سفيرها من تل أبيب، وطالبت أعضاء السفارة الإسرائيلية بمغادرة البلاد، أما قطر فقد أغلقت المكتب التجاري الإسرائيلي في

(1) http//www. aljazera. com

بلادها، وهذا يعد انتصارا لرؤية حركة حماس الداعية لقطع العلاقات العربية والإسلامية مع الكيان الإسرائيلي.

موقف حماس من الأنظمة السياسية الإسلامية

الملاحظ لتحرك حماس منذ انطلاقتها عام 1987م في العلاقات الخارجية، يلمس أن الحركة ترتبط مع جميع الدول العربية والإسلامية بمنظومة أسس مفتوحة ومنضبطة، لا تترك مجالا لأيّ فراغات غير مفهومة؛ مما يجعل من إمكانية بناء علاقة أمراً ممكناً دون إشكالات، ويمكن تحديد العلاقة الإيجابية بين حماس والأنظمة السياسية العربية الإسلامية ضمن الاعتبارات الآتية:

أولا: إن الحركة تؤكد التزامها الكامل باحترام سيادة الدول العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم إحراجها لا على المستوى الداخلي، ولا الخارجي، ولا زالت بمنأى عن لعب دور الاصطفاف بأيّ قضية لأيّ نظام، فضلا عن استمرار تأكيدها واحترامها قرارات الدول المتعلقة بالقضية الفلسطينية حتى لو عاكست فكرها ونهجها ومسارها على سبيل المثال مصر رغم إقامة علاقات بينها وبين الكيان الإسرائيلي ومصر إلا أن الحركة لم ترفض التعاون مع مصر، كذلك سوريا فرغم وجود علاقة خلافات عميقة بين النظام السوري وحركة الإخوان المسلمين في سوريا إلا أن العلاقة بينهما لم تتأثر بل كانت من أفضل العلاقات، وهذا يوضح أن حركة حماس خلافاتها مع الأنظمة السياسية ليست خلافات أيديولوجية بل خلافات سياسية.

ثانيا: لم ينتهج إعلام الحركة الدخول في أيّةِ مهاترات إعلامية ضدَّ أيٍّ نظام سواء أكان عربيا أم إسلاميا، حتى لو ناصبت الحركة العداء الخفي والمعلن. فإعلام الحركة سواء كان عن طريق الصحف، أو البيانات، أو القنوات الفضائية التابعة للحركة يستعمل ألفاظَ الأخوة العربية والإسلامية، والعمق العربي والإسلامي، والامتداد الطبيعي للحركة العمق الإسلامي. وابتعدت الحركة عن التراشق الإعلامي بينها وبين الدول العربية والإسلامية اتضح ذلك من خلال اتهام الأردن للحركة بإدخال السلاح لأراضيها، إلا أن الحركة تعاملت بدبلوماسية عالية نافية أي علاقة لها بهذه القضية دون توجيه اتهامات أو تجريح للنظام الأردني.

ثالثاً: تنظر حماس في مشروع تحررها، وأيديولوجية حراكها للقضية الفلسطينية على أنها قضية فضاء عربي وإسلامي مفتوح، وليست قضية جغرافيا تخص شعبا دون غيره، أو فئة متحكمة تستأثر بمستقبل القضية دون غيرها، ففلسطين في نظر الحركة وقف إسلامي لجميع

المسلمين، والصراع مع الكيان الغاصب يعدُّ صراعا شمولياً مفتوحا، لا يخص مذهبا أو شعبا دون غيره؛ بل يقع واجب إزاحته الشرعي والأخلاقي على كلِّ حكومات الأمة الإسلامية.

تقول المادة (14) من ميثاق الحركة: " قضية فلسطين تتعلق بـــدوائر ثـــلاث: الـــدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية. وكلّ دائرة من هذه الدوائر لها دورها فـــي الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات. وأنه لمن الخطأ الفادح إهمال أيّ دائرة مـــن هـــذه الدوائر[1].

رابعاً: لم تقطع الحركة حتى في أحلك ظروف الحـــصار والتـــآمر الـــدولي علـــى القـــضية الفلسطينية، واتهام مقاومتها ونضالها ضد المشروع الإسرائيلي بالإرهاب، ومحاصرة وجودها، ومصادرة إمدادها، وتغذية خصومها من قبل الأنظمة السياسية بالمال، والانفتـــاح الـــسياسي، والدعم السياسي واللوجستي، وإغلاق كثير من العواصم في وجه تحركها، واتّبـــاع سياســـة التجويع من أجل التركيع بعد فوزها شعبيا بالتشريعي، ثم تشكيل حكومتها. لم تقطـــع خيـــوط ارتباطها واحترامها وعلاقتها مع جميع الدول الإسلامية، ولم تقطع شعرة معاوية، بل أبقـــت عليها.

خامساً: لا تمثل الحركة نفسها كممثل وحيد للشعب الفلـــسطيني، والقـــضية الفلـــسطينية، ولا تتحدث اليوم بلغة أنها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

سادساً: لم يحفل تاريخها منذ نشوئها بأية علاقة دموية مسلحة مع أيّ نظام سياســـي، ويخلـــو ملف علاقتها مع أيّ دولة، من لغة العسكرة، أو الاحتكام للدم باستثناء ما جرى فـــي غـــزة، والذي تعتبره الحركة عملاً استثنائياً له ما يبرره من وجهة نظر الحركة.

إن كل ما تطالب به حركة حماس حسب بياناتها وميثاقها وأدبياتها وسياستها ليس انفتاحا يخدم حضورها، أو ينعش خزانتها، ويقوّي أطرها التنظيمية، بل حـــضورا وانفتاحـــا يخـــدم القضية الفلسطينية بوصفها قضية إسلامية تهمُّ كلَّ إنسان مـــسلمٍ، حـــضورا يقـــدم الثوابـــت الفلسطينية بوصفها خطوطاً حمراء لا يجوز تخطيها أو القفز فوقها. وقد بينت الحركـــة فـــي ميثاقها أنها لا تبغي شهرة ذاتية، أو مكسبا ماديا، أو مكانة اجتماعية، وأنها ليست موجهة ضدَّ أحد من أبناء المسلمين.

ولأن القضية الفلسطينية قضية متشابكة مترابطة، في بعدها العربي والإســـلامي والـــدولي، كانت حركة حماس تسعى من أجل بناء علاقات مع المحيط العربي والإسلامي؛ وذلك من أجل تأكيد حضورها على الساحة الإسلامية، واطلاع جميع الأطراف على وجهة نظرهـــا، ممـــا يساعد على فهمها دون تشويه من أحد، والانفتاح السياسي والإعلامي للحركة، وتوفير أبعـــاد جغرافية جديدة للتحرك السياسي، وإيجاد فضاء أوسع للقضية الفلسطينية، كونها قـــضية كـــلّ

---

[1] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص 80.

إنسان مسلم وقد بينت الحركة سياستها المحددة في تعاملها مع الــدائرة المحيطــة بالقــضية الفلسطينية، سواء أكانت الدوائر عربية أم دولية.

لم تغفل حركة حماس البعد الإسلامي؛ ولذلك وضعت البعد الإسلامي للقضية الفلــسطينية نصب عينيها؛ ولذلك كان الاهتمام بالنظام الرسمي والشعبي على حدٍّ سواء. وعملــت علــى إقامة علاقات مباشرة معها. وكان لقضايا المسلمين حضور قويّ فــي الخطــاب الإعلامــي والسياسي للحركة، كقضايا البوسنة والهرسك وكشمير وأفغانــستان والشيــشان، ورغــم أن الحركة طمأنت الجميع بأنها لن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأبدت حرصها على إقامة علاقات متوازنة مع الجميع، فإن الحركة كانت تواجه عدّة معوقات تحدُّ من تحركها، وتجاوب الأنظمة العربية والإسلامية معها، منها أصول الحركة المنبثقة عن أصول حركــة الإخــوان المسلمين، إضافة إلى ذلك مخالفة الحركة للتوافق الإقليمي والدولي في مشاريع التسوية، وقــد كان لأحداث 11 سبتمبر عام 2001م، والحملة الغربية ضدَّ الإرهاب عائق كبير أمام الحركة، كون الحركة وضعت على قائمة المنظمات الإرهابية في العالم.

أمَّا العلاقة مع إيران، فتعد من أهمِّ وأبرز العلاقات، فمن ناحية فإن إيران تتبنى الإسلام الثوري، ولها اهتمام كبير في القضية الفلسطينية، وخاصة بعد نجاح الثورة الإســلامية فــي إيران، ورغم الاختلاف المذهبي بينهما. وتلتقي إيران مع حركة حماس في رفــضها لعمليــة التسوية في الشرق الأوسط، وكونهما من محور الشر، حسب التصنيف الأمريكي، ومعــاديْين للسياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. وقد تجلت العلاقة بين الحركة وإيران بعد فــوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، حيث أعربت إيران عن فرحها بفوز حماس وهنّــأتها على فوزها، مشيدة باختيارها مواصلة النضال والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد دعــا مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي خلال استقباله لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في طهران الشعوب الإسلامية لتقديم مساعدة مالية سنوية للقــضية الفلــسطينية، وقــد تعهدت إيران رسميا بتقديم مساعدة مالية للسلطة الوطنية بقيادة حركة حماس[(1)].

ورغم قوة الدفع الهائلة التي فجرها فوز حماس لتنمية علاقاتها بإيران؛ فإن العلاقة بينهما لــم ترقَ إلى درجة الحليف الإستراتيجي؛ وذلك لمجموعة أسباب أهمها حــرص حمــاس علــى علاقتها القوية بالدول العربية (السعودية، مصر، الأردن)، كما أن حمــاس لا تقــر لإيــران بزعامتها للعالم الإسلامي، مثل حزب الله، والجهاد الإسلامي، ومع ذلك فإيران تعتبر نفــسها هي المنتصر الأول؛ وذلك لما يمثله هذا الفوز من إظهار قوة حلفــاء إيــران، ومعارضــي السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

[(1)] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 2006/3/8م.

تركيا: تعد تركيا أحدى القوى الإقليمية المؤثرة، والفاعلة في أحـداث المنطقـة؛ بحكـم الامتداد الجغرافي والطبيعي، والعلاقات التاريخية، والروابط المشتركة. وهي تحاول ممارسة دورها الإقليمي في ظلِّ حكومة رجب طيب أردوغان التي تمثـل حـزب العدالـة والتنميـة الإسلامي، علما بان تركيا لها علاقات وثيقة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وقد قام وفد من حركة حماس بقيادة خالد مشعل بزيارة تركيا حيث عقدت عدة لقاءات مـع صـناع القرار في تركيا، رغم انتقادات إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وقد عملت تركيا علـى لعب دور إقليمي في التوافق بين حماس وإسرائيل؛ إلا أن هذا الجهد لم يفلح؛ وذلـك لـرفض حركة حماس الاعتراف بإسرائيل.

أمّا الدول الإسلامية الأخرى فلبعدها عن القضية الفلسطينية مثل: أندونيسيا، وماليزيا فإن علاقة الحركة بهذه البلاد طبيعية؛ وذلك لعدم وجود أيّ دور لتلك البلاد، والضعف الذي تعيشه تلك البلاد.

ومجمل الحديث نستطيع القول إن حركة حماس لم تتعامـل مـع الأنظمـة الإسـلامية باعتبارها كتلة واحدة؛ وإنما حسب تفاعل هذه الأنظمة مع القضية الفلسطينية، وحضورها على الساحة الدولية والإقليمية.

وهنا لا بد من الإشارة إلا أنه بعد أحداث غزة اتهمت إسرائيل إيران بتزويد حركة حماس بالمال والسلاح في المقابل اعتبر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أن إيران شريكة في انتصار غزة من خلال الدعم الذي قدمته للمقاومة الفلسطينية، وأظهـرت أحـداث غزة قوة العلاقة بين حركة حماس وإيران إلى درجة تقترب من التحالف الاستراتيجي ، أمـا الدول العربية فقد أظهرت حالة من الضعف والتراجع التي تعـاني منهـا خـلال العـدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لدرجة أن بعض الأنظمة العربية حملت حركة حماس مـسؤولية انهيار التهدئة مما أدى إلى قيام إسرائيل بعدوانها على قطاع غزة.

المبحث الثاني: البعد الدولي

لم تكن القضية الفلسطينية، التي تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي قضية محلية أو إقليمية، فقد ولدت واستمرت دولية الطابع، وأسباب دوليتها تقع في عالمية الحركة الصهيونية، وارتباطها بالاستعمار العالمي، ولأنها متعلقة بأرض عربية وإسلامية، تجعل العرب والمسلمين يعتبرونها قضيتهم الأساسية. وحقيقة الأمر أن أهمية البعد الدولي في تاريخ القضية الفلسطينية وحاضرها، ومستقبلها لا تقل أهمية عن أهمية أطرافها المباشرين. فقد ظهرت مؤثرات هــذا البعد منذ البداية في وعد بلفور الذي وصفه الفلسطينيون والعرب بأنه تعهّــد مــن لا يملــك بإعطاء من لا حقٍّ له في التملك، وتم توجيه الانتداب البريطاني بعد ذلك في فلسطين لخدمــة الأهداف الصهيونية ومساعدة اليهود في إقامة وطن لهم في فلسطين.

لقد ساعدت الأعمال النازية ضد اليهود في الفترة نفسها تقريبا على توسيع نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولم يكن عمر الأمم المتحدة قد تجاوز السنوات الثلاث عنــدما قــررت المنظمة الدولية بقيادة أمريكا وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي السابق إنشاء دولة إسرائيل عام 1947م. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأوروبية مثل إسبانيا واليونان لــم تعتــرف بإسرائيل إلا خلال الخمسينيات، فإن أوروبا بقيادة بريطانيا وفرنسا بقيت حتى بداية الستينيات هي مركز الثقل الدولي الأساسي الذي زود إسرائيل بأهم ما تحتاج إليه من وســائل التقنيــة والمعدات المدنية والعسكرية ومفاعل نووي، واشتركت هاتان الدولتان مــع إســرائيل عــام 1956م بالعدوان الثلاثي على مصر؛ ولكن منذ بداية الــستينيات بــدأت الولايــات المتحــدة الأمريكية في ظل ظروف واعتبارات الحرب الباردة تتولى بشكل رئيس ومباشر مهمة تبنـــي دعم إسرائيل عسكريا، واقتصاديا، وسياسيا، وماليا، وتقنيا، وإعلاميا، واتضح ذلــك بــشكل خاص في حربي 1967، و 1973م، والفترة التي عقبت كلّ منهما علما أن اليهود حولوا ثقلهم بعد الحرب العالمية الثانية إلى القوة الناشئة ، وهي أمريكا لإدراكهم أن بريطانيا لم تعد لهــا تلك المكانة التي كانت لها سابقا.

أوروبا بدورها لم تتمكن منذ ظهور الاحتلال الإسرائيلي وحتى الآن من اتخاذ أيّ موقف جديّ لصالح الفلسطينيين. فالانقسامات الأوروبية من جهة، ومراعاة الدعم الأمريكي المطلــق لإسرائيل من جهة أخرى منعا الاتحاد الأوروبي من اتخاذ أيّ موقف مؤثر بشكل فعلي لصالح القضية الفلسطينية. وأمّا روسيا والصين فتبدوان غير راغبتين حتى هــذه اللحظــة فــي أيّ مواجهة فعلية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن القضية الفلسطينية. وغير راغبتــين فــي اتخاذ قرارات جدية من طرفيهما تهدف إلى التدخل المباشر بين الفلسطينيين والإســرائيليين، وإن ظهرت بعض البوادر من روسيا في هذا المضمار؛ لكنهــا لــم تــصل إلــى المــستوى المطلوب.

لقد أصبح البعد الدولي لقضية الشرق الأوسط (فلسطين) في ظلِّ أحادية السيطرة الأمريكية على العالم، يتمثل في أمريكيا وحدها. فلقد أصبحت أمريكيا تحيط بجميع جوانب البعد الدولي للقضية الفلسطينية، لكنها تبدو عاجزة عن تحقيق التسوية السلمية المرضية للطرفين، وللتعبير عن هذا العجز أعلنت إدارة بوش منذ وصولها إلى السلطة بأنها لن تتدخل بشكل مباشر في الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من دون أن تعطي لقوى أخرى في العالم الضوء الأخضر للتدخل في القضية الفلسطينية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي لإسرائيل يزداد يوما بعد يومٍ، فكيف لأمريكا أن تتراجع وتترك معالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لغيرها من القوى أو المنظمات الدولية.

إن الهيمنة الأمريكية هي التي جعلت العرب يطلبون من أمريكيا أن تكون هي الحكم، وهم يعلمون أنها في الوقت نفسه تدعم الخصم المباشر، فأمريكيا هي مصدر القوة لإسرائيل، وهي وحدها قادرة على منع إسرائيل من الاحتلال والعدوان على الفلسطينيين والعرب؛ وعليه فإن العالم ينظر بالعين الأمريكية للقضية الفلسطينية مع العلم أن هيئة الأمم المتحدة من خلال الضغط الأمريكي والأوروبي لم تصدر قرارا لصالح القضية الفلسطينية ومثال ذلك قرار 242 و 338 اللذين يتعاملان مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين، أي يتعاملان معها على أنها قضية إنسانية ولم يشيرا إلى أي حق للفلسطينيين بإقامة دولتهم.

وبالانتقال إلى موقف حركة حماس في تعاطيها مع المواقف والقرارات المنبثقة عن المنظمات الدولية، وفي تعاملها مع الأطراف الدولية، فقد قامت على الأسس الآتية:

1- تتعامل الحركة مع مختلف الأطراف الدولية بغض النظر عن خلافاتها السياسية والفكرية بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني، وقضيته، وحقوقه.
2- لا تقدم الحركة أيّ التزامات أدبية أو سياسية تتعارض مع ثوابتها الإسلامية و الوطنية لقاء تلك العلاقات.
3- حرص الحركة على إقامة العلاقات والاتصالات مع الأطراف الدولية، وكسب تأييدها وتعاطفها لا يتعارض مع تمسك الحركة بثوابتها، وطرحها الإستراتيجي.
4- علاقة الحركة مع أيّ طرف دولي تتأثر سلبا أو إيجابا مع موقف وسياسات هذا الطرف مع القضية الفلسطينية.
5- تعتبر حركة حماس أرض فلسطين ساحة صراعها العسكري ضد العدو الصهيوني، وتحرص على عدم نقل هذا الصراع إلى أيِّ ساحةٍ أخرى.
6- ليس للحركة معركة مع أيِّ طرفٍ دوليٍّ، ولا تتبنى الحركة ضرب أو مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة.

7- ترحب حركة حماس بأيّ جهود دولية تهدف إلى إزالة الاحتلال، ورفع ظلمه وتسلطه عن الشعب الفلسطيني، والحدّ من إجراءاته القمعية. كما ترحب حماس بأيّة مساعدات دولية لتخفيف المعاناة الصحية، والاقتصادية للشعب الفلسطيني في ظلّ الاحتلال.

8- حركة حماس تعارض القرارات التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، والتي تؤيد يؤيد سياسات ومواقف العدو الصهيوني المعادية لشعبنا؛ ولكنها لا تعادي المؤسسة الدولية بالمطلق.

9- تتضامن الحركة مع قضايا التحرر العالمي، وتؤيد التطلعات المشروعة للشعوب الساعية للتخلص من الاحتلال والاستعمار.

10- تركز الحركة في اتصالاتها وعلاقاتها على الدول ذات التأثير في الساحة الدولية، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تجاهل بقية الأطراف الأخرى الأقل أهمية وتأثيرا.

11- تتضامن الحركة مع الدول التي تتعرض للتهديدات بسبب مواقفها العادلة، وتعمل الحركة على تعزيز المواقف الإيجابية لتلك الدول عبر وسائل التعاطف معها.

12- تعلن الحركة تضامنها مع الدول العربية والإسلامية، التي تتعرض لضغوط أو تهديدات مع قوى دولية بسبب مواقف مشروعة، على أن لا يدفع ذلك الحركة إلى الدخول في حالة عداء مع هذه القوى على خلفية ذلك".

بالإضافة للسياسات العامة بينت الحركة أن سياستها في الخطاب الإعلامي عدم التهجم على أي جهة دولية محددة ما لم يصدر من هذه الدولة مواقف معادية للشعب الفلسطيني. وبينت كذلك أن موقف الحركة من أيّ جهة دولية لا تقوم على أساس خلافها العقائدي والفكري معها؛ وإنما بناءً على سياسات تلك الدول تجاه القضية الفلسطينية وهنا لا ننفي بأن الحركة لديها إشكاليات مع بعض الأنظمة السياسية العربية خاصة الأردن ومصر لأسباب عديدة منها اعتبار حركة حماس جزءاً من الإخوان المسلمين، ثانيا أن حركة حماس، كما تراها الأنظمة العربية، تنتمي إلى معسكر يختلف في الرؤيا السياسية لهذه الأنظمة، فرغم أن الميثاق يتحدث عن علاقة حسنة وايجابية إلا أن الواقع يثبت أن العلاقة بين حماس وبعض الأنظمة العربية قائمة على التوتر وعدم الثقة، ولا أعتقد أن هذه الخلافات والتوترات عائدة لأسباب فكرية وأيديولوجية بقدر ما هو اختلاف في الرؤى والمشاريع السياسية، وهذا واضح من خلال العلاقة بين حماس وسوريا، فعلى الرغم من الخلافات العميقة بين الإخوان المسلمين والنظام السوري إلا أن هذه الخلافات لم تنعكس على علاقة حماس مع النظام السوري وتعد العلاقة بين الحركة وسوريا من أفضل العلاقات على المستوى العربي.

قرارات الأمم المتحدة

من استقرائنا للتاريخ نجد أن القضية الفلسطينية باعتباره لب النزاع في الشرق الأوسط، ترجع بدايتها إلى اتفاقية (سايكس بيكو) سنة 1916م، ثمّ تطورت من خلال وعد بلفور في 2 / 11 / 1917 م، عندما ضمت عصبة الأمم لبريطانيا حقّ الانتداب على فلسطين. وفي هذه الفترة ظهرت فكرة إعطاء (أرض بلا شعب لشعبٍ بلا أرض). وبعد فترة من الضعف والانقسام العربي، إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. جاء تكوين جامعة الدول العربية عام 1945م. ثمَّ تعريب القضية من خلال تداولها في جداول أعمال لقاءات الجامعة، وأصبح النزاع الذي كان في بدايته يهوديا فلسطينيا، عربيا. وابتداء من 1948م إسرائيليا عربيا، وبعد حرب أكتوبر 1973م، تحول الصراع إلى فلسطيني ـ إسرائيلي. وتمَّ تحييد الدول العربية من الصراع.

عندما نشبت حرب فلسطين تدخل مجلس الأمن في القضية الفلسطينية، وأصدر قرار رقم (5) لسنة 1948م لوقف الأعمال العسكرية عن طريق الهدنة، وقاد وسيط الأمم المتحدة الكونت (برنادوت) الجهود للبحث عن مخرج لهذه القضية؛ لكنّه اغتيل على أيدي العصابات الصهيونية. لكنَّ التطور المهم في هذا الشأن هو قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة عام1949م بعد تأييد الدول الكبرى لها، وهو ما حوّل العصابات والمحتلين الغاصبين إلى كيان دولي له اعتباره، وله انعكاساته على السلم والأمن الدوليين [1].

إن المتتبع لمسار القضية الفلسطينية، يجد أنه منذ نشوء الأمم المتحدة، والقضية الفلسطينية متلازمة، ومرافق لقرارات الأمم المتحدة. فقد اتخذت الأمم المتحدة منذ عام 1948م، وحتى عام 1970م، (22) قرارا حول قضية فلسطين.

ومن أبرز القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية:

- قرار مجلس الأمن رقم 242، بتاريخ 29 / 11 / 1967م.
- قرار مجلس الأمن رقم 338، بتاريخ 22 / 10 / 1973م.

وقد بينت حركة حماس موقفها من هذه القرارات وغيرها وفق الخطوط الآتية:

1- طبيعة القرار المتخذ من قبل هيئة الأمم المتحدة والشرعية الدولية من حيث عدم معارضته للمصلحة الفلسطينية، ومدى استجابته للحقوق الفلسطينية.

[1] الخالدي، وليد، خمسون عاما على تقسيم فلسطين، دار النهار- بيروت، 1999م.ص30.

2- التزام الحركة في تعاملها مع أيّ قرار يتخذ من قبل هذه المنظمات الدولية، بمدى التزامها بالثوابت الفلسطينية[1]. فموقف حركة حماس يكون بمدى قرب أو بعد هذه القرارات بما تراه الحركة منسجما مع فهمها لطبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

ومن خلال دراسة أدبيات ومواقف الحركة حول الأمم المتحدة وقراراتها، يتضح أن الحركة رفضت القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة، وذلك لدورها الكبير في تثبيت الشرعية للاحتلال الإسرائيلي؛ وذلك من خلال تبني الجمعية العامة قرار 181 لعام 1947م، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

وتصف الحركة بأن هذه القرارات جلبت الظلم والاضطهاد. وتعتبر شهادة للتاريخ على المؤامرة التي خططت لها الدوائر الصهيونية والاستعمار، ونفذت باسم الشرعية الدولية[2]. وفي بيان لاحق للحركة تعتبر أنه لا عبرة لقرارات الأمم المتحدة، التي تحاول إضفاء الصفة الشرعية للكيان الصهيوني على أيّ جزء من أراضي فلسطين، إذ ليس من حقّ هيئة الأمم المتحدة التصرف بأرض فلسطين؛ لأنها ملك للأمة الإسلامية، وليست ملكا للأمم المتحدة[3]. كما أكدت الحركة عبر مواقفها الرسمية، وميثاقها أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي، على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بأيّ جزءٍ منها، أو التنازل عنها، أو عن جزء منها. ولا تملك ذلك دولة عربية أو كلَّ الدول العربية. ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كلِّ الملوك والرؤساء. ولا تملك ذلك المنظمة أو كلّ المنظمات، سواء أكانت فلسطينية أم عربية. ولأن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. ومن يملك النيابة الحقة عن الأجيال الإسلامية إلى يوم الدين؟ وأيّ تصرف مخالف لشريعة الإسلام هذه بالنسبة لفلسطين، فهو تصرف باطل مردود على أصحابه[4].

من جهةٍ أخرى حذرت الحركة الجانب الفلسطيني، والعربي الرسمي من إعطاء الشرعية من خلال الاعتراف بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، أو المنظمات الدولية، تحت أيِّ ضغط أو مسوغ؛ لأن ذلك يعني اعتراف صاحب الحق بشرعية هذه القرارات. وقد تتمثل هذه الشرعية بالاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم (181) لعام 1947م، أو (242، 338) أو غيرها من القرارات والمشاريع، والتي تؤكد حقَّ الكيان الصهيوني في العيش بسلام وأمان فوق أرضنا المقدسة[5]. هذه القرارات التي رفضت من جانب حركة حماس، واضح بأنها تتعارض بما تؤمن به، ومع إستراتيجيتها، ومفهومها للحق الفلسطيني. في المقابل قبلت حركة حماس

---

[1] قناة الاقصى برهوم، فوزي، قناة الأقصى، 12 / 12 / 2008م.

[2] بيان لحماس رقم 32، 21 / 11 / 1988م.

[3] بيان لحماس رقم 33، 25 / 11 / 1988م.

[4] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص 78.

[5] حماس، رسالة إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة 12 / 11 / 1988م.

قرار الأمم المتحدة رقم (799) القاضي بعودة مبعدي مرج الزهور عام 1992م إلى وطنهم، والذين قامت إسرائيل بإبعادهم إلى الجنوب اللبناني إثر قيام الجهاز العسكري لحركة حماس باختطاف جندي إسرائيلي، ثمَّ قتله بعد ذلك.

لقد كانت عملية الإبعاد والموقف الدولي المعلن إزاءها، إحدى المحطــات البــارزة فــي التاريخ الفلسطيني، والشرق الأوسط. فقد خلقت هذه القضية أزمة سياســية. فعلــى الــصعيد الأمريكي كانت تمر الولايات المتحدة الأمريكية في فترة انتقال السلطة بين إدارتين. أمّا على الصعيد الإسرائيلي فلم تكن إسرائيل قادرة على الانصياع لقرار مجلس الأمن (799)، وإعادة المبعدين؛ لأن معنى ذلك هزيمة إسرائيل وانتصار لحركة حماس. أمّا على الصعيد الفلسطيني فقد أوقف الجانب الفلسطيني، والعربي التفاوض؛ وذلك للأجواء الشعبية العامة التــي كانــت رافضة لاستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

ويعد هذا الموقف الأول في تاريخ الحركة منذ نشوئها، الذي تعاملت من خلاله بإيجابية مع قرار صادر عن منظمة دولية وهذا يؤكد أن الحركة تتعامل مع القرارات الدولية بما ينــسجم مع مواقفها ومبادئها ومصلحة القضية الفلسطينية.

ومع تطور القضية الفلسطينية والأحداث المحيطة بها، وعلى أثر الحصار الــذي فــرض على حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وما تلا ذلك من سيطرة حماس على قطاع غزة، وما أعقب ذلك من حصار على الشعب الفلسطيني، والذي طال جميــع منــاحي الحياة.

دعا الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) إسرائيل إلى إعادة فتح المعابر على قطــاع غزة، معربا عن أسفه لعدم تجاوبها حتى الآن مع دعواته السابقة بهذا الخصوص[1].

رحبت حركة حماس بهذا الموقف ودعت إلى إنهاء الحصار على قطاع غزة لأن استحقاق أخلاقي وقومي وعربي وإنساني، ويضاف إليه استحقاق قانوني تمنحه مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة[2].

ومن جانب آخر دعت حركة حماس الدول والمنظمات والهيئات الدولية حركات التحرر العالمية الوقوف إلى جانب قضية شعبنا العادلة، وإدانة الممارسات القمعية لسلطات الاحــتلال المخالفة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتكوين رأي عام عالمي ضاغط على الكيــان الصهيوني لإنهاء احتلاله الغاشم لأرضنا ومقدساتنا [3].

---

[1] الجزيرة، نشرة الأخبار، 18 / 12 / 2008م.

[2] قناة الاقصى، بيان لحماس، 2008/12/18.

[3] http: //www. palestine-info. infoaraic/hamas/who/now. html

ونظرا لانحياز القوى الدولية الكبرى لإسرائيل، وسوء الإدارة العربيــة لهــذه القــضية، واختلال موازين القوى لصالح إسرائيل، فقد جاءت مساندة الأمم المتحدة لحقوق الفلــسطيني باهتة وضعيفة، بل عقبة في وجه سبيل تحقيق الحقوق للشعب الفلسطيني، خاصــة إذا كــان مجلس الأمن هو الذي ينظر في القضية الفلسطينية، وهو ما يتضح مــن حجــم الاســتخدام الأمريكي لحق النقض (الفيتو) ضد إدانة إسرائيل.

الجمعية العامة:

لقد آمن الآباء المؤسسون لمنظمة الأمم المتحدة بــأن التسوية السلمية والأمن الجماعي ونزع السلاح ليست الوسائل الوحيدة لوقف النزاعات والصراعات في العالم فهنالــك وســائل أخرى لا تقل أهمية عن هذه الوسائل ألا وهي " المناقشة الحــرة الكبــرى " بــين الوحــدات السياسية المكونة للمجتمع الدولي من أجل ذلك اعتبرت الأمم المتحدة منبراً للاجتماع وتبــادل وجهات النظر والعمل السلمي بدلاً من الحروب والمعارك والقتال الذي يودي بحياة الكثير من البشر[1].

ومن خلال الجمعية العامة الأمم المتحدة نوقشت العديد من المسائل بين الــدول الكبيــرة المتصارعة وخاصة في فترة ظهور الثورة الصناعية، وذلك من خلال حظر نــشر التــسابق النووي لما لهذا الدور من حفظ البشرية من هذا الخطر النووي الذي يهــدد حيــاة البــشرية جمعاء.

فالجمعية العامة هي إذن برلمان عالمي تتمثل فيه جميع الدول تقريباً وميزته أن الجمعيــة العامة هي الجهاز الوحيد الذي تتساوى فيه جميع الدول الأعضاء ومع أن ميثاق الأمم المتحدة وضع الجمعية في مقدمة الأجهزة الرئيسة فإن مجلس الأمن يعد أهمها نظراً لما يتمتع به من اختصاصات واسعة[2].

وبالنظر إلى الجمعية العامة في تعاملها مع القضية الفلسطينية يتبين أنها تعاملت من ثلاث زوايا قضية اللاجئين، وموضوع القدس، وموضوع التسوية النهائيــة للــصراع الفلــسطيني الإسرائيلي وكان لها حيال هذه الموضوعات مواقف محددة، فبالنسبة للاجئين أقرت الجمعيــة العامة حق العودة أو التعويض والمساعدة في إعادة الإعمار.

أما بالنسبة للقدس فرأت ضرورة وضعها تحت نظام دولي، أما فيما يتعلق بالتسوية فقد تم تشكيل لجنة ثلاثية للتوقيع بين الفلسطينيين والإسرائيليين مكونة من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ".

---

[1] المجذوب، محمد. التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص 236 – 237.
[2] المرجع نفسه، ص273.

لكن القضية الفلسطينية ظلت تعامل كقضية للاجئين منذ عام 1948م من خلال وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا ".

وبعد 1968م بدأت الجمعية العامة تنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها مسألة ممارسات عدوانية إسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وكان أهم قرار للجمعية العامة في ذلك هو ما صدر يوم 24/ نوفمبر / 1974م الذي أكدت فيه على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

الواضح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقيت قراراتها كبقية المنظمات الدولية حبراً على ورق، وبقيت بعيدة عن جوهر الصراع كونه احتلالاً وتعاملت مع القضية الفلسطينية كونها قضية إنسانية قاصرة على تحسين الوضع الاجتماعي للفلسطينيين اللاجئين.

موقف حماس من الجمعية العامة مثل الموقف العام للحركة من المنظمات الدولية التي تجاهلت حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه.

وعشية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2008/12/27م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً غير ملزم يطلب من إسرائيل وحركة حماس بالوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1860، وفي نفس القرار طالبت الجمعية العامة بإيصال المساعدات والمواد الطبية إلى الفلسطينيين في قطاع غزة.

على أن الموقف الإسرائيلي تجاهل هذا ولم يعره أي اهتمام واستمر في عدوانه على الشعب الفلسطيني، والواضح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعاملت مع حركة حماس وكأنها جيش يمتلك طائرات وصواريخ ودبابات حينما طالبت إسرائيل وحركة حماس بوقف إطلاق النار مساوية بين الضحية، وهو الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأبشع مجزرة من خلال آلية التدمير التي تمتلكها إسرائيل، وبين الجلاد الذي يعد من أكبر القوى في منطقة الشرق الأوسط.

وكان موقف حماس من هذا القرار ما عبر عنه الناطق باسم الحركة الفوري برهوم حيث قال إن هذا القرار لا يعنينا من قريب ومن بعيد وعلى الجمعية والمنظمات الدولية أن تطلب من إسرائيل وقف عدوانها الشعب الفلسطيني[1].

---

[1] قناة الجزيرة / نشرة الأخبار/ 2009/1/17

مجلس الأمن:

يعد مجلس الأمن الأداة التنفيذية للأمم المتحدة. وهو الجهاز المسؤول عن حفـظ الـسلام، والأمن الدولي[1]. وترتبط أهمية مجلس الأمن بكيفية تكوينه، وطبيعة الاختصاصات المنوطة به أن يمارسها. وكذلك الاختصاصات المعهود بها إليه. ومن المعروف أن الدول المتزعمـة للتحالف، والتي كتب لها النصر في الحرب العالمية الثانية، عملت على إنشاء الأمم المتحـدة على أن يحصر اختصاص هذه المنظمة الأساسي في حفظ الأمن والسلام داخل إطار جهـاز صغير واضح الأهمية، تتمتع داخله بالعضوية الدائمة[2].

تعرض الميثاق في العديد من نصوصه لبيان الأهمية الخاصة لمجلس الأمن فنصت المادة 24 / 1 على أن: " رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في حفـظ الـسلم والأمـن الـدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه في واجباته التي تفرضها عليه هـذه التبعات. ونصت المادة 25 على أن: " يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قـرارات مجلـس الأمن وتنفيذها وفق الميثاق ". ونصت المادة 43 / 1 " ويتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل حفظ السلم والأمن الدولي، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناءً علـى طلبـه، وطبقا لاتفاق أو اتفاقيات خاصة ما يلزم القوات المسلحة، والمساعدة والتسهيلات الـضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ذلك حقّ المرور "[3].

يُشكل مجلس الأمن من:

- أعضاء دائمين وهم: الصين، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفييتي سابقا (روسيا الاتحاديـة اليوم)، والولايات المتحدة الأمريكية. وتتمتع هذه الدول بالعضوية الدائمة فـي المجلـس، ويرجع ذلك إلى ظروف تاريخية. فهذه الدول شاركت باستثناء الصين في الحرب ضد دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية؛ الأمر الذي منحها مركزا متميزا داخل المنظمـة "[4]. ولها حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات مجلس الأمن.
- أعضاء غير دائمين، وعددهم عشرة تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، بقرار صادر مـن الجمعية العامة بأغلبية الثلثين. ولا يجوز إعادة انتخاب من انتهت ولايته[5].

إن الحديث عن طريقة تعامل مجلس الأمن مع القضية الفلسطينية، لا يبـشر بـالخير؛ وذلك أن حصيلة التجارب الفلسطينية بخاصة، والعربية بعامة على خلفية تعاملها معه، تؤكـد

---

[1] الشكري، علي يوسف، المنظمات الدولية والإقليمية، ايتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص117.

[2] المرجع نفسه، انظر كذلك ديب عكاوي، القانون الدولي العام، مؤسسة الأسوار، ط1، سنة 2002، ص 341 ــ 353.

[3] عبد الحميد، محمد سامي، التنظيم الدولي، منشأة المعارف ــ الإسكندرية، ط6، سنة 2000، ص97.

[4] الشكري، علي يوسف، المنظمات الدولية والإقليمية، مرجع سابق ص118.

[5] المرجع نفسه، ص118.

بما لا يدع مجالا للشك، أنها كانت مريرة، ومخيبة للآمال. وشكلت في غالبية قراراتها ومواقفها حيال القضية الفلسطينية، والقضايا العربية والإسلامية رهانا خاسرا، كون هذا المجلس في وضعه الراهن قد أصبحت له معايير مزدوجة، ويكيل بمكيالين مختلفين. والأخطر أنه يخضع للإدارة الأمريكية، المعروف منطقها وتعاملها مع القضية الفلسطينية، ووقوفها إلى جانب إسرائيل.

لقد شكا الفلسطينيون بشكل خاص والعرب بشكل عام، من سياسة مجلس الأمن حيال القضية الفلسطينية. وحاول العرب في العديد من المناسبات، إقناع مجلس الأمن لإصدار قرار لصالح القضية إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل. ولو صدر قرار ما، فإنه لا يكون ملزما بأيّ حال من الأحوال. وإذا صدر البيان منددا بإسرائيل فإن الفيتو الأمريكي جاهز.

لقد احتلت القضية الفلسطينية مساحة شاسعة من فعاليات منظمة الأمم المتحدة ومداولاتها، وحظيت بأعلى نسبة من الانعقاد، والاجتماعات، واللقاءات، والمشاورات، والمداولات. وإن أيّ قضية أخرى لم تحظَ بما حظيت به من وقت وجهد، سواء أكان في مجلسها أم في منظماتها.

فتَحْتَ مظلة الأمم المتحدة ومنظماتها، وبالتحديد مجلس الأمن. كابد الشعب الفلسطيني معاناته التاريخية على صعيدين:

الأول: مأساته المتمثلة في اغتصاب كامل تراب وطنه، وتهجيره إلى الشتات عبر سلسلة من الحروب شنت عليه في كلّ مكان تواجد فيه، وما زالت تكتب صفحاتها بدقة حتى اللحظة.

الثاني: في مجمل علاقاته مع مجلس الأمن الدولي حيث أورثته هذه العلاقة العديد من المعاناة. فالقضية الفلسطينية أصبحت حالة مستعصية في أروقة وكواليس مجلس الأمن. وبالرغم من عدالة القضية وشرعيتها؛ فإن واحداً من القرارات الأممية المناصرة لها، لم يجد وسيلة حقيقية لإخراجه إلى حيّز التنفيذ. وظلت هذه القرارات حبراً على ورق لا رصيد لها.

وعلى مدى خمسةٍ وستين عاما هي عمر المنظمة الدولية يمكن القول إن الشعب الفلسطيني ومعه الشعوب العربية لم يستطع تحقيق إنجاز يذكر. وإن استطاع أن يحصل على أي قرار يبدو في ظاهره لصالح القضية الفلسطينية؛ فإن حالة الضعف الذي يعانيها النظام السياسي العربي حالت دون تنفيذ أيّ قرار على أرض الواقع.

وفي التعامل مع مجلس الأمن، يمكن رصد ثلاثة أشكال من القرارات هي نـصيب العـرب بعامة، والفلسطينيين بخاصة وهي:

الشكل الأول: يتمثل في قرارات الحد الأدنى ومثال ذلك، القرارات: 184، 242، 338، وهي تخص القضية الفلسطينية، وهي في مجموعها وإن كانت قد أعطت اليهود ما يستحقون مـن أرض فلسطين التاريخية، ورغم موافقة كل الفلسطينيين والعرب عليها؛ إلا أنها ظلت حبـرا على ورق، وبقيت في أرشيف مجلس الأمن لا ترى النور.

الشكل الثاني من القرارات التي تخص القضية الفلسطينية وتداعياتها: فهو قـرار كررتـه الولايات المتحدة مرارا وتكرارا كلما استدعى الأمر لذلك، تمثل في حقّ الـنقض الفيتـو، أو التهديد باستخدامه.

الشكل الثالث من قرارات مجلس الأمم: فهو ما يخص القضايا العربية الأخرى، وعلى سـبيل المثال لا الحصر كل القرارات الصادرة ضد العراق، وليبيا، والسودان، ولبنان، وأفغانـستان وغيرها. فهذه القرارات كان لها رصيد ضخم على أرض الواقع، وأصرّ مجلس الأمن علـى تطبيقها، ولو أدى ذلك إلى احتلال دول، وقتل مئات الألوف، وتهجير الملايين من أبنائها مثلما حدث مع الشعب العراقي والأفغاني.

إن مجلس الأمن هو مجلس الأقوياء الذين نصبوا أنفسهم أولياء أمور العالم، وقضاياه. وفي حقيقة الأمر، ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكيـة هـي القوة العظمى الأحادية القطب، وهي بالتالي المسيطرة على المنظمة الدولية، والمتحكمة بهـا، بل نستطيع القول إن الأمم المتحدة بما تحتوي من منظمـات أصـبحت جـزءاً مـن الإدارة الأمريكية. ومعلوم مواقف أمريكا من قضايا العالم العربي والإسلامي.

وأعتقد أن العالم العربي والإسلامي بما يملك من إمكانيات ومقومـات، وموقـع وثـروات، باستطاعته أن يكون أحد القوى الفاعلة، والمؤثرة في السياسة العالمية لخدمة قضاياه وأهدافه. والأمم المتحدة بما تحتوي من منظمات ليست ساحة نزال للضعفاء. إن دبلوماسـية الجـري وراء استصدار المزيد من القرارات أيّا كان لونها وشكلها، هو العبث واللهث وراء الـسراب. وكما قيل الدبلوماسية بلا قوة كالموسيقى بلا آلات. إن العالم العربي بما يمتلك من مقومـات وثروات وإمكانات هو أعظم فيتو في وجه الطامعين به والمستهينين بقدراته.

منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945م رافق مجلس الأمن هذا النشوء كأهم جهاز دولـي أوكلَ إليه مهمة التصرف في حالة تهديد الأمن والسلم الدوليين. وقد مارس مجلس الأمن دورا سلبيا ملحوظا في كثير من المنازعات الدولية بما فيها القضية الفلسطينية.

لكنَّ هذا النشاط الملحوظ في القضية الفلسطينية كان في شكل قرارات لا تمت بصلة لجـوهر القضية الفلسطينية، وإنما يدور حولها وبظروفها دون الولوج لنواتها.

بدأت قرارات مجلس الأمن المتعاقبة والمتكررة منذ عام 1948، بمجموعة من القـرارات، مثل القرارات 42، 43، 49، 50، 54، 57، 59، 60، 61، 72، 73، وكانت معظـم هـذه القرارات تطالب بوقف إطلاق النار، أو إعلان الهدنة، أو وقف الأعمال العدائية، أو العنـف، أو التأكيد على هذه المطالب، أو إنشاء لجنة للتحقيق، أو جمع معلومات، وتقديم تقرير لمجلس الأمن[1]. بمعنى أن مجلس الأمن منذ بدايته لم ينشغل ويبحث في العناصـر الجوهريـة فـي القضية الفلسطينية. بل انشغل في جوانب شكلية هامشية كالطلب من الهيئة العليا الفلـسطينية، والوكالة اليهودية وقف إطلاق النار.

وفي عام 1967م رغم ما حلَّ بالشعب الفلسطيني من تشريد، وقتل، واحتلال ما تبقّى مـن الأراضي الفلسطينية، واحتلال أراضٍ من ثلاثِ دولٍ عربية، كان رد مجلس الأمن هزيلا، ولم يأتِ هذا الرد إلا بعد خمسة أشهر من العدوان الإسرائيلي في 5 حزيران عام 1967م، عبـر قرار (242)، وهو إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[2]. بينما صدر أكثـر من خمسة قرارات في الأسبوع الأول الذي تلا غزو العراق للكويت في عام 1990.

المشكلة الرئيسية في قرارات مجلس الأمن التي تخص القضية الفلسطينية، ورغم أن الجهاز الرئيسي في تنفيذ الإدارة الدولية، إلا أنه يفتقد للقوة التنفيذية، وتخلو من الإشارة إلى الفـصل السابع، الخاص بالمؤيدات الجزائية في ميثاق الأمم المتحدة. ولو نظرنا إلى القرارات الخاصة بحرب الخليج والعراق ولبنان؛ لرأينا هذا الربط حاصلاً في الفصل السابع، والعقوبات الواردة فيه. وعليه فإن عدم إدراج الفصل السابع في القرارات الدولية يجعل هذه القرارات غير قابلة للتنفيذ، وإنما هي عبارة عن إرشادات، ونصائح ليس إلا.

من خلال متابعة موقف حركة حماس من قرارات مجلس الأمن حول القـضية الفلـسطينية، يلاحظ أن الحركة لم تتعامل مع هذه القرارات والمواقف بمنظار واحد، بل على مدى توافـق هذه القرارات مع المصلحة الفلسطينية، حسب فهم الحركة وإستراتيجيتها.

اتخذ رفض الحركة لقرارات مجلس الأمن أشكالا متعددةً ومختلفةً، وذلـك حـسب الواقـع والمعطيات على الأرض، ومن هذه الأشكال:

الشكل الأول: التركيز على الداخل الفلسطيني، وذلك من خلال التصعيد والطلب من الجماهير الفلسطينية بالتحرك لرفض هذه القرارات المتعلقة بالتسوية الفلسطينية، والعمل من أجل إفشالها من خلال تصعيد المقاومة والجهاد في نفوس أبنـاء الـشعب الفلـسطيني، وعبـر البيانـات والتصريحات الصادرة عن قيادات الحركة. حيث دعت الجماهير الفلسطينية إلى تجديد الهمّة

---

[1] عواد، محمود، القد في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ص 182، 225، 293، 473، 479.

[2] المرجع نفسه، ص483.

والعزيمة لمواصلة الانتفاضة، والعمل على تطوير أساليب المواجهة مع العدو من أجل إحباط المؤامرات التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني[1].

الشكل الثاني: وذلك عند دخول المنطقة بمجملها إلى مرحلة التسوية السلمية، الأمر الذي دفع الحركة إلى رفض هذه القرارات الدولية، التي لا تنسجم مع فهم الحركة وموقفها بالنظر إلى القضية الفلسطينية. وذلك باستخدام الرسائل السياسية والإعلامية إلى زعماء العالم. ففي رسالة موجهة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (بل كلينتون)، دعته الحركة إلى انتهاج سياسة قائمة على النزاهة والعدالة، وتفهم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، واستعادة حقه في أرضه المغتصبة[2].

وفي مذكرة وجهت إلى اجتماع وزراء خارجية العرب، دعت المجتمعين في القاهرة إلى الوقوف إلى جانب الحقِّ الفلسطيني، والتمسك بقرارات القمم العربية، التي تتمسك بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[3]. وعلى الرغم من الرفض الذي اتسم به موقف الحركة من قرارات مجلس الأمن؛ فإن الحركة تعاملت بإيجابية مع بعض القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية. كما في تعاملها مع قرار (799) الخاص بالإبعاد ــ وذلك عندما أبعدت إسرائيل (450) من قادة ونشطاء حركة حماس والجهاد الإسلامي إلى لبنان عام 1990م على أثر قيام الجناح العسكري لحركة حماس باختطاف الجندي الإسرائيلي (نسيم طوليدانو) ــ حيث طالبت الحركة بتطبيق هذا القرار، مما يعد تطوراً جديداً في تاريخ الحركة. حيث إنها المرة الأولى التي تطالب فيه الحركة بتطبيق قرار صادر عن مجلس الأمن. وقد دعت الحركة الهيئات الدولية، والمنظمات، وحقوق الإنسان وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، وأمينها العام للعمل على رفع الظلم عن أبناء الشعب الفلسطيني، وإبطال قرارات الإبعاد الجائرة[4].

فقد غاب مجلس الأمن طويلا، خلال انتفاضة الأقصى منذ عام 2000م، وما واكب ذلك من أحداث وتطورات على الساحة الفلسطينية، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بإعادة احتلال المدن الفلسطينية، وعمّت الاجتياحات، والقتل، والاغتيالات جميع المدن الفلسطينية. إضافة إلى التوسع الدائم للاستيطان، وبناء الجدار العنصري الفاصل، وقضم العديد من الأراضي الفلسطينية المتبقية. إضافة على ذلك محاصرة الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات) في المقاطعة

---

[1] بيان حماس، رقم 937 /9 ، كانون الأول، 1992م.

[2] بيان لحماس، رسالة إلى كلينتون، 26 / أكتوبر / 1994 م.

[3] مذكرة إلى وزراء الخارجية العرب، 19 أيلول ــ 1993م. وانظر كذلك الرسالة الموجهة الرؤساء والملوك العرب المشاركين في اجتماع جدة وفيها دعوة إلى الوقوف إلى جانب جهاد الشعب الفلسطيني، وإحباط المؤامرات والمخططات التي تحاك ضد القضية الفلسطينية، 6 حزيران، 1996م، http://www.elakhbar.org.eg/issues/16282/040.html

[4] حماس، بيان رقم (68)، 17 / 12 / 1990م.

لفترة طويلة. ورغـم الحصـــار الذي ضرب بأطنابه على جميع المناحي المعيشية في قطـــاع غزة؛ إلا أن مجلس الأمن بقي بعيدا، ولم يجتمع أو يعقد ولو من أجل إصـــدار قـــرار لوقــف الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني. ولكنّه عاد من جديد ليبرز على المسرح الدولي بعد غيـــاب دام خمس سنوات، ليصدر قرار (1850) لعام 2008م. شدد على المبادرة العربية لعام 2002م، والتزامه على مسيرة المفاوضات الثنائية، وطالب القرار المنظمات الدوليـــة بـــدعم الحكومـــة الفلسطينية التي تلتزم بمبادئ المجموعة العربية، وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية[1].

والملاحظ أن مجلس الأمن من خلال هذا القرار قد حـــول القـــضية الفلـــسطينية إلـــى مفاوضات ثنائية، ومسار (أنابولس)، ودعم حكومة سلام فياض. مما يعد تدخلاً فـــي الـــشأن الفلسطيني، ويزيد من الانقسام والصراع الداخلي. إن إحالة التسوية إلى مفاوضـــات ثنائيـــة بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، يعني تجاوز القرارات الدولية بما فيها الـــصادرة عـــن مجلس الأمن. ناهيك عن إلغاء الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وذلك بإخضاع الموضوع كله لإرادة المتفاوضين، أي الإدارة الإسرائيلية الأمريكية. وبهذا تسقط المرجعيـــات الدوليـــة والقرارات التي صدرت بحق القضية الفلسطينية. وهنا يكون مكمن الخطر.

إن حركة حماس بدورها عبرت عن رفضها للقرار، وقالت: " لا قيمة لهذه القـــرارات وهي فارغة من مضمونها "[2]. وقال فوزي برهوم الناطق باسم حركة حماس، " كان الأجدر بمجلس الأمن بدل اتخاذ قرارات لدعم عملية التسوية الوهمية، يضللون بهـــا الـــرأي العـــام العالمي، ولدعم المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي لإطالة أمد عدوانه على شعبنا، وإعطائه غطاءً دولياً للاستمرار في ارتكابه، كان الأجدر به أن يتخذ قرارات فعلية لمحاكمة مجرمـــي الحرب الصهاينة، الذين قتلوا شعبنا وسلبوا أرضه. وطالب مجلس الأمن إنهاء حصار غـــزة، بفك الحصار، ووقف الاستيطان، وإزالة جدار الفصل العنصري"[3].

ومجمل الحديث عن موقف حركة حماس من قرارات مجلس الأمن، الذي أخذ طابع الرفض يعود لأمرين[4]:

1- التزامها بجملة الثوابت والاستراتيجيات التي حددتها.
2- قناعتها أن الأطراف التي تقود الشرعية الدولية ليست جادة في إعـــادة حقـــوق الـــشعب الفلسطيني".

---

[1] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 11 / 12 / 2008م.
[2] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 13 / 12 / 2008م.
[3] قناة الأقصى، مقابلة مع فوزي برهوم، 13 / 12 / 2008م.
[4] محمد، جواد، وآخرون، الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، مرجع سابق، ص125.

وهذا ملاحظ من خلال مسيرة مجلس الأمن مع القضية الفلسطينية منذ نشوء مجلس الأمن إلى يومنا هذا. فعلى الرغم القرارات التي صدرت بحق الشعب الفلسطيني؛ فإنها بقيت حبـــراً على ورق، بل لا قيمة لها.

الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ انطلاقة حركة حماس عام 1987م كامتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلـــسطين، وحتى اليوم لم تشهد العلاقة المتبادلة بين حماس والإدارة الأمريكية تغييـــرات جوهريـــة، أو انعطافاً مهما خارج سياسات النهج الإستراتيجي الأمريكي المشهور بعدائه للإسلاميين وكل من يعارض التوجه الأمريكي. فالشك والاتهام والتحريض، شكلت عناصـــر حركـــت المواقـــف الأمريكية عموما تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس رغم محافظتها على سياسة متوازنة، وأداء راشد تجاه العالم الخارجي، وبالأخص الدول الغربية. تجاوز إعادة الأخطاء الفلسطينية الفصائلية السابقة إبان السبعينيات والثمانينيات. وبقي الصراع مع الاحتلال الإســـرائيلي فـــي إطار الوطن الفلسطيني والحدود الفلسطينية دون انفلات أو تشعبات خارجية ضارة للحركـــة والقضية الفلسطينية فلم تهاجم الحركة المصالح الأمريكية ولم تدعو لذلك رغم تحيزها الواضح للاحتلال الإسرائيلي. وخلافا للموقف الأوروبي الأقلّ حدة، والأكثر توازنـــا؛ فـــإن الموقـــف الأمريكي كان الأقرب للموقف الإسرائيلي بصدد العلاقة مع حماس. والأكثر انـــسجاما معـــه طيلة مراحل ومحطات الكفاح الفلسطيني. ورغم التوجه العدائي العام الـــذي رســـم للـــسياسة الأمريكية تجاه حماس فإن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من العمل علـــى انتهـــاج تكتيكات لاحتواء الحركة مبكرا، فكانت العديد من الاتصالات ومحاولة التعـــرف علـــى رؤى ومواقف الحركة، والاستفسار عن برامجها وسياستها.

وتولى ذلك دبلوماسيون أمريكيون ذوو مستويات دنيا نسبيا عام 1993م، مع بعض قادة الحركة في بعض الدول العربية. وفي محاولة لتطويعها، وترويضها، ومحاولة إدخالهـــا فـــي الحظيرة الأمريكية، والتراجع عن معارضتها للتسوية السلمية في المنطقة.

ومن الملاحظ أن وتيرة السعي الأمريكي لاحتواء حماس سياسيا، لم تتوقف رغم تقطعها وعدم انتظامها طيلة عهد الرئيس الأمريكي بل كلينتون، فيما شهدت الإدارة الجمهورية بإدارة جورج بوش عزوفا واستكبارا على هذا الصعيد.

واللافت للنظر أيضا أن الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة جورج بوش كانت الأشدّ قسوة تجاه حماس، وسبل التعامل معها خصوصا على التشديد على اتهامها بالإرهاب، فإن جهـــود الإدارة الأمريكية تمكنت من احتواء الموقف الأوروبي المتوازن نـــسبيا إزاء حمـــاس تحـــت جناحها. وتجفيف العلاقات السياسية للحركة بكثير من الدول الغربية، والتضييق عليها وعلـــى

كثير من المؤسسات المحسوبة عليها، أو المتعاطفة معها، وتجفيف الكثير من منابع التمويل التي تغذي الحركة وترفد أنشطتها وفعالياتها ومؤسساتها.

ولعل من الخطأ الاعتقاد بأن تحولا أساسيا ما قد طرأ على الموقف الأمريكي من حركة حماس، وفصائل المقاومة بشكل عام. وعندما وافقت الإدارة الأمريكية على مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية إبان زيارة الرئيس الفلسطيني أبو مازن للولايات المتحدة الأمريكية. هذه الموافقة لا تعدو كونها تكتيكا اضطراريا مع ظروف معقدة في تلك المرحلة تعيشها الإدارة الأمريكية، وأزمات خارجية، وتطور معبر عن يأس من احتواء الحركة، أو لجمها وإخماد عنفوانها، وتمردها ورفضها لمشاريع التسوية.

لقد تقاطعت الرغبة فلسطينياً وإقليميا ودولياً في احتواء حماس عبر إدماجها في العمل السياسي، وإشغالها بحيثياته وتفصيلاته وقضاياه، وما قد يخلفه ذلك من إضعاف لقوتها العسكرية، والسير بها على طريق النضج السياسي حسب المفهوم الأمريكي، والرغبة في تهدئة الجبهة الفلسطينية.

بمعنى آخر إن الولايات المتحدة الأمريكية، فضلت في فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش التعاطي مع حركة حماس عبر الاحتواء السياسي، وليس العسكري ومن خلال خطة متدحرجة لإشراك حماس في صلب النظام السياسي الفلسطيني وسحبها إلى مربع المسؤولية الوطنية، والإدارة والشعبية الكاملة. وما يعنيه ذلك من نزوع إلى الحسابات السياسية الدقيقة، وعدم الاصطدام مع توجهات الجماهير أيّا كانت خشيةَ مواجهة عقابها في صناديق الاقتراع، وهو ما يقود حسب رؤوس هذه الرؤية إلى تغليب متطلبات السياسة على جموح العسكرة والسلاح، والإنشداد إلى الهموم والقضايا والمسؤوليات الوطنية الكثيرة والمعقدة، والمتشعبة أكثر من أيِّ شيء آخر.

إن رهانات الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من القوى إلى تحويل حماس في المستقبل القريب إلى حركة بلا أنياب، أو حركة منزوعة السلاح، أو حركة ذات اهتمامات سياسية بعيدا عن العمل المقاوم هو رهان خاسر.

إن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يلاحظ أن الموقف الأمريكي من حماس وقضايا الشرق الأوسط بشكل عام تحدده إسرائيل عبر اللوبي اليهودي في الإدارة الأمريكية أو الكونغرس، الذي يوجد بداخله عدد كبير من المساندين للمواقف الإسرائيلية. أضف إلى ذلك الوزراء الذين هم من أصل يهودي، أو مساندين لليهود. بالمقابل هناك حقيقة مؤكدة من قبل الإدارة الأمريكية أن تحسين صورة أمريكا في العالم تقول إن تضرر المصالح الأمريكية في العالم نتيجة الارتباط بالمصالح الإسرائيلية تتطلب أحياناً محاولة التعامل مع الواقع المفروض.

ولأن حماس لم تعد فقط رقما في المعادلة الفلسطينية، وإنما تيار شعبي (حكومة)، وطرف مفاوض، وحكومة وحدة وطنية، وبعد ذلك سيطرتها الكاملة على قطاع غـزة، فقـد أصـبح التفاوض معها من قبل الأمريكيين ليس ترفا، أو مجرد تنازل بقدر ما أصـبح أمـرا واقعـا تقتضيه المصلحة الأمريكية قبل أيّ شيء فما زيارة جون كيري إلى قطاع غزة بعد العـدوان الإسرائيلي عليه تحت حماية سلطة حماس إلا جزء من الإقرار بهذا الواقع رغم عـدم لقائـه بقيادات الحركة.

عندما أعلنت حركة حماس مشاركتها في الانتخابات التشريعية، كان الموقف الأمريكي الذي كان يروج للحريات والديمقراطية في المنطقة مستهجن، حيث هدد الكونغرس الأمريكي بقطع الدعم والمساعدة المالية الأمريكية إذا سمح للحركة بدخول الانتخابات. ولأن الدوائر الغربية، ومراكز الاستطلاع كانت تعطي لحركة حماس بين (20 ــ 30 %) من مقاعد التـشريعي. إلا أن اكتساح الحركة لهذه الانتخابات، وفوزها بـِ (62 %) من مقاعد المجلس التـشريعي غير متوقعة، وصدمة لصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

حماس بدورها لا تمانع من اللقاء مع الأمريكيين بشرط عـدم التنـازل عـن الثوابـت الفلسطينية. وعلى قاعدة إنهاء الاحتلال، والاحتفاظ بأوراق القوة[1]. وما اللقاءات المتكـررة بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وحماس إلا أسلوباً من أسـاليب لقـاءات حمـاس مـع الأمريكيين، وإن كان الأمريكيون يهاجمون هذه اللقاءات؛ إلا أنها في حقيقة الأمر لم تكـن إلا بموافقة أمريكية. ومن المعروف دائما أن جيمي كارتر كان دائما حلقة الوصـل بـين مـن تعارض أمريكا اللقاء معهم؛ وذلك حتى لا تحرج من لقائهم، وللحفاظ على علاقات حميمة مع حلفائها، ولحفظ ماء وجهها كونها صنفتهم على قائمتها السوداء علما أن هذه اللقاءات لم تسفر عن نتيجة، ولم تعدو كونها استكشافا لمواقف الحركة.

إن قراءة متأنية لصورة المشهد الفلسطيني والدولي، تكفي لأن تمزج بخلفيـات ذلـك اللقاء، والذي لم يكن رسميا. إن اضطرار أمريكا للحوار وجسّ النبض مع حماس من خـلال كارتر يعود لعدة أسباب:

1- لقد مضى عامان على قيادة حماس للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورغم ما تعرضت له من تضييق، واعتقال قيادتها وأعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية، واغتيال وتدميرٍ إسرائيليّ، وحصار اقتصاديّ وسياسيّ إقليمي ودولي، لا يبدو أنهـا مـستعدة للتراجـع والتنازل عن ثوابتها، أو ترك السلطة ورفع الراية البيضاء.
2- منذ أن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، أرادت بعض القوى الإقليمية والدوليـة خلق نموذجين من الأراضي الفلسطينية: نموذج حماس في غزة، ونموذج فتح في الضفة

[1] فضائية القدس، مقابلة مع خالد مشعل، الاثنين، 15 / 12 / 2008م.

الغربية؛ وذلك من أجل أن يتحول المواطن الفلسطيني إلى قاضٍ يحكم على كلّ من النموذجين: نموذج الضفة إلى اقتصاد قوي، ورفاهية رواتب، أمن، رفع الحواجز، تطبيق ما تمّ علية الاتفاق بين إسرائيل والسلطة. هذا النموذج هو المفترض في الضفة الغربية. أمّا في المقابل في قطاع غزة: أمن مفقود، قتلى وجرحى، وتدمير، وطائرات تحلق في الأجواء، تقصف كل من يحاول رفع بندقية، أو إطلاق صاروخ. إضافة إلى ذلك اقتصاد منهار، وقطع الرواتب، لا عمل، لا غذاء. يتحول القطاع إلى سجنٍ كبير. في هذه الأثناء تفقد حماس غطاءها الجماهيري، وندفع نحو إفشال حماس، وإسقاط حكومتها؛ وذلك بفعل الجماهير الغاضبة على حكم الحركة.

لكنّ الواقع المشاهَد غير ذلك. فالضفة الغربية لم ترَ الرفاهية، وغلاء المعيشة يجثم على صدر المواطنين، والمستوطنات تتقدم على حساب الأراضي الفلسطينية، والحواجز زادت على ما كانت عليه، واعتداءات المستوطنين تزداد يوما بعد يوم، وجدار العزل العنصري يبتلع الأراضي الفلسطينية، والموقف الشعبي من عملية السلام بدأ يتآكل يوما بعد يوم.

خلاصة القول، لقد فشلت أمريكيا في خلق النموذجين المفترضين، وبذلك ذهبت احتمالية الثورة، والانفجار على حركة حماس من قبل الأطراف الإقليمية، والدولية، وخاصة أمريكيا. وأصبح إيجاد قناة للحوار معها تمليه الحقائق. وأصبح من الضروري الحوار مع الحركة، كنتيجة تلقائية لثبات الحركة على مواقفها، وقدرتها على توجيه الاتهام إلى من يحاصر الحركة، وليس إلى الحركة.

3- وبالرغم من أن العديد من دول العالم تسير في الفلك الأمريكي؛ فإن هذا يعني أن سياستها متطابقة تماما مع السياسة الأمريكية. بل بدأت تتبلور ولا سيما في الاتحاد الأوروبي معالم سياسية جديدة تختلف إلى حد ما عن السياسة الأمريكية فقد شرعت بعض هذه الدول بإقامة علاقات اتصال مع حماس، مباشرة وغير مباشرة، وإن كانت متواضعة حتى هذه اللحظة، وسرية في جزء واسع منها؛ إلا أنها تحمل رسائل تنبيه إلى أمريكيا أن دولاً أخرى على الساحة الدولية كأوروبا، وروسيا، وقوى على الساحة الإقليمية: العربية، والإسلامية لا تجد حرجا بالحديث مع حماس. وهذا ما يدفع أمريكيا لفتح قنوات اتصال تضمن بقاءها صاحبة نفوذ. والأولى في المنطقة، وفي الوقت نفسه لا تظهر كمن تراجعت عن تصريحاتها، وسياساتها تجاه حماس.

إن العلاقة المميزة التي تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل، جعلت الموقف الأمريكي أكثر تطابقاً مع الموقف الإسرائيلي المعادي لشعبنا، والمخالف للشرعية الدولية، فليس المطلوب من حركات المقاومة التسول للجانب الأمريكي من أجل الاعتراف بها وإزالة

الاحتلال وإعادة الحقوق لأصحابها إذا علمنا أن أمريكا تمارس السياسة نفسها التي تمارسها إسرائيل ضد شعوب المنطقة، فأمريكا دولة محتلة، فقد احتلت العراق وأفغانستان وتعاملت الطريقة نفسها التي تتعامل بها إسرائيل مع الشعوب المحتلة من اضطهاد وقتل وتعذيب وسجن.

في المقابل المطلوب من حركة حماس قراءة الواقع وتداعيات ما يحدث في العالم قراءة صحيحة، والتعامل مع التغيرات بكل حنكة واتزان.

فأمريكيا تعاني من الهاجس الاقتصادي المتداعي للانهيار وظهور قوى منافسة لها مثل الصين والهند إضافة إلى ذلك حالة التراجع والفشل العسكري في حربها في كل من العراق وأفغانستان.

فالمستقبل لا يبشر بخير لأمريكا لبقائها الدولة الوحيدة المسيطرة في هذا العالم، وهنا لا بد لحركة حماس أن تعمل بكل قوة لجمع الشمل الفلسطيني، والعمل عل إنهاء الانقسام، وتحديد رؤيا فلسطينية مشتركة تجمع عليها الفصائل الفلسطينية مع توافق عربي وإسلامي حتى لا تظهر وكأنها العقبة الوحيدة أمام تحقيق السلام والعمل على كشف إسرائيل في توجهاتها السلمية.

وأعتقد أن الفرصة سانحة لذلك خاصة بعد فوز اليمين الإسرائيلي المتطرف الرافض للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

الاتحاد الأوروبي:

إن المتتبع لسياسة الدول الأوروبية حيال القضية الفلسطينية يلاحظ أن المصالح الإستراتيجية الجغرافية للدول الأوروبية تحتل مرتبة أولية في تقييم سياستها بالنسبة للصراع الإسرائيلي العربي، فعلى الصعيد الاقتصادي والمادي فإن السعي للوصول إلى السوق البترولية والى الأسواق العربية يملي في الواقع عدداً من القرارات السياسية بعيداً كل البعد عن الحسابات الأيديولوجية[1]. فهذه الدول تعد منطقة الشرق الأوسط سوقا لمنتوجاتها وصناعاتها كبيع السلاح أو غيره من الصناعات الأخرى.

وقد ألقت العديد من الدول الأوروبية بثقلها في الصراع العربي الإسرائيلي مثلما الحال مع إسبانيا وذلك من خلال مؤتمر مدريد عام 1991م، و النرويج من خلال اتفاقيات أوسلو عام 1993م.

---

(1) برنارد بوتيفو،الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005، ص141.

ويمكن رصد الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية على النحو التالي[1]:

1- قضية الوطن الفلسطيني: يشوب الغموض الرؤية الأوروبية حول حق تقرير المصير الفلسطيني، فعلى الرغم من اعتراف الاتحاد الأوروبي بحق تقرير المصير، فإنه لم يحدد صراحة مكان هذا الوطن الفلسطيني، وهل مكان هذا الوطن هو أرض فلسطين أو حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لم توضح المجموعة الأوروبية مفهومها للدولة الفلسطينية.

2- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية: الموقف الأوروبي من قضية الاعتراف بـ (م. ت. ف) اتسم بالسلبية، فقد تجمد التصور من المنظمة منذ الثمانينيات عند نقطتين وهما: أن المنظمة ممثل للشعب الفلسطيني، ولكن ليست الممثل الوحيد، واعتبار أن المنظمة طرف معني بتسوية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ولكن على أساس الاعتراف بإسرائيل والدعوة إلى التخلي عن الكفاح المسلح.

3- مشكلة اللاجئين ومبدأ حق العودة، برز ذلك في تأييد الأوروبيين للقرار 194، والقرارات اللاحقة، بحق النازحين الفلسطينيين، من جراء حرب حزيران 1967م في العودة لديارهم، ومن الواضح أن المجموعة الأوروبية تؤيد القرارات الدولية المتعلقة بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في إطار تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط.

4- الأراضي المحتلة، وهو أكثر أبعاد القضية الفلسطينية وضوحاً في الموقف الأوروبي، وذلك باعتبار أن القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بصفة خاصة كانت أكثر ميلاً للتحديد والالتزام بمبادئ القانون الدولي، ورغم أن بيان البندقية أفرد فقرة خاصة عبرت فيها المجموعة الأوروبية عن ضرورة وضع حد لإسرائيل لاحتلالها للأراضي العربية المحتلة.

ومن الواضح أن المجموعة الأوروبية اكتفت بذكر عدم شرعية الاحتلال، ولم تشجب بصراحة سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

[1] برنارد بوتيفو،الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003، المرجع السابق، ص 88، 89

أما عن موقف الاتحاد الأوروبي من المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة فقد اتسم بالسلبية لسببين[1]:

أولاً : "رفضها تحديد موقف من المقاومة الفلسطينية.

ثانيا: حرصها على النص على وقف جميع أعمال العنف بين جميع الأطراف وهو ما فهمه الجانب العربي على أنه معارضة لحق الفلسطينيين بالمقاومة " [2].

وعند مقارنة السياسة الأمريكية بالأوروبية تجاه القضية الفلسطينية نجد هناك اختلافات بين السياستين لا يمكن تجاهلها فسياسة أمريكا إزاء إسرائيل تتسم بالثبات، وعدم التغيير.

إن تدخل أمريكا في الشرق الأوسط يعد حديث العهد حيث يعود إلى الحرب العالمية الثانية، وتعود هذه التدخلات إلى المصالح الأمريكية المتمثلة بالنفط الكامن بالمنطقة أضف إلى ذلك الدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عمدت أمريكا إلى إبقاء مفتاح العملية السلمية بيدها، ولم تسمح لأحد بأن يتدخل فيها.

أما أوروبا، فتعتبر السياسة الخارجية هي جوهر العمل السياسي، واهتمام أوروبا بالشرق الأوسط القديم، فهذا الشرق بالنسبة لأوروبا، هو ذو أبعاد تاريخية، وثقافية، وجغرافية، الأمر الذي لا نجد له مثيلاً بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى كل حال فإن أوروبا تفضل أن يبقى الشرق الأوسط مستقرا وهادئاً، بعيدا عن الحروب والمنازعات؛ وذلك كون الشرق الأوسط قريبا جغرافيا لأوروبا، ووجود النفط الذي يزود أوروبا وتستفيد منه.

وفيما يتعلق بموقف حركة حماس من الاتحاد الأوروبي؛ فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى سياسة الاتحاد الأوروبي، ومواقفه المتخذة من حركة حماس، وكيفية التعامل معها. فقد قام الاتحاد الأوروبي بإدراج الجناح السياسي لحركة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية، وكان قبل ذلك قد وضع الجناح العسكري على قائمة الإرهاب[3].

لم يكن هذا الموقف مستغربا من قبل الاتحاد الأوروبي لأنه يأتي في سياق ما سمي مواجهة الإرهاب، والذي أدرجت فيه كل حركات المقاومة ضمن هذا السياق، وضمن مخطط أمريكي يرمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار للمحتل، ونزع الشرعية التي أقرتها الأمم المتحدة عن كل مظاهر المقاومة لدى الشعوب المحتلة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني. ومن الصعب عزل القرار الأوروبي عن مجمل الأوضاع المهيمنة على الاتحاد الأوروبي، وخاصة علاقته

[1] برنارد، بوتيفو، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي مرجع سابق، ص141.

[2] مجلة السياسة الفلسطينية، التدخل الأوروبي في فلسطين: أمر سياسي أم مالي، أريان القاصد، مركز البحوث والدراسات، الفلسطينية، السنة الخامسة، العدد السابع عشر، سنة 1998، ص 30.

[3] علاء حسن، مجلة القدس، مركز الإعلام العربي، الاتحاد الاوروبي وادراج حماس على قائمة المنظمات الارهابية، العدد 2003/58/ص 57

بالولايات المتحدة الأمريكية، والاحتلال الإسرائيلي وكانت الضغوط التـــي مارســـتها الإدارة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي واضحةً في سبيل وضع حركة حماس على قائمة الإرهاب.

فموقف الاتحاد الأوروبي لم يكن بعيداً عن المواقف الإقليمية والدولية في تعامله مع حركة حماس، فقد وضع الاتحاد الأوروبي العديد من الشروط ليتسنى له التعامل مع الحركة، ومنها: إنهاء المقاومة بدعوى أنها إرهاب، والاعتراف بإسرائيل، وكان موقف حماس واضـــحا مـــن خلال مواقفها الرافضة لهذه الشروط، وهذا انعكس على علاقة الاتحاد الأوروبي مع الحركة، وقد وضح ازدواجية الاتحاد الأوروبي في تعامله مع حركة حماس من خلال نتائج الانتخابات التشريعية، فأوروبا التي تعد نفسها من طليعة الدول الداعمة للديمقراطية، ومطالبـــة بحقـــوق الإنسان، والتي اعتبرت بأن الانتخابات التشريعية الفلسطينية من أنزه الانتخابات في العـــالم، كيف تعاملت مع هذه النتيجة؟ هل قبلت بها؟ وهل تعاملت معهـــا واحترمـــت إرادة الـــشعب الفلسطيني؟ الواقع أن أوروبا لم ترفض نتيجة الانتخابات لفظاً لكن رفضتها عمليـــاً، ومـــن خلال الممارسة فمن المعلوم أن الاتحاد الأوروبي يعد أحد أهم مصادر التمويل الداعمة للشعب الفلسطيني، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتحويل ما يقرب من(600) مليـــون دولار ســـنوياً للسلطة الفلسطينية[1].

ومع فوز حركة حماس أوقف الاتحاد تبرعاته للسلطة التي أصبحت تحت قيادة حماس، واشترطت لتوفير هذا الدعم أن تعترف حماس بإسرائيل ونبذ الإرهاب، وعند رفض الحركـــة لهذه الشروط عاد الاتحاد الأوروبي بتحويل المساعدات إلى الرئاســـة الفلـــسطينية بزعامـــة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وقد ظهر موقف الاتحاد الأوروبي جلياً خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، في يناير كانون الثاني 2009م، حيث أكد الاتحاد الأوروبي على حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها[2].

وعلى الرغم مما تعرض له أهل القطاع من مجازر وتقتيل بالشوارع، وهدم البيـــوت فـــوق ساكنيها، ورغم أن معظم الذين قتلوا هم من المدنيين حيث كانت نسبة الأطفـــال مـــا يقـــارب 40%، بالإضافة إلى النساء وكبار السن، فإن الاتحاد الأوروبي اعتبر أن هذا العمل هو دفاع عن النفس، في المقابل أدانت حركة حماس موقف الاتحاد الأوروبي، حيث اعتبر الناطق باسم الحركة فوزي برهوم أن الموقف الأوروبي لا يتسم بالحياد والموضوعية؛ بـــسبب انحيـــازه للمواقف الإسرائيلية، وعدم شجبه للعدوان[3].

---

[1] مجلة السياسة الدولية، الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة، ابو بكر الدسوقي، العدد 2006/164/ص 121

[2] قناة الجزيرة، نشرة الأخبار، 2009/2/19/.

[3] قناة الأقصى لقاء خاص، 2009/2/4/ .

وعلى الرغم من هذه المواقف المنحازة الى الجانب الاسرائيلي، فقد كانت حماس تنـوه بأية بادرة إيجابية تصدر عن الإتحاد الأوروبي فقد رحبت الحركة – علـى سـبيل المثـال– بمطالبة الاتحاد الأوروبي إسرائيل برفع حصارها عن قطاع غزة ولكن المتحدث باسمها طالب الاتحاد الأوروبي بممارسة ضغوط سياسية وعملية[1].

من جانب آخر طالب العديد من القادة العرب والفلسطينيين حركـة حمـاس، بالاسـتجابة لمطالب الاتحاد الأوروبي حتى يستطيع العالم التعامل مع حكومة حماس العاشرة، لكن السؤال المطروح في هذا المضمار، ماذا لو اعترفت حركة حماس بما طلب منها من المجتمع الدولي؟ هل ستنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلت عام 1967م؟ وهل سيزول الاستيطان وتعود القدس، ويعود اللاجئون إلى بلادهم؟.

إن التاريخ المعاصر يثبت عكس ذلك، لقد اعترف الرئيس الفلسطيني ياسـر عرفـات ومنظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، ونبذ الإرهاب، واستجاب الفلسطينيون لكل مـا طلـب منهم. فهل حققوا شيئاً ؟.

لقد رأينا كيف استطاعت إسرائيل منذ توقيع اتفاقية أوسلو أن تفرض وقائع على الأرض غير آبهة بالاتفاقات الموقعة معها، فبعد اتفاقية أوسلو واعتراف المنظمة بإسـرائيل اسـتمر الاستيطان في الضفة الغربية، وبني الجدار العنصري الفاصل، تحت ذرائع أمنية، وارتفعـت أعداد المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وازدياد الحواجز، واستمر تهويد القدس بشكل أوسع مما كانت عليه، بل إن إسرائيل حاصرت الرئيس الفلسطيني في المقاطعة فـي رام الله لمـدة ثلاثة أعوام، فماذا عمل الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن والهيئات الدولية لمـن وقـع معـه اتفاقيات السلام؟ وانتهى به الأمر إلى أن استشهد مسموماً من دون أن يتدخل أحد.

وبحسب اعتقادي فإن العالم الذي نعيش فيه لا يحترم الضعيف، ولا يوجد في السياسة حسن نوايا، فالمطلوب من الشعب الفلسطيني أن يعيد حساباته تجاه المنظمات الدولية وتعامله معها. فعندما تتعرض إسرائيل لأي أذى، نرى العالم يتحرك من أجل إنقاذ إسرائيل، لكـن أن يبـاد شعب بأكمله أمام العالم، وتحدث المجازر ضد الشعب الفلسطيني: رجالاً ، ونساءً، وأطفـالاً ، فهذا لا يهم العالم بشيء، بل لقد رأينا العالم الغربي ومنظماته يحملـون الـشعب الفلـسطيني مسؤولية العدوان الذي أعلن على غزة، فأصبحت إسرائيل الـضحية، والـشعب الفلـسطيني المحاصر الممنوع من: الدواء، والأكل، والشرب، تحول إلى جلاد.

ولا بدَّ من الإشارة هنا بأن الموقف الأوروبي من حركة حماس لا يخرج عن النطاق الـذي رسمته وسائل الإعلام الغربية عن الإسلام والمسلمين كونهم مصدراً للإرهاب.

---

[1] قناة الجزيرة، نشرة أخبار 22\2\2008م.

روسيا:

المتتبع لموقف روسيا تجاه القضية الفلسطينية يلاحظ مدى الالتباس والغموض، فتارة نجد روسيا في معسكر الداعين إلى السلام في الشرق الأوسط، وتارة أخرى نجدها تجلس في مقعد المتفرجين على المذابح الجماعية التي تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وأكثر ما تذهب إليه هو مقولة ضبط النفس، ووقف إطلاق النار.

ومن خلال قراءة الموقف الروسي لا بد من وضع بعض الأمور في عين الاعتبار.

- إصلاح البيت الداخلي، وهذا الخطاب ملاحظ في حديث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأركان حكومته من التركيز على التنمية الداخلية، والديمقراطية، ودعم الاقتصاد الحر، ورفع مستوى معيشة السكان.

  وحتى تجد روسيا لها مكاناً تحت الشمس على حد تعبير فلاديمير بوتين؛ فإن مفهوم زمن المواجهات قد انتهى، وإن روسيا قد أسقطت من حساباتها مفهوم المواجهة الذي كان سائداً في العهد السوفييتي، ولكي تبقى روسيا ناجحة فلا بد لها أن تحتفظ بعلاقات طيبة مع كافة دول شعوب العالم دون استثناء[1].

- الأصولية عدو مشترك لكل من روسيا وإسرائيل، وعند مراجعة الموقف الروسي لا بد لنا أن نضع في اعتبارنا الخلفيات التي تحرك الأحداث، وفي مقدمتها المشكلات الداخلية لأمن روسيا القومي، وخاصة فيما يتعلق بقضية القوقاز الروسي – الشيشان وداغستان ــ فما تواجهه روسيا من إرهاب على حد تعبير الروس من المجاهدين الشيشان أو الداغستانيين، هو نفس الإرهاب الذي تواجهه إسرائيل. ويلاحظ أن محفز الصراع في الحالتين هو الصراع ضد الأصولية الإسلامية.

- هوية العلاقات الروسية الإسرائيلية، لعل إحدى أهم الزوايا التي تنظر منها روسيا إلى إسرائيل، وهي ترسم علاقاتها الخارجية مع العالم العربي، هي المركب السكاني لدولة إسرائيل. فمع تفكك الاتحاد السوفييتي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في روسيا تدفق مئات الآلاف من اليهود الروس على إسرائيل، آخذين بعين الاعتبار أن من بين سبع ملايين نسمة في إسرائيل هناك أكثر من مليون نسمة ذوي أصول روسية أو سوفييتية.

  علماً أن الاتحاد السوفييتي كان يناصر العرب ضد الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال إمدادهم بالسلاح، وبالدعم الفني، والتدريب، ولكن مع تغيير الأوضاع وانهيار الاتحاد السوفييتي، بدأت روسيا تحسب حسابا لمواطنيها الموجودين داخل إسرائيل.

- ازدواجية المعايير: إن المتتبع لمواقف روسيا يجدها أنها تتسم بالازدواجية، فهي من جانب تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وأنها ستعمل مع العديد من دول

(1) www. islamonline. netarabic\politics

العالم من أجل الاستقرار، والعودة إلى المفاوضات، ودفع عملية السلام. ولكنها في الوقت نفسه تعلن عن تفهمها لما تقوم به إسرائيل من عدوان على الشعب الفلسطيني.

هذه الأمور لا بد من أن يضعها أي باحث في عين الاعتبار عند دراسة الموقف الروسي من القضية الفلسطينية وكيفية التعامل معها.

ومما لا شك فيه أن روسيا وخاصة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، اتخذت موقفاً أكثر جرأة من نظيراتها الأوروبية، أو أطراف الرباعية الدولية؛ وذلك من خلال دعوة الرئيس الروسي بوتين لقادة حماس بزيارة موسكو بعد أيام من فوزها دون الأخذ بعين الاعتبار موقف شركائه في اللجنة الرباعية، وقد اعتبر بوتين خلال لقائه رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عن احترام موسكو لإرادة الشعب الفلسطيني، وتأكيد شرعية حماس باعتبارها قوة فاعلة في المجتمع الفلسطيني، وحازت على ثقة الشعب الفلسطيني من خلال صناديق الاقتراع[1].

ويبدو أن هذا الموقف من روسيا محاولة لإظهار التمايز الروسي عن الموقف الأمريكي، والأوروبي، وقد يكون جزءاً من المساومة الروسية لأمريكا من خلال الضغط على أمريكيا بورقة المقاومة الفلسطينية.

مع العلم أن روسيا لم تدرج حركة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية في المقابل أعلنت حركة حماس عن تقديرها للموقف الروسي باعتباره موقفاً متميزاً سيؤدي إلى قدر من التوازن الدولي[2].

ولا يخفى على أحد أن الموقف الروسي ينطلق من ثوابت محددة، إذ تحاول روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي والعضو الدائم بمجلس الأمن أن تؤكد استقلالية القرار الروسي عن السياسة الأمريكية؛ لذا فهي تحاول أن تستعيد دورها في عملية السلام، وأن تقوم بدور سياسي في المنطقة من خلال القوى المناوئة للمشروع الأمريكي، وللضغط على أمريكيا حتى تكف يدها عن التدخل في منطقة القوقاز.

فالموقف الروسي مبني على مصالحها الذاتية، فرغم الموقف الروسي من حركة حماس واستقبالها لقياداتها؛ إلا أن سياسة روسيا لم تتغير حيال القضية الفلسطينية.

---

[1] قناة الجزيرة نشرة أخبار 2006/5/5.

[2] قناة الجزيرة، مقابلة مع أسامة حمدان، نشرة أخبار، 6 /2006/5.

الرباعية الدولية:

لقد أثبتت الرباعية عدم جدواها وقصر نظرها وذلك لأن الرباعية اختارتها إدارة بـوش لتغطية انحيازها الأعمى لإسرائيل يوم كان الجيش الإسرائيلي بقيادة أرئيل شـارون يقـتحم المدن الفلسطينية وتقصف طائراته المقرات الأمنية الفلسطينية غير آبه بالاتفاقيات والالتزامات التي وقعتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية.

في اجتماع الرباعية في شرم الشيخ عام 2000م كان واضـحاً أن الوضـع الفلـسطيني الإسرائيلي متجهاً إلى التصعيد بسبب انسداد الأفق والأبواب أمام أي اختراق، فلا مفاوضـات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أفلحت ولا التهدئة في غـزة وإسـرائيل قابلـة للاستمرار، إن المواقف المتعاقبة للجنة الرباعية من هذه الأحداث ومجريات الأمور لم تكـن على قدر الحدث، وإن هذه المنظمات الدولية لم تكن على قدر تحمل مسؤولياتها.

كل دولة من الدول المنضوية تحت اللجنة الرباعية لها مصالحها تعمل من اجلها، فمـن خلالها تتوهم روسيا أن لها دوراً في الشرق الأوسط، وقس على ذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. فيما يخص الجانب الفلسطيني يبقى موقف هذه الدول سلبياً وغير فعال أما فيما يخص إسرائيل وأمريكا فتتولى اللجنة الرباعية وبفاعلية ونشاط تعطيل أي تدخل دولي في المـسألة الفلسطينية.

لقد سقطت الرباعية عندما فرضت عليها إسرائيل تطبيق خارطة الطريـق، وسـقطت عندما فرضت عليها إسرائيل خطتها في التعامل مع القضية الفلسطينية وحركة حماس، وعند اجتماع اللجنة الرباعية في لندن عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2005م صدر بيان عن اللجنة الرباعية طالبت حركة حماس أن تنبذ العنف وإن تعترف بإسرائيل.

وربط المانحون المساعدات المستقبلية بمدى التزام الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس بالالتزام بالاتفاقيات والتعهدات القائمة بما في ذلك خارطة الطريق[1].

موقف حماس كان رافضاً لهذه الشروط حيث قالت حركة حماس علـى لـسان النـاطق باسمها سامي أبو زهري كان يجب على الرباعية أن تطلب وضع نهاية للاحتلال والعـدوان الإسرائيلي وألا تطلب من الضحية بأن تعترف بالاحتلال وتقف مكتوفة اليدين أمام العـدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني[2].

وقد أوضح رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية في خطابه أمام المجلس التـشريعي عند تشكيل حكومته، استعداد حكومته للتحاور مع اللجنة الرباعية الدولية من أجل إنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، وأضاف أنه على استعداد للحوار مع الرباعية من أجل الاستقرار

---

[1] قناة الجزيرة، نشرة اخبار، 2006/2/12

[2] قناة الجزيرة، نشرة اخبار، 2006/2/12

في الشرق الأوسط. وأكد أن حكومته تنظر إلى المجتمع الدولي خصوصاً اللجنة الرباعية أن تنحاز إلى قيم العدل والإنصاف من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، وتابع حديثه بالقول يجب على الرباعية أن لا تنحاز لطرف على حساب طرف آخر، وطالب بالتوقف عن التلويح بعرض عقوبات على الشعب الفلسطيني بسبب خياره الديمقراطي، في المقابل ثمن موقف روسيا كعضو في اللجنة الرباعية التي اختارت سبل الحوار بدلاً من تلويح التهديد والوعيد[1].

رفضت اللجنة الرباعية التعامل مع حكومة حماس الفائزة ما لم تستجب للشروط التي وضعتها. ودخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة حيث توقفت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عن دعم السلطة الفلسطينية مادياً مما ترتب على ذلك وقف الرواتب والالتزامات المفروضة عليها.

أمام هذا المشهد طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس حركة حماس أن تستجيب لهذه الشروط، وأنه على حركة حماس أن تعترف بما اعترفت به السلطة الفلسطينية وهدد أبو مازن بإجراء استفتاء عام للشعب الفلسطيني إذا لم تستجب حركة حماس لهذه الشروط[2].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا على افتراض أن حركة حماس اعترفت بما طلب منها هل سيتحقق للشعب الفلسطيني ما يصبو إليه بمعنى أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وهل ستزول المستوطنات والجدار العنصري الفاصل؟. وهل ستنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلت عام 1967م بما فيها مدينة القدس؟ وهل لدى الرباعية قدرة على إجبار إسرائيل على أن تقوم بذلك ثم يقال للذين يطالبون حركة حماس بالاستجابة لهذه الشروط ويحملونها مسؤولية ما سيؤول إليه الوضع الفلسطيني إذا لم تستجب لهذه الشروط، ألم تعترف (م، ت، ف) بإسرائيل و تنبذ الإرهاب والتزمت بكل ما طلب منها، أليس ياسرعرفات هو من وقع على هذه الاتفاقيات والالتزامات؟ فماذا كانت النتيجة؟ اجتاحت إسرائيل الأراضي الفلسطينية وقتلت المئات وجرحت الآلاف إضافة إلى الأسرى الذين ازدادت أعدادهم.

وحوصر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات داخل المقاطعة حتى استشهد من دون أن تتحرك المنظمات الدولية التي رعت عملية السلام ودعت إليها، لم نرَ اللجنة الرباعية وغيرها من المنظمات الدولية تطلب من إسرائيل وقف عدوانها عن الشعب الفلسطيني ولم نرها تجبر إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة القاضية بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وعودة اللاجئين إلى أرضهم. فلو وافقت حركة حماس على هذه الشروط فمن يضمن أن لا يفعل بها كما فعل بالسلطة الفلسطينية عام 2000م وبالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات؟.

---

[1] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 3/28/ 2006م.

[2] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 2006/5/25م.

وفي عام 2008-2009م شنت إسرائيل حرباً مدمرة على قطاع غزة حيث ضرب قطاع غزة من البر والبحر والجو وضربت المقرات الأمنية والمدارس والمساجد وقتل أكثر من 1350 فلسطينياً معظمهم من الأطفال والنساء والمدنيين واستمرت الحرب 23 يوماً لم نسمع من الرباعية أي رأي أو حديث، بل بقيت صامتةً طول هذه الفترة حتى تنجز إسرائيل مهماتها في القطاع.

وأمام صمود الشعب الفلسطيني وحركة حماس والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة أمام العدوان الإسرائيلي الذي استمر 23 يوما، وعندما أيقن الجميع أن إسرائيل بالقوة لن تستطيع أن تهزم حركة حماس حدث تطور جديد في لغة اللجنة الرباعية على لسان مبعوثها توني بلير حيث قال إن اللجنة الرباعية في الشرق الأوسط ستتعامل مع حماس اذا قبلت بالحل السلمي الذي يقوم على أساس دولتين[1].

وفي تصريح آخر لتوني بلير دعا إلى أن تكون حركة حماس جزءاً من الحل في عملية السلام[2].

موقف حركة حماس من هذا التطور في خطاب اللجنة الرباعية جاء أن الرباعية وغيرها علموا بأن البوابة الصحيحة للشعب الفلسطيني تأتي من خلال حركة حماس وإن هذا التطور في الموقف جاء بعد انتصار الحركة وصمودها أمام العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة[3].

وهذا ما ذهب إليه المحلل السياسي الفلسطيني الدكتور عبد الستار قاسم حيث قال إن هذا التطور جاء بناءً على الصمود والصبر الذي أبدته حركة حماس في معركة غزة[4].

الواضح أن خيارات حماس محدودة في علاقتها مع المنظمات والمجتمع الدولي فيما يطلب منها حتى تكون مقبولة فأمامها خياران: إما أن تسلم بما يراد من التزامات واتفاقيات موقعة مع (م. ت. ف) وهو الاعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة وهذا يتعارض ويتناقض مع ميثاق الحركة ورؤيتها للصراع وهنا تنتفي الفوارق بينها وبين ما ذهبت إليه المنظمة وهذا الموقف له آثار سلبية وكارثية على الحركة.

الأمر الثاني: أن تثبت على مواقفها رغم الصعاب والضغوطات التي ستواجهها على أمل أن يحدث تغيير لدى الشعوب العربية والإسلامية مستفيدة من وجود العديد من دول العالم المناوئة للسياسة الأمريكية والاحتلال الإسرائيلي والداعمة للحق الفلسطيني في العالم.

---

[1] قناة الجزيرة نشرة أخبار، 2008/12/20

[2] الجزيرة، نشرة أخبار، 2009/2/1

[3] قناة الجزيرة، أسامة حمدان نشرة اخبار، 2009/2/2

[4] فضائية القدس، نشرة أخبار، 2009/2/4

الفصل الخامس

الفكر السياسي والاجتماعي عند حركة حماس

- المبحث الأول: التعددية السياسية
- المبحث الثاني: الانتخابات
- المبحث الثالث: العمل الأهلي والاجتماعي
- المبحث الرابع: مشاركة المرأة في العمل الوطني

المبحث الأول: التعددية السياسية

نعيش في عصر تعقدت فيه كل مظاهر الحياة السياسية وتنوعت أساليبها، ولذلك لن تسد الفجوة بين الفكر الإسلامي والفكر السياسي المعاصر إلا بمزيد من الاجتهاد والانفتاح على الآخر وبخاصة أن الإسلام يحض على الحوار ويحترم تعدد الآراء والمواقف.

وعندما نقرأ القرآن الكريم نجد العديد من الآيات تعرضت إلى التعددية والاختلاف قال تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُتَرَاكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ} [الأنعام: 98،99].

وقوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ" [فاطر:27،28]}.

والتعددية في نوع الإنسان، وانتمائه لواجباته وممارسته قال تعالى:"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا" [الحجرات:13].

إن الطريق إلى عمل فكري إسلامي جاد ومتكامل في عصرنا كما هو الحال في أي عصر بحاجة إلى النظر في الأصول الإسلامية، وما توجبه على الناس. فما صلح منها فهو صحيح وهذا يقودنا إلى التعرف على المبادئ الأساسية في الأصول الإسلامية من الناحية السياسية.[1]

1- الإسلام في القرآن والسنة حدد القيم الإسلامية التي يجب أن تستمسك بها الأمة، ويحاكم بها حكامها، وهذه القيم هي التي يسميها العلماء "القواعد العامة" أو "القواعد الكلية".

2- وإذا كان اختيار الحاكم وهو الحجر الأساسي في تنظيم الدولة في الوقت الذي قامت به الدولة الإسلامية الأولى فإن الإسلام اكتفى بتقرير أن الشورى هي طريق هذا الاختبار.

3- الحرية قيمة إسلامية ملزمة، كفلها الإسلام للإنسان ولكن يجب أن لا تكون سبباً في التفرقة والتشرذم.

4- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان شرعيان تقوم بهما نظم الإسلام كافة وهما واجبان على الجماعة لقوله تعالى"وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

---

[1] مغني، محمد أحمد، أركان وضمانات الحكم في الإسلام، مؤسسة الريان، ط الأولى، سنة 1996 ص 43/42/41/ انظر الحكومة الإسلامية أبو الأعلى المودودي، المختار الإسلامي ص53-54

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" [آل عمران: 104]، وقوله تعالى{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ} [آل عمران:110].

5- الحكام مسئولون عن أفراد الأمة بعملهم في رعاية شئونهم وإدارة مصالحهم لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"[1].

ومن خلال دراسة سيرة النبي عليه السلام وممارسته العملية في الحياة يلاحظ أن الإسلام اعترف بالآخر الديني خارج العقيدة الإسلامية، وتمثل ذلك من خلال الوثيقة التي وضعها الرسول عليه السلام في المدينة والتي نظمت العلاقة مع غير المسلمين، على أساس المواطنة من حيث الحقوق والواجبات، لذلك تعتبر الوثيقة عقداً اجتماعياً يحدد العلاقة مع مكونات المجتمع الإسلامي بتياراته وعقائده.

أما بالنسبة لعلاقة المسلمين فيما بينهم فقد ظهرت التعددية السياسية، وقد رعت الممارسة النبوية الرأي والرأي الآخر واشتملت حياة الرسول عليه السلام والصحابة على كثير من المواقف التي تدعو إلى هذا التوجه، ففي الحرب والسلم كانت تظهر آراء مختلفة بين الصحابة وحتى الرسول صلى الله عليه وسلم وظهر هذا في قصة أسرى معركة بدر حيث طالب عمر بن الخطاب بقتل الأسرى بينما كان موقف أبي بكر الصديق مخالفاً لذلك.

ونستطيع القول إن حركة حماس قد استلهمت من التاريخ الإسلامي الغني بهذه النماذج الرائعة في التعددية السياسية واحترام الآخر سواء أكان دينياً أو سياسياً وهذا ما عبر عنه ميثاق الحركة حيث جاء فيه:" تنظر حركة حماس إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي وإن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات وتنظر إلى تلك الحركات وإن توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله بأنها تندرج في باب الاجتهاد ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية"[2].

أما الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية فقد تحدثت الحركة عن مبادلتها الاحترام وتقدر ظروفها والعوامل المحيطة بها والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي[3].

وقد اعتبر الميثاق أن منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة حماس ففيها الأب والأخ والصديق[4].

---

[1] البخاري، ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري،صحيح البخاري، كتاب الجمعة، رقم الحديث 878، دار السلام، الرياض، ص104.

[2] عزام، عبدالله، حماس الجذور التاريخية والميثاق /مرجع سابق/ص 86.

[3] المرجع نفسه، ص87.

[4] المرجع نفسه، ص89.

إن المتابع للشأن الفلسطيني لا يستطيع أن يغفل أو يتجاهل موضوع التعددية السياسية في الساحة الفلسطينية فقد ازدحمت هذه الساحة بالعديد من الألوان والأطياف السياسية سواء أكانت إسلامية أم وطنية أم قومية أم علمانية، وهذه سمة من سمات المجتمع الفلسطيني، وبالتالي لا يستطيع كائنا من كان أن يتجاهل أو يتغافل هذه التعددية.

ولأن الساحة الفلسطينية لها خصوصيتها حيث لا سلطة مركزية تفرض رأيها وسياستها ونهجها بالقوة وبسبب وجود تقارب بالقوة الشعبية بين حماس والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، فلم يفكر أحد بأن يفرض رأيه على الآخر على الساحة الفلسطينية، وبقي الهم الفلسطيني متجهاً نحو مقاومة الاحتلال الإسرائيلي رغم وجود بعض الإشكاليات على الساحة الفلسطينية من صراع ومنازعات.

وبعد مؤتمر مدريد الذي رفض من قبل حماس والعديد من الفصائل الفلسطينية حدث تحالف بين حماس والحركات المختلفة معها أيديولوجيا وسياسياً على قواسم مشتركة منها رفض مؤتمر مدريد، وبعد ذلك اتفاقية أوسلو، بل ذهبت الحركة إلى أبعد من ذلك عندما تحالفت مع القوى اليسارية المعارضة لاتفاقية أوسلو في انتخابات مجلس الطلبة في جامعة بير زيت وذلك من خلال التحالف في قائمة واحدة.

ولعل أكثر التصريحات وضوحاً تصريحات حركة حماس في الاعتراف بالآخر السياسي مهما اختلفت في الرؤية عن قناعات الحركة تلك الصادرة عن مؤسس الحركة الشيخ الشهيد أحمد ياسين حيث قال: "لا نريد أن نكون نحن السلطة، ولا نريد أن نكون القوة الوحيدة في الساحة، نريد أن نكون في الساحة ونعمل لمصلحة شعبنا ووطننا، ولا نحب أن يزول أحد ونريد لكل القوى أن تبقى في الساحة الفلسطينية وإن نكون معاً في خندق المقاومة والجهاد ولا نريد أن نستثني أحداً ولا إضعاف أحد ونريد أن نكون وأبناء منظمة التحرير الفلسطينية وغير المنظمة في خندق واحد"[(1)].

وعلى الرغم من هذه المواقف الصادرة عن حركة حماس إلا أنها اتهمت بأنها حركة شمولية استئصاليه لا تقبل بالآخر[(2)].

ولكننا نقول بكل موضوعية إن قبول حركة حماس المشاركة بالانتخابات دليل على قبولها بالتعددية، فلو فازت أي حركة في هذه الانتخابات هل سترفض حماس هذه النتيجة؟ فمعنى قبولها بالانتخابات أنها قبلت باللعبة السياسية أضف إلى ذلك أنها أقامت حكومة وحدة وطنية بناءً على اتفاق مكة، وقد شكلت من غالبية الفصائل الفلسطينية رغم أن هذه الحكومة لم تعمر طويلاً.

[(1)] منصور، احمد، شاهد على العصر احمد ياسين، احمد منصور، مرجع سابق ص30.

[(2)] مجلة فلسطينيات، الحسم العسكري في غزة، سميح شبيب، مركز القدس للاعلام، العدد 3، سنة 2007، ص59.

تعرف المقاومة نفسها بأنها مشروع لمواجهة وإزالة الاحتلال بإشكاله وامتداداته كافة بالوسائل العسكرية والمدنية المختلفة، وقد ذهب الاتجاه نحو الاعتقاد بأن وظيفة المقاومة هي فقط مواجهة الاحتلال عسكرياً ومدنياً عبر ضرب وجوده ومنشآته واستهداف جنوده وتحريض المجتمع على العصيان وعدم الإذعان إليه والثورة عليه. والحقيقة أن للمقاومة إطارا يتجاوز هذا الفهم ليمتد نحو العمل العام المتعلق بإدارة شؤون المجتمع وتدبير شؤون الناس وممارسة النشاط الاجتماعي الجماعي والمشاركة في وظائف الحكم والدولة والمؤسسات.

ومما لا شك فيه أن حركات المقاومة في العالم شهدت مشاركة المقاومة بأشكال مختلفة في تسيير شؤون المجتمع وعملت بعض قوى المقاومة بالجمع بين العمل المقاوم العسكري ضد الاحتلال والمشاركة في إدارة شؤون الحكم كحال حزب الله في لبنان.

ولهذا نجد أن حركة حماس مزجت ما بين المقاومة والعمل السياسي وهذا يمثل نموذجاً جديداً في مسيرة حركة المقاومة الإسلامية حماس، وقد تميز نموذج حماس في تجربتها ومشاركتها السياسية بالعديد من الأمور:-

- الحجم الكبير والوزن الفاعل على الصعد السياسية والشعبية والعسكرية.
- التأثير النوعي لحركة حماس في المستويات المحلية والإقليمية والدولية حيث استطاعت الحركة وبتأثير من حلفائها مثل سوريا وقطر والسودان والعديد من الدول العربية عقد قمة طارئة في قطر لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية 2008م أما دوليا فقد اتضح ذلك من خلال الزيارات التي قامت بها العديد من الوفود الدولية إلى قطاع غزة المسيطر عليه من قبل حماس، والالتقاء مع رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في دمشق. طبيعة مشروع حماس لجهة طرد الاحتلال والتعددية السياسية وتطوير المجتمع وتنميته.
- الموقف الدولي المعارض لنهج حماس وفكرها الذي وصف بالإرهاب.

وعند دراسة منهج حماس في الجمع بين المقاومة والعمل السياسي نستنتج ما يلي:

- إن هذا الجمع بين المقاومة والمشاركة السياسية لم يكن صدفة أو توجهاً آنيا بل هو مرتبط بالفكر والدور المشروع.
- إن هذه المشاركة جاءت ضمن النظام السياسي السائد ووفقاً للآليات المعمول بها وبناء على القوانين والأنظمة القائمة على الساحة الفلسطينية.
- إن مشاركة حركة حماس أخذت طابع التدرج والتمهل وشملت مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والجامعات ولم يشوب هذه المشاركة بأي نوع من العنف أو الإجبار.

مثلت مشاركة حماس في الحياة السياسية الفلسطينية تطورا سياسيا واجتماعيا يتناغم مع منظومة المبادئ والقيم التي تحملها الحركة والأهداف السياسية والاجتماعية الشاملة التي تتبناها كما يمثل مشروعاً متكاملا ينسجم فيه الخطاب مع موقف القضية الفلسطينية الديني والتاريخي والحضاري وواقع الأمة وماضيها وواقع الأمة والمزاوجة بين الطموح والممكن في إطار المحافظة على الثوابت والمبادئ.

وبكل موضوعية نستطيع القول إن حركة حماس أسست لتجربة فريدة في العملين المقاوم والسياسي في آن واحد فهي استطاعت أن تجمع بين مقاومة الاحتلال بالحجر والسكين والرصاص والصواريخ وما تمتلك من قدرات عسكرية شهد كثير من الخبراء العسكريين على قدرتها الفائقة في هذا المجال وبين المشاركة في العمل بجوانبه الرسمية والشعبية، وقد ظهر هذا جلياً من خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي استمر لطيلة 22 يوماً.

فرغم تعرض حركة حماس لضغط عسكري عنيف فإنها في المجال السياسي استطاعت أن تصبر ولم تقدم أي تنازل سياسي لإسرائيل، وبقيت على شروطها التي وضعتها قبل العدوان، ولم تتنازل عن هذه الأهداف التي وضعتها وأصرت عليها[1].

وهذه المزاوجة تعود بطبيعة الحال إلى ماهية حركة حماس وطبيعة برنامجها.

وقد بينت حركة حماس موقفها من التعددية السياسية على النحو الآتي[2]:

- إن الاختلاف في الرأي وتباين المواقف والاجتهادات السياسية أمر طبيعي وظاهرة صحية موجودة عند جميع شعوب الأرض.
- من حق أي طرف كان أن يعبر عن موقفه ورأيه واجتهاده ومعتقداته بالوسائل التي يراها مناسبة ما دامت هذه الوسائل حضارية بعيدة عن الصدام والتشنجات.
- تؤكد الحركة رفضها القاطع لأساليب الهيمنة وتكميم الأفواه واغتيال الرأي الآخر أو تجاهله ومحاولة طمسه والتقليل من شأنه.
- لا يحق لأي طرف كان أو جهة ما أن تتعدى أو تتعرض لفعاليات الطرف الآخر ومحاولة إلغائها أو التشويش عليها إلا أن أحداث غزة وسيطرة حركة حماس على القطاع وما تلا ذلك من ردات فعل في الضفة الغربية حدا بكل من فتح وحماس منع الآخر من إقامة الأنشطة الخاصة بهما ومع ذلك فإننا لا ننكر بعض التجاوزات والأخطاء التي حدثت بعد الحسم العسكري والتي لا تليق بحركة إسلامية حيث إن هذه الأحداث فتحت المجال للمتربصين بالحركة توجيه الاتهامات والانتقادات وكان باستطاعة الحركة أن تتجاوز ذلك عن طريق ضبط النفس والتعامل بمسؤولية كبيرة.

---

[1] قناة الجزيرة، صفوت الزيات، خبير عسكري، 2009/2/17م.

[2] بيان لحماس صادر في 1991/6/1م.

- ليس من حق أحد أن يدعي أنه يمثل الأغلبية طالما لم يحدث انتخابات نزيهة تحدد قوة التنظيمات على الساحة الفلسطينية.

المبحث الثاني: الانتخابات

من خلال دراسة الموقف الإسلامي من الديمقراطية يلاحظ وجود جدل واسع حول هذه الإشكالية، فهناك من يرى أن الإسلام والديمقراطية هما نظامان يقفان على طرفي نقيض ولا يمكن الجمع بينهما، وهناك من يطرح أن الجمع بينهما ممكن إلى درجة معينة. وهناك من يقول أن مجرد التفكير في علاقة تضاد أو توافق يشير إلى خلط منطقي.

الأمور الأساسية في موقف التوجهات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين من نظام الحكم، ومن الديمقراطية يقوم على قضايا مركزية في الفكر السياسي.

القضية الأولى: قضية السيادة أو السلطة السياسية.

القضية الثانية: قضية التعددية والحريات.

القضية الثالثة: المساواة.

ويتعلق بالقضية الأولى، من يحكم؟ بينما تتعلق القضيتان المتبقيتان بسؤال كيف يحكم؟ فيما يخص فكرة السيادة أو السلطة أو السلطان السياسي في الفكر الديمقراطي " الشعب مصدر السلطات "، ويظهر هذا من خلال صلاحيات وسلطان ممثلي الشعب الذين يتم انتخابهم، ويتمتع ممثلوا الشعب المنتخبون بصلاحية اقتراح القوانين وتبنيها أو رفضها بمعنى آخر الديمقراطية هي حكم الشعب[1].

وهنا يكمن السؤال لمفهوم حكم الشعب، علما أن الحكم لله وليس للشعب بموجب الإسلام، وهناك العديد من الآيات تتحدث عن ذلك منها قوله تعالى" إن الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ " [يوسف: 40]، ويرى سيد قطب أن خصائص الألوهية حق الحاكمية المطلقة الذي ينشأ عن حق التشريع للعباد، وحق وضع المناهج لحياتهم، وحق وضع القيم التي تقوم عليها هذه الحياة، وكل من ادعى لنفسه حق وضع منهج لحياة الناس فقد ادعى الألوهية عليهم بإدعائه أكبر خصائص الألوهية، وكل من أقر منهم هذا الإدعاء، فقد اتخذه إلهاً من دون الله بالاعتراف له بأكبر خصائص الألوهية[2].

وحسب أبي الأعلى المودودي: " أنه لا يجوز القول إنه يجوز لأحد مهما كان، حتى الشعب نفسه سواء كان باستفتاء أم من خلال أغلبية برلمانية أن يسن قوانين تخالف الشريعة، أو تحل مكانها، أو أن تزكي أفكاراً أو قيماً غير إسلامية "[3].

---

[1] زكريا، عبد المنعم ، نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة، السعادة 1985،ص269-270.

[2] قطب، سيد، هذا الدين، دار الشروق، القاهرة 1982، ص17-18.

[3] المودودي، ابو الاعلى، تدوين الدستور الاسلامي، مؤسسة الرسالة، 1975، ص24-25.

أما فيما يتعلق بقضية التعددية السياسية، والحريات، وما يرتبط بهما من أمـور، مثـل: التسامح، والانفتاح، والالتقاء، فإن موقف الحركات الإسلامية ومفكريها اتخذ مسارين:

مسار يمثله أبو الأعلى المودودي الذي لا يقر بشرعية التنافس الحزبي، بـل يـدعو إلـى ضرورة التخلص من النظام الحزبي. حيث يقول: "يدنس نظام الحكم بأنواعه مـن العـصبية الجاهلية الذي من الممكن فيه أن تستبد طائفة مولعة بالنفوذ والسلطة وتنفق أموال الجمهور في استماله من ينتصرون لها انتصار دائماً من الأهالي، ثم تفعل ما تشاء أهواؤها بتأييد هـؤلاء وانتصارهم".

في المقابل ترى حركة الإخوان المسلمين أن التعددية تبدو أمراً مقبولاً ضـمن حـدود معينة. يقول الإمام حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين في رسـالة بعنـوان دعوتنـا والمقصود دعوة الإخوان المسلمين: " ونحن نعتقد مع هذا أن الخلاف في فروع الدين أمر لا بد منه ضرورة، ولا يمكن أن تتحد هذه الفروع والآراء والمذاهب لأسباب عدة: منها اختلاف العقول في قوة الاستنباط أو ضعفه أو إدراك الدلائل والجهل بهـا، والغـوص فـي أعمـاق المعاني، وارتباط بعضها ببعض، والدين آيات وأحاديث ونصوص يفسرها العقل والرأي فـي حدود اللغة وقوانينها، والناس في ذلك جد متفاوتون فلا بد من خلاف " [1].

أما فيما يخص المساواة فإن الإسلام ساوى بين المسلمين أنفسهم حين تحدث أن لا فرق لعربي على أعجمي ولا أسود على أبيض إلا بالتقوى، أما غيـر المـسلمين فـإن التـاريخ الإسلامي حافل بالأمثلة والنماذج التي ظهرت في التاريخ الإسلامي من المساواة بين المسلمين وغيرهم، ولا أدل على ذلك من قصة القبطي مع ابن عمرو بن العاص والكثير مـن الأمثلـة على ذلك.

يرى الشيخ يوسف القرضاوي وهو أحد كبار منظري الحركة الإسلامية أن الواجـب علـى الحركة الإسلامية والإسلاميين أن يقفوا في وجه الحكـم الفـردي الـدكتاتوري، والاسـتبداد السياسي، وأن تكون دائماً في صف الحرية السياسية المتمثلة في الديمقراطية الصحيحة غير الزائفة، وأن تقول بملء فيها للطغاة لا، ثم لا[2].

ويضيف القرضاوي أن الحركة الإسلامية المعاصرة في العصر الحديث لا تتفتح أزهارهـا، ولا تنبت بذورها، ولا تتعمق جذورها أو تمتد فروعها، إلا في جو الحرية ومناخ الديمقراطية

---

[1] البنا، حسن، مجموعة رسائل الإمام الشهيد ، مرجع سابق، ص23.

[2] القرضاوي، يوسف، اولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مؤسسة الرسالة، ط 12، سنة 1991، ص156

وما خرس لسانها أو كتمت أنفاسها ولا اختفت أزاهيرها إلا في مناخ القهر والاستبداد والطغيان[1].

ويضيف أن الانتعاش الذي كانت تراه الحركة الإسلامية دائماً يكون في ظل مناخ الحرية والديمقراطية السياسية؛ ولهذا لا أتصور أن يكون موقف الحركة الإسلامية إلا مع الحرية والديمقراطية السياسية.

ويضيف أن بعض الإسلاميين لا يزالون يتحفظون أو يتخوفون من كلمة " ديمقراطية "، والذي أود أن أقوله: إن الإسلام ليس هو الديمقراطية ولا الديمقراطية هي الإسلام، وما أحب أن ينسب الإسلام إلى أي مبدأ أو نظام آخر، فهو نسيج وحده في غاياته وفي مناهجه ووسائله، وما أحب أن ننقل الديمقراطية الغربية بعجرها وبجرها، وإن نضفي عليها قيمنا وفكرنا، ما يجعلها جزءاً من نظامنا[2].

ويضيف: "إن الأدوات والضمانات التي وصلت إليها الديمقراطية هي أقرب ما تكون إلى تحقيق المبادئ والأصول السياسية التي جاء بها الإسلام لكبح جماح الحكام وهي: الشورى والنصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورفض الطاعة عند الأمر بمعصية ومقاومة الكفر البواح، وتغيير المنكر بالقوة عند الاستطاعة، فهنا تبرز قوة السلطة النيابية القادرة على سحب الثقة من أية حكومة تخالف الدستور"[3]. فهنا يبين القرضاوي أن الديمقراطية أفضل ما توصلت إليه البشرية في طبيعة العلاقة بين الشعب والحكام ومحاسبتهم، فهي قريبة إلى الإسلام، ولكنها ليست بديلا عن الإسلام، ويظهر من كلامه أن الخاسر من فضل الديمقراطية هم الإسلاميون أنفسهم ، وعليهم أن يتكيفوا مع واقعهم من أجل نشر دعوتهم بعيدا عن القهر والمنع.

وبطبيعة الحال لا تبعد حركة حماس كثيراً عما يطرحه القرضاوي لما له من تأثير واضح على أفكار الحركة، وبما يمثل من مرجعية كبيرة للحركة الإسلامية في عموم الوطن العربي والإسلامي.

وباعتقادي أن حركة حماس على الرغم من أنها حركة دينية تنطلق من أيديولوجيا معروفة فإنها بالمقابل حركة سياسية تحكم ممارستها السياسية معايير سياسية وضعية قابلة للنقاش والقياس، تسمح للحركة بالاستجابة والتعامل مع المعطيات والوقائع بكل حكمة بعيداً عن الانفعالات وردة الفعل، اخذين بعين الاعتبار أن للحركة ثوابت غير قابلة للمرونة والتعاطي معها مثل الاعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي.

---

[1] القرضاوي، يوسف، اولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ،المرجع السابق، ص 157.

[2] المرجع نفسه، ص 157.

[3] المرجع نفسه، ص157.

لنأخذ مثلاً الموقف من انتخابات المجلس التشريعي سنة 1996م، الذي رفضت الحركة المشاركة فيها وذلك بناء على قراءة واعية للواقع السياسي وما المطلوب من هذه الانتخابات، فالسلطة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات كانت تأمل من هذه الانتخابات تقوية الدعم الفلسطيني الشعبي لاتفاق أوسلو، وذلك من خلال تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، وتوسع صلاحيات السلطة لتشمل كذلك الضفة الغربية، حيث سيؤدي ذلك إلى إيجاد جو عام مؤيد للاتفاقية بين الفلسطينيين، وبالتالي إجراء انتخابات يحوز فيها تيار التسوية على النسبة الأكبر من أصوات الشعب الفلسطيني، وإن تكون مشاركة المعارضة الإسلامية مشاركة صورية لا تأثير لها على الواقع السياسي الفلسطيني، إضافة إلى ذلك أن هذه الانتخابات كانت محكومة بسقف معين، وهو سقف أوسلو.

أما انتخابات 2006م التي شاركت حركة حماس فيها بقوة فجاءت بناء على معطيات جديدة تعرضنا لها في الفصل السابق، وبحسب اعتقادي إن عدم مشاركة حركة حماس في انتخابات 1996م هو في حد ذاته مشاركة وذلك تعبيرا عن رفضها للأساس التي قامت عليه هذه الانتخابات. وللانتخابات في فكر حركة حماس موقع مهم، سواء كان على الصعيد السياسي أو الممارسة العملية، ويرتبط ذلك منذ ظهور الكتل الطلابية الإسلامية في الجامعات والمعاهد والكليات الفلسطينية، كون الكتلة الإسلامية في هذه الجامعات تمثل الجناح الطلابي لحركة حماس.

تعد الكتل الإسلامية المعبر الأساسي عن الوجود السياسي للحركة، وذلك من خلال مشاركتها في انتخابات الجامعات الفلسطينية منافسة للكتل الأخرى سواء أكانت يسارية أم علمانية أم وطنية، وقد استطاعت الكتل الإسلامية الفوز في العديد من الجامعات والكليات على منافسيها في الاتجاهات الوطنية الأخرى. وعلى أثر انطلاقة الانتفاضة الأولى عام 1987م ومشاركة حماس بالعمل المقاوم، ومن خلال مشاركة الحركة في الانتخابات النقابية والطلابية بدأ ظهور الزخم الشعبي الكبير والمتنامي لحركة حماس مما أضفى عليها شرعية سياسية إلى جانب شرعية المقاومة.

وبدا واضحاً منازعة ذراع حماس لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية على الشرعية التمثيلية من خلال تقدمها في العديد من هذه المؤسسات والجامعات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من الواضح أن حركة حماس تميز بين نوعين من الانتخابات:

- الانتخابات الطلابية والبلدية والنقابية: وهذه الانتخابات لا علاقة لها بالموضوع السياسي، إنما تقوم على خدمات يومية للإنسان الفلسطيني سواء أكان على الصعيد الطلابي أو البلديات أو نقابات المهندسين أو الممرضين أو المحاسبين، وقد شاركت حماس في العديد من هذه الانتخابات تحت اسم الكتلة الإسلامية، وقد كانت مشاركة الحركة أحياناً منفردة أو متحالفة مع اليسار الفلسطيني، مثلما حدث في انتخابات مجلس طلبة جامعة بير زيت عام 1993م عقب توقيع اتفاقية أوسلو حيث فازت الكتلة مع حلفائها تحت عنوان كتلة القدس.

أما فيما يتعلق بالانتخابات البلدية فقد شاركت الحركة بهذه الانتخابات على أساس أنها انتخابات خدماتية لا علاقة لها بالسياسة. وقد رفضت حركة حماس مبدأ التعيين بديلا لمبدأ الانتخابات، وطالبت بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وليقل الشارع الفلسطيني رأيه[1].

– المشاركة السياسية: الانتخابات السياسية تحمل في مضامينها أبعادا ومعاني أكثر من الانتخابات النيابية والبلدية والطلابية، إذ إن الانتخابات السياسية التي تكون تحت سقف معين، وشروط محددة، قد تناقض توجه الحركة. وعندما رفضت حركة حماس الدخول في انتخابات 1996م كان المبرر أن هذه الانتخابات مرتبطة بسقف أوسلو، وعليه فإن مشاركة الحركة في هذه الانتخابات يعد موافقة ضمنية من الحركة التي تعد من أشد الرافضين لاتفاقية أوسلو، لكن حسب وجهة نظر حركة حماس بعد أن أزيلت معوقات المشاركة بالسقف الذي كانت مرتبطة فيه هذه الانتخابات، أو الشروط الموضوعة لمن يشارك بها قد أُزيلت؛ وذلك أن انتخابات 2006م كانت بناءً على توافق فلسطيني فلسطيني بين الفصائل الفلسطينية في حوارات القاهرة وليست بناءً على اتفاقيات أوسلو كما ترى حركة حماس.

ومجمل القول إن حركة حماس لم تدخل انتخابات 1996م لأنها ترفض فكرة الانتخابات، بل هو تعبير عن موقف سياسي وعندما أزيلت الموانع دخلت الحركة في انتخابات 2006م، والتي تعد الانتخابات الأولى التي تشارك فيها كل التيارات والفصائل الفلسطينية بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، خاصة وأنها تتعلق باختيار المجلس التشريعي، وقد سبق هذه الانتخابات، الانتخابات البلدية والقروية التي أظهرت تقدما كبيراً لحركة حماس.

وقد مثلت هذه الانتخابات ونتائجها صورة ديمقراطية ليس لها مثيل في المنطقة والشرق الأوسط، وشكلت سابقة في الوطن العربي، فلم تعد إسرائيل تدعي بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. حيث قدمت هذه الانتخابات درساً مهماً للأمة العربية، وأثبتت أن الشعوب العربية مهيأة وقادرة على ممارسة الديمقراطية وهي تحت الاحتلال فكيف في حال

---

[1] قناة العربية، محمد نزل، نشرة اخبار، 2009/12/13.

كانت دولة مستقلة. وهذه التجربة تسجل بحق لصالح الشعب الفلسطيني وفصائله، حيث مرت بسلاسة وهدوء، شهد العالم والمراقبين الدوليين على نزاهتها وشفافيتها.

رفض المجتمع الدولي هذه الانتخابات وذلك من خلال الشروط التي وضعت للفائزين بهذه الانتخابات، وقد انعكس الرفض الدولي لنتائج الانتخابات على الساحة الفلسطينية، ويرى البعض "أن حركة حماس حركة أصولية شمولية تنكر الرأي الآخر، حتى ولو في إطار الإسلام السياسي نفسه، كحركة الجهاد الإسلامي وتعتبر تفسيرها للإسلام هو التفسير الوحيد الصحيح"[1].

المشكلة التي واجهت حركة حماس في مسيرتها السياسية، رغم تطورها والتصاقها بالعمل الوطني، هو غلبة الطابع الفصائلي عليها، لذلك لم تنجح في تحالفها مع مجموع القوى الوطنية الفلسطينية من اجل حماية المشروع الوطني، آخذين بعين الاعتبار أن هناك أطرافا تعمل من اجل إفشال حركة حماس من خلال نسج علاقات وإقامتها مع القوى الوطنية الأخرى على الساحة الفلسطينية، والواضح أن الساحة الفلسطينية لم تعد تحتمل التشتت الذي أصابها فقوة الفصائل والتيارات الوطنية والإسلامية على الساحة الفلسطينية قوة للمجموع الفلسطيني ولمشروعها الوطني، وضعفها وتنازعها وتفككها ضعف للمشروع الوطني الفلسطيني، وبناءً على ذلك فإن الواجب يحتم على حركة حماس أن تخرج من عباءة النظرة الفصائلية، والتقوقع حول النفس لحماية المشروع الوطني الذي يمر بأخطر مراحله، والواجب كذلك يحتم عليها أن تعمل على بناء شراكة حقيقة بعيدة عن الاحتواء و الهيمنة، لما لذلك من مصلحة يقتضيها واقع الحال.

[1] الاشهب، نعيم، امارة حماس، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، فلسطين ط1 -2006/ص70.

المبحث الثالث: العمل الأهلي والاجتماعي

اهتمت حركة حماس مبكراً بالعمل الأهلي والاجتماعي، ويعود ذلك كون حركة حماس نشأت من رحم حركة الإخوان المسلمين التي أولت النظرية التربوية اهتماماً كبيراً، وجعلتها من أولوياتها في العمل الدعوي، وكما عرضنا في الفصول السابقة فإن حركة حماس ترى أن أولوية التغيير الاجتماعي ضرورية لإحداث التغير السياسي، وقد أخذ على حركة حماس قبل الانخراط في العمل المقاوم اهتمامها بالعمل الاجتماعي الذي أخذ جزءاً كبير من عملها قبل انطلاقة انتفاضة عام 1987م وتأسيس حركة حماس.

فقد عمدت الحركة قبل ذلك على توسيع البنية التحتية للخدمات الاجتماعية الخيرية للطبقات المحتاجة، والفقيرة داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال إيجاد المستشفيات، والمدارس، والروضات، والمراكز العلمية من جامعات وكليات ومعاهد. وقد كانت هذه المراكز تمثل مكاناً لنشر الدعوة بين الناس، ومن أهم قنوات الاتصال مع الجمهور الفلسطيني الذي كان يقدر هذا العمل من قبل الحركة، وذلك من خلال تحسس احتياجات الناس ورعاية مصالحهم.

ولإيمان حركة حماس بالتربية، والجانب الاجتماعي، ولأنها تعد التغيير الاجتماعي مقدمة للتغير السياسي، نجد أن ميثاق الحركة قد أسهب بهذا الجانب، حيث جاء في المادة السادسة عشرة من ميثاق الحركة " لا بد من تربية الأجيال الإسلامية في منطقتنا تربية إسلامية تعتمد على إدراك الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السنة النبوية والاطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة، وبتوجيهات المتخصصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكوّن لدى المسلم تصوراً سليماً في الفكر والاعتقاد "[1].

وتحدث الميثاق عن دور المرأة المهم في معركة التحرير، حيث اعتبر أن دور المرأة لا يختلف عن دور الرجل، فهي مصنع الرجال، ودورها في تربية الأجيال كبير[2]. ودعا الميثاق إلى مجابهة المؤامرات التي تحاك ضد أجيال الأمة من خلال الإعلام في نشر الرذيلة داخل المجتمعات الإسلامية، وتحصين المجتمع الإسلامي من خلال التمسك بالإسلام وتوجيه المسلمين إلى إيجاد الفن الإسلامي البديل عن الفن الجاهلي الذي يخاطب الجسد بينما الفن الإسلامي يخاطب الجسد مع الروح "[3].

---

[1] حماس الجذور التاريخية والميثاق،عبدالله عزام،مرجع سابق، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص82.

[3] المرجع نفسه، ص82.

وقد لوحظ انتشار الفن الإسلامي من خلال الفرق الإسلامية، التي انتشرت في معظم المدن والتجمعات الفلسطينية من خلال الاحتفالات، والأعراس التي لاقت رواجاً كبيراً داخل المجتمع الفلسطيني؛ وذلك لتكلفتها البسيطة والتزامها بالمبادئ الإسلامية.

ودعت الحركة من خلال ميثاقها إلى التكافل الاجتماعي، والاهتمام بمصالح الناس، ومشاركة الناس أفراحهم وأحزانهم، والتفاعل مع أبناء الشعب الفلسطيني في جميع مناسباته[1]. والواضح أن حركة حماس بنت رؤيتها في عملية البناء على أسس عقائدية؛ لأن مواجهة الأعداء وتحرير الأوطان لا يتم إلا من خلال تحصين المجتمع من الداخل، وتقوية الجبهة الداخلية حتى تكون عصية على الأفكار أمام الاحتلال الذي لا يألوا جهداً في اختراق المجتمع الفلسطيني؛ وذلك من أجل تمزيقه، وإضعاف قواه؛ ليكون فريسة سهلة لمخططات الاحتلال وذلك من خلال:

أ – تحصين المجتمع بالتربية الدينية: تجسد التطبيق العملي لرؤية حركة حماس على الصعيد الاجتماعي والتربوي من خلال ما طرحه ميثاق الحركة، من خلال المؤسسات والجمعيات الخيرية والإسلامية. ويتسع هذا المجال ليشمل أماكن العبادة مثل: المسجد، ودور تحفيظ القرآن الكريم، ورعاية الأيتام، وجمعيات الإغاثة، ولجان الزكاة، وحضانات الأطفال، والأندية. وقد نشطت الحركة الإسلامية في هذا المجال سواء قبل انتفاضة عام 1987م تحت اسم الحركة الإسلامية أو الإخوان المسلمين أو الاتجاه الإسلامي، وبعد تأسيس الحركة تحت اسم حماس، واعتمدت الحركة، وبشكل كبير على جمع التبرعات من الأثرياء العرب وبخاصة في منطقة الخليج المتعاطفين مع الحركة الإسلامية وتوجهاتها، أو من خلال التبرعات الشعبية من داخل الأراضي المحتلة[2].

واستطاعت الحركة من خلال شبكة المؤسسات والخدمات الاجتماعية والأهلية التي أقامتها، أن تبقى على تواصل دائم وفعال مع المجتمع الفلسطيني بجميع فئاته خاصة المحتاجين والفقراء وأصحاب الحاجة، وكان لهذا الاحتكاك المتواصل دور كبير في تأثير الحركة على سلوكيات وأفكار ومعتقدات الفئات المستهدفة والمستفيدة من شبكة مؤسسات الحركة المنتشرة في غالبية المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وكان الانضباط الإسلامي والأخلاق التي يتمتع بها القائمون على هذه المؤسسات وحسن النزاهة والأمانة قد ترك بصمات واضحة ومؤثرة مقارنة مع المنظمات والهيئات الأخرى التي كانت تعاني من الشللية، والمحسوبيات، وضعف الإدارة وسوء التوزيع.

---

[1] حماس الجذور التاريخية والميثاق،عبدالله عزام،مرجع سابق، ص 83.

[2] شهاب، زكي، حماس من الداخل القصة غير المروية عن المقاومة والشهداء والجواسيس، الدار العربية للعلوم، بيروت،2008، ص 180.

وفي هذا المجال لم تسلم الحركة من توجيه الانتقاد لها وذلك من خلال اتهامهـا بـالتمييز بتوزيع المساعدات على مؤيديها وأنصارها.

ركزت حركة حماس على بناء الفرد المسلم الملتزم المحصن والـواعي، القـادر علـى مواجهة التحديات ليكون قادراً على الصمود والثبات أمام مغريات الحياة المتعددة، ثم بعد ذلك بناء الأسرة التي تُعد أبناءها وتربيهم التربية السليمة، ثم المجتمع الإسلامي الذي يعطي صورة إيجابية عن الإسلام من خلال الممارسة.

وقد عمدت الحركة إلى تنمية القيم الأخلاقية والإيمانية الدافعة للتضحية بالمال، والنفس، وخلقت جيلاً جديداً من الاستشهاديين الذين كانوا وقوداً للمقاومة الفلسطينية، من خلال الإعداد والتربية التي تفتخر الحركة بهذا الأعداد الذي يسبق الولوج في العمل المقاوم.

" وقد مزجت حماس بين الخطاب الاجتماعي التربوي الإسـلامي، والخطـاب الـوطني المقاوم، ووظفت كلاً من الخطابين في خدمة الآخر، فمن جهة أصـبح الالتـزام المـسلكي الإسلامي طريقاً لخدمة الأهداف الوطنية في المقاومة والتحرير، من جهـة أخـرى أصـبح الانخراط في جهد الانتفاضة والمقاومة التزاماً مسلكياً دينياً "[1].

كان للمساجد ودور القرآن الكريم دور كبير في إعداد هذه الأجيال، وكان لإمام المـسجد الدور الكبير داخل محيطه؛ وذلك من خلال توجيه الناس وفضّ النزاعات والإصـلاح بـين الناس.

اعتمدت الحركة في نشر أفكارها ومعتقداتها من خلال المساجد والمؤسسات الإسـلامية، وساهمت بإخراجها العديد من القيادات الفاعلة والمؤثرة من خلال المساجد المنتشـرة في الضفة الغربيـة وقطاع غزة، حيث يعد المسجد نقطة الارتكاز في دعوة الحركة وانطلاقهـا للمجتمع، التطور الجديد الذي أحدثته الحركة في نشر دعوتها هو الإعلام المرئي، والمسموع، حيث عملت الحركة على إطلاق فضائية الأقصى التي تعد المعبرة والناطقة باسـم الحركـة، وتبث الفضائية العديد من البرامج التي تستهدف جميع فئات المجتمع مع وجود برامج متعددة ومتنوعة في جميع المجالات، سواء أكانت: سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو تربوية إضافة إلى ذلك النشيد والأغاني الملتزمة التي تبث روح الجهاد والاستشهاد والصبر والمقاومة فـي مواجهة الاحتلال.

وقد عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى ضرب قناة الأقصى خلال العدوان الإسـرائيلي علـى قطاع غزة؛ لما كان للفضائية من دور في فضح ممارسات الاحتلال، ومن خـلال بـث روح المقاومة والجهاد في نفوس الناس، ولمعرفة الحركة بالدور الإعلامي في المعركة اسـتطاعت الحركة أن توجد مكانا مخفيا حتى تستمر بتغطية برامجها، وقد نجحت الحركة بذلك حيث لـم

[1] الحروب، خالد، حماس الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص 264

يستطع الاحتلال رغم قوة القصف الذي تعرض له مقر القناة من إسكات صوتها وبقيت تبث خلال فترة الحرب التي دامت ثلاثة وعشرين يوماً.

وقد افتخرت حركة حماس بنظريتها التربوية من خلال الصمود والمقاومة القوية، الذي أبداه جهازها العسكري كتائب القسام، خلال العدوان، حيث اعتبر أحد قيادات حماس أن الشباب الذين استطاعوا أن يقفوا في وجه الاحتلال الإسرائيلي طيلة ثلاثة وعشرين يوماً هم من الذين تربوا في المساجد، وأضاف أن هذه التربية والإعداد لهؤلاء الشباب كان له دور كبير في الثبات والصمود والتحدي[1].

شرعت الحركة الإسلامية في مرحلتي السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين في إنشاء مؤسسات جماهيرية تهتم بالمجتمع الفلسطيني، ولعل من أبرزها الجمعية الإسلامية، والجامعة الإسلامية، والمجمع الإسلامي، والكتل الإسلامية في الجامعات والمعاهد والكليات، ودور القرآن الكريم التي تهتم بتحفيظ الجيل، وتربيته التربية الدينية الملتزمة.

وإلى جانب هذه المؤسسات الكبيرة وذات التأثير الكبير في المجتمع الفلسطيني، عمد الإسلاميون إلى إنشاء رياض الأطفال والمدارس والمكتبات والنوادي الرياضية وجمع التبرعات للصدقات لمساعدة المحتاجين، وطلبة العلم، وبناء المساجد بجانب المراكز التعليمية الإسلامية.

وتعد هذه المؤسسات النواة التنظيمية الأولى للحركة الإسلامية في فلسطين بداية فترة السبعينيات، وأدّى الوجود العلني لها، ودورها الفاعل في النشاطات الثقافية والاجتماعية إلى زيادة نفوذ الحركة الإسلامية.

وقد ارتكز عمل الإسلاميين في فترة السبعينيات والثمانينيات على بناء المؤسسات، والالتحام مع الجمهور الفلسطيني، واختراقه من بوابة العمل الاجتماعي، وابتعدت الحركة بهذه الخطوة عن الانعزال، والتقوقع حول نفسها، واتجهت إلى الاختلاط والاحتكاك بالجمهور الفلسطيني.

وكانت عملية الالتصاق بالجمهور وتحسس آلامه ومعاناته، خطوة في الاتجاه الصحيح من قبل الحركة الإسلامية للتعامل مع الناس على مختلف توجهاتهم، وأفكارهم، ولقد استفاد أبناء الحركة الإسلامية من المؤسسات التي أقاموها، حيث وفرت لهم شكلا من أنماط الحماية لنشاطاتهم في الداخل الفلسطيني لممارسة دعوتهم، وتوجيه الناس من خلالها، وتعددت نشاطات تلك المؤسسات من تنظيم المحاضرات سواء أكان في المساجد أم الجامعات، أو المدارس، وإقامة المعارض السنوية للكتاب الإسلامي، وإنشاء رياض الأطفال، وتأسيس مدارس لتحفيظ القرآن الكريم، وإقامة لجان زكاة لجمع الزكاة والصدقات للمحتاجين والعائلات

---

[1] فضائية الأقصى، مقابلة خاصة، د. يونس الاسطل، عضو مجلس تشريعي عن حماس، 2009/1/25/.

التي تعرضت لنسف بيوتها، أو اعتقال رب البيت، أو مطاردته من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وقد ترك هذا التحرك من قبل الحركة الإسلامية آثارا طيبةً ودورا إيجابيا في نفوس الناس.

وبعد انطلاق الانتفاضة الأولى عام 1987م، وتأسيس حركة حماس أواخر الثمانينيات، قامت الحركة بنشاطات اجتماعية واسعة ومتعددة، انعكست آثارها على أوساط وشرائح كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، حيث انتشرت الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة والعبادات والمستشفيات الطبية، وقد انعكس هذا العمل ايجابياً في نظرة المجتمع الفلسطيني إلى الحركة الإسلامية، من خلال ممارسة أبناء الحركة داخل هذه المؤسسات ومراقبة الشعب الفلسطيني للسلوك الحسن والتنظيم الجيد.

هذا الفعل جعل الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني يجدون في المؤسسات الإسلامية متنفساً للحصول على الخدمة، والرعاية، بعيداً عن الفئوية، والتميز، والاستعلاء، والمحسوبية التي وجدت في المؤسسات التي تدار من قبل غير الإسلاميين، ومن خلال الخدمات الجيدة، والتنظيم المنسق استطاعت حركة حماس أن تعطي القدوة والمثل الحي على ترجمة الفكر لعمل ملتزم، واستطاعت الحركة اختراق المجتمع الفلسطيني، والتأثير في شرائح عريضة وواسعة. خاصة الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، وما دونهم.

وبدأ الجمهور الفلسطيني من خلال المشاهدة المحسوسة تلمس الفرق بين المؤسسات المدارة من قبل حركة حماس والمؤسسات المدارة من قبل الفصائل والمنظمات الوطنية. وقد استطاعت حركة حماس من خلال العمل الناجح، والتنظيم القوي، استثمار مؤسساتهم من أجل خدمة أفكارهم، وتحقيق أهدافهم، مقارنة مع التنظيمات العلمانية واليسارية والوطنية التي استشرى فيها الثراء غير المشروع بين القائمين عليها مع انتشار الفساد المرئي من قبل أبناء الشعب الفلسطيني.

وقد استطاعت حركة حماس أن تجني العديد من الفوائد من عملها الاجتماعي والأهلي على الأصعدة التالية:

- مكّن العمل المؤسسي حركة حماس من التطور وتراكم الخبرات.
- ساعدها على الاحتكاك بالجمهور الفلسطيني مما أدى إلى كسب واستقطاب شرائح كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني لصالح الحركة الإسلامية.
- فتح مجالاً للتحرك داخل المجتمع الفلسطيني؛ مما ولد لديها الحركة والتفاعل بعيداً عن الانعزال والتقوقع حول النفس، والعيش في أبراج عاجية، والتنظير الفكري غير المثمر.
- حافظت المؤسسات على الدور الخدماتي والخيري بالدرجة الأولى، تاركة مجال التطور التنظيمي والجماهيري للحركة يسير بمعزل عنها دون الارتباط الواضح والظاهر بها، رغم وجود الدعم والمساندة من قبل الحركة.

وقد أعطى العمل الشعبي والمؤسساتي فرصة للحركة على المستوى السياسي والتنظيمي الداخلي في مجالات عدة:

- فتح المجال أمام الحركة بالتفاعل والاحتكاك بالناس، والتعرف إليهم، واختيار العناصر القادرة على تحمل عبء الدعوة، وإعدادها وتهيئتها التهيئة السليمة، وأعطى ذلك الحركة قدرة على زيادة أعضائهاكماً، وكيفاً.
- وفر الإمكانية للعناصر القيادية والمناسبة أن تجد لها أدوارا فعالة تكشف عن بعض قدراتها، ومواهبها وإبراز قيادات من الجيل الجديد؛ مما أتاح الفرصة لأصحاب المواهب والطاقات القيادية أن تجد لها دورا داخل الحركة.
- أوجد إحساساً بالرضا للعاملين في مؤسسات الحركة، فهم يعملون لتحقيق أهداف مرحلية ملموسة يعلمونها، فليس الهدف شخصيا بقدر ما هو عمل من أجل إنجاح مشروع يؤمن القائمون عليه بحتمية انتصاره، ويعدون أنفسهم جزءا من هذا المشروع الحضاري القادم.
- استطاعت الحركة من خلال العمل المؤسساتي تفجير طاقات أبناء الحركة وتوجيهها في العمل من أجل خدمة وتحقيق أهدافها.
- شكلت الخدمات التي تقدمها الحركة للجمهور الفلسطيني بديلاً عن الخدمات التي لم يقم الاحتلال بتوفيرها لأبناء الشعب الفلسطيني.
- جعل الحركة جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني يتفاعل معها وتتفاعل معه، وأعطى صورة عن الحركة الإسلامية مغايرة للصورة والنمط الذي كان سائداً عن الحركة من التقوقع والانعزال. وأصبح الناس يحكمون على أبناء الحركة من خلال الاحتكاك بهم، ومعرفتهم بالجامعة، والكلية، والمستشفى، والمدرسة، لا من خلال ما يكتب ويروج عنهم.
- أعطى الحرية للناس للحكم على الحركة الإسلامية من خلال المشاهدة، وممارسة أبناء الحركة بتلك المؤسسات، وهذا فرض على أبناء الحركة أن يتعاملوا مع الناس بكل احترام وتقدير، وعكس الصورة الحسنة للشاب المسلم الملتزم الذي يخدم، ويقدم بدون مقابل، وهذا وفر مناخاً إيجابياً للقبول الشعبي لأبناء وقيادات الحركة الإسلامية.

وقد ظهر هذا جلياً من خلال الانتخابات البلدية عام 2005م، وانتخابات المجلس التشريعي عام 2006م حيث استطاع أبناء الحركة أن يحققوا فوزاً كبيرا على أبناء الاتجاهات الأخرى.

- أفاد العمل المؤسسي حركة حماس بإقامة فرص التعرف والاستفادة والاحتكاك بالتيارات السياسية الأخرى، ومعرفة أساليبها وأفكارها والرد عليها، وفي المقابل سمح لأصحاب الأفكار، والتيارات الأخرى للتعرف على أبناء الحركة الإسلامية، وإعطاء صورة أفضل مما كان عالقاً في الأذهان من أن الإسلاميين متقوقعون منعزلون جامدون لا يتطورون.

- شكلت هذه المؤسسات طريق الحركة الإسلامية للجماهير، وإمكانية التعبئة، والتوجيه دينياً، ووطنياً، وتنظيمياً ومنها المؤسسات الرئيسة، كدور تحفيظ القرآن الكريم، والسنة، ومؤسسات الأوقاف ولجان الزكاة، والمدارس، ورياض الأطفال، والمعاهد التعليمية، ورعاية اليتامى والمحتاجين، والفرق الرياضية، ومجموعات العمل التطوعي، والمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية.
- الملاحظ أن عمل حركة حماس في جميع المجالات السياسية الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية كان موجها لجميع فئات المجتمع: للطفل، والشاب، والشيخ والمرأة، للفقير والغني ومتوسط الحال ومع كل أصحاب المهن والتخصصات.

كل ذلك فتح المجال أمام الحركة أن تتغلغل وتتواجد داخل التجمعات الفلسطينية، وبين جميع فئات وطبقات المجتمع.

وفي هذا السياق توجه لحركة حماس تهم وشبهات بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي غضت الطرف عن نشأة مؤسساتها، بل ذهب بعضهم إلى أن السلطات الإسرائيلية ساعدت على إنشائها لدافع سياسي يتمثل في إضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية.

إلا أن التحليل الموضوعي لنشأة تلك المؤسسات يتمثل في أن الحركة الإسلامية استطاعت أن تستفيد من واقع الأراضي المحتلة ومن سلوك الاحتلال الإسرائيلي الذي انشغل بالمسألة الأمنية. وركز جل جهده على ملاحقة العمل العسكري والمقاوم والمهدد لمصالحه، ولم يكن يولِ اهتماماً كبيرا للعمل الاجتماعي، والثقافي، كون الهاجس الأمني هو الذي يسيطر على تفكيره.

ومن المحتمل أن الاحتلال الإسرائيلي كان يعمل على تأجيل وتأخير معالجة النشاط الاجتماعي؛ من أجل محاصرة العمل العسكري والسياسي، فلم تكن الحركة الإسلامية وحدها الناشطة في المجال الاجتماعي، بل إن بعض المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت تعمل بصورة علنية من دون أن يتدخل بها الاحتلال الإسرائيلي على سبيل المثال (جريدة الفجر) التي كانت تصدر من القدس، وكانت تمول من قبل (م، ت، ف)، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أضف إلى ذلك العديد من الجامعات الفلسطينية التي كانت تمول من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، ثم عمد الإحتلال الاسرائيلي بإغلاقها.

وعليه يمكن اعتبار المؤسسات التي لم يغلقها الاحتلال الإسرائيلي وعدم تدخله في شؤونها أو اعتراضه على نشاطها وأعمالها، يعد جزءاً من هذا الواقع الذي استفادت منه الحركة الإسلامية واستطاعت استثماره من أجل تحقيق أهدافها.

ولعل أكبر دليل على ما ذهبنا إليه أن قوات الاحتلال الإسرائيلي عندما أدركت خطر هذه المؤسسات وخاصة في الضفة الغربية عملت على إغلاقها ومنعها من مزاولة عملها.

وكانت إسرائيل تعد هذه المؤسسات الممول الأساسي لعمليات الحركة؛ ولذلك عملت علـــى إغلاقها تحت ستار القضاء على البنية التحتية لحركة حماس.

المبحث الرابع: مشاركة المرأة في العمل الوطني:

عانت المرأة من ظلم كبير في المجتمعات البشرية قبل الإسلام، وكانت النظرة السائدة إليها تقلل من كرامتها وتجعلها في منزلة أدنى من منزلة الرجل، وتسلبها أبسط حقوقها الإنسانية، وبقي الحال كذلك حتى جاء الإسلام بنظرة جديدة تتلاءم وطبيعة المرأة، وصحح العديد من الأخطاء الشائعة عن المرأة وصحح المسار وساواها بالرجل من حيث الكرامة والإنسانية، وأعاد لها حقوقها المسلوبة، وأعاد لها الاعتبار والكرامة قال تعالى: { وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [البقرة:228]

وقد وجد هذا الإنصاف والمكانة الجديدة التي وصفها الإنسان للمرأة التطبيق العملي والواقعي في عهد النبي صلى الله عليه والخلفاء الراشدين على مدار التاريخ الإسلامي حيث نالت المرأة مكانتها وحقوقها وأكرمها الإسلام، وأوصى بها خيراً سواء كانت أماً أم أختاً أم زوجة وقد مارست دورها الحقيقي والفاعل في شتى مجالات الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والعلمية وغيرها.

ففي المجال السياسي كانت المرأة مشاركة بفاعلية وكانت صاحبة قرار، فكانت تبدي الرأي والمشورة السياسية وهذا وأضح من خلال ما قدمته أم سلمه من مشورة للنبي صلي الله عليه وسلم يوم صلح الحديبية عندما أمتنع المسلمون عن الاستجابة للرسول صلى الله عليه وسلم وذلك لعدم قيامهم بالعمرة، فأشارت عليه أم سلمه أن لا يكلم أحدا منهم حتى ينحر ويحلق أمامهم، وقد كان رأيها سديداً أخذ به النبي –صلى الله عليه وسلم– يومها فاقتدى به الصحابة فنحروا وحلقوا"[1].

وشاركت المرأة كذلك في الجهاد فكانت تقوم برعاية الجرحى والمصابين من المجاهدين وتسقي العطشى وقد شاركت بعض النساء في قتال المشركين، فهذه نسبية بنت كعب المازنية تقاتل عن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة أحد بكل بطولة وشجاعة، وفي مجال طلب العلم حث الإسلام الرجل والمرأة على طلب العلم، ولم يفرق بين الرجل والمرأة وجعل طلب العلم حقاً طبيعياً للمرأة وكانت تحرص على أن تسمع وتحضر مجالس العلم، فعن أبي سعيد الخدري أن النساء قالت للنبي صلى الله عليه وسلم.

[1] الحميدي، عبد العزيز بن عبد الله، التاريخ الإسلامي مواقف وعبر، دار الاندلس الخضراء، ج3، ط 1، 1998، ص2004.

غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك فوعدهن يوماً لقيهن فيه فـوعظهن[1] "وكـن يجتمعن ويأخذن العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهكذا في المجال التعليمي والاجتماعي فكان للمرأة دور بارز في صدر الإسلام وأعطاها الإسلام كامل الحقوق وذلك من أجل أن تقوم بدورها الطبيعي والحقيقي في الحياة كونها تمثل الشق الآخر في الحياة إلى جانب الرجل.

لقد شاركت المرأة في جميع مجالات الحياة سواءً كانت سياسية أم اجتماعية أم فكريـة أم تعليمية أم علمية أم اجتماعية أم عسكرية بعيداً عن التقوقع والانعزال القاتـل الـذي كالـستر والعفة والابتعاد عن كل ما يخرج المرأة عن الأدب العام الذي فرضه عليها الإسلام.

وهذه المكانة التي أوجدها الإسلام للمرأة لم تكن بعيدة في فكر حركة حماس حيث أعطت الحركة اهتماماً كبيراً للمرأة لما لها من دور كبير في صناعة الأجيال وهذا ما عبر عنه ميثاق الحركة عندما تكلم عن دور المرأة المسلمة "للمرأة المسلمة في حركة التحرير دور لا يقل عن جور الرجال فهي مصنع الرجال ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقـد أدرك الأعداء دورها فإن أمكنهم توجيهها وتنشئتها النشأة التي يريدون، بعيداً عن الإسلام فقد ربحوا المعركة"[2].

ثم تحدث الميثاق عن دور الأعداء في محاولة إبعادها عن الدور الذي أنيط بها من خلال وسائل الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم التي عملت على تشويه صورة المـرأة فـي الإسلام حتى تبقى المرأة غربية وبعيدة عن دينها، وطالب الميثاق من الإسلاميين أن يـؤدوا دورهم في مواجهة هذه المخططات[3].

ويرى الميثاق أن المرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة سواء أكانت أما أم أختاً لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والأخلاق المستمدة مـن الإسـلام وتربية الأطفال على تأدية الفرائض الدينية استعداداً للدور الجهادي الذي ينتظرهم[4].

لقد اهتمت حركة حماس منذ نشأتها بالعنصر النسوي فكانت تعمـل دائمـاً علـى حـشده وتطويره، حتى تشكلت الكتلة الإسلامية، ومن ثم أصبح للحركة النسوية الإسلامية مؤسـساتها وإعلامها وندواتها جنباً مع رجال الحركة طوال مسيرة الحركة الإسلامية.

وقد خاضت الحركة النسوية التابعة للحركة الإسلامية المجالات الاجتماعيـة والجهاديـة والإعلامية وأخيراً دخلت السياسي من خلال دخولها في مجلس التشريعي.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب العلم باب هل يجول للنساء يوم على أحد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص 36.

[2] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص 82-83.

[3] المرجع نفسه، ص83.

[4] المرجع نفسه، ص84.

وتعتبر تجربة حركة حماس في فرز نائبات للتشريعي هي الأولى في العمل السياسي التشريعي، بعد أن خضن مجال العمل الاجتماعي والتربوي، وأصبح لحركة حماس ست نائبات في المجلس التشريعي هن: جميلة الشنطي، سميرة الحلايقة، مريم فرحات، منى منصور، هدى نعيم، مريم صالح، حيث شغلت الأخيرة منصب وزير شؤون المرأة في الحكومة العاشرة.

بينما لقبت مريم فرحات في أوساط حركة حماس بخنساء فلسطين حيث قدمت نموذجاً في التضحية والفداء، كونها قدمت ثلاثة من أبنائها شهداء.

ولا نبالغ إذا قلنا إن لحماس جيشاً من النساء منظماً، وقد ظهر دوره جلياً في دعم حركة حماس للفوز في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2006م وهن النساء أنفسهن اللواتي اقتحمن معبر رفح الحدودي لخلق رأي عام وكسب التعاطف قبل أن يحضر رجال المقاومة لتفجير الحواجز وإزالتها بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية.

وقد ظهرت قوة نساء الحركة في مهرجانات حماس وفي أثناء المعركة الانتخابية وفي الجامعات والمدارس والشوارع، حيث كانت نساء الحركة يخرجن في المسيرات ويشكلن وفوداً تزور وتشجع على المشاركة في الانتخابات ودعم الحركة ويقمن حلقات النقاش في البيوت والمساجد.

وكثير منهن يرأسن ويدرن جمعيات ومدارس ومؤسسات خيرية إسلامية، وهي مفارقة من قبل المتابعين لشأن التيار الإسلامي، إذ يفترض حسب ما يعتقد خصوم الحركة أن حماس أكثر تشدداً وانغلاقاً.

ويرى عبد الستار قاسم أن سبب نجاح حركة حماس لهذا الحد في البروز والنشاط يعود لسببين الأول التقيد بتعاليم الإسلام، والثاني التقيد بتعاليم الحركة[1].

ورداً على تهديد وزيرة الخارجية الإسرائيلية سابقا "تسيبي لفني" باجتياح غزة وسحق حركة حماس خاطب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية خلال مهرجان الانطلاقة الحادي والعشرين نساء جيش حماس بالرد على تصريحات لفني وقال إننا سنرد عليها بنساء حماس ونساء فلسطين[2].

تقول عضو المجلس التشريعي هدى نعيم إنه ومنذ نشأة الحركة في أواخر السبعينيات حرص الشيخ الشهيد أحمد ياسين على إيجاد تنظيم خاص بالنساء لعلمه بأهمية دور المرأة في إصلاح المجتمع، وأوضحت أن الاهتمام بالنساء والرؤية تجاههن كانت رؤية إستراتيجية وكان اهتماماً ليس طارئاً أو رد فعل، وإنما كان يخطط في أوائل السبعينيات أن يكون هناك جسم

---

[1] عبد الستار قاسم، مقابلة خاصة، التاريخ 11 /5/ 2008

[2] قناة الجزيرة، اسماعيل هنية، 2008/12/15.

نسائي متوازن ومتكامل في الأدوار[1] وأكدت نعيم أنه في ذكرى انطلاقة حركة حماس الحادية والعشرين أصبح تنظيمها النسوي من أقوى التنظيمات في العالم بأسره، وليس في العالم العربي فحسب وذلك يعود للإهتمام والاعتناء اللذين طالهما، وحجم التضحيات التي قدمتها المرأة للحفاظ على مبادئها وثوابتها، وإن حجم الحركة واتساعها وانتشارها تطلب منها في كل مرحلة مزيداً من الأدوات التي تزيد قوتها ويصبح عملها بموازاة حجمها، فدخلت في المعترك السياسي ورشحت نفسها في الانتخابات وهذا تطلب منها منابر إعلامية تحمل من خلالها رسالتها بقوة وتقدمها لأبناء المجتمع كافة[2].

وحول الإشاعات التي راجت داخل المجتمع لفلسطيني خاصة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عن نية الحركة فرض الحجاب على النساء قالت الدكتورة مريم صالح عضو مجلس التشريعي عن حركة حماس ووزير شؤون المرأة في الحكومة العاشرة ننظر إلى الحجاب على أنه واجب على المرأة المسلمة، لكن هذا الفرض ينبع من خلال الالتزام به عن قناعة وإيمان وبطبيعة الحال نحن نعيش داخل مجتمع إسلامي بطبيعته ملتزم وغالبية الفتيات الفلسطينيات ملتزمات بالزى الإسلامي عن قناعة ورغبة ودعوتنا تكون من خلال القدوة الحسنة.

وعن دور المرأة داخل الحركة الإسلامية تقول الدكتورة مريم صالح إن الحركة أعطت المرأة مجالاً في صنع القرار داخل الحركة، ولكن في اعتقادي أن التمثيل الذي حصلت عليه المرأة في الحكومة العاشرة وبوزيرة واحدة لم يكن كافياً مقارنة مع دورها الكبير وعملها الدؤوب وتضحياتها الجسام.

وتضيف مريم صالح إنه كان للمرأة دور كبير في الانتخابات التشريعية والبلدية حيث شكلت النساء خلية عمل فدخلت كل البيوت تناقش وتحاور وتعقد الندوات وتقود المسيرات، وعليه تطالب مريم صالح بإعطاء المرأة فرصة أكبر ليساوي حجم ما قدمته داخل الحركة الإسلامية[3].

وعلى الرغم من مشاركة المرأة في العمل داخل حركة حماس وتبوؤها العديد من المراكز وقيادتها للعديد من المؤسسات إلا أن الحركة لم تستثمر هذا العنصر النسائي استثماراً يليق بالمرأة فالواجب على الحركة الإسلامية أن يكون لديها ناطقات إعلاميات يتحدثن باسمها ويقتحمن العمل السياسي بزخم أكبر مما هو عليه الحال الآن وهذا يحتم على الحركة أن تعد قيادات من النساء لهذه المواقع وغيرها كون المرأة تمثل نصف المجتمع.

---

[1] www. benaa. com/read. asp

[2] المرجع نفسه.

[3] د. مريم صالح، مقابلة خاصة، عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس 2009/2/26

وأستطيع القول في هذا المجال إن حركة حماس فيما يخص المرأة ما زالت مقيـدة بمـا يحكم الشعب الفلسطيني من عادات وتقاليد في العديد من القضايا المرتبطة بعمل المرأة، وفي المقابل على المرأة داخل الحركة الإسلامية أن تدفع باتجاه صناعة القرار وعدم الانتظار حتى يسمح لها بالقيام مما يطلب منها.

أما في الجانب العسكري تؤمن حركة حماس كباقي حركات المقاومـة علـى السـاحة الفلسطينية مدى حاجة العمل النضالي الفلسطيني إلى جهد المرأة وعطائها وإن كانت حمـاس ترى بان طبيعة بعض الظروف الميدانية التي تعيشها المقاومة فضلاً عـن بعـض العـادات والتقاليد التي يتمسك بها المجتمع الفلسطيني المحافظ يحولان دون مشاركة المرأة بفاعلية في معترك العمل المقاوم.

ومع ذلك عملت حركة حماس على ابتكار أدوات وتقنيات لمشاركة المرأة فـي العمـل المقاوم للالتفاف على التدابير الأمنية الإسرائيلية والواقع المعقد الذي تعيشه حركات المقاومة.

فقد استعانت بعنصر النساء من أجل مواجهة هذه التدابير والتعقيدات فقد كشفت التحقيقات التي أجريت حول العمليات الكبرى التي نفذتها حركة حماس عن كيفيـة اختـراق الحـالات الأمنية القصوى التي كانت تتخذها إسرائيل باستخدام الحركة للعنصر النسائي إذ اتضح مـن بعض خيوط وأسرار عملية بارك في نتانيا التي حدثت في 28/ آذار/2002م وقتل خلالها29 صهيونياً وجرح (150) آخرين والتي أذهلت الإسرائيليين عن كيفية دخول الاستشهادي إلـى هذا الموقع في وجود حراسة أمنية مشددة حيث تبين أن هذا الشاب دخل إلى الفندق بزي امرأة متبرجة فقد أجرى استعداده للتنكر من خلال حلق ذقنه وإدخال بعض التجميل علـى مظهـره الخارجي إضافة إلى ارتدائه بنطال سيدات ضيق وحذاء كعب عال وقبعة شعر أسود ملس هذا المظهر النسائي الذي ظهر على الشاب خدع الحراس مما أدى إلى نجاح عمليتـه[1] وكـذلك عمل الاستشهادي سعيد الحوتري والذي ينتمي إلى كتائب القسام بتاريخ2001/6/1 م والـذي استهدف ملهى ليلياً وأدى إلى مقتل(21) إسرائيليا وإصابة (120) آخرين بالآلية نفسها حينما تنكر سعيد الحوتري في زى راقصة تصطحب معها آلة العود الموسيقية التي لم تكن سـوى الحاوية التي بداخلها المتفجرات[2].

والتطور الذي حدث في هذا المضمار: هو دخول النساء فعليـاً فـي العمـل المقـاوم والاستشهادي حيث قامت ريم رياشي وهي طالبة جامعية ولديها طفلان ومن عائلة ميـسورة من قطاع غزة تنتمي إلى كتائب القسام بتفجير نفسها في مجموعة من الجنود الإسرائيليين على

---

[1] صامد الاقتصادي، المرأة المقاومة وحركة حماس، أسامة عامر، العدد 142/ 2005 / ص 180

[2] المرجع نفسه ص181.

حاجز إيريز وعلى أثر هذه العملية قال الشيخ الشهيد أحمد ياسين مؤسس حركة حماس إن النساء يمثلن إفادة تكتيكية[1].

وهذا يعني موافقة حركة حماس على القيام بهذا النوع من العمل من قبل النساء، وفي حادثة أخرى قامت بها أحلام التميمي طالبة في جامعة بير زيت وقد حكم عليها ستة عشر مؤبداً وذلك لمساعدتها الاستشهادي عز الدين المصري على تنفيذ عملية في محل سبارو لبيع البيتزا في القدس، وقد قامت بارتداء ملابس فتاة أجنبية عوضاً عن زيها الإسلامي من أجل التمويه[2].

أضف إلى ذلك ما كانت تقوم به مريم فرحات التي كانت تقوم بإيواء المطاردين وعلى رأسهم عماد عقل ثم بعد ذلك قامت بتجهيز ابنها محمد ليقوم بعملية استشهادية في غوش قطيف ويقتل خمسة أفراد ويجرح ثلاثة وعشرين آخرين.

وقد كان استناد حركة حماس وتأصيلها الشرعي لمشاركة المرأة في العمل ما أفتى به علماء المسلمين، وعلى رأسهم الداعية يوسف القرضاوي الذي تأخذ حركة حماس بفتواه " على أن العدو إذا دخل داراً من ديار المسلمين فإن الجهاد يكون فرض عين على الجميع، فتخرج المرأة دون إذن زوجها والولد دون إذن أبيه، وعلى هذا فمشاركة المرأة في فلسطين في العمليات الاستشهادية من بعد أن اغتصب اليهود الأرض واستباحوا الحرمات ودنسوا المقدسات في قرية من أعظم القرى، وموت المرأة في هذه العمليات شهادة في سبيل الله ولها ثواب المجاهدين[3]

وفي هذا المقام يقول رئيس رابطه علماء فلسطين الشيخ حامد البيتاوي وهو من قيادات حركة حماس بان جهاد الدفع أي جهاد المقاومة للغزاة تشارك فيه المرأة مع الرجل جنباً إلى جنب دون حاجة إلى إذن الرجل خلاف جهاد الطلب وهو الذي يكون في الأعداء في ديارهم وعن الذين نفروهم فهذا الجهاد لا تخرج المرأة بدون إذن من زوجها إذا كانت متزوجة أو أبيها[4].

من خلال قراءة موقف حركة حماس، وإحجامها أو ترددها في دفع المرأة للعمل بالمقاومة مبكراً يتضح لنا أن هذا عائد لتناغم الحركة مع طبيعة الشعب الفلسطيني المحافظ وحساسيته المفرطة من جراء وقوع النساء في أيدي الإسرائيليين من خلال الاعتقال أو عند تنفيذ العملية، لكن يبدو أن حركة حماس دفعت إلى ذلك رغماً عنها بسبب الضغط الذي تعرضت له الحركة من النساء أنفسهن ومطالبتهن بقيامهن بهذا الأمر إضافة إلى ذلك

---

[1] شهاب، زكي، حماس من الداخل، مرجع سابق، ص 115-116

[2] المرجع نفسه،ص117.

[3] http://www.islammemo.cc/2009/01/748390.html

[4] الشيخ حامد البيتاوي مقابلة خاصة، 2008/5/26

التعقيدات الأمنية الإسرائيلية المشددة مما دفع الحركة باستخراج المخزون النسائي للتغلب على هذه التعقيدات الأمنية.

والأمر الآخر أن حركة حماس تنظر إلى المرأة كونها مربية ومخرجة للأجيال والواجب عليها تربية الأبناء تربية سليمة مبنية على العقيدة الإسلامية فمن خلال التربية تستطيع أن توجد جيلاً قوياً لا تجرفه التيارات والأفكار سواء كانت إلحادية أو إباحية.

ومن خلال متابعة مسيرة حركة حماس وعلاقتها بالمرأة يلاحظ أنها مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولي: مرحلة الغياب التام وعدم وجود أي تأثير يذكر للمرأة في مسيرة الحركة خاصة في مرحلة التأسيس حيث لم يكن للمرأة أي دور في تأسيس الحركة ولم تذكر أسماء نسوية من بين المؤسسين للحركة.

المرحلة الثانية: دخول المرأة العمل المقاوم وقيامها بعمليات فدائية، وهذا تطور جديد في مسيرة الحركة حيث لم يعرف عن الحركة والعنصر النسوي العمل في المقاومة.

المرحلة الثالثة: مرحلة دخول العمل السياسي وذلك من خلال الانتخابات التشريعية، ودخول المرأة للمجلس التشريعي، واستلامها وزارة شؤون المرأة، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن دخول المرأة للتشريعي كان إجباريا على الفصائل الفلسطينية بشكل عام ولم يكن إراديا وذلك من خلال الكوتا التي وضعت للنساء ونسبتها 20 % من مجموع أعضاء المجلس التشريعي.

الفصل السادس

رؤية حماس للصراع الفلسطيني / الإسرائيلي

- المبحث الأول: طبيعة الصراع
- المبحث الثاني: أطراف الصراع في نظر حماس
- المبحث الثالث: حماس والحلول المطروحة للقضية الفلسطينية

المبحث الأول: طبيعة الصراع

عندما نتحدث عن فلسطين، فنحن نتحدث عن منطقة مليئة بالثورات، والنضال، والمقاومة، وتجارب هائلة خاضتها على مدار التاريخ، فعلى هذه الأرض دار أكبر صراع حضاري في القرون الوسطى في فترة ما سمي بالحروب الصليبية، وهذا يعطي الصراع بعداً غير البعد الذي يتسم به الصراع الجاري اليوم، ليس على مستوى الدور، والبعد التاريخي للصراع، ولكن باعتبار فلسطين نقطة صدام حضاري، وأنه بين الحضارتين الإسلامية والمستعمرين تحت راية الصليب.

نحن إذا أمام صراع هائل القوى، ومتعدد الأوجه، في محصلة توازنات، وطبيعة تكتلات القوى ومكوناتها عبر الزمن. ويساهم الغرب بكل دوله في الصراع، كل حسب إمكانيته لخدمة المشروع الصهيوني، في المقابل يلاحظ أن الجهد العربي والإسلامي في الصراع جهد فردي، يختلف من بلد عربي لآخر.

وفي هذه المنطقة من العالم لم يكن الصراع بين قوتين حضاريتين متكافئتين، ولكن من خلال التحدي والصراع الحضاري، حدث أن استيقظت إحدى الحضارتين، وهي الحضارة الإسلامية، وبدأت في تشكيل هويتها الإسلامية من رحم الصراع، وليس من نقطة التفوق والاستعلاء كما هو الحال في الحضارة الغربية الداعمة للمشروع الصهيوني.

نحن نلاحظ أن الصراع على مساحة واحدة من الأرض مع وجود كتلتين لا يحسم الصراع بينهما، إلا من خلال تفوق وانتصار أحدهما على الآخر.

نحن -إذن- أمام استعمار استيطاني احتلالي، يقوم على إزالة السكان من أرضهم، وفي ذلك معركة مباشرة على كل شبر من هذه الأرض. والأهم من ذلك أن الصراع ليس على الأرض، كأرض رغم وجوده ولا ننفيه، ولا على ما تحمل من ثروات في داخلها، وإنما الصراع على أرض سكانها من حضارتين مختلفتين تاريخيا. وهنا يبرز عنصر الهوية عند كلا الطرفين، صراع يجري حول الإنسان، وهويته، وثقافته، ودينه.

وحسب ما بات واضحا فإن المشروع الصهيوني ما كان أن ينجح وينمو بعيدا عن الدعم الغربي له، ومن المؤكد في ذلك أن الغرب ينظر إلى المجتمع الإسرائيلي على أنه جزء من مكونه الحضاري.

فالعلاقة ليست علاقة مصالح فقط على أهميتها، وإنما المعيار الوحيد والثابت من الغرب قِبَل إسرائيل، أن يحميها، ويبقها الدولة المتفوقة في المنطقة، وإن المساس بها يعد من الخطوط الحمر.

العالم العربي والإسلامي في المقابل لم يكن متخاذلا، أو متراجعا في قوته، ودفاعه عن القضية الفلسطينية، بل إن العديد من الدول المجاورة، وغير المجاورة لفلسطين، كان لها دور

كبير في القتال، والنضال ضد إسرائيل إلى جانب الفلسطينيين، والشعب الفلسطيني، بالمجمل لم يوقف مقاومته، وثوراته، ضد أي احتلال لأرضه على طول نضاله ضد الاستعمار، خاصة في التاريخ الحديث، ومنه الاستعمار البريطاني في بداية وأواسط القرن السابق، وحافظ الفلسطيني على حقوقه من خلال مقاومته لكل محتل غريب، أو غازٍ وطئت قدماه أرض أجداده. وظهر العديد من القيادات ذات التوجه الإسلامي، تقود الشعب الفلسطيني تحت راية الجهاد، من أمثال الحاج أمين الحسيني، وعبد القادر الحسيني، وحسن سلامة، وعز الدين القسام. والملاحظ على هذه القيادات وجود النزعة الدينية في خطابها، ورؤيتها للصراع الفسطيني الإسرائيلي.

وقد خاض الفلسطينيون والعرب العديد من المعارك والحروب ضد إسرائيل منذ حرب 1948م وحتى الآن، منها حروب أعوام 67م و73م، وحرب لبنان عام 1982م وحرب 2006م.

لكن الرؤية للصراع للعالم العربي والإسلامي وللفلسطينيين، لم تكن بنفس مفهوم الصراع الحضاري عند الغرب وإسرائيل؛ وذلك عند بروز حركة التحرر العربية التي تأثرت بالأيدلوجيات، والأفكار التي انتشرت في تلك الحقبة مثل الاشتراكية، والوطنية، والعروبية.

وقد جرت العديد من المعارك والحروب عند العرب، والمسلمين، تحت لافتات استعادة الأرض العربية، وإزالة آثار العدوان. وكانت أوصاف أخرى للصراع بعيدة عن المفهوم الحقيقي للصراع. وهذا لا يعني اختفاء بعض الشعارات الإسلامية عن الساحة الفلسطينية داخل حركة التحرر الفلسطيني، خاصة حركة فتح، ولكنها كانت أصوات متناثرة، ولم تكن تشكل توجهاً عاماً عند الحركة.

بقي الحال كذلك عند العرب والفلسطينيين في رؤيتهم، ومفهومهم للصراع حتى عام 1987م، حتى انخرطت حركة حماس، والجهاد الإسلامي بالعمل المقاوم فعليا، فعاد الخطاب الإسلامي الذي بدأ يسود في ثقافة المقاومة الفلسطينية، وذلك من أجل تعبئة الجماهير ضد الاحتلال الإسرائيلي. في الوقت الذي اعتبرت الحركات الوطنية الفلسطينية التي نشأت بعد هزيمة 1967م على اختلافها وتنوعها أن الصراع يمثل معركة وطنية في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، أو معركة قومية ضد الاستعمار، ومعركة القوى الاشتراكية، واليساريين، وقوى التحرر في العالم ضد إسرائيل، كون إسرائيل امتداداً للإمبريالية الغربية.

انتهجت حركة حماس نهجاً آخر في تعاطيها وتحليلها لمفهوم الصراع. حيث اعتمدت مفاهيم ومصطلحات ذات مضمون أيديولوجي وذلك بوصفه صراعا استعمارياً بين المسيحيين العرب والمسلمين أصحاب الأراضي من جانب، ومن جانب آخر بين الصهيونية المدعومة من

الغرب، وهي في مواقفها تنطلق من الرؤية نفسها التي كانت حركة الإخوان المسلمون تتبناها حيال الصراع وتؤمن بها.

وهذا ما عبر عنه المرشد العام للإخوان المسلمين (الشيخ حسن البنا) في المؤتمر الخامس لجماعة الإخوان المسلمين حيث قال: " أن الوطن الإسلامي كلٌ لا يتجزأ، والاعتداء على جزء منه هو اعتداء عليه كله، ولا بد أن يعمل المسلمون لتخليص البلد المعتدى عليه، وإن انجلترا قد احتلت فلسطين، وفلسطين وطن كل مسلم باعتبارها من أرض الإسلام، ومهــد الأنبيــاء، وعلى المسلمين أن يحرروها من أيدي غاصبيها، كما يجب عليهم أن يحرروا غيرهــا ممــن اغتصبوها"[1]. وكان لفلسطين في فكر الإخوان المسلمين المقام الأوفر من عنايتهم واهتمامهم، فهي أُولى القبلتين، وثالث المسجدين، وتحتل مكانة وسطا في البلاد العربية وضياعها يعــزل العالم الإسلامي بعضه عن بعض[2].

وهذا ما أشارت إليه حركة حماس في إحدى بياناتها، حيث قالت "إن فلسطين كلهــا أرض ومقدسات ليست للفلسطينيين وحدهم، وإنما لكل الأمة العربية الإسلامية"[3].

تعتقد حركة حماس "أن أرض فلسطين، أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها، أو عن جزء منها، ولا تملــك أي دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ملك أو رئيس أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك منظمة ولا كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية؛ لأن فلسطين أرض وقف إســلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة"[4].

وفي المادة الرابعة عشرة من ميثاق الحركة، تعتبر حركة حماس تحرير فلــسطين تتعلــق بدوائر ثلاث: "الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية. وكل دائرة مــن هــذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وأنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر. ففلسطين إسلامية، بها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم"[5].

إن المشروع الصهيوني مشروع مدعوم من الغرب، والعديد من دول العالم المتحالفة مع إسرائيل، وهذا يوجب على الشعب الفلسطيني أن يعمل على إعادة القضية الفلــسطينية، إلــى حضنها الأصيل، حتى يستطيع أن يقف ويصمد أمام التحدي القائم، وذلك مــن خــلال حــشد الطاقات، ويعطي القضية الفلسطينية زخما عربيا وإسلاميا، وهذا يؤدي إلى توحيــد الجهــود

---

[1] مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا، المؤتمر الخامس، مرجع سابق، ص148

[2] الشريف، كامل، الإخوان المسلمين في حرب فلسطين، دار الوفاء، ط3، 1984م،ص31

[3] بيان حركة حماس 2009/02/24

[4] عزام، عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص78

[5] المرجع نفسه، ص80.

لصالح المشروع العربي والإسلامي المتمثل بالقضية الفلسطينية، وهذا ما يخشاه قادة إسرائيل التاريخيون.

يقول بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل سابقا: " إن أخشى ما نخشاه أن يظهر في العـــالم العربي محمد جديد"[1]. بناءً على ذلك، حاولت إسرائيل بقدر الإمكان أن لا تظهر أن الصراع حضاري، أوعقدي، وذلك خوفا من استفزاز، واستنفار مليار ونصف المليار مسلم في العـــالم ضدها، وهو ما لا تتحمله الدولة العبرية.

[1] العالم، جلال، قادة الغرب يقولون: دمروا الاسلام وابيدو اهله. دار السلام- ص 43

المبحث الثاني: أطراف الصراع في نظر حماس

من خلال متابعة خطاب حركة حماس، يلاحظ أنها مرت بمرحلتين في خطابها السياسي، لتحديد الأعداء والأصدقاء، ويمكن أن تطلق على هذه المرحلة مرحلة المباشرة، أو عدم النضوج، وتمثلت هذه المرحلة في السنتين الأوليين من نشأة الحركة 1988–1989، في هذه المرحلة المبكرة لم يكن هناك تعقيد كثير، بل كان هناك عموميات في الخطاب، وحدة زائدة في توجيه الاتهامات. ويشكل ميثاق حماس فيما يتعلق بأطراف الصراع مثالا بارزا للمرحلة الأولى المتأثرة بالمقولات التقليدية بشأن المواقف. فهو يتحدث عن "خطط الأعداء منذ زمن بعيد، وأنهم أكملوا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه، آخذين بالأسباب المؤثرة بمجريات الأمور، فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة، ومؤثرة، سخروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الإعلام العالمية: من وكالات أنباء، وصحافة، ودور نشر، وإذاعات، وغير ذلك. وبالأموال جيروا الثورات: الفرنسية، والثورة الشيوعية، ومعظم ما سمعنا ونسمع عن ثورات هنا وهناك، وبالأموال كونوا المنظمات السرية التي تنتشر في كل بقاع العالم لهدم المجتمعات، وتحقيق مصالحهم الصهيونية: كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وأبناء عهد، وغير ذلك. وكلها منظمات تجسسية هدامة، وبالأموال تمكنوا من السيطرة على الدول الاستعمارية، ودفعوا منها إلى الاستعمار كثيرا من الأقطار لكي يستنزفوا ثروات تلك الأقطار، وينشروا فيها فسادهم" [1].

"وعن الحروب المحلية والعالمية، حدث ولا حرج، فهم من خلق الحرب العالمية الأولى، حيث تم القضاء على الخلافة الإسلامية، وجنوا الأرباح المادية، وسيطروا على كثير من موارد الثروة، وحصلوا على وعد بلفور، وإنشاء عصبة الأمم المتحدة؛ ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمات، وهم من يقف خلف الحرب العالمية الثانية، حيث جنوا الأرباح الطائلة من تجارتهم في مواد الحرب، ومهدوا لإقامة دولتهم، وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم، ومجلس الأمن بدلا من عصبة الأمم المتحدة، ويحكم العالم من خلال ذلك. وما من حرب تدور هنا وهناك، إلاّ وأصابعهم تلعب من خلفها، فالقوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي، والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة: ماديا، وبشريا، وهي تتبادل الأدوار، ويوم ظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر فملة الكفر واحدة" [2].

ومن خلال استقراء موقف حركة حماس، يتضح أنه يتسم في مرحلته الأولى بقلة الخبرة، والضعف الشديد في الخطاب؛ وذلك لأن الميثاق صور اليهود وكأنهم هم الذين

---

[1] عزام، عبدالله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص85–86

[2] المرجع نفسه،ص86.

يتحكمون بالعالم وحدهم، وأنهم هم وراء الحرب العالمية الأولى والثانية، وأنهم وراء الثورات التي قامت في العالم.

ثم إن خطاب الحركة في بدايته ومن خلال الميثاق وسع قاعدة المواجهة له؛ وذلك من خلال حديثه عن الأعداء في الشرق والغرب، وكان الأولى للحركة أن لا تعمم، وإن تقلل من أعدائها. لكن التطور الجديد الذي حدث في خطاب الحركة في تحديد أطراف الصراع، وبدأ يطفو على السطح بعدما أدركت الحركة الخطأ في الاستمرار في هذا النوع من الخطاب؛ كونه يؤثر سلبيا على الحركة.

أما المرحلة الثانية، وهي مرحلة اتساع رقعة تعامل الحركة مع المحيط الإقليمي، والدولي، والمنظمات الدولية، ظهر توازن وانضباط في خطابها، فبدأت على سبيل المثال تبين أن مقاومتها موجهة للاحتلال وليست لليهود كأصحاب دين، وأنها هي ضد الاحتلال، ووجوده وممارسته القمعية، وأنها ليس لها عداوة، أو معركة مع أي طرف دولي، ولا تتبنى مهاجمة مصالح، وممتلكات الدول المختلفة؛ لأنها تعتبر أن مسار مقاومتها ضد الاحتلال الصهيوني ينحصر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وباعتقادي أن حركة حماس أحسنت صنعا طيلة فترة نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي، فلم تقع في بعض الأخطاء التي وقعت بها بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، وذلك بعملها خارج الساحة الفلسطينية؛ مما انعكس سلبا على سمعة ونظرة العالم للقضية الفلسطينية، فلم يسجل على حركة حماس أنها عملت ضد الاحتلال الإسرائيلي خارجيا، وإنما انصب عملها في الداخل، ورغم قيام إسرائيل بالعمل ضد حركة حماس خارج دائرة الصراع، لم تتعامل الحركة بردة فعل مثلما حدث مع خالد مشعل عندما حاولت إسرائيل اغتياله، وأبقت صراعها محصورا داخل الأراضي الفلسطينية.

وترى حركة حماس في الدولة العبرية مشروعا شموليا معاديا، لا مجرد كيان ذي أطماع إقليمية، أو هو مشروع مكمل لقوى الاستعمار الحديث الرامية للسيطرة على مقدرات الأمة وثرواتها، ومنع قيام أي تجمع نهضوي في صفوفها، عن طريق تعزيز التجزئة القطرية، وسلخ الأمة عن جذورها الحضارية وتكريس الهيمنة الاقتصادية السياسية، وحتى الفكرية، وتشكل الدولة العبرية وسيلة فعالة لكسر التواصل الجغرافي بين دول المركز العربي، وأداة استنزاف لمقدرات الأمة وجهودها، كما أنها رأس الحربة في ضرب أي مشروع نهضوي[1].

ولكن كانت فلسطين هي ساحة المواجهة الرئيسية مع المشروع باعتبارها قاعدة انطلاقته، ومحطة استقراره، فإن مخاطر المشروع الصهيوني وتحدياته، تتسع لتشمل البلاد الإسلامية

---

[1] عزام، عبد الله . حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص92

كافة، وتعتقد حركة حماس أن الخطر الصهيوني كان منذ نشأته تهديدا لجميع الدول العربية وعمقها الاستراتيجي المتمثل في الدول الإسلامية.

وترى حركة حماس أن خير طريقة لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني لحمل راية الجهاد، والكفاح، ضد الوجود الصهيوني في فلسطين، بكل السبل الممكنة، وإبقاء جذوة الصراع مشتعلة لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو، من نهوض الأمة العربية، والإسلامية، واستكمال أسباب القوة، وحشد طاقاتها، وإمكاناتها، وتوحيد إرادتها، وقرارها السياسي، إلى أن يتحقق ذلك، وإيماناً بقدسية فلسطين، ومنزلتها الإسلامية، وإدراكا لأبعاد ومخاطر المشروع الصهيوني في فلسطين[1]. فإن حماس تعتقد أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها، وأنه يجب على أهل فلسطين وعلى جميع العرب والمسلمين إعداد العدة لقتال الصهاينة، حتى يخرجوا من فلسطين كما هجروا إليها [2].

بناءً على هذا الفهم لحركة حماس لأطراف الصراع، تعمل حركة حماس جاهدة على توسيع دائرة الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي، ليشمل كل العرب والمسلمين، فالمشروع الإسرائيلي المدعوم من الغرب لن يكون بمقدور الفلسطينيين مواجهته وحدهم، بل لا بد من حشد الطاقات والإمكانيات من أجل الوقوف في وجه هذا المشروع الذي يدعم من دول كبرى.

نستطيع القول إن خطاب حماس الديني نجح إلى حد كبير في هذا المضمار، واتضح ذلك من خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2009م، فخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، توحدت مشاعر المسلمين في جميع بقاع الأرض، وغابت الفروق بين الشعوب العربية والإسلامية، وتوحد الجميع خلف المقاومة في قطاع غزة؛ وذلك يعود أولاً: لمركزية القضية الفلسطينية في الوجدان العربي والإسلامي. وثانياً: بسبب وضوح العدوان الصهيوني، وظلمه وهمجيته في ظل ثورة الفضائيات، التي كان لفضائية الأقصى التابعة لحركة حماس دوراً بارزاً فيها. وثالثاً: وهو المهم، وضوح الراية والشعارات التي رفعت، والتي تحمل مضامين إسلامية، وقد بدا ذلك واضحا من خلال خطاب حركة حماس، وخاصة الخطب التي كان يلقيها رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة المقالة إسماعيل هنية، حيث برز الخطاب الديني الإسلامي والذي كان له دور كبير في تجاوب الشارع العربي والإسلامي مع أحداث غزة.

---

[1] عزام، عبد الله . حماس الجذور التاريخية والميثاق، مرجع سابق، ص92.

[2] المرجع نفسه، ص78

وقد حدثت وحدة استثنائية على طول الوطن العربي والإسلامي، بل العالم أجمع في نصرتها للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، من أقصى اليمين، إلى أقصى اليسار، من الصوفي إلى السلفي، فضلا عن الإخوان المسلمين، الذي بدا أكثر تفاعلا، ودعما لحركات المقاومة في تصديها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

المبحث الثالث: حماس والحلول المطروحة للقضية الفلسطينية:

لا يوجد على هذه الأرض إنسان سواء أكان على مستوى أفراد، أم جماعات، أو دول، إلا يهفو إلى السلام، لأن التنمية، والازدهار، والإبداع، والحياة الهادئة، لا تتأتى بغير سلام، ولأن شعوب العالم ذاقت ويلات الحروب والمعارك، وحلّت بها الثورات والمصائب، فكان لا بد من وجود قواعد تحكم حياة البشر، وحتى لا تسود قوانين القوة والغلبة كان العالم يعيش في غاب، القوي يأكل الضعيف، والضعيف لا قوة له ولا حول، من أجل ذلك جاء في البند الرابع من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية " تتخذ تدابير مشتركة فعالة لتلافي الأخطار التي تهدد السلم، وإبعادها وللقضاء على كل عدوان، أو غيره من الأعمال التي تخل بالسلم، ويعمد إلى تسوية أو فض النزاعات، أو الحالات ذات الطابع الدولي التي يمكن أن تؤدي إلى هدم عرى السلم بوسائل سلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي"[1]. بناءً على ذلك ظهرت الحاجة إلى وسائل سلمية لحل النزاعات بالطرق السلمية بين الدول بعيداً عن استعمال القوة والقهر.

تنقسم التسوية السلمية إلى نوعين رئيسيين من حيث طبيعة الوسائل التي تستخدم لتحقيقها[2]

النوع الأول: وهو ما يعرف بالتسوية السياسية والدبلوماسية للخلافات الدولية، ويشتمل ذلك على المفاوضات، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، والالتجاء إلى التحكيم، والمنظمات الإقليمية، والدولية، والوساطة، والتوفيق.

النوع الثاني: وهو خاص بالتسوية القضائية للنزاعات الدولية، ويندرج تحته وسيلتان: التحكيم الدولي، والقضاء الدولي، وتفهم طبيعة هذا التحكيم على أنه اختيار وسيلة سلمية بدل اللجوء إلى الحرب، أما القضاء الدولي فهو الذي تتولى ممارسته محكمة العدل الدولية.

ومن المناسب عند الحديث عن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، التفريق بين التسوية السياسية، والتسوية القضائية، فالتسوية القضائية ملزمة للطرفين، وتقوم على أساس تطبيق القانون الدولي في الخلاف، أو النزاع الدائم، أما التسوية السلمية فيترك قبولها أو العمل بها، لمحض اختيار الطرفين، وليس من الضروري أن يلتزم الحل السياسي بالاعتبارات القانونية المنصوص عليها[3] ، وهذا ما حصل بالفعل مع التسوية السلمية في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ترك الأمر إلى اختيار الطرفين، ولم يكن هناك شيء يلزمهما لتطبيق ما توصلا إليها من تفاهمات أو اتفاقات.

---

(1) القانون الدولي، ديب عكاوي، مؤسسة الاسوار، عكا، ط1، 2002، ص 496

(2) حمد، جواد، وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، مرجع سابق، ص 226.

(3) المرجع نفسه. ص226.

وعند قراءة رؤية حركة حماس للتسوية السلمية، يلاحظ أنه إلى جانب كونها حركة تحرير وطني، فهي حركة إسلامية تنظر إلى فلسطين نظرة منبثقة عن العقيدة، باعتبار أرض فلسطين أرض " وقف إسلامي لأجيال المسلمين، لا يصح التفريط بها، أو في أي جزء منها " فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين[1].

وبالاستناد إلى هذا المبدأ، فإنها تعارض أي مشاريع سياسية لحل القضية الفلسطينية تتضمن تنازلاً عن جزء من أرض فلسطين لإسرائيل. وحسب رؤية حماس فإن إسرائيل قامت بالاعتداء على فلسطين، وتشريد أهلها، واحتلال أرضهم؛ ولذلك فإن هذه المشاريع حسب رؤية الحركة اعتراف بشرعية الاحتلال ووجوده، وسيكون من ثمار الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، مع ما يترتب على ذلك من أخطار على الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي في الدول العربية[2].

من هنا فإن حركة حماس تعتبر أن قبول مشروع الحكم الذاتي، والرضا به، والإدارة الذاتية، واتفاقية أوسلو، ومن قبله مؤتمر مدريد، فيه تنازل عن الحق الشرعي المغتصب على أرض فلسطين المسلمة، وهذا ما لا يرتضيه ديننا، وعقيدتنا، فمشكلة فلسطين ليست مشكلة سياسية، ولا اقتصادية، بل هي مسألة متعلقة بجذور وأعماق التاريخ، وصراع حضاري عقيدي، صراع وجود لا صراع حدود، وما يطرح على الساحة الفلسطينية من حلول تصفوية يتعارض تعارضاً جوهرياً مع طبيعة الصراع [3].

وحسب رؤية ناصر الدين الشاعر وهو نائب رئيس الوزراء في الحكومة العاشرة، ووزير التربية والتعليم، فإن رفض الإسلاميين للتسوية السلمية يعود لأسباب عدة[4]:

أولاً: أسباب فكرية عقائدية، حيث تتعامل حركة حماس مع القضية الفلسطينية على أنها جزء من عقيدة المسلمين، لا يجوز التنازل عن شبر واحد منها، وإن القدس تعرضت قبل ذلك للعديد من حالات الاحتلال، ثم هيأ الله لها من يحررها من جديد من أمثال صلاح الدين الأيوبي، وغيره من قادة المسلمين العظماء.

ثانياً: الشروط المجحفة، والآثار السلبية للعملية السلمية الحالية.

حيث اعتبرت حركة حماس أن الاتفاقيات تتضمن التنازل عن جزء كبير من فلسطين لصالح الإسرائيليين، بالإضافة إلى المناطق المحتلة عام 1948م، وإن السلام الحالي يوفر اعترافا

---

[1] عبد الرحمن، أنس، القضية الفلسطينية بين ميثاقين، مرجع سابق، 100.

[2] المرجع نفسه، ص801.

[3] عبد الرحمن، صادق، الحكم الذاتي الإسرائيلي والرفض الإسلامي، المركز الإسلامي والأبحاث الإستراتيجية وبيت المقدس، ط1، 1991، ص82.

[4] الشاعر ناصر الدين، أوراق في الفكر والسياسية الإسلامية المعاصرة وجهة نظر اسلامية فلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين، 1999 ص65، 66، 67، 68، 76.

قانونيا بإسرائيل ومشروعها الإحتلالي، أضف إلى ذلك إبقاء السيادة الإسرائيلية على القضايا الحيوية: كالحدود، والمعابر، والمناطق الإستراتيجية، وإعطاء الفلسطينيين سيادة منقوصة على مسائل أخرى، يكون الفلسطينيون محكومين بسقف محدود، ومن ثم الالتفاف على قضايا مهمة وجوهرية: مثل القدس، واللاجئين، والمستوطنات، وذلك من خلال تأجيلها إلى المرحلة النهائية، وكذلك تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم، ثم إن هذه الاتفاقات كانت مدخلاً للتطبيع، والعبور الإسرائيلي إلى العالم العربي.

ثالثاً: الانحياز الأمريكي: هذا ما يجمع عليه الكل الفلسطيني، ويظهر هذا الانحياز من خلال موقفها الداعم إلى جانب إسرائيل، وذلك من خلال الضغط على العرب، والفلسطينيين لتقديم تنازلات للجانب الإسرائيلي، ويظهر هذا الانحياز من خلال قرار النقض الفيتو على معظم القرارات التي تدين إسرائيل.

رابعاً: الشك بالنوايا الإسرائيلية: حيث تولد لدى حركة حماس والإسلاميين بشكل عام أن إسرائيل غير جادة في سعيها لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، بغض النظر من يكون على رأس حكومتها، سواء أكان يمينياً أم يسارياً وأصبح واضحاً لحركة حماس والفصائل الفلسطينية أن إسرائيل تستغل الوقت من أجل فرض حقائق جديدة على الأرض، غير آبهة بالاتفاقيات والالتزامات التي وقعتها"، ومن خلال استعراض مواقف الحركة لرفضها لعملية التسوية، يلاحظ أن الحركة اتخذت نمطين من المواقف.

الموقف الأول عقدي: وهذا سيغلق الباب أمام الحركة في مشاركتها في أي تسوية مستقبلية.
والموقف الثاني: يعود على طبيعة التسوية، وبنودها، وشروطها ومدى تحقيقها للمصالح الفلسطينية، وهذا سيفتح المجال أمام الحركة للمناورة، وعدم إظهارها أمام العالم بأنها ضد العملية السلمية جملةً وتفصيلاً ".

وحسب اعتقادي أن المطلوب من الحركة أن تركز على النمط الثاني في تعاملها مع الجانب الدولي، مظهرة عدم التزام الاحتلال الإسرائيلي بالاتفاقيات، وبيان الظلم الذي أصاب الفلسطينيين جراء الاحتلال الإسرائيلي.

ونستطيع القول إن القيادة الإسرائيلية عندما وافقت على العملية السلمية، فإن موافقتها كانت موقفاً تكتيكياً لاحتواء تطورات جديدة بدأت تظهر ملامحها على الساحة الفلسطينية والعربية، وهذا ما تحدث به الصحفي المصري محمد حسنين هيكل: حيث قال: "إن رابين، وأجهزة المخابرات الأمريكية، ومراكز الدراسات في إسرائيل، راحت تنادي في بداية الانتفاضة الأولى عام 1987م أن العالم العربي تكتسحه موجه إسلامية محاربة، وإن هذه الموجة بدورها تستغل كل التناقضات الكامنة في الأوضاع العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وليست صدفة أن المقاومة الميدانية لإسرائيل تركزت في حزب الله في جنوب

لبنان، وحماس، والجهاد الإسلامي، إلى جانب فصائل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ويضيف أن إيران أصبحت السند الأكبر للقضية الفلسطينية، ثم إن التيار الإسلامي في مصر أخذ يبرز، وإن هذا التيار بفصائله المتعددة المختلفة هو الذي يتصدر حملة المقاومة، والتطبيع بين مصر وإسرائيل.

وهذا يهدد اتفاقية السلام مع مصر، وإذا كان لا بد من تثبيت المعاهدة مع مصر فإن الورقة الفلسطينية لا بد أن تنتزع من بين التيار الإسلامي في الدول العربية التي عقدت معاهدة سلام مع إسرائيل[1]. أضف إلى ذلك أن إسحاق شامير، وهو من الذين حضروا مؤتمر مدريد، ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، تحدث انه كان ينوي أن يطيل أمد مفاوضات عشر سنوات[2].

ومن هنا تأتي النتيجة المنطقية من جدوى اعتراف الحركة، بشرعية الاحتلال وعدمه كون الطرف الآخر لا يتعامل بجدية، ولا يريد أن يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني.

ومن خلال رصد ومتابعة مواقف الحركة من العملية السلمية يمكن رصد المعطيات الآتية، والتي قدمت تصوراً للعملية السلمية واقعياً ومقبولاً، وعليه شبه إجماع فلسطيني.

1. البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية، وهو القاسم المشترك للفصائل الفلسطينية والذي يتمثل بإقامة دولة فلسطينية على أراضي 4 حزيران عام 1967م، والقدس الشريف عاصمة للشعب الفلسطيني[3].
2. حماس مستعدة للتعامل مع إسرائيل كأمر واقع، دون الاعتراف بها في حال انسحبت من الأراضي المحتلة عام 1967م، واعترفت بحقوق الشعب الفلسطيني[4].
3. لم ترفض حماس جميع ما في الاتفاقيات، وإنما تعاملت معها من باب الواقع الذي لا يمكن تجاهله، ويجب التعاطي معه، بما يخدم المصلحة الفلسطينية.
4. تعتبر حماس أن المقاومة حق طبيعي للشعب الفلسطيني، كونه ما زال تحت نير الاحتلال، ولكنها في المقابل على استعداد للموافقة على هدنة طويلة في حال الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967م، والقدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإزالة الاستيطان[5]
5. الحل النهائي يعرض على استفتاء عام في الشارع الفلسطيني[6].

---

(1) هيكل، محمد حسنين، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل أوسلو ما قبلها وما بعدها، ص256.

(2) المرجع نفسه، ص254.

(3) المرجع نفسه، ص254.

(4) جريدة القدس، إسماعيل هنية، 2006/3/19م.

(5) قناة الأقصى، محمود الزهار، 2009/3/22م. انظر جريدة القدس، اسماعيل هنية/2009/4/1

(6) قناة الأقصى، فيلم وثائقي، أحمد ياسين، 2009/3/20م.

ورغم المواقف التي عرضناها عن موقف حماس من التسوية السلمية؛ إلا أنه صدر عنهـا تصريحات ومواقف عديدة بينت فيها الحركة موافقتها على عقد هدنة مع إسرائيل، وأعلنـت قبولها بالحل المرحلي للقضية الفلسطينية دون الاعتراف، أو التنازل عن الحـق الفلـسطيني التاريخي، وبناءً على ذلك لا مكان لوجود دولة إسرائيل على أي جزء من فلسطين، وإن كان وجود فعلى أساس أنهم رعايا، ومواطنون عاديون داخل الدولة الإسلامية، وليس على أسـاس كونهم كياناً سياسياً مستقلاً على الأرض الفلسطينية[1].

وإلى جانب هذا الموقف، صدر موقف آخر من حركة حماس يتضمن موافقـة علـى إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967م، والانسحاب من القدس، وإزالة المستوطنات من الضفة الغربية، مع السيطرة الفلسطينية على الحدود، والمعابر، مقابل هدنـة تعطيها حماس لإسرائيل، لكن دون الاعتراف بشرعية الاحتلال [2].

ويراجع للتفصيل ما ذكرته (ص 39) من هذه الرسالة.

والواضح أن نظرة حركة حماس للتسوية السلمية، وعملية السلام، لا يخرج عن نطاق ما تطرحه الحركة، وهو انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، مقابل هدنـة، وحتى هذه اللحظة، لا يوجد ما يوحي بأن الحركة لديها الاستعداد للاعتراف بإسرائيل.

النقطة الرئيسية هي أن الصراع العربي الإسرائيلي محكـوم بمـوازين القـوة عنـد الطرفين، لأن النقطة الجوهرية هي: ماذا يملك الفلسطينيون والعرب من أسباب القـوة التـي تدفع إسرائيل وتجبرها إلى أن تقبل بحل عادل للقضية الفلسطينية؟ ومن الواضح أن الاتفاقيات التي تمت بين العرب، وإسرائيل، تمت تحت أجواء الضعف العربي، وتراجع النظام العربي، وبالتالي الخلل الشديد في موازين القوى الذي هو لصالح إسرائيل، وحسب اعتقادي أن السير بهذه الطريقة في العملية السلمية، وبالأساليب المتبعة من قبل العرب والفلسطينيين، لن يؤدي إلى استرداد الحق الفلسطيني العربي. إن التنازلات التي تمت من حيـث اسـتبعدت نـصف الشعب الفلسطيني وأسقطت حق اللاجئين، ولم تعد الأراضي التي احتلت عام 1967م، ولم يتم الحديث عن عودة القدس، إن مثل هذا السلام محكوم عليه بالفشل.

ومن هنا فإن الحديث عن السلام، وإعلان الدولة الفلسطينية هو من قبيل التعلق بـالطقوس والأشكال بعد تفريغ القضية الفلسطينية من محتواها، وإن كل ما يطرح على الشعب الفلسطيني لا يخرج عن نطاق:

---

[1] قناة الأقصى، برنامج وثائقي، الشيخ أحمد ياسين، 20/ 3/2009م. انظر الشيخ أحمد ياسين شاهد على العصر احمد منصور، مرجع سابق 333.

[2] الشاعر، ناصر الدين، أوراق في الفكر والسياسة الفلسطينية المعاصرة، عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص89.

أولا: دولة منزوعة السلاح.

ثانياً: المستوطنات باقية فيها، وتحت التبعية الإسرائيلية.

ثالثاً: الدولة الفلسطينية ليس لها أي سلطان على الموارد، والحدود، والمعابر.

وهذا لن يقود إلى السلام، وستبقى المنطقة على فوهة بركان ما لم يكن السلام عادلاً، ومرضياً للشعب الفلسطيني.

لقد بات واضحاً أن حركة حماس، وفصائل المقاومة الفلسطينية تعيش أجواء غير طبيعية، وغير مريحة، وهذا حال حركات التحرر في العالم، فالاحتلال الإسرائيلي بما يمتلك من إمكانيات وقوة، لن يستطيع التعايش مع حركة حماس، وفصائل المقاومة، ولن يسمح لتجربة حماس أن تنجح؛ كونه يتحكم بمفاصل حياة الشعب الفلسطيني، علماً أن سياسة إسرائيل قائمة على رفض الفلسطيني بشكل عام، وليس حركة حماس فقط.

أضف إلى ذلك أن الوضع العربي العاجز، والمتواطئ أحياناً، لا يبشر بخير، ولن يجرؤ على معارضة السياسة الأمريكية، وهنا تبرز قدرة حماس في تعاطيها مع هذه الملفات، وبناء رؤية استراتيجية تخدم القضية الفلسطينية.

من خلال متابعة تحليل مواقف حماس، يتضح أنها لا تبني آمالاً كبيرة على الأنظمة العربية الرسمية، ولا المنظمات الدولية، والمجتمع الدولي، إنما استراتجياتها قائمة على الرهان على الشعوب العربية والإسلامية، بما تمتلك من إمكانيات، وطاقات، وإن الكلمة الأخيرة ستكون لهذه الشعوب.

والمؤكد أن حركة حماس وفصائل المقاومة تعرف جيدا طبيعة الصراع، فإنها مستهدفة، لذلك استطاعت أن توجد لها قوة عسكرية، خاصة في قطاع غزة، فقد أثبتت نجاعتها وقدرتها في الوقوف أمام الهجوم الإسرائيلي الأخير على القطاع.

الفصل السابع

الحسم العسكري

المبحث الأول: أسباب الحسم العسكري:

إن المتتبع لمجريات الأحداث قبل الحسم العسكري، ومنذ الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس يلاحظ أن تطورات الأحداث كانت توحي بأن الشأن الفلسطيني يسير نحو الاصطدام، واستخدام القوة لحسم الموقف، لا نستطيع القول إن هناك سبباً واحداً لهذا الحسم، بل هي أسباب عدة من أهمها:

أ. الأسباب غير المباشرة:

1- بنية النظام السياسي الفلسطيني الذي يعاني من إشكالات عده أهمها:

- إنه نشأ وفق اتفاقية أوسلو والقاهرة، ولم ينشأ نشأة طبيعية، بمعنى أن المشروع الوطني الفلسطيني لم يصل إلى غايته بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولذلك يعد نظاما غير مكتمل ومنقوص. والأخطر من ذلك أنه مكبّل بقيود الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل و(م، ت، ف)؛ ولأن الطرف الفلسطيني هو الطرف الأضعف في معادلة التسوية؛ فإن الضغوطات الدولية الموجهة من إسرائيل كانت على الجانب الفلسطيني، وذلك من أجل تنفيذ الاتفاقيات. في مقابل تهرب الطرف الإسرائيلي بحجج متعددة، ولذا لم تنجح عملية التسوية بين الطرفين لحل قضايا الحل النهائي في كامب ديفيد عام 2000م. ولهذه الأسباب وغيرها مجتمعة، فشلت السلطة الفلسطينية في تحقيق الحلم الفلسطيني بتحقيق أهدافه من خلال إقامة دولته وعاصمتها القدس، وأمام فشل عملية التسوية قامت إسرائيل في 2002/9/28م باجتياح المدن الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية (منطقة أ)، ومن ثَمَّ ضرب مقرات الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة خاصة في الضفة الغربية.
- إن النظام السياسي الفلسطيني عانى منذ اتفاقية أوسلو تناقضات، وتعارضات داخلية، حيث عارضت حركة حماس اتفاقية أوسلو والقاهرة، وما انبثق عن هذه الاتفاقيات من التزامات، وقد عملت الحركة على إظهار فشل هذه الاتفاقيات، سواء عن طريق البيانات، أو الإعلام التابع للحركة، أو من خلال ردة الفعل العسكري.

وبقيت الحركة بعيدة عن النظام السياسي الفلسطيني، ولم تشارك في الانتخابات التشريعية التي تمت عام 1996م، وعلى أثر العمليات العسكرية التي قامت بها حركة حماس، قامت السلطة الفلسطينية باعتقال العديد من نشطاء الحركة، وهذا سبب توتراً بين الجانبين.

لا بدَّ من ملاحظة أن السلطة الفلسطينية وجهت اتهاما لحركة حماس بأنها قامت بعملية التفجيرات في زخم المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ولا بدّ من الإشارة إلى اتهام السلطة لحركة حماس بأنها كانت تقصد إفشال المحادثات، بل إن توقيت بعض العمليات كان يخدم هذا الجانب. وعلى وقع فشل اتفاقية كامب ديفيد، وبداية انتفاضة الأقصى عام 2000م، قامت حركة حماس باستثمار هذا التطور، وذلك من خلال تصعيدها للمقاومة من خلال التفجيرات التي حدثت داخل الكيان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1948م، ورفعت من وتيرة معارضتها لنهج السلطة المتمثل بالمفاوضات، ولأداء السلطة السيئ، سواء أكان مالياً أم سياسياً.

وكان فشل عملية التسوية وسوء الأداء من قبل السلطة، قد أكسب حركة حماس زخماً وتأييداً جماهيرياً واسعاً، وازدياداً في شعبية الحركة، في مقابل تراجع حركة فتح بسبب سوء الإدارة، وعدم تحقيق مشروعها الوطني، الذي وعدت الشعب الفلسطيني بتحقيقه من خلال عملية التسوية، وقد حملت حركة فتح مسؤولية عدم التزام الجانب الإسرائيلي لتعهداته.

2-ردة الفعل الدولية والإقليمية والداخلية على فوز حركة حماس، ومفاجأة الحركة بهذا الموقف. اعتبرت حركة حماس أنها خاضت هذه الانتخابات بناءً على التزامات، وتفاهمات فلسطينية داخلية، على إثر اجتماعات القاهرة عام 2005م، لكنَّ الواقع غير ذلك، إذ إن السلطة بقيت مكبلة وأسيرة اتفاقية باريس الاقتصادية، وواجه الشعب الفلسطيني حصاراً شديداً على أثر رفض الحركة لاقتراحات المجموعة الأوروبية التي تتماشى مع الشروط الإسرائيلية التي تتمثل في نبذ العنف (التخلي عن المقاومة)، والاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

3-التنازع على الشرعية بين حركتي حماس وفتح؛ حيث سعت حركة حماس إلى اكتساب السياسة الشرعية من خلال المقاومة، والتي كان لها دور بارز وكبير فيها، ثم بعد ذلك من خلال التفاعل والاندماج في النظام السياسي الفلسطيني، من خلال صناديق الاقتراع، وهذا ما عبر عنه الناطق باسم حركة حماس أسامة حمدان حينما قال: " إننا جئنا لقيادة الشعب الفلسطيني من خلال صندوق الاقتراع، وليس على ظهر دبابة؛ ولهذا من حقنا أن نحكم طالما خولنا الشعب الفلسطيني بذلك " [1].

وقد نافست حركة حماس حركة فتح على قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، وإن الصراع الذي حدث بين الجانبين وإن كان ظاهراً على سلطة، لكنه في جوهر الأمر صراع بين

---

[1] قناة الاقصى، قناة الجزيرة، مقابلة خاصة، 2007/6/23.

مشروعين، وعلى أثر فوز الحركة في الانتخابات، وعملها على تحقيق برنامجها الذي انتخبت على أساسه، ورغم مطالبة الحركة مشاركة الفصائل في حكومتها العاشرة، إلا أنه لم يشاركها أحد؛ مما أدى إلى تشكيلها الحكومة بمفردها.

وفي الوقت نفسه لم تتقبل حركة فتح الهزيمة في الانتخابات، والتنحي عن صدارة القرار الوطني الفلسطيني، وبالرغم من انتقال السلطة الذي بدا ظاهراً سلساً؛ فإن حركة فتح وضعت كثيراً من العقبات الإدارية، والأمنية، في وجه حكومة حماس. وقد وجه القيادي في حركة حماس خليل الحية في مؤتمر صحفي عقد في غزة اتهامات خطيرة إلى جهازي: الأمن الوقائي، والمخابرات العامة بممارسة دور سلبي على الساحة الفلسطينية، وإن هذه الأجهزة تتسلم أسلحة من إسرائيل من أجل مواجهة حركة حماس[1] "، وعلى أثر الصدامات التي حدثت بين فتح وحماس، إضافة إلى فرض الحصار الدولي الذي فرض على الشعب الفلسطيني، تم الاتفاق في مكة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الحصار الدولي بقي مستمراً، وميز المجتمع الدولي بين وزراء حركة حماس، وحركة فتح، والمستقلين، ولم يعترف المجتمع الدولي بهذه الحكومة؛ مما حدا برئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية إسماعيل هنية إلى تحذير المجتمع الدولي بأن عدم رفع الحصار قد يدفع حركة حماس باتجاهات أخرى. وأضاف سنتخذ القرار الذي يحمي كرامتنا، ومصالحنا، ومشاعر شعبنا، لأننا أصحاب كرامة، لا نريد على الإطلاق أن يستمر الحصار، وسنحاول أن نحدد مسار وضعنا الفلسطيني[2]"

ب- أسباب مباشرة

شهد عام 2006م صراعاً على السلطة بين حركتي فتح وحماس، واتخذ أحياناً شكل التنازع الإداري على الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة المتمثلة برئيس السلطة أبي مازن، الذي ينتمي لحركة فتح، ومجلس الوزراء برئاسة إسماعيل هنية الذي ينتمي لحركة حماس. و أحياناً أخرى التنازع الإداري داخل الوزارات، إضافة إلى الصراع على الأجهزة الأمنية، وقد تمترست حركة فتح لإبقاء سيطرتها وسلطتها حول مؤسسة الرئاسة والأجهزة الأمنية، ولا سيما جهازي الأمن الوقائي والمخابرات، وهما من صلاحيات وزير الداخلية؛ مما دعا وزير الداخلية سعيد صيام إلى تشكيل القوة التنفيذية تأتمر بأمره، وكان مبرر وزير الداخلية على هذا القرار أن الأجهزة الأمنية ترفض الانصياع لأوامره. وكونه وزيراً للداخلية فإنه لا يستطيع أن يوفر الأمن، والقانون، دون قوة أمنية جديدة تحت إمرته. وقد أدى تشكيل القوة التنفيذية من قبل وزير الداخلية سعيد صيام، والصراع بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء إلى صراع

---

[1] قناة العربية، نشرة أخبار، 2008/12/17

[2] قناة الاقصى، نشرة أخبار، 2007/3/31

دموي أحياناً بين عناصر من الأجهزة الأمنية وحركة فتح من جهة، وعناصر القوة التنفيذية، وكتائب القسام الجهاز العسكري لحركة حماس من جهة أخرى. وقد انفجرت حوادث الخطف، والقتل بين الحركتين، ووقع العديد من الضحايا بينهما على إثر مقتل الشاب حسام أبو قنيص، ورميه من الطابق الخامس عشر في غزة، واتهمت حركة حماس حركة فتح بقتله، لأنه كان ملتحياً بالرغم من كونه من حركة فتح، من جانبها اتهمت حركة فتح حماس بإلقائه من الطابق الخامس عشر، وفي مقابلة في برنامج وثائقي عن الحسم العسكري في قطاع غزة في قناة الحوار، اعترف القيادي في حركة فتح توفيق أبو خوصة أن حركة فتح قامت بقتله ظانة أنه ينتمي إلى حركة حماس[1].

وعلى أثر هذه الحوادث وغيرها، تدخل الوفد المصري، واتفق مع الطرفين على وضع هدنة بين الطرفين، ثم تجددت الاشتباكات، وبدأت مرحلة جديدة من الخطف، والقتل، وحرق البيوت، ووجّهت حركة حماس اتهاما للأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بالتنسيق مع الجنرال الأمريكي دايتون، التي تقضي بضرب حركة حماس وتصفيتها في موعد أقصاه نهاية عام 2007م [2].

ومن الجدير ذكره أن خطة دايتون كانت محاولة أمريكية لجر الساحة الفلسطينية إلى الاقتتال الداخلي، واستنزاف المشروع الوطني الفلسطيني ذاتياً، وقد اعترف العديد من قيادات حركة فتح بوجود خطة من قبل دايتون من أجل القضاء على حركة حماس، وهذا ما تحدث به هاني الحسن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأحد مؤسسي حركة فتح القدامى خلال برنامج بلا حدود، الذي تبثه قناة الجزيرة الفضائية حيث قال: " إن حركة حماس استطاعت القضاء على خطة دايتون الأمريكية بعد سيطرتها على قطاع غزة، وأضاف أن حركة فتح رهينة إرادة شخص واحد، في إشارة إلى النائب عن حركة فتح محمد دحلان[3].

ويرى الصحفي الفلسطيني المقرب من حركة حماس محمد مصطفى الصواف أن دوافع حركة حماس للحسم العسكري تعود لعدة أسباب[4]:

1- عدم استقرار أي اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحركتين، حتى وصلت الحركة إلى يقين أن المطلوب هو إزاحتها بأي شكل، والقضاء عليها، إضافة إلى ذلك المماطلة في منح الحكومة المشكلة من حركة حماس من أي صلاحيات أمنية، من خلال تمرد الأجهزة الأمنية على وزير الداخلية سعيد صيام.

---

[1] قناة الحوار، برنامج وثائقي، الحسم العسكري في قطاع غزة، 2008/1/13

[2] www. palestine-info/ar/

[3] قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، 27 /2007/6.

[4] www. islamonline. net/servletsattellite

2- ربما وجدت الحركة أن تأخرها في الحسم مقابل زيادة الدعم العسكري لقوات عباس في النهاية سيضعفها، بالتالي في وجود تفوق نوعي للقوات الموالية لحركة فتح، خاصة إذا استمر تدفق الأسلحة إليها إسرائيلياً، وعربياً. وجدت حركة حماس أن جناحها العسكري يتم استنزافه في كل موجات الاقتتال التي جرت مع حركة فتح. إذا استمر الأمر على هذا المنوال، وسيضعفها أمام خصمها في المواجهات القادمة، وكذلك أمام إسرائيل التي تتربص بها.

3- التململ الكبير الذي بدا على قواعد الحركة، وبعض قياداتها الوسطى، والتي تدعو إلى الرد على استهداف أعضائها، وعدم السكوت، وقد أصبحت قيادة الحركة في حرج أمام أعضائها، وأمام المتعاطفين معها، لدرجة أنه بدأ يظهر تيار متشدد في قاعدتها ينحو نحو العنف، ويتهم قيادته بالوقوف موقف الضعيف، فأرادت الحركة أن ترد الاعتبار لقوتها. ويضيف الصواف أنه من المستبعد أن تكون حركة حماس تريد أن تقيم كياناً مستقلاً في غزة، تسيطر عليه، وتفصله عن الضفة كما يرى العديد من المحللين، وإنما تهدف إلى فرض معادلة جديدة على الأرض، وإجبار الرئيس عباس، وحركة فتح على إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على أسس جديدة غير التي قامت عليها. كذلك تريد الحركة أن ترسل رسائل إلى المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول المنطقة بشكل خاص، بأن دعمهم لفريق بحد ذاته على حساب آخر لن ينجح، وإن المبادرة ما زالت بيدها، ورهانهم على الحسم العسكري، والفوضى الخلاقة لتغيير المعادلة لن ينجا.

ويرى البعض أن حركة حماس تحمل أيديولوجية إقصائية، فلا يوجد في برنامجها ثقافة المشاركة مع الآخر، وأنها رفضت أن تشكل الحكومة العاشرة مع أحد من الفصائل الفلسطينية، وأنها لا تسعى إلى تحقيق برنامج وطني فلسطيني، وعندما فشلت في الحكم انقلبت من خلال الحسم العسكري[1].

لكن في تصوري أن عدم مشاركة الفصائل الفلسطينية في الحكومة العاشرة يعود لأسباب خاصة بتلك الفصائل، وليس لرفض حركة حماس، فحركة فتح كانت تعيش تحت صدمة الهزيمة في انتخابات التشريعي، وبدأ يسيطر على تفكيرها إفشال حكومة حماس، بينما اليسار الفلسطيني رفض المشاركة بحجج متعددة، فالجبهة الشعبية تحت مبرر أن برنامج

---

[1] مجلة رؤية شهرية الشؤون الفلسطينية، محمد حواش، سيطرة حماس على غزة تدمير لمشروع الدولة، العدد 30 2007/ص29-30.

انظر فلسطينيات، فصلية تعنى بالشؤون الفلسطينية، سميح شبيب الحسم العسكري في غزة، مركز القدس للاعلام، العدد3، 2007، ص59.

حماس الحكومي فيه تراجع عن بعض الثوابت الفلسطينية، وفصائل أخرى تعرضت لضغوط لعدم المشاركة في حكومة حماس العاشرة.

وبعد بسط سيطرتها على قطاع غزة أصدرت حركة حماس بيانا أذاعته قناة الأقصى التابعة لها بتاريخ 2007/6/14م، وعرضت تسلسل الخلافات مع "التيار الانقلابي" على حد تعبير حركة حماس داخل الحركة في حركة فتح وجاء في البيان: " لقد اتخذت حركة حماس قراراً واضحاً لوضع حد نهائي للاعتداءات الجبانة، ولهذا التيار المجرم الذي ثبت ارتباطه بالاحتلال الإسرائيلي، وتحركه وفق أجندة أمريكية صهيونية، وبدأت عملية تطهير مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة من أوكارهم الشيطانية، التي زرعت الموت في كل مكان، وعربدة أفرادها. إن ما قامت به حماس ليس موجهاً ضد حركة فتح، وإنما هو تطبيق لما وعدت به شعبنا، ووضع حد نهائي لكافة أشكال الفلتان والعربدة التي يقوم بها أفراد هذا التيار الاستئصالي الدموي، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن الفلسطيني، وتثبيت نتائج الانتخابات، وإنهاء الانقلاب الذي يقوم به المأجورون من المرتزقة. ولم تتعامل بانتقام مع من يسلم نفسه منهم وفق أخلاق إسلامية سمحة[(1)]

في المقابل ادعى محمد دحلان النائب عن حركة فتح، ومستشار الرئيس الفلسطيني أبو مازن للأمن القومي، إنه لم يفاجأ من "الانقلاب" في غزة، وقال: " كنا نعرف بمخططات حماس، وأبلغنا كل الأطراف لتجنب ذلك، وبرر السقوط المروع للأجهزة الأمنية في غزة بقوله بما يتعلق بإنهاء المؤسسة الأمنية: "إنا لم أفاجأ لأن المؤسسة الأمنية لم تعد لقتال فلسطيني- فلسطيني بالمطلق، وهي واجهت تدميراً منهجياً من قبل إسرائيل منذ بداية الانتفاضة، حيث تم تدمير 280 موقعاً في ست سنوات، واستكملت حماس تدميرها المنهجي لهذه المواقع قبل تنفيذها الانقلاب"[(2)]

وقد عزز فكرة مخططات القضاء على حركة حماس ما ذكرته المجلة الأمريكية "فانيتي فيير" عن وثائق سرية وافق عليها الرئيس الأمريكي جورج بوش، ونفذتها وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس، ونائب المستشارة للأمن القومي إليوت إيبرامز، تستهدف إشعال حرب أهلية فلسطينية، بعد هزيمة حركة فتح أمام حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني2006م، وذكرت الصحيفة على أن الخطة تقوم على دعم تشكيل قوة عسكرية بقيادة ما كان يعرف بـ "الرجل القوي" سابقاً لحركة فتح في غزة محمد دحلان المقرب من الإدارة الأمريكية، وحسب الخطة فإن هذه القوة ينبغي أن تكون مزودة بأسلحة حديثة، وبما يسمح لها بالانقلاب على حكومة حماس المنتخبة ديمقراطيا، وأشارت المجلة إلى أن الخطة أخفقت،

---

(1) قناة الاقصى، نشرة أخبار، 2007/6/14م

(2) www. palpress. ps/arbic/print. php?dhannellp=80285

وبدلاً من أن تؤدي إلى إسقاط حماس انتهت بإخراج التيار الانقلابي على حد تعبير المجلة بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة[1].

وبناءً على ما سبق يتضح أن حركة حماس شعرت بمدى المخطط الذي وضع لإقصائها من الساحة الفلسطينية، وكانت هناك العديد من البوادر والمؤشرات التي تنذر بذلك، منها الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني بعد فوزها في الانتخابات، وما تلا ذلك من اعتقال معظم أعضاء المجلس التشريعي المنتمين لحركة حماس من قبل إسرائيل، مروراً بمحاولات الاغتيال التي تعرض لها رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية حين عودته من الخارج في جولة عربية.

---

[1] www. islamonline. net/servlet/sattelit?c=Article

المبحث الثاني: نتائج الحسم العسكري على حركة حماس:

نستطيع القول إن عام 2006 كان عاماً صعباً ومؤلماً على الشعب الفلسطيني بشكل عام، حيث تم تجاوز الخطوط الحمراء، ووقع ما كان يخشى الشعب الفلسطيني ويحذر منه كل المتابعين للشأن الفلسطيني.

لقد استطاع المتربصون بالقضية الفلسطينية أن يحرفوا الصراع الفلسطيني عن مساره، وعن الاتجاه الصحيح، فبدلاً من أن يكون الصراع مع من يحتل الأرض، ويهوّد القدس، ويطمس معالمها، يتغلغل الاستيطان فيها ويلتهم ما تبقى من الأراضي، وسور الفصل العنصري الذي قضى على ما تبقى من أرض، أضف إلى ذلك الحواجز العسكرية التي قطعت الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض، تحول الصراع بين الإخوة والأشقاء ورفقاء السلاح، فالواجب على كل فصائل الشعب الفلسطيني أن تتحد وتتحاور على نقاط الخلاف بينها، فيما يجمع أبناء الشعب الفلسطيني أكثر مما يفرقهم، لقد استبشر الشعب الفلسطيني خيراً بالانتقال السلمي، والسلس للسلطة في أعقاب الانتخابات التشريعية رغم كون هذا الانتقال صورياً، والذي كان له دور في تفجير الأحداث فيما بعد.

لقد كان لعملية الحسم العسكري تداعيات وانعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية، والمشروع الفلسطيني، ومنها:

أولاً: الانعكاسات على العلاقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، علما أن إسرائيل سعت طويلاً من أجل تقسيم فلسطين إلى مناطق متباعدة متناثرة، متقطعة الأوصال، على شكل كنتونات، أضف إلى ذلك الانقسام الذي أدّى إلى إيجاد حكومتين: في رام الله بقيادة السلطة الفلسطينية، وحكومة في غزة بقيادة حركة حماس.

ثم إن المجلس التشريعي تم تعطيله، وتوقف عن الاجتماعات رغم قيام أعضاء المجلس التشريعي لحركة حماس بالاجتماع في مبنى المجلس التشريعي في قطاع غزة، وذلك من خلال التوكيلات من أعضاء الحركة الموجودين في السجن. بمعنى آخر وجد مجلسان تشريعيان، أحدهما في الضفة الغربية، والآخر في غزة، وأدى ذلك إلى ازدياد الانقسام، والشرخ داخل المجتمع الفلسطيني.

ثانياً: الانعكاسات على القضية الفلسطينية، من المعلوم أن الشعب الفلسطيني لم يحقق حلمه بإقامة الدولة الفلسطينية، وما زال الشعب الفلسطيني يعيش مرحلة التحرر الوطني.

وقد كان من الآثار السلبية لهذا الانقسام التدخلات الدولية في الشأن الفلسطيني، والذي بدوره أضعف القرار الفلسطيني رغم حالة الضعف التي تعيشها القضية الفلسطينية بشكل عام. وقد كان هذا الانقسام مناسبة لإسرائيل حتى تعلن تخليها عن التزاماتها والتعامل مع قطاع غزة على أنه قطاع معاد.

ثالثاً: الانعكاسات على الوضع الاقتصادي، فقد خضع الشعب الفلسطيني لحصار اقتصادي بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، وزادت حدة الحصار بعد سيطرة الحركة على قطاع غزة، وقد ترك هذا الحصار آثاراً سلبية على الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاتــه الــصناعية، والزراعية، والتجارية، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

أما فيما يتعلق بالوضع الإنساني؛ فإن قطاع غزة عاش في ظل كارثة إنسانية حقيقية تمثلت أبرز معالمها في تخفيض الإيرادات من اللوازم الأساسية " الوقود، الغذاء "، وصل إلى الحــد الذي منع المرضى من السفر إلى الخارج، فقد وصل عدد المرضى المتــوفين بــسبب عــدم السماح لهم بالخروج للعلاج في الخارج حتى تاريخ 2009/3/15 إلى 305 ضحية[1].

أما على صعيد العملية الديمقراطية فقد شكل الانقسام الفلسطيني انتكاساً، وتراجعاً في إيمان الشعب الفلسطيني بالديمقراطية، واللجوء إلى صناديق الاقتراع، كما أدى الانقسام إلــى قمــع الحريات العامة، وإغلاق العديد من المؤسسات الخدماتيه في كل من الضفة الغربية، وقطــاع غزة، وكان من تداعيات الانقسام الفلسطيني تفرد إسرائيل بقطاع غزة، وذلك من خلال إعلانه كياناً معادياً، واشتداد الحصار عليه تحت غطاء دولي دون معارضة حقيقيــة تحــت ذريعــة محاربة الإرهاب.

لقد استطاعت إسرائيل أن تنجح من خلال الانقسام الفلسطيني في أن تبعد أنظار العالم عما يحدث في الضفة الغربية، وبحسب اعتقادي أن ما يحدث في الضفة الغربية أخطر بكثير ممــا يحدث في قطاع غزة، فإسرائيل انسحبت من القطاع، ولم يبق لها جنــدي واحــد هنــاك. إن الصراع الحقيقي الآن يدور في الضفة الغربية، وذلك لكونها تمثل العمق الاستراتيجي للكيــان الإسرائيلي، فالاستيطان يتمدد ويتوسع يومياً، ومدينة القدس تهود، والحواجز تزداد، والــضفة حولت إلى كنتونات متبعثرة، ولم يبق مكان لإقامة الدولة الفلسطينية.

إن ما جرى في قطاع غزة والضفة الغربية عام2006 يؤكد انتهاء فــصل مــن فــصول القضية الفلسطينية، وبدأ فصل جديد يقوم على تحويل الازدواجية الفلسطينية في بلد واحد إلى ازدواجية في بلدين.

حركة حماس حققت إنجازاً في فرض حضورها بالقوة العسكرية، والسيطرة على قطــاع غزة، في حين تمكنت حركة فتح من التحصن في موقعين قياديين مهمين: الأول موقع الرئاسة

---

[1] قناة الأقصى، نشرة أخبار، 2009/1/15

الفلسطينية، والثاني قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى الحكومة في رام الله[1] ومما لا شك فيه أن اللجوء إلى القوة في حسم الخلافات السياسية بين القوى الفلسطينية لا يمثل خياراً استراتيجيا مناسباً في الساحة الفلسطينية؛ لأنه يفرز الانقسام والتشرذم الداخلي، ويضع المشروع الوطني الفلسطيني أمام تحد كبير قد يطيح بالمشروع الوطني، والقضية الفلسطينية.

ورغم وجود العديد من الباحثين، والمتعاطفين مع حركة حماس، والذين أيدوا ما قامت به حركة حماس وأظهروا أن الحركة " تغدت في الأجهزة الأمنية قبل أن تتعشى بها "، وهذا ما تحدث به القيادي في حركة فتح هاني الحسن، والذي اعترف فيها بوجود مخطط أمريكي أعده الجنرال دايتون بالتنسيق مع جهات فتح لاشتعال الاقتتال الداخلي، وإسقاط تجربة حماس، وأضاف أن حماس تحركت ضد التيار الفاسد الذي ارتضى العمل تحت راية دايتون[2]

بمعنى آخر إن حركة حماس اختارت بين السيئ والأسوأ، السيئ أن تقدم على ما قامت به رغم ما يحمل هذا العمل في طياته من مخاطر وتداعيات على الحركة نفسها، أو على القضية الفلسطينية، والأسوأ وهو الذي كان ينتظرها لو استطاعت الأجهزة الأمنية السيطرة على القطاع، وعند الحركة ما يبرر هذا التخوف، لاسيما أن العديد من قيادات وكوادر الحركة لديها تجربة الاعتقال والتعذيب من قبل السلطة في فترة التسعينيات، فكانت عملية حماس عملية استئصالية، وجراحية كما وصفها العديد من قيادات الحركة.

ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر أو ينفي أن حركة حماس التي عرف عنها الاتزان، وضبط النفس، والتروي في اتخاذ القرار، قد تعجلت وتعاملت بردة فعل قوية.

القضية الفلسطينية قضية شائكة ومعقدة، ولها تداخلات وتدخلات، فالمحيط العربي لن يرضى بوجود قطاع غزة تحت قيادة حماس لما للأنظمة العربية من تخوفات وهواجس من الحركات الإسلامية، فهذه الأنظمة لن تسمح لحركة حماس أن تنجح وتتقدم بمشروعها، بل ستعمل على حصارها، والتواطؤ عليها من خلال الحصار، ورفض التعامل معها. فمشاهد غزة وأحداثها وتوابعها، ألحقت بالمقاربة العربية لحماس العديد من الجوانب السلبية، وأعادت إلى الواجهة العديد من جديد التخوفات التي توارت نسبياً تجاه الحركة في العواصم العربية الإسلامية. وأظهر أن لحركة حماس أجندتين: ظاهرة، وباطنة، فهي كانت تحاور في القاهرة، وتجأر بالشكوى، وظلم حركة فتح، والأجهزة الأمنية، وأظهرت الأحداث أنها كانت في الوقت

---

[1] تقرير مدار الاستراتيجي، المشهد الأمني والعسكري، فادي نحاس، مؤسسة الأيام- فلسطين 2007 /2008/ص 103

[2] قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، 2007/6/27

ذاته تعد العدة لأخذ زمام غزة بيدها دون انتظار نتائج الحوار، ووساطة القاهرة[1] أضف إلى ذلك أن المناوئين لحركة حماس وضعوا مقاربة بين عمل الحركات الإسلامية الجهادية التـــي تتبني العنف في عملها، وحركة حماس، وبات يسمع ألفاظ عن حركـــة حمـــاس كالظلاميـــة، والاستقصائية، حماستان نسبة إلى حركة طالبان في أفغانستان، وهذا أوجد تخوفاً لدى الأنظمة العربية في التعامل مع الحركة.

وكان لبعض المشاهد التي قامت بها فضائية الأقصى التابعة لحركة حماس أثر سلبي على الحركة، وذلك من خلال بثها لبعض الصور الثأرية غير المبررة.

وبحسب اعتقادي لا يوجد رابح وخاسر في الصراع الفلسطيني الفلسطيني، فالكل خاســـر بلا استثناء، وعلى الفصائل الفلسطينية أن تعلم أن قوتها قوة للمشروع الوطني الفلسطيني، وأنّ ضعفها للمشروع والقضية الفلسطينية.

[1] جمعة، محمد، قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها، مرجع سابق، ص 88

المبحث الثالث: الموقف الفلسطيني من الحسم العسكري:

كثر النقاش والتحليلات عن سبب الخلاف على الساحة الفلسطينية بين أكبر فصيلين: فتح، وحماس، لدرجة الوصول إلى الحسم العسكري لحل هذا الخلاف، وذلك عندما لجأت حركة حماس إلى أسلوب الحسم العسكري، والاستيلاء على مقرات الأجهزة الأمنية، وبالتالي السيطرة الشاملة على القطاع بالقوة العسكرية المسلحة.

قيل إن سبب الصراع هو على السلطة، خاصة بعدما شاركت حماس للمرة الأولى في انتخابات التشريعي عام 2006، وحصدت غالبية مقاعد المجلس التشريعي، مما أدخلها إلى مؤسسات السلطة من أوسع الأبواب، وجعلها تشكل حكومة حمساوية خالصة من بين أعضائها.

لم تعمّر هذه الحكومة طويلا نتيجة تداخلات كثيرة، لسنا بصدد الخوض في تفاصيلها، وأعقب ذلك تجاذبات وتناقضات أدت إلى توقيع اتفاقية مكة بين الحركتين، الذي فتح الباب أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية. وهذه الحكومة بدورها لم تعمر كثيرا لأسباب منها البرنامج السياسي الذي تبنته، حيث انطلق كل طرف من موقف سياسي مختلف عن الأخر.

ازدادت حدة الصراع بين حركتي فتح وحماس وانتشر الاختطاف والقتل من الجانبين، إلى أن وصل الأمر إلى الحسم العسكري لقطاع غزة من قبل حركة حماس. وكانت المواقف الفلسطينية متباينة حول هذا الحدث.

اعتبرت حركة حماس أن ما حدث لا يشكل انقلاباً، بل هو نتيجة سقف الأحداث في غزة، وبالتالي هو خطوة ضرورية، ونتيجة طبيعية لتمرد الأجهزة الأمنية على الحكومة، وإفشالها تطبيق الخطة الأمنية التي أعدت من قبل وزير الداخلية هاني القواسمي، وإن جهاز الأمن الوقائي وعلى رأسه المدير العام للجهاز العميد رشيد أبو شباك هو من أفشل تطبيق الخطة[1].

وقد نفت حركة حماس أن يكون المستهدف مما جرى في غزة حركة فتح و الرئيس عباس، وأكدت الحركة أن ما حدث في غزة لم يكن موجها ضد فتح أو ضد الرئيس محمود عباس، وإنما موجه ضد من حاولوا الانقلاب على النظام العام، والشرعية الفلسطينية، وكانوا وراء الفلتان الأمني، هؤلاء عبارة عن حالة شاذة تمثل أداة للاحتلال الصهيوني، وهي عرضت كل الاتفاقيات، وأدت بها إلى الانهيار، فما حدث هو موجه إلى هذه الفئة[2].

---

[1] قناة الجزيرة، خطاب اسماعيل هنية، بتاريخ 2007/06/22.

[2] قناة الاقصى بيان لحركة حماس 2007/06/02

وفي رسالة وجهها خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر مهدي عاكف قال فيها: "إن الحركة بذلت كل ما بوسعها لإنجاح اتفاق مكة، والاستمرار في العملية السياسية الفلسطينية على أساس من الشراكة الحقيقية، واستنادا إلى القانون الأساسي الفلسطيني، والشرعية التي أفرزتها الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير من العام 2006م الماضي. إلا أن الظروف والملابسات التي أفرزتها الانتخابات وممارسات بعض التيارات داخل حركة فتح والسلطة، حالت دون استكمال الخطوات التي بدأتها حركة حماس للتهدئة في الداخل الفلسطيني" [1].

وأضاف مشعل "إن ما قامت به حماس في قطاع غزة مؤلم لحماس، كما كان مؤلما للشعب الفلسطيني كله، إلا أنه كان نتيجة حتمية قامت به بعض الأطراف من ممارسات، جارت على القانون والشرعية في غزة بعد فوز حماس بالانتخابات"[2].

وأكد سعيد صيام وزير الداخلية السابق، ورئيس كتلة حماس البرلمانية، أن حماس لم يكن لديها خيارات أخرى بعدما استشرى الفساد، وكثرت أعمال القتل، والترهيب لأئمة المساجد، والعلماء، والمواطنين، بدفع من أجندة خارجية. وأضاف أن ما حدث في قطاع غزة هو خطوة أمنية وليست سياسية، وإن كانت حماس لا تسعى لإقامة دولة في غزة[3].

وعن سبب هزيمة حركة فتح أمام حركة حماس بهذه السرعة قال سفيان أبو زايدة أحد قيادي حركة فتح، ووزير سابق: "إن ما حدث لحركة فتح يعد هزيمة بالرغم من امتلاك حركة فتح الأجهزة الأمنية أكثر بكثير مما كانت تمتلكه حماس". فإن ذلك لم يمنع حماس من السيطرة بسهولة على كل هذه القوات، حيث إن كل طفل وامرأة وشيخ من حماس شارك في المعركة قبل أن تشارك فيها العناصر المسلحة، إنَّ هناك عملية تناغم قائمة بين الأجهزة العسكرية، والإعلامية، والدعوية لحماس، مسخرين كل بيوتهم، وأموالهم وطاقاتهم، لحسم المعركة، في الوقت الذي لم تشارك فتح بعشرة بالمائة من إمكانياتها. ببساطة على حد تعبير سفيان أبو زايدة أن الأسباب لا تكمن في تقاعس بعض الضباط فقط، بل لأنه لم تكن هناك قيادة، ولم يكن هناك قائد، ولا يوجد تنظيم مؤهل للدفاع عن نفسه، وحماية أبنائه[4].

---

[1] www. maannews. net/ar/index. php?opr=showdetails&do=print&id=73264
[2] المرجع نفسه.
[3] www. maannews. net/ar/index. php?opr=showdetails&do=print&id=73723
[4] ابو زايدة، سفيان، هل ما زالت فتح الخيار، صحيفة الايام، ص6، 2007/07/08.

أما ردود الفعل للقيادة الفلسطينية، فقد اعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ما حدث في قطاع غزة انقلابا على الشرعية الفلسطينية[3]. وقام بإصدار ثلاثة مراسيم بتاريخ 2007/6/15م أقال فيها رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وأعلن قيام حالة الطوارئ في الأراضي المحتلة ثم كلف السيد سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ[1]. أدت اليمين القانونية في رام الله بتاريخ 2007/07/17. كما دعا أبو مازن المجلس المركزي المؤقت في رام الله في محاولة لتهميش المجلس التشريعي، لأن النظام الأساسي الفلسطيني ينص على مصادقة المجلس التشريعي على حكومة الطوارئ، وحيث أن من الصعب القيام بذلك، باعتبار حركة حماس تسيطر على الأغلبية فيه، فقد لجأ الرئيس الفلسطيني إلى المجلس المركزي على اعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد عقد المجلس المركزي جلسته في مدينة رام الله تحت عنوان "دورة الشهيد الخالد ياسر عرفات".

ونص البيان الختامي على ما يلي:

"إن المجلس المركزي يدين بكل قوة هذا الانقلاب الدموي ضد الشرعية الوطنية، وضد وحدة الوطن الذي دبرته ونفذته قيادة حماس، في تواطؤ وإعداد مسبق مع الأطراف الخارجية، وإن قيادة حماس بانقلابها الدموي قد أسدت لإسرائيل خدمة كبرى لتحقيق حلمها وهدفها المستحيل، لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وعاصمتها القدس الشريف، وإن المجلس المركزي يؤيد ويدعم بكل قوة كافة القرارات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية والرئيس محمود عباس لمواجهة الانقلاب الأسود ضد الشرعية، ولحماية مشروعنا الوطني في الاستقلال والحرية"[1].

في المقابل ردت حركة حماس عبر فضائيتها قناة الأقصى على لسان الناطق باسمها سامي أبو زهري "إن حركته لا تعترف بالمجلس المركزي، ولا بقراراته، وإن المجلس غير مخول باتخاذ قرارات تخص المجلس التشريعي، أو الحكومة الفلسطينية، وأضاف أن المجلس المركزي مؤسسة غير شرعية، وغير مخولة باتخاذ قرار يخص شعبنا الفلسطيني، وليس للمجلس المركزي أي وصايا على التشريعي، أو الحكومة. واعتبر أن أي قرار يصدر عن المجلس المركزي الفلسطيني باطل لا أساس له"[2].

أما الفصائل الفلسطينية الأخرى، فقد رفضت اللجوء إلى العمل العسكري في حسم الصراعات الداخلية. فحركة الجهاد الإسلامي اعتبرت على لسان القيادي خالد البطش "أن الحسم العسكري الذي نفذته حماس في قطاع غزة أضر بالقضية الفلسطينية، وأضاف أن

---

[3] قناة الجزيرة، خطاب لمحمود عباس أمام المجلس المركزي، 2007/6/21.

[1] قناة الجزيرة، خطاب لمحمود عباس أمام المجلس المركزي، 2007/6/21.

[1] جريدة القدس، الصفحة الأولى، 2007/6/21.

[2] فضائية الأقصى، سامي ابو زهري، مقابلة خاصة، 2007/7/14

الحسم العسكري أدى إلى تجرؤ إسرائيل إلى الحد الذي يمثل خطورة على قضيتنا الفلسطينية. وأضاف أن المطلوب من حماس وفتح التراجع بكل شجاعة، وإن يتنازل كل منهما للآخر، لأن الخاسر الوحيد في هذا الصراع هو الشعب الفلسطيني. وطالب القيادي في الجهاد الإسلامي حركة فتح في الضفة الغربية بالتراجع عن كل القرارات التي اتخذت في الضفة الغربية"[3].

أما الجبهة الشعبية فقد رفضت ما أقدمت عليه حركة حماس، ودعتها إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري، في الوقت ذاته عدت الشعبية أن ما قام به عباس بإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة طوارئ خطوة متسرعة تعمل على تأزيم الوضع الفلسطيني الداخلي، وتعميق الأزمة، وإطالة أمدها[4].

أما الجبهة الديمقراطية، فقد عدت الخطوة التي قامت بها حماس انقلابا على الشرعية الفلسطينية، وتقدمت بمبادرة تعتمد على أربع نقاط أساسية.

"التراجع عن نتائج الحسم العسكري، وحل حكومة الأمر الواقع في غزة، وتشكيل حكومة انتقالية تحل محل حكومة سلام فياض، تتشكل من شخصيات وطنية بعيدة عن الاستقطاب الدائم وبرئاسة شخصية مستقلة تحظى بثقة الجميع، وتعديل قانون الانتخابات العامة باعتماد نظم التمثيل النسبي الكامل، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة باعتبارها المخرج السلمي الديمقراطي من الأزمة بالاحتكام إلى الشعب لحسم الخلافات بإرادته الحرة "[1].

ومن الواضح أن الفصائل الفلسطينية، وخاصة اليسارية فشلت في جمع الشمل الفلسطيني، وانخرطت في انتقاد حركتي فتح وحماس في محاولة لكسب مواقف على الحركتين.

والمطلوب من الفصائل الفلسطينية مجتمعة أن تخرج من دائرة التجاذب والصراعات الداخلية، والمكاسب التنظيمية، والعمل من أجل إنجاح المشروع الوطني الفلسطيني، وتصويب المسار الفلسطيني.

فحماس غير قادرة على إنهاء فتح، ولا فتح قادرة على إنهاء حماس، والتعايش والتفاهم بينهما لا مفر منه. وإلا كان الصراع اللامتناهي، والفوضى الدائمة، والجراح النازفة، والخسارة المحتمة لكليهما. إنَّ القضية الفلسطينية تبقى فوق الصراعات، وأكبر من فتح وحماس، وهي عابرة للأجيال، تحملها من جيل إلى جيل حتى التحرير الكامل ما دام هناك اغتصاب لفلسطين، واحتلالها، وستظل هناك فئة مقاومة لا تخبو ولا تهزم. فالاقتتال والانقسامات المستمرة عرفتها كل مراحل القضية الفلسطينية، كما عرفتها تجارب الشعوب الأخرى، ومع ذلك بقيت القضية الفلسطينية كما بقيت القضايا العادلة.

---

[3] www. al-ayyam. com/znews/site/temolate/articile. qspy?did=626798 data=8/6/2007-gyk

[4] www. palvoice. couy popup. phpzid=564-1bk

[1] www. asharaa future alwasat. com\details. sup2section=48,issueno=104538. artice=4278348

ومن الواضح أن الصراع بين حركتي فتح وحماس ليس وليد تنازع الصلاحيات بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، إنما يعود إلى بداية ظهورحركة حماس، وعدم قدرة المنظمة على استيعاب الحركة الوليدة، وظهورمخاوف وهواجس لدى المنظمة من أن تشكل حركة حماس بديلا عن (م. ت. ف) ومع مرور الوقت بدأ الصراع بأخذ أشكالاً متعددة، إلى أن وصل إلى الاحتكام إلى السلاح.

الاحتكام للسلاح ليس الحل الأمثل في حل الخلافات لما يمثل من خطورة كبيرة على مكانة القضية الفلسطينية ورمزيتها، علما أن الساحة الفلسطينية عانت كثيراً من هذه الظاهرة.

لكن المفارقة في اللجوء إلى استخدام السلاح بين الفصائل الفلسطينية المتصارعة لم يكن على الأرض الفلسطينية سابقاً بل خارجها. أما الصراع الأخير بين حركتي فتح وحماس فقد كان داخل الأراضي الفلسطينية، وهنا تكمن خطورة الأمر على اعتبار أن الجميع يعيش تحت الاحتلال، وهذا يؤثر سلباً على قدرة الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وقد يوصله إلى حالة من الإحباط وخيبة الأمل بفصائل المقاومة الفلسطينية.

الموقف العربي من الحسم العسكري

بدا واضحاً بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة أن هناك تغيراً في مواقع صناعة السياسة الفلسطينية، وهذا فرض على كل من حماس والأنظمة العربية إعادة ترتيب أوراقها في التعامل مع القضية الفلسطينية، فبلغة الأمر الواقع أصبحت حماس تسيطر على قطاع غزة، وهذا تطلب من الأنظمة العربية المعنية بالملف الفلسطيني أن تعيد النظر في سياساتها، حيث اضطرت للتعامل مع حركة حماس بحكم الواقع الذي فرضه المشهد الفلسطيني، أخذين بعين الاعتبار محددات علاقة هذه الأنظمة مع حماس بناءً على عوامل داخلية وخارجية، منها الإجماع العربي على خيارهم الإستراتيجي المتعلق بالتسوية السلمية مع إسرائيل، إضافة إلى ذلك التخوف من المنظمات الجهادية التي تعد من وجهة نظر الإدارة الأمريكية منظمات إرهابية، وحماس واحدة من هذه المنظمات، وبالتالي الاصطفاف لمحاربة الإرهاب القادم من الإسلام الذي تتبناه حركة حماس، وحركات المقاومة الإسلامية بشكل عام.

أضف إلى ذلك علاقة حماس مع الإخوان المسلمين الأمر الذي شكل هاجسا لدى العديد من الأنظمة العربية التي رأت أن الإخوان المسلمين يشكلون المرجعية الرئيسية لحركة حماس، ولعل من أهم الدول التي تهمنا في هذا المقام، هي جمهورية مصر العربية لارتباطها الجغرافي المهم مع قطاع غزة المسيطر عليه من قبل حركة حماس، مع اشتراكها في الحدود التي تمثل المخرج الوحيد مع العالم العربي لقطاع غزة في حالة إغلاق إسرائيل لمعابر القطاع من الجانب الإسرائيلي.

موقف مصر تجاه ما آل إليه الوضع في قطاع غزة تحت سيطرة حماس غير محسوم بشكل قاطع في ظل وجود منهجية رئيسية تقوم على أساسين[1] الأول: يركز على خطر هيمنة حركة "إخوانية" على القطاع، خصوصاً في ظل الصراع والصدام بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، ومؤدى هذا المنهج إنهاء تلك الهيمنة، في أسرع وقت ممكن عبر إفشال حكم حماس.

الأساس الثاني: يركز على الخطر الذي يمكن أن يترتب على فشل حركة حماس في إدارة قطاع غزة، وحدوث فوضى تدفع أعدادا يصعب تقديرها من سكانه إلى التدفق إلى المدن المصرية على الحدود، ومؤدى هذا المنهج هو تجنب ما ينجم عنه من فوضى في القطاع عبر المساعدة في إنجاح حكم حماس؛ وذلك لما له مصلحة مصرية بالدرجة الأولى. وعليه فإن الموقف المصري اتسم بالتروي، وإن كان في العديد من الأوقات يميل إلى جانب السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، لكن المصريين أصروا على أنهم على مسافة واحدة من

---

[1] مجلة تسامح، القضية الفلسطينية عقب سيطرة حماس على غزة قراءة في الابعاد الإستراتيجية، محمود الفطافطة، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، العدد 20، 2007، ص50.

الجميع، لكن التطور الذي حدث بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غــزة، وصــمود حركــة حماس أمام الآلة الإسرائيلية، وعدم قدرة إسرائيل على إنهاء حكم حماس، دفع مــصر إلــى دعوة الفصائل الفلسطينية إلى القاهرة من أجل بــدء الحــوار الفلــسطيني الــذي تــم فــي 2009/2/27م من اجل تشكيل حكومة فلسطينية متفق عليها من جميع الفصائل الفلسطينية.

أما السعودية: فلم تكن ترغب في أن تصل الأمور إلى هذا الحد؛ وذلك كونها راعية اتفــاق مكة الذي على أساسه شكلت حكومة الوحدة الوطنية، ورغم ذلك حرصــت الــسعودية علــى استمرار علاقاتها مع كل الأطراف على نفس المسافة مع التمسك بدعم ما اعتبرته الــشرعية الفلسطينية الممثلة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، والمجلس التشريعي بناء علــى قــرار مجلس وزراء الخارجية العرب.

أما سوريا: اتسم موقفها بالتأني وعدم التسرع، وحرصت على حذرها الشديد في تعاملها مع الواقع الجديد، وطالبت باستعادة الوحدة الوطنية لإفشال المخططات الإسرائيلية الهادفة للقضاء على القضية الفلسطينية، وبقيت على مسافة واحدة من الجميــع، وطالبــت بــاحترام جميــع الشرعيات بما فيها شرعية الرئيس محمود عباس، وشرعية المجلــس التــشريعي. علمــا أن سوريا تعد من أقوى حلفاء حماس في النظام السياسي العربي.

أما فيما يتعلق بالموقف الأردني، فمعلوم أن العلاقة بين حماس والأردن أخذت مناحي أمنيــة وسياسية متوترة، وغير مستقرة، خاصة بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية، ومن خــلال تحليل للموقف الأردني يتضح أن الأردن رفضت ما قامت به حركة حماس في غزة، وطالبت الحركة بالتراجع عنه، واحترام الشرعية الفلسطينية المتمثلة بالرئيس الفلسطيني، داعية إلــى حوار وطني فلسطيني.

وعلى أي حال فإن دول "الاعتدال العربي" بشكل عام لم تكن راضية عــن فــوز حمــاس بالانتخابات التشريعية، ولم ترحب بالخطوة التي أقدمت عليها الحركة بسيطرتها على قطــاع غزة، لكن أمام المشهد الفلسطيني المتجدد، وأمام فرض وقائع من قبل حماس، أدركت الــدول العربية انه لا بد من التعامل مع الحركة تكتيكيا على الأقل، كون القضية الفلسطينية محركــة للعديد من الأحداث، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وأمام المخاوف التي يشعر بها العديــد من هذه الأنظمة من مخططات إسرائيل المستقبلية، وهذا ما عبر عنه الملك الأردني عبــدالله الثاني خلال الحرب على غزة عندما قال: " الخوف ما بعد غزة"، ويسكن هاجس التوطين في ذهن الساسة الأردنيين.

أما موقف جامعة الدول العربية، فقد جاء استناداً إلى قرار وزراء الخارجية العـرب يـوم الجمعة الموافق 2007/6/16م، والذي تمثل بتشكيل لجنة لتقصي حقائق ما جرى من أحـداث في غزة، تضم: السعودية، و مصر، والأردن، وقطر، وتونس، والأمانـة العامـة للجامعـة العربية تقدم تقريرها إلى مجلس الجامعة العربية في غضون شهر، وتكليف اللجنة بـ"متابعة ودعم الجهود التي تقوم بها السعودية منذ توقيع اتفاقية مكة بين فتح وحماس في فبراير/شباط الماضي، وجهود مصر من أجل وقف إطلاق النار، والعودة للحوار لحل الخلافات القائمـة. وضرورة بناء قوى الأمن الفلسطينية على الأسس الوطنية المنصوص عليها فـي القـوانين الأساسية للسلطة الفلسطينية، ودعمها، وتمكينها من أداء دورها دون أي تدخلات من الفصائل الفلسطينية[1]. وضرورة احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عبـاس، واحترام المؤسسات الشرعية، بما في ذلك المجلس التشريعي المنتخب.

الموقف الدولي من الحسم العسكري

الموقف الدولي حسم أمره من حركة حماس فور صـدور نتـائج الانتخابـات التـشريعية الفلسطينية، والتي أفرزت حركة حماس كأكبر قوة على الساحة الفلسطينية. فإذا كان الموقـف الدولي بشقيه الأمريكي، والأوروبي رفض التعامل مع حركة حماس رغم انتخابها ديمقراطياً، فهل سيقبل أن يتعامل معها من خلال الحسم العسكري؟ بطبيعة الحال لا، فالموقف الأمريكـي لم يكن فقط محرضاً على حركة حماس، بل كان متواطئاً إلى أخمص قدميه في العمل علـى إشعال الحرب الأهلية، وهذا لم يعد سراً بعد أن كشفت المجلة الأمريكية "فاتيتي فيـر" عـن مخطط القضاء على حركة حماس، والعداء المستمر لحركات المقاومة في المنطقة مـن قبـل الإدارة الأمريكية منسجمة في مواقفها مع الاحتلال الإسرائيلي.

لم يكن الموقف الأوروبي بالبعيد عن الموقف الأمريكي بل انتهج نفس السياسة في تعاملـه مع قضية الشرق الأوسط بشكل عام، رغم وجود بعض التباينات في المواقف بناء على رؤى محددة تبعاً للمصالح الخاصة لتلك الدول، وتستند السياسة الأوروبية تجاه الساحة الفلـسطينية بالمقارنة مع الموقف الأمريكي على أربعة أهداف[2]:

1- محورية إبقاء عزل غزة عن الضفة الغربية، وعزل حماس لأجل غير مسمى في غزة، والتجاهل العملي للأوضاع الكارثية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

---

(1) جريدة القدس،2009/6/17م.

(2) مجلة تسامح، محمود الفطافطة، مرجع سابق، ص 46.

2- دفع الرئيس الفلسطيني، وفتح إلى نقطة اللاعودة فيما يتعلق بإقصاء حماس، واستبعاد الحوار معها، والإبقاء على حكومة الطوارئ برئاسة فياض كشريك مثالي للغرب وإسرائيل في مفاوضات السلام.

3- إنتاج زخم دولي وإقليمي لدعم عباس عن طريق إحياء المسار التفاوضي الثنائي بين السلطة وإسرائيل، والمسار متعدد الأطراف، وهذا ما حدث في مؤتمري أنابوليس وباريس.

4- الضغط على إسرائيل من أجل تخفيف القبضة الأمنية في الضفة الغربية تحسيناً لصورة السلطة في رام الله بين المواطنين. هذه الأهداف هي التي تسعى لها من أجل تحقيقها أوروبا وأمريكيا. ومن الصعب أن تحيد عنها في ظل هذه الأجواء.

وقد كرست هذه المواقف والأهداف على أرض الواقع من خلال سلسلة الأعمال والمواقف التي اتخذت على الساحة الفلسطينية، وذلك من خلال حل حكومة الوحدة الوطنية، وإعلان حالة الطوارئ في الضفة الغربية، وقد طلب الرئيس الفلسطيني في العديد من المناسبات بإرسال قوات دولية إلى قطاع غزة، والذي كان يقابل بالرفض من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، أضف إلى هذه الممارسات: عملية الاعتقالات التي حدثت للعديد من أفراد وأعضاء حركة حماس في الضفة الغربية.

لكن على ما يبدو أن سياسة حصار، وعزل حركة حماس من خلال كل ما ذكر، لم يحقق أهدافه، فلم ترفع حركة حماس الراية البيضاء، ولم يثر الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على حماس، وقد كان مهرجان انطلاقة حركة حماس في ذكرى العشرين لتأسيسها، يوماً حاسما في تاريخ الشعب الفلسطيني، من خلال الزخم والالتفاف الجماهيري المؤيد والمساند للحركة، وفي هذا المهرجان رفض رئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنية تجديد التهدئة مع إسرائيل ما لم يستجب الاحتلال لمطالب المقاومة[1].

وبعد ذلك شنت إسرائيل حرباً همجية على قطاع غزة بتاريخ 2008/12/27م استمرت ثلاثة وعشرين يوماً، ضرب القطاع من البر، والجو، والبحر، وكان الهدف من هذه الحرب وقف الصواريخ التي تطلق على المستعمرات الإسرائيلية، وسحق حركة حماس كما عبرت عن ذلك وزيرة خارجية إسرائيل (تسفني ليفني)، وإنهاء حكم حماس في القطاع. لكن بعد ثلاثة وعشرين يوماً من الحرب لم يتحقق أي هدف من هذه الأهداف، فقد استطاعت المقاومة الفلسطينية الصمود والثبات، وبقيت تقاتل رغم ما تعرض له القطاع من هجوم وتدمير، وقتل في صفوف المدنيين.

---

[1] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 21 / 12 / 2008 م.

وعلى أثر نتائج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وعدم تحقيق أهدافه بإزالة حركة حماس عن المشهد الفلسطيني، ظهر التغير والتطور في الموقف الدولي، حيث شهد قطاع غزة العديد من الزيارات من مسئولين وبرلمانيين أمريكان، وأوروبيين من ضمنهم: الأمين العام للأمم المتحدة (باكي مون)، وخافير سولانا تحت حماية حركة حماس في قطاع غزة.

بعد حرب غزة بات واضحاً أن القواعد والوسائل التي تعامل بها قبل الحرب من خلال الشروط التي وضعتها، علماً أن القوانين الأوروبية والأمريكية تحظر التعامل أو الاتصال مع حركة حماس كونها حركة وضعت على لائحة الإرهاب، فبدأ المجتمع الدولي بالبحث عن مداخل جديدة للتعامل مع حركة حماس؛ وذلك من خلال الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده للتعامل مع هذه الحكومة بغض النظر عمن يوجد بداخلها. فزادت اللقاءات الأوروبية بقيادات حماس في دمشق، وبات واضحاً للأوروبيين أن لا سلام في الشرق الأوسط بدون حركة حماس، وهذا ما عبرت عنه مجلة التايمز الأمريكية حيث قالت: "إن لا سلام في الشرق الأوسط بدون حركة حماس " [1]. أضف إلى ذلك ما تحدث به (شلومو بن عامي) وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق، حيث دعا إلى إشراك حركة حماس في عملية التسوية، وقال لا سلام بدون حركة حماس[2].

هذا التغيير في الموقف الدولي يعود للعجز الإسرائيلي في تحقيق أهدافه من خلال شن الحرب على قطاع غزة، والى الصمود والثبات الذي تمتعت به حركة حماس، حيث بات واضحاً أن حركة حماس رقم صعب في المعادلة الفلسطينية، وأنه أصبح من المستحيل إزالتها، أو تغييبها عن المشهد الفلسطيني، فبحكم التعامل مع الواقع، ظهر التغير في الموقف الدولي في التعامل مع حركة حماس.

---

[1] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 2009/2/27

[2] قناة الجزيرة، نشرة أخبار، 2009/2/26

الفصل الثامن

تحليل الموقف السياسي والاجتماعي لحركة حماس

حركة حماس صاحبة فكرة كما هو معلوم، صحيح أنها حركة سياسة، لكن لها مبدأ تنطلق منه، وهو الذي يتحكم في مسيرتها، ومن خصائص الحركة أنها تحمل مشروعا شاملا لكل شيء، فلا يطغى فيه جانب على جانب آخر، رغم العنوان الأكبر في مسيرة الحركة ألا و هو المقاومة، لكنها لم تفصل الجوانب الأخرى في حياة الناس وفي كافة الجوانب، وكافة الميادين.

ومن المعلوم أيضا أن حركة حماس انطلقت من رحم الإخوان المسلمين، وحركة الإخوان حركة شاملة تثبت المبدأ الإسلامي فكراً شاملاً، وحركة حماس جزء من هذه المدرسة. وانطلقت من هذا الواقع وتؤمن بهذا الطرح وتسعى لتحقيقه، وقد عملت في ميادين متعددة من أجل إنجاح فكرتها، بالإضافة إلى المقاومة، فقد عملت في الميادين التربوية والاجتماعية والخيرية بالإضافة إلى ميدان العمل السياسي.

علماً أن الحركة ليست طارئة على العمل السياسي فمنذ ولادتها وهي تعبر عن مواقفها وأطروحاتها من خلال البيانات والمهرجانات، والنشرات والمبادرات التي كانت تطلقها وبات من المؤكد أن الحركة حينما انخرطت في العمل السياسي لم تطرح ورقة ومشروع المقاومة جانباً، بل إن الحركة تعد مشاركتها في العمل السياسي هو للحفاظ على المقاومة، وإبراز العمل المقاوم، وتجذيره من أوسع أبوابه، وفي ميادين أوسع، وهذا كان واضحاً وجلياً في فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام 2008م وبداية 2009 م، حيث استطاعت الحركة مع فصائل المقاومة في قطاع غزة أن توجد قوة عسكرية فاجأت الإسرائيليين والعديد من المراقبين للشأن الفلسطيني واستطاعت الحركة مع فصائل المقاومة أن تثبت قدرتها على الجمع بين العمل السياسي والعمل المقاوم.

حماس اليوم أصبحت حركة كبيرة، قوية الجذور وصل اسمها إلى كل مكان من خلال وسائل الإعلام، الفضائيات، والإذاعات والصحافة، أضحت محط الأنظار، ومفصلاً مهماً من مفاصل السياسة، ولاعباً قوياً ورئيسياً في الساحة الفلسطينية.

وعلى الرغم من التغيرات والأحداث الجسام التي حدثت في العالم، فإن حركة حماس لم تغير كثيراً في أفكارها، وآليات عملها، ومفاهيمها مما أضفى عليها نوعاً من البطء، وعدم مجاراة التغيرات السريعة في المنطقة والعالم بشكل عام.

لقد دخلت حركة حماس إلى مربع الحكم في بلد ما زال تحت الاحتلال فجأة واحدة مما وضعها في مواجهة حسابات كثيرة ومعقدة، لم تكن تحسب لها حساباً، فمن الواضح أن الانتقال السريع من المقاومة إلى السلطة شتت الحركة التي لم تكن مستعدة لهذه التغيرات، حاولت الحركة أن تتأقلم مع الواقع الجديد الذي وجدت نفسها فيه، وسيطر على تفكيرها المنحى التنظيمي الضيق علماً أن الحركة أصبحت الآن تحكم، فعقلية التنظيم تختلف عن عقلية الدولة ومؤسساتها، وكان صعباً على الحركة أن تنتقل من فكر المعارضة إلى فكر الدولة، ويعود ذلك لحداثتها في العمل السياسي، وما تنطوي عليه هذه السياسة من إشكاليات، فلا يوجد في السياسة حسن نية، فالسياسة لها حساباتها ومصالحها.

حاولت حركة حماس كثيراً أن تكيف نفسها مع الواقع المحلي والدولي إلا أن الأمور كانت أكبر منها، فقد وجدت نفسها في صراع متشعب مع كل الأطراف داخلياً وخارجياً .

داخلياً مع الرئاسة وفتح والأجهزة الأمنية، والوزارات، وكان لتغلغل حركة فتح في السلطة أثر في إضعاف حماس في المواقع الحساسة داخل السلطة.

أما خارجياً فالمجتمع الدولي وهو الداعم والممول للسلطة الفلسطينية له حساباته، وشروطه وقواعده للتعامل معك، فهو لم يدفع أمواله للشعب الفلسطيني لأنه جمعية خيرية.

كان الواجب على حركة حماس قبل أن تشارك في الانتخابات، وتصبح في السلطة أن يكون لها رؤية ومعرفة أكثر بهذا العالم قبل أن تنزلق هذا المنزلق الخطير، وكان أخطر ما واجهت القضية الفلسطينية هو عملية الانفصال الذي حدث على الساحة الفلسطينية من خلال الحسم العسكري الذي قامت به الحركة كردة فعل على أفعال الأجهزة الأمنية، لقد عمق هذا الفعل الخلاف بين حماس وبين جميع الأطراف المحلية والدولية، وأصبحت حركة حماس محل انتقاد من الجميع على ما قامت به.

وأستطيع القول إن حركة حماس استنزفت في معارك جانبية ما كان ينبغي لها أن تنجر فيها أو تقع في شباكها، وما كان لحركة حماس- على ما تنطوي عليه من رمزية- أن تستهلك طاقاتها وإمكانياتها لغير مشروعها الوطني التحرري، وما كان للحركة أن تنجر للمربع الذي وضعتها فيه بعض الأطراف بالسلطة حيث فقدت ما تبقى لها من سلطة بعد خسارتها في الانتخابات، ولم يعد لها ما تخسره حيث نجحت إلى حد معين بإظهار حركة حماس وكأنها تصارعها على الكرسي والوزارة والحكم تحت ظل الاحتلال.

كان الواجب على حركة حماس أن تستوعب حركة فتح والفصائل الفلسطينية على الساحة الفلسطينية.

لقد انتصرت الحركة في الانتخابات وبدا واضحاً حجم التحدي الذي يواجهها فكان أولى لها إظهار قدر من المرونة والتكتيك السياسي بعيداً عن الجمود.

السياسة بحاجة إلى السياسي البارع المحنك والمراوغ، لكن حركة حماس تعاملت بردة فعل قد تكون أحياناً عنيفة وغير مدروسة إزاء العديد من الأحداث مما أفقدها بعض الزخم الشعبي ولو تكتيكياً، وجعلها في مربع الهجوم من قبل الآخرين من فصائل فلسطينية ومنظمات حقوقية.

من وجهة نظري الحركة بحاجة إلى ثلاثة أمور يجب أن تعمل من أجلها:

1. رؤية سياسية تخرجها من أزمة علاقاتها بالمحيط الفلسطيني والإقليمي والدولي،حيث شكلت رؤية حماس السياسية المبهمة أحياناً ، نقطة صراع ومواجهة بينها وبين مختلف الأطراف المحلية إقليميا ودولياً، بل كانت عقبة أمام الحركة في تحقيق إنجازات سياسية من وراء الكم الهائل من المقاومة ومن وراء وجودها في المؤسسة التشريعية والتنفيذية، كان يمكن للحركة أن تقفز قفزة كبيرة في ترسيخ مفهومها الإسلامي السياسي من خلال إدارة جيدة للحكم. وليس المطلوب من حماس أن تتنازل عن حقوق وثوابت القضية الفلسطينية، بل المطلوب شيئان: رؤية إستراتيجية واضحة، وقدرة مرنة في التكتيك والمناورة السياسية.

   ومن الواضح أن الحركة تفتقد إلى المكر السياسي وتواجه أحياناً السياسة بشعارات فضفاضة، مثل المقاومة خيار إستراتيجي علماً أن المقاومة وسيلة وليست هدفاً.

2. الحركة بحاجة إلى ثقافة التعايش مع الآخرين على أساس التعاون والاحترام يخرجها من أزمة علاقاتها مع فتح والفصائل الفلسطينية بكافة أطيافها.

   المطلوب من الحركة معالجة نظرية المؤامرة، وهذا شكل هاجساً وشكوكاً للحركة في تعاملها مع الآخرين، إن وجود معارضين ومخالفين أمر مسلم به حتى مع الأنبياء وأصحاب الدعوات: وهذا يحتم على الحركة تحديد مساحة للتعامل مع الآخرين بعيداً عن التشنج والتحزب، والتقوقع حول النفس.

3. الحركة بحاجة لتعزيز مفهوم المؤسسة المهنية من خلال تحديد جهة القرار، وترسيخ مفاهيم المراجعة والمحاسبة ومعالجة الأخطاء، وهذا يملي عليها أن تربي أبناءها وكوادرها على قاعدة الوفاق والانسجام وتقبل الآخر والتعاون معهم.

إن هذه الثقافة تكفل للحركة أن تكبر وتتسع وتتجذر في أعماق الشعب الفلسطيني، وكذلك الواجب على الحركة أن تخفف من حدة هجوم إعلامها وتعمل على جذب الآخرين لبرنامجها عن طريق الموعظة والحكمة الحسنة بعيداً عن التشهير والهجوم العنيف الذي يضيف أعداء ومعادين جدداً وعلى الحركة أن تقترب من الآخرين، وأن يكون إعلامها للجميع، وبهذه الطريقة تستطيع أن تصوب أخطاءها لتنطلق إلى بر الأمان.

إن تجربة حركة حماس من يوم إعلان نتائج الانتخابات التشريعية غنية بالعبر والأحداث وأعتقد أنها استفادت من هذه التجربة القصيرة قدر ما استفادته في سنين طويلة منذ نشأتها.

أما فيما يخص المقاومة فالضرورة توجب ضبط إيقاعات حركة المقاومة الفلسطينية في ضوء التطورات المحيطة والمستجدات الحاصلة وأعتقد أن ملامسة هذه القضية أمر بالغ الأهمية والحساسية، وينبغي أن يخضع لمعايير داخلية لا خارجية، وأن يدور في فلك نقاشات وطنية خالصة تضع من المصلحة الوطنية العليا هدفاً لها، وتجعل من حسابات الربح و الخسارة الوطنية محددات أساسية تنير لحركة المقاومة دربها الشائك المعقد، وتزيل من أمامها سائر العوائق والتحديات.

ولعل من أكثر الأخطاء التي أثقلت كاهل الساحة الفلسطينية ابتعاد قواها الفاعلة وفصائلها المسلحة عن إيجاد مواقف وطنية موحدة إزاء موضوع المقاومة، واستنكافها عن الغوص في أعماق تقييمات جدية ومراجعات حقيقية لمسيرة العمل المقاوم وتفصيلاته المختلفة، واضطرارها للتعاطي معه وممارسته على وقع اشتداد البطش الإسرائيلي وكرد فعل له، أو نتيجة للضغط والتدخل الخارجي، أو الحاجة إلى استحقاقات سياسية ووطنية محددة.

لست أبالغ بالقول إننا ندفع اليوم ثمن تعبئتنا الفصائلية الخاطئة التي سارت باتجاه واحد وفي مسار أحادي، ولم تركز سوى على تغذية العناصر والأفراد بروح المقاومة والعمل، وأن المقاومة ليست المواجهة والاستشهاد فحسب، وأن مسيرة المقاومة هي مسيرة طويلة ممتدة قابلة لأطوار من التهدئة والاستمرار وفقاً لمراجعات نقدية وضرورات مصلحية، وأن أساليب المقاومة وآلياتها وتوقيتاتها ينبغي أن توزن بميزان المصلحة الوطنية لخدمة أهداف سياسية وطنية مجردة بعيداً عن الأجندة الخاصة والتوظيف الخاطئ.

قد تكون كثرة الفصائل المقاومة وتعدد العاملين فيها في حقل المقاومة، وحال التضارب الذي يعصف بالسياسات والاستراتجيات داخلياً عائقاً أساسياً أمام إنضاج تفاهمات ثابتة، وقواعد عمل راسخة ودائمة تتناول قضايا المقاومة وشؤونها المختلفة، فالمطلوب من حركة حماس وفصائل المقاومة إيجاد صيغة متفق عليها لصناعة إستراتيجية واضحة للمقاومة بعيداً عن العمل القائم على ردود الفعل الطارئة وغير المحسوبة فلا بد من بناء إستراتيجية واضحة يكون إيقاعها منضبط تعرف متى تقاوم؟ ومتى تهادن؟ واضعة مصالح الشعب الفلسطيني فوق أي مصلحة.

إن السياسة كالطبيعة لا تحتمل الفراغ، فالواجب على حركات المقاومة أن تعمل على تعبئة الفراغ الذي أوجدته الأنظمة العربية في منطقتنا، مما جعل ساحتنا ميداناً للمتصارعين على مصالحهم.

لقد خاضت الأنظمة العربية والحركات الوطنية والثورية حروباً في المنطقة، تحت رايات متعددة في العصر الحديث. فكان حالها الفشل والهزيمة.

في المقابل قادت الحركات الإسلامية حروباً استطاعت من خلالها الصمود، وأثبتت قدرتها على إدارة الصراع، وأفشلت مخططات الاحتلال، فقد استطاع حزب الله في لبنان أن يصمد ويقاتل، ويفشل مخططات إسرائيل، وأوجد معادلات توازن الرعب الاستراتيجي رغم القوة التي يتمتع بها الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك حال حركات المقاومة في قطاع غزة التي بدورها صمدت وقاتلت، واستطاعت أن تفشل ما يرنو الاحتلال الإسرائيلي لتحقيقه من أهداف.

إن المستقبل والأيام القادمة حبلى بالمفاجآت والأحداث والتطورات التي لن تكون إلا لأصحاب الحق، هذه هي سنة الحياة، وهذا يملي على حركات المقاومة أن تبقى محافظة على مواقفها، مطالبة بحقوقها، مع قدرة على المراوغة والحنكة السياسية بعيداً عن الجمود والتقوقع والانعزال، وعليها أن تعمل على استمرارية جذوة المقاومة بكل وسائلها حيّة في نفوس أبناء الأمة العربية والإسلامية.

لقد تغلغل الاستعمار إلى بلادنا مرات ومرات، وخاض حروباً على هذه الأرض، كان ينجح أحياناً لأسباب داخلية تعيشها الأمة لكنها ما إن تحس بالخطر الحقيقي حتى تنهض من جديد، معلنة هزيمة كل دخيل على هذه المنطقة.

ليست هذه المرة الأولى التي يغزونا فيها الاستعمار ولا أتصور أن تكون الأخيرة، لقد خاض المغول حرباً ضروساً ضد أبناء هذه الأمة، وكذلك الفرنجة، فكانت الأمة تصحو من جديد معلنة ميلاد حركات للمقاومة شعارها النصر أو الموت، إن أمتنا تمتلك من الإيمان والعقيدة ما يؤهلها أن تصبر وتقاوم ثم تنتصر، هذه هي طبيعة شعوبنا ، لم يكن الخلل في يوم من الأيام في الشعوب، وإن كانت تتحمل بعض الوزر لما آل إليه حالنا، وإنما كان الخلل الحقيقي يتمثل بالنظام العربي الرسمي الذي لا يتبنى أي مشروع نهضوي أو حضاري، إنما مشروعه ينصب على حماية نفسه وتعزيز سطوته على الشعوب وقهرها، لقد قمعت الأنظمة العربية شعوبها تحت شعار الصمود والتصدي والوقوف في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وقهرت شعوبها مرة أخرى تحت شعار محاربة أعداء السلام، ومقاومة الإرهاب.

لقد أعطت الأنظمة العربية إسرائيل كل ما تريد من أجل تحقيق السلام، لكننا لم نرَ سلاماً ولا أمناً.

وأعتقد أن إسرائيل لا تستطيع أن تعيش بسلام في هذه المنطقة، لأن السلام له متطلباته واستحقاقاته، مثل الانسحاب من الأراضي التي احتلت عام 1967 م، فهل إسرائيل جاهزة لهذا الاستحقاق، الواقع يقول غير ذلك، وماذا يعني انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية؟

يعني أن المدن الإسرائيلية والمواقع الإستراتيجية الإسرائيلية لن تكون بعيدة عن مرمى صواريخ المقاومة الفلسطينية، ويعني أيضا حرمان إسرائيل من مياه الضفة الغربية التي تشكل

عصب الحياة للشعب الإسرائيلي في الداخل، يعني إعادة إسرائيل القدس للفلسطينيين وهذا مناقض لرؤية ومعتقدات الإسرائيليين.

لا أتصور أن يكون في هذه المنطقة سلام واستقرار، وإنما جولات من الصراع تأخذ أشكالاً وأبعادا متعددة .

الحاضر والمستقبل كالماضي لا يصنعه إلا الأقوياء، أما الضعفاء فلا مكان لهم، هكذا علمنا التاريخ وهذا هو منطق الأشياء، فالقوي لا يبقى قوياً والضعيف لا يبقى ضعيفاً.

بريطانيا كان يطلق عليها الدولة التي لا تغيب عنها الشمس، لكنها تقوقعت على نفسها وأصبحت تابعة للسياسية الأمريكية.

والاتحاد السوفيتي كان من أقوى دول العالم، لكنه تقهقر إلى الداخل، وأمريكا تعيش الآن مرارة فشل سياساتها داخلياً وخارجياً، داخلياً الأزمة الاقتصادية، وما يترتب عليها من انكفاء، وتراجع الاهتمام بالخارج، وخارجيا يتلخص بتراجع المشروع الأمريكي وذلك، من خلال فشلها في كل من العراق، وأفغانستان، ولبنان، وفلسطين والعديد من دول العالم.

أما إسرائيل صاحبة نظرية الجيش الذي لا يقهر وصاحبة الضربة الأولى والقاتلة، لم تبق كذلك، لقد هزمت في جنوب لبنان أمام المئات من المقاتلين في تموز عام 2006م.

ولم تستطيع أن تحقق أهدافها في حربها على قطاع غزة عام 2008، 2009 أمام المقاومة الفلسطينية، على حركات المقاومة أن تلتقط هذا التغيرات والتطورات لإيجاد إستراتيجية واضحة المعالم قابلة للنجاح من أجل تحقيق حلم الشعب الفلسطيني الذي ضحى من أجله، وقدم آلاف الشهداء والجرحى والأسرى، وأرض فلسطين تستحق أكثر من ذلك.

أما فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الداخلي:

لقد استاء كل المحبين والمتعاطفين مع الشعب الفلسطيني للأحداث التي وقعت في الأراضي الفلسطينية، والتي وصلت إلى حد إراقة الدم الفلسطيني.

وبالقدر نفسه من الاستياء نظرت إلى التفسيرات العشوائية لما يحدث، وخاصة في وسائل الإعلام العربية والأجنبية، حيث اعتبر ذلك تنافساً على الكرسي، وخصومة شديدة على المناصب، وتقاسماً للكعكة و الامتيازات، وقد صور الشعب الفلسطيني وكأنه يجري وراء مصالح حزبية وذاتية، وشوهت مسيرة نضال الشعب الفلسطيني وجهاده، وشكل ذلك طعنة دموية في خاصرة القضية الفلسطينية.

إن الذي يحدث في فلسطين هو صراع إرادات، وخلاف على كيفية التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، وتباين في المواقف من السياسة الأمريكية الظالمة في عالمنا العربي والإسلامي وفلسطين خاصة، إننا أمام تيارين:

الأول جرب فكره وسلوكه على مدار أربعين عاماً، والنتيجة كانت الإخفاق والتراجع، وتخللها خطايا سياسية وكبائر سلوكية بحق الإنسان والقضية، والثاني : أراد أن يغير قواعد اللعبة السياسية السابقة، وأن يقدم رؤية سلوكية مغايرة للإرادة الأمريكية في المنطقة، هذا حقيقة ما يحدث، وهذا السياق الطبيعي الذي نعايشه منذ نتائج الانتخابات الفلسطينية وما حملته رياحها التغييرية على عكس ما تريده وتشتهيه أنظمة الحكم في منطقتنا والدول الإقليمية والدولية.

وأي تفسير لهذه الحقيقة هو تشويه لصورة الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة.

على حركة حماس أن تدرك جيداً أن صورة الشعب الفلسطيني وقضيته الآن على المحك، ومن المهم كذلك ألا تسمح الفصائل الفلسطينية بتشويه صورتنا أمام الرأي العام العالمي وعليه فإن الحوار والجلوس على طاولة التفاهم يجب أن يكون مخرجنا الوحيد، ولا بديل لنا إلا الحوار والتفاهم، لأن البديل هو ما تريده القوى المعادية لقضيتنا وأمتنا.

وأتصور أن السلطة في وضعيتها الحالية ليست مكسباً يستوجب التمسك به، فالسلطة عبارة عن هيكل لا حياة فيها.

أعتقد أن هناك مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية تحول دون الاتفاق والانسجام بين حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني المتمثل بالسلطة الوطنية، ومن الواضح أن العلاقة بين حماس والنظام الفلسطيني، ستبقى تميل نحو التوتر والندية وفقدان الثقة بين الطرفين.

وتتمثل المعوقات الداخلية بتمسك حركة حماس ببرنامجها الذي يمثل بالنسبة لها هويتها، وكذلك الحال لحركة فتح التي ما زالت مؤمنة بالتسوية السلمية. أما فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل وفضاء علاقاتها الإقليمية والدولية. فحركة حماس ليس من المتوقع أن تتنازل أو تتراجع بسهولة عن ثوابتها ومبادئها دون مقابل مجز، ولا سيما أنها استطاعت لتسلحها بهذه المبادئ أن تحصل على دعم وتأييد قطاعات مهمة من الشعب الفلسطيني،- بل العالمي فضلا عن الإسلامي والعربي- وأن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم، وأن تميز نفسها عن فتح، وأن تثبت أقدامها بقوة في الحياة السياسية الفلسطينية.

إن مرونة حركة حماس في القضايا الكبيرة والمهمة التي تطلق عليها الحركة بالثوابت في ظل عدم حصولها على مقابل سيعني للكثيرين داخل الحركة وخارجها أنه تنازل غير مبرر وتراجع ليس عن مبادئها وثوابتها فقط وإنما عما نادت به ووعدت الجماهير الفلسطينية من خلال تاريخها الطويل وخاصة في الحملة الانتخابية وبرنامجها الحكومي، وهذا يعني فقدان ثقة الجماهير بها وبما تمثله، وما قدمت نفسها على أنه يميزها عن الحركات السياسية الأخرى على الساحة الفلسطينية.

وليس من السهل أن تقبل حركة حماس أن تتراجع أو تتنازل عن ثوابتها، وتجربة فتح أمـــام عينيها، فقد قدمت حركة فتح كل ما طلب منها وأبدت درجة عالية مـــن المرونـــة الـــسياسية كالاعتراف بإسرائيل ونبذ العمل المسلح وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل دون تحقيق أية نتائج جدية.

أما فيما يتعلق بعلاقة حركة حماس بالنظام الفلسطيني السياسي فقد مرت بثلاث مراحل وفي كل مرحلة عمدت الحركة إلى تحقيق أهدافها.

المرحلة الأولى تعود إلى نشوء وتأسيس حركة حماس منذ عام 1987 حتى عام 2005 م، وقد اتسمت هذه المرحلة من قبل الحركة بتعزيز مكانتها السياسية والشعبية والمـــشاركة الفاعلـــة والقوية بالكفاح الوطني والمقاومة المباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي وخاصة العسكرية.

وكذلك عمدت الحركة إلى معارضة السلطة ومقاطعـــة مؤســـساتها وتوجيـــه النقـــد لنهجهـــا وسياساتها خاصة فيما يتعلق بالتفاوض والتسوية السلمية مع الإسرائيليين.

أما المرحلة الثانية: والتي امتدت منذ 2005 م حتى 2007 م وهي مرحلة دخول إلى النظـــام السياسي الفلسطيني وقد سعت الحركة إلى تحقيق أهدافها من خلال الحصول على شـــرعية " دستورية " لبرنامجها ونهجها السياسي والاجتماعي داخلياً ولإستراتيجيتها في التعـــاطي مـــع الاحتلال الإسرائيلي، أما الأداة التي اختارتها الحركة لتحقيق ذلك فيتمثل في المـــشاركة فـــي الحياة السياسية الرسمية بما فيها تبوء السلطة وتوظيف ما يتيحه ذلك من مـــوارد وسياســـات عامة وتشريعات وقوانين بهدف التأثير على النظام القائم، وإعادة توجيهه أو صياغته ليتماهى ويتماشى مع ما تمثله الحركة من قيم ومثل، ترى الحركة ضرورتها لتعميق نهجها الإسلامي السياسي داخل المجتمع الفلسطيني ولتحصينه وتربيته على ثقافة المقاومة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الحسم العسكري منذ عام 2007 م إلى يومنا هذا وهي مرحلـــة السيطرة المسلحة على النظام الفلسطيني في قطاع غزة، وأرادت الحركة من هـــذه الخطـــوة تحقيق حقها في الحكم وهو الحق الذي حصلت عليه عبر الانتخابات التشريعية عام 2006 م وفازت بها، ولكن تنكر له الآخرون، ولم يسمحوا لها بممارسة دورها في الحكم، فجاء الحسم على النظام الفلسطيني بعدما أدركت الحركة أن الأبواب أوصدت بوجهها ولـــن يـــسمح لهـــا بممارسة حقها، وأنها غير مرغوب فيها لأن تكون جزءاً من النظام الفلسطيني، أضـــف إلـــى ذلك أن الحركة لم تعد مستعدة لتحمل الإقصاء والتهميش من جانب الآخرين لها، وأن المؤامرة كبيرة عليها وبالتالي، لا بد من السيطرة على النظام الفلسطيني ، حسب مفهوم حركة حماس.

من الواضح أن هذه المرحلة هي ترجمة فعلية للهوة الواسعة بين حركـــة حمـــاس والـــسلطة الفلسطينية وأن هناك فاصلاً كبيراً بينهما، وكان هذا بمثابة دليل على أن المرونة التي أبـــدتها حركة حماس في حدها الأدنى لا تلتقي مع الحد الأدنى من الشروط والمطالب التي وضعتها

السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس والأطراف الدولية وإسرائيل للقبول بالحركة كطرف سياسي مقبول في اللعبة السياسية.

ويمكن ملاحظة أن حركة حماس لم تتأثر كثيراً بمنطلقاتها الأيديولوجية في مواقفها تجاه النظام السياسي الفلسطيني، فهذه المنطلقات بقيت على درجة من الرحابة والسعة لتسوغ مواقف سياسية متباينة تصل إلى حد التناقض أحياناً كرفض الانتخابات التشريعية عام 1996، وقبولها عام 2006م.

وممارسة العمل العسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي تارة والدخول معهم في هدنة تارة أخرى، ومن خلال موقف الحركة يلاحظ أن الحركة احتكمت في مواقفها تجاه السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني إلى قاعدة الربح والخسارة وليس الحلال والحرام، حيث جاءت هذه المواقف لتخدم رغبة الحركة في امتلاك الشرعية الوطنية، ومن ثم الشرعية الدستورية، ومن المعوقات التي اعترضت سبيل حركة حماس للدخول إلى النظام السياسي الفلسطيني البرنامج السياسي للحركة والذي جاء معارضاً لبرنامج السلطة الفلسطينية والأطراف الإقليمية والدولية، فبرنامج الحركة قائم على معارضة الاتفاقيات التي وقعت مع (م.ت.ف) وإسرائيل، ثم إن للحركة بعداً إسلامياً يميزها عن غيرها من فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وهذا البعد أعطى للحركة زخماً وتأييداً واسعاً سواء على الساحة الفلسطينية والساحة العربية الإسلامية على مستوى الشارع أو النخب في المقابل (م.ت.ف) تحمل موروثاً علمانياً.

أضف إلى ذلك اعتراف المنظمة بإسرائيل وعدم السماح للحركة بالدخول إلى مؤسسات المنظمة من خلال مماطلة حركة فتح بتنفيذ قرارات وتفاهمات القاهرة عام 2005م، أوجد عند الحركة توجساً وحذراً في تعاملها مع النظام الفلسطيني.

كانت الانتخابات التشريعية التي حدثت عام 2006م وما تبعها من أحداث وتطورات تعد من أصعب المحطات في سياق العلاقة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، والأطراف الإقليمية، والدولية، حيث وضع دخول حماس إلى الانتخابات جميع الأطراف بما فيها حماس والنظام الفلسطيني والإقليمي والدولي أمام تحديات لم يكن من السهل الفكاك عنها.

فخيار مشاركة الحركة في الانتخابات لم يكن الأمثل بالنسبة لحركة حماس، حيث اتضح أن بعض الشخصيات داخل الحركة كانت ترفض المشاركة في هذه الانتخابات. بعد مشاركة الحركة في الانتخابات بات واضحاً ظهور بعض اللين في خطاب الحركة، وأنها أدخلت نفسها إلى صيغة سياسية تحفظت في الماضي على أسس تكوينها واتضح لاحقاً أن الحركة لم تكن كاملة الجهوزية للاشتباك السياسي البنّاء معها.

أما خيار مقاطعة الانتخابات فكان صعباً على الحركة، وخاصة بعد أن أدركت أنها بلغت شأناً من القوة العسكرية والحضور السياسي والاجتماعي يصعب معه التراجع إلى الوراء، والبقاء خارج المنظومة السياسية الفلسطينية.

ومن الملاحظ أن جميع الأطراف ذات الصلة بالشأن الفلسطيني لم تتوافر لديها النوايا السليمة للتعامل الصادق والبناء سياسياً مع حركة حماس مما حملها على عدم الاكتراث بالتغير والمرونة التي أبدتها الحركة في مسيرتها السياسية، مثل الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967م، وإقامة تهدئة مع إسرائيل، واحترامها للاتفاقيات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل، والمشاركة بالانتخابات على أساس برنامج اتسم بالمرونة والاعتدال، واستعدادها لدخول (م.ت.ف)، بناءاً على توافق وطني، هذا بالإضافة إلى استعداد الحركة لقيام علاقات خارجية مع جميع الأطراف بغض الطرف عن موقفهم السلبي في أحيان كثيرة من القضية الفلسطينية والحركة بالذات.

هذه الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وعلى الرغم من التباينات فيما بينها فإنها التقت على مناهضة حركة حماس لأسباب عديدة، منها كونها حركة إسلامية لا تتفق مع تلك الأطراف في صيغة التعاطي مع ملف الصراع بين العربي الإسرائيلي، وفي فكرها وتصوراتها لإدارة الأحوال الفلسطينية الداخلية آخذين بعين الاعتبار أن حركة حماس يطلب منها ما طلب من حركة فتح إلا أن حركة فتح لم تحقق ما كانت تحلم به.

لقد اتسمت علاقة الأطراف ذات الصلة بالشأن الفلسطيني محلياً وإقليمياً ودولياً مع حركة حماس بعد فوزها بالكيد، والعداء، فبدلا من أن تتعامل هذه الأطراف مع الحركة باعتبارها الفائز في الانتخابات فقد تنكرت جميعها لذلك، بل عمد العديد منها إلى إفشال تجربة الحركة بالحكم، ونظر للحركة على أنها حركة إسلامية لا تؤمن بالديمقراطية، وأن هدفها الحكم، وأنها ستنقلب على الديمقراطية حال استلامها للسلطة وذلك كونها تحتكم إلى الشرع والمعتقد لا إلى إرادة الشعب، أما الأطراف الدولية وإسرائيل فنظرت إلى حماس على أنها حركة معادية للسلام والتسوية وتقف في وجه الاستقرار في المنطقة، وأنها تعمل من أجل تقويض العملية السلمية في المنطقة.

يتضح لنا بالمجمل أن مجموع هذه المعوقات الخاصة بحركة حماس، والحالتين الفلسطينية الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية لم تشجع حركة حماس للتعامل معها، وقد فرضت طريقة تعامل هذه الأطراف على الحركة عدم التعاطي مع النظام السياسي الفلسطيني بجدية وبحذر شديد، والواضح أن الحركة ليست على استعداد لإضفاء الشرعية على نظام سياسي لا يعترف بها ، وغير مستعد للتعايش معها، ومع شرعية ما تمثله من مواقف ورؤى خصوصاً اتجاه المشروع الوطني الفلسطيني الذي يتضمن إقامة دولة فلسطينية في حدود عام

1967م، دون التخلي عن بقية البلاد ودون الاعتراف بشرعية الاحـــتلال الإســـرائيلي علـــى الأراضي المتبقية.

وحسب اعتقادي فإنه من غير المتوقع أن تتعايش السلطة الفلسطينية المتمثلة بحركـــة فتح وحركة حماس مع بعضهما البعض دون الاعتراف المتبادل بينهما، وهذا لـــن يـــتم دون إجراء إصلاحات جذرية تشمل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بكامل أجهزتها ووزاراتها وهياكلها، وإعادة النظر بمجمل الأحوال الفلسطينية الأمر الـــذي لا يبـــدو ســـهل التحقيق في المدى المنظور على الأقل إن بقي الحال كذلك وبقي كل فـــصيل يـــسيطر علـــى تفكيره إقصاء الآخر وتهميشه وسحب البساط من تحت قدميه. وأعتقد أن الخاسر الوحيد في هذه الحالة المشروع الوطني الفلسطيني.

وأتصور أن خيارات الشعب الفلسطيني محدودة، فإما أن يلتحم شطري الوطن في مجابهة التحديات معاً من خلال إعداد استراتيجية فلسطينية واحدة بعيداً عن المناكفـــات والخـــضوع للاشتراطات الخارجية.

والاحتمال الآخر أن يبقى الحال على ما هو عليه وهذا ما يريده الجانب الإسرائيلي وهنا يكون المشروع الفلسطيني يعيش مرحلته النهائية التي لا يتمناها أحد.

أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فكما هو معلوم أن برنامج المنظمة يتعارض في بعض جوانبه مع برنامج حركة حماس، ومع ذلك أبدت الحركة اســـتعدادها للمـــشاركة فـــي المنظمة رغم حالة الترهل، والضعف التي تعيشها، لكن من الواضح أن الحركة غير مستعدة لدخول المنظمة، وهي مغمضة العينين، من أجل ذلك تضع الحركة شروطاً لإصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها والعمل على صياغة جديدة متفق عليها بين الفصائل الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالموقف العربي من القضية الفلسطينية فيلاحظ أن النظام العربي، رفـــع الغطاء عن الثورة الفلسطينية، وترك الفلسطينيين يقارعون وحدهم، وكل ما قدمه هو الضغط على القيادة الفلسطينية للاستمرار في التسوية السلمية، وقد عملت هذه الأنظمة على تحويـــل حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية لتكون امتدادا لهذه الأنظمـــة بالـــشكل و المـــضمون، وخاصة عندما تماهت حركة فتح مع الأنظمة العربية حين قـــاد ياســـر عرفـــات (م.ت.ف) فأصبحت فتح هي المنظمة والمنظمة هي فتح، ولأن المنظمة هي امتـــداد للأنظمـــة العربيـــة الرسمية، فكان عليها أن تتغير مع ما تغيرت إليه هذه الأنظمة، وكان من أهم مظـــاهر هـــذا التغير هو تخلي الأنظمة عن القضية الفلسطينية عسكرياً، واقتناعهم، بـــأن حـــرب تـــشرين 1973م هي آخر حروب الدول العربية على إسرائيل وأن أي عمل مـــن أعمـــال المقاومـــة العسكرية سيؤول إلى الفشل لفقدان العرب إمكانية التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، انتهـــاء بتقدم العرب بمشروعهم الشامل للحل، وهو السلام مقابل الأرض، والذي قد يكون هو الآخـــر

تكتيكياً لحين إتمام حدود إسرائيل وترسيخها وتغير معـالم الأرض واسـتكمال الاسـتيطان المطلوب، وعندما هددت الدول العربية بسحب المبادرة العربية، إذا لم توافق عليها إسـرائيل، يخطر إلى الذهن السؤال التالي؟ هل لدى العرب خيارات أخرى؟ وما هي هذه الخيارات؟ هل ستشن الجيوش العربية الحرب على إسرائيل؟ أم ستتخلى عن مجمل الصراع بعد أن تكـون إسرائيل قد أنهت سيطرتها على جميع الأراضي الفلسطينية من خـلال اتـساع الاسـتيطان وسيطرتها الكاملة على الأقصى ومنع أي احتمالية لقيام دوله فلسطينية. ووضع ما سيتبقى من أهالي الضفة وغزة في أضيق منطقة في الأرض يـدبرون شـئونهم إدارة ذاتيـة بإشـراف إسرائيلي على شاكلة كانتونات مغلقة.

وعلى ما يبدو أن الأنظمة العربية تعمل من أجل أن توصل حركة حماس إلى ما وصلت إليه حركة فتح، وذلك من خلال تحويلها إلى حركة سياسية متماشية ومنسجمة مـع الأنظمـة العربية في رؤيتها لإدارة الصراع، والانخراط في العملية السلمية، وهذا يبدو بعيد المنال بناءاً على مواقف حركة حماس، على الرغم من كل ما تعرضت له وتتعرض له من ضـغوطات، ومحاولة الأطراف المعنية بالصراع الفلسطيني ثنيها عـن موقفهـا، ومـسايرتها للمـشاريع المطروحة لحل القضية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بتطور العلاقة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية فقد مرت في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الرومانسية السياسية والابتعاد عن مهاجمتها والطعن في شرعيتها فقد جاء في بياناتها أن منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقـربين إلـى حركـة المقاومـة الإسلامية حماس، فيها الأب والأخ والقريب والصديق، وهل يجفو المسلم أبـاه أو قريبـه أو صديقه، فوطننا واحد ومصابنا واحد، ومصيرنا واحد وعدونا مشترك، ثم بعد ذلـك عـادت الحركة وأكدت أن خلافها مع المنظمة أولاً وأخيراً هو تبني الأخيرة للعلمانية، وهذا يتنـاقض مع الإسلام مناقضة تامة. من الواضح أن الحركة حينما طرحت هذه المواقف كانت تريـد أن تظهر التمايز بينها وبين المنظمة، وحتى تبعد عن نفسها تهمة بأنها تريد أن تكون بديلاً ل (م، ت، ف).

المرحلة الثانية: التمايز الفكري الرافض لعلمانية المنظمة، لكن فيما بعد لم تعد الحركة تهـتم بهذا الجانب كثيراً ولم تعد من التفاصيل المهمة في علاقة كل من حماس والمنظمة.

ويبدو أن الحركة لم تكن في تلك الفترة جاهزة لدخول المنظمة وأنهـا كانـت تختلـق هـذه المبررات حتى تكون مبرراً لعدم دخولها المنظمة.

المرحلة الثالثة: المرحلة السياسية، حيث تعاطت حماس مع المنظمة سياسياً، وكانت ميزة هذه المرحلة في بداية التسعينات، وذلك عندما عرض على الحركة المشاركة في جلسات المجلس الوطني الفلسطيني، وكان موقف الحركة يتمحور حول قضايا ومطالب سياسية، وعلى رأسها قضية التمثيل، حيث طرحت الحركة إمكانية مشاركتها في المجلس الوطني، إذا حصلت على نسبتها في الشارع الفلسطيني من (40- 50%) من أعضاء المجلس الوطني لكن من الواضح أن حركة حماس كانت تدرك أنها لن تستطيع الحصول على هذه النسبة لكنها كانت مخرجا للحركة وانفلاتا من الصعوبات التي كانت تتعرض لها الحركة في هذا المجال.

والتطور الجديد الذي حدث في هذا المضمار، ظهر مواكبا لانتفاضة الأقصى عام 2000م حين رفعت حركة حماس شعار "شركاء في الدم شركاء في القرار". وهنا بدأ يظهر أن حركة حماس بدأت تعد نفسها لما بعد الانتفاضة وهي مرحلة المشاركة السياسية في صناعة القرار.

وبدأت تطرح على الساحة الفلسطينية جدلية حماس والسلطة، وما هو المدى الذي تستطيع أن تذهب فيه حماس لمشاركتها بالسلطة ودخولها المنظمة، وحدث هذا القياس لدى العديد من المتابعين للشأن الفلسطيني وخاصة قاعدة حركة حماس.

إن مشاركة الحركة ودخولها للسلطة والمنظمة لا تدخل في محيط الحلال والحرام، وإنما في محيط العمل السياسي، وبدأ يظهرعلى السطح أسئلة إلى أين تسير حركة حماس؟ وهل تخطو الحركة نفس الخطوات والمسار التي سارت عليها حركة فتح؟.

وبيد أن الحركة لم تغفل المتغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية التي كان لها أثر بالغ في اتخاذ حركة حماس قرارها بالمشاركة في السلطة الوطنية الفلسطينية و (م، ت، ف).

أهم هذه التغيرات انطلاق انتفاضة الأقصى المباركة عام 2000م، وما نتج عن هذه الانتفاضة من أحداث وتغيرات على الساحة الفلسطينية منها:

أ. وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، حيث لم يكن من السهل على حماس في حياة الرئيس الفلسطيني أن يكون لها حضور قوي في الشارع ضمن هياكل سياسية.

ب. الانحرافات داخل حركة فتح، وظهور تيارات متباينة داخل الحركة وهذا أظهر غياب برنامج سياسي موحد للحركة مما أضعف هيمنتها على الشارع الفلسطيني.

ت. انتشار ظاهرة التدين في الشارع الفلسطيني وارتفاع نسبة التدين، وهذا ظهر من خلال انتخابات الجامعات والبلديات واستطلاعات الرأي، أضف إلى ذلك ظهور التأييد السياسي لحركة حماس وذلك من خلال تأييد البرنامج السياسي الذي نادت به الحركة.

أما فيما يتعلق بعلاقة الحركة مع فضائها العربي والإسلامي وحتى الدولي يلاحظ أن الحركة فرقت بين مستويين من العلاقات أحدهما الرسمي والآخر الشعبي، وقد حاولت الحركة التوازن بينهما، فمن ناحية لم تعد الحركة تهاجم النظام الرسمي العربي، وعملت على إقامة علاقات طيبة معه. لكنها تحرص في المقابل أن لا تكون علاقتها على حساب صورتها الشعبية، وعلاقاتها مع التجمعات والأحزاب والحركات والجمعيات التي تعتبرها حماس مخزونها ومناصريها، وأنها ستحافظ على وجودها وعلى بقائها واستمرارها، فحركة حماس الامتداد الشرعي لحركة سياسية تاريخية عريقة موجودة في أغلب دول العالم، فهي ابنة جماعة الإخوان المسلمين، وهذه الجماعة رغم ما تعرضت له من محن وصعاب بقيت وأثبتت جدارتها وشعبيتها وما الانتخابات التي حدثت في مصر إلا شاهد على ذلك.

إن تبدل المواقع في صناعة السياسة الفلسطينية عربياً فرض على حركة حماس و الأنظمة العربية المعنية إعادة ترتيب العدد من القضايا، وبهذا كان من الطبيعي أن تتطور علاقات حماس بالأنظمة العربية وألا تظل متجمدة عند سابق مستواها، بل طرأت عليها تطورات رفعت من الرغبة في تبادل وجهات النظر وجهاً لوجه، وربما القبول الجزئي المتبادل المؤقت.

لكن ثمة إشكالية تحكمت في درجة انفتاح حماس على الأنظمة العربية، أهمها أن حركة هذه الأنظمة تخضع لمحددات وعوامل داخلية وخارجية من بينها التوافق الرسمي العربي على المضي في عملية التسوية كخيار استراتيجي.

ومع وجود الحملة الأمريكية على الإسلام السياسي، ومحاربة حركات المقاومة تحت ذريعة محاربة الإرهاب، بالإضافة إلى أن بعض الأنظمة تأثرت في علاقاتها بحماس لخصومتها السياسية مع حركة الإخوان المسلمين التي تمثل المرجعية الفكرية للحركة.

ولأن حركة حماس تدرك حجم العامل العربي في تحديد السياسة الفلسطينية وإكساب أو سحب الشرعية على الساحة الفلسطينية فقد التزمت بدورها بالتعامل مع الأنظمة العربية في حدود هذا السياسات.

أما فيما يتعلق بتطور علاقة الحركة مع المجتمع الدولي فالمتتبع لأدبيات حركة حماس وميثاقها يلاحظ أن الحركة صبت اهتمامها في بداية تأسيسها في إطار بعد يتعلق بثلاث دوائر، البعد الفلسطيني، البعد العربي، البعد الإسلامي.

والملاحظ كذلك أن الحركة لم تشر بأي إشارة إيجابية إلى المنظمات الدولية ولم تعمل على إيجاد علاقات معينة مع هذه المنظمات، بل كانت تبين أن الذي أصاب الشعب الفلسطيني يعود للمؤامرة الدولية وأن المنظمات الدولية تتحمل مسئولية احتلال اليهود لأرض فلسطين وذلك

من خلال الدعم المباشر وغير المباشر للكيان اليهودي في فلسطين، وقــد اتهمــت الحركــة بريطانيا بذلك من خلال وعد بلفور، ثم تحدثت عن المؤامرة الأمريكية التي مثلــت غطــاءً لممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

ومن خلال تطور الأحداث، واقتراب حركة حماس من التعقيدات الدولية بدأ يظهر الخطــاب المتزن الواعي المدرك للسياسة القائمة في العالم، وبدأت الحركة توسع دائرة علاقاتهــا مــع العديد من دول العالم.

فذهبت إلى روسيا وتحاورت مع العديد من دول أوروبا، وعملت على إقامة علاقات جيدة مع الدولة المعادية للسياسة الأمريكية في العالم وخاصة أمريكا اللاتينية.

هذا التطور في فكر حماس فتح المجال أمام الحركة لمخاطبة الآخرين وإسماعهم صوتها وبعد تطور جديد خرجت الحركة من فكرة الدائرتين العربية والإسلامية وعملت على إقامة علاقــة مع جميع الأطراف على أساس أن معركة حماس تختصر مع الاحتلال الإسرائيلي.

أما فيما يخص أطراف الصراع فيلاحظ أن الحركة مرت بمرحلتين في خطابهــا الــسياسي لتحديد الأعداء والأصدقاء في مرحلة السنتين الأوليين من نشأة الحركة عام 1987م فلم يكــن يأخذ خطاب الحركة تعقيدات السياسة الإقليمية الدولية، وكانت الحركة في تلك الفترة تعــاني من قلة الخبرة.

المرحلة الثانية: ظهر تطور جديد في خطاب الحركة السياسي في تحديد أطــراف الــصراع وبدأت تطفو على السطح مفردات جديدة لهذا الخطاب بعدما أدركــت الحركــة الخطــأ فــي الاستمرار في خطابها السابق.

ومن المؤشرات على ذلك اتساع رقعة تعامل الحركة مع المحيط الإقليمي الدولي دفعها إلــى إظهار قدر من التوازن والانضباط في خطابها السياسي والحديث، وذلك من خــلال تبنيهــا لمقولة إن العدو الحقيقي للحركة هو الاحتلال بصفته محتلاً وليس بصفته صاحب دين.

يعد الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في قطاع غزة أهم تطور في تاريخ الحركة، فقد عاشت الحركة بعيداً عن هذا النهج والأسلوب طول مسيرتها، والمتتبع لخطــاب حمــاس التاريخي يلاحظ أن الحركة لم تدع في يوم من الأيام إلى انتهاج هذه السياسة في تعاملها مــع الداخل الفلسطيني وعلى ما يبدو أن الحركة عندما اتخذت هذا القرار كانت تعلم جيداً النتــائج المترتبة عليه ومع ذلك اتخذت هذا القرار الأليم والمحزن عندما أحست الحركة أنها مستهدفة وغير مرغوب فيها وأنها تمثل عبئاً كبيراً على أصحاب التسوية في المنطقة.

ومن أهم التطورات في تاريخ الحركة أنها قبل أن تنتخب كانت تدير جمعيــات ومؤســسات خيرية غير ملزمة بتقديمها للناس وإنما هو من باب الخير أما بعد فوزها فــي الانتخابــات. وتشكيلها حكومة، فقد أصبحت الحركة ملزمة بتأمين حاجات المجتمع من نفقــات ورواتــب

والشئون الحياتية الأخرى للمجتمع بمعنى أصبحت تقوده دولة ولا بد من إيجاد متطلبات ومستلزمات الحياة.

لم يعد بالإمكان الحديث عن منتصر ومهزوم جراء حالة الانقسام التي ألحقت أبلغ الأضرار بالمشروع الوطني الفلسطيني، بل نستطيع القول إن الجميع مهزوم وخاسر ونعيش في مأزق كبير فحالة الانقسام بين جناحي الوطن وضع القضية الفلسطينية في حالة حرجة وغير صحية، فلا الضفة الغربية بأحسن حال من غزة ولا غزة خير من الضفة.

فالضفة الغربية تعيش بصراع مرير مع الاستيطان وتهويد القدس، ووجود مئات الحواجز العسكرية، وأقصى ما تطرحه الحكومة الإسرائيلية بزعامة نيتنياهو هو سلام مقابل اقتصاد.

أما غزة فمرارة الحصار تسيطر على أهل القطاع وانتشار الأمراض وحالة الفقر التي يحياها أهل القطاع تنبئ بتراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى مستوى لها في تاريخها.

وإن أخطر ما في الانقسام ما يقوم به كل طرف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من منع الآخر من القيام بعمليات ونشاطات لم يستطع الاحتلال منعها.

إن المشروع الصهيوني مشروع قويٌ متماسك مترابط، وهذا مدعاة إلى أبناء الشعب الفلسطيني أن يتحدوا ليتسنى لهم الوقوف أمام الخطر الإسرائيلي الذي يهدد مصير القضية الفلسطينية، وهذا يتطلب من فصائل العمل الوطني والإسلامي والعمل من أجل إعادة اللحمة لشطري الوطن، وإيجاد إستراتيجية موحدة للنهوض بالقضية الفلسطينية.

نحن أمام عدو يستعلي ويستقوي حينا بعد حين مستثمرا حالة الضعف التي نعيشها، والآن ما يلوح في الأفق تصفية للقضية الفلسطينية وكل ما يطرح تحسين الوضع الاقتصادي أو دولة متقطعة الأوصال.

في الوقت الذي يعاني فيه النظام السياسي العربي والفلسطيني حالة الانقسام والتراجع، ولا أبالغ إذا قلت إن بعض الأنظمة العربية متواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي.

لست من المتحمسين لخطاب النظام العربي، وأعتقد أن المراهنة على هذا النظام غير مجدية، ولهذا يجب على فصائل العمل المقاوم التفكير في تفعيل الدور الشعبي والمراهنة عليه وقد أثبتت الأحداث أن الجماهير لهما مكانتها ودورها فمصدر القوة الحقيقي لحركات المقاومة ومخزونها الاستراتيجي هو الجماهير والشعوب العربية والإسلامية. وعلى حركات المقاومة أن لا تغفل هذا الجانب.

لقد أثرت حالة الانقسام على معنويات الشعب الفلسطيني وعقليته وجعلته في حالة ارتباك وتوجس وخوف من المجهول، وهذا بدوره أضعف دور المقاومة، وتراجع العمل المقاوم خاصة في الضفة الغربية.

أما في غزة فيبدو المشهد مختلفا عنه في الضفة الغربية حيث استطاعت حركة حماس إيجـــاد قوة عسكرية قوية استطاعت من خلالها الصمود والوقوف أمام الجبروت الإســرائيلي وهــذا اتضح خلال الحرب الظالمة التي شنت على قطاع غزة عام 2008- 2009م.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة حول "حركة المقاومة الإسلامية حماس" النشأة وتطور فكرها السياسي، أسجل ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات في النقاط التالية:

1. الانقسام الفلسطيني أضعف الموقف الفلسطيني، وأدى إلى تدهور المكانة المرموقة للقضية الفلسطينية.
2. المشروع الوطني الفلسطيني يتعرض لخطر كبير ما لم تدرك ذلك فصائله وقواه الحية.
3. قوة القضية الفلسطينية من قوة فصائلها وتماسكها.
4. العملية السلمية لم تحقق أهدافها في نيل الشعب الفلسطيني حقوقه.
5. التنازلات الذي قدمها الطرف الفلسطيني شجعت الإسرائيليين على التمسك بمواقفهم.
6. خطاب حركة حماس الإسلامي أعاد للقضية الفلسطينية مكانتها الطبيعية.
7. النظرة الفصائلية الضيقة لفصائل العمل الوطني والإسلامي أضر بالقضية الفلسطينية.
8. لا يستطيع فصيل فلسطيني لوحده القيام بأعباء القضية الفلسطينية.
9. تعدد الرؤى والمشاريع على الساحة الفلسطينية أدى إلى اضطراب على الساحة الفلسطينية.
10. الرهان على المجتمع الدولي أضر بالقضية الفلسطينية.
11. وجوب الانفتاح على المنظمات الدولية والعمل على اظهار القضية الفلسطينية للمجتمعات الغربية، وبيان مظلمة الشعب الفلسطيني.
12. على حركة حماس العمل على ازالة الهواجس والمخاوف والتوجسات لدى الاخرين.
13. ابداء مرونة في التعامل مع الاتجاهات الوطنية والاسلامية على الساحة الفلسطينية.
14. التطور والمرونة التي ابدتها حركة حماس لم تخرج عن نطاق الثوابت والمبادىء التي حددتها الحركة لنفسها .

التوصيات:

1. ضرورة التمسك بالثوابت الفلسطينية.
2. ضرورة أن تبتعد حركة حماس، والفصائل الفلسطينية عن النظرة الفصائلية.
3. العمل على بناء إستراتيجية فلسطينية متفق عليها على أن يكون من ضمن أولوياتها حماية المقاومة كونها الأمل المنشود، والطريق الموصل إلى تحقيق الحلم الفلسطيني.
4. ضرورة إعادة هيكلية م. ت. ف وفق المصلحة الفلسطينية،و العمل على تفعيلها.
5. العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني وإعادة اللحمة لشطري الوطن.
6. الاحتكام إلى الحوار في حل الخلافات الفلسطينية.
7. على الحكام والشعوب العربية والاسلامية عدم ترك الفلسطينيين وحدهم في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، والانحياز الدولي.
8. على المجتمع الدولي ضمان واحترام نتائج الانتخابات الفلسطينية، وحماية الشرعية الفلسطينية.

المصادر والمراجع

المصادر

1. ابن سعد، أحمد بن سعد بن منيع الهاشم البصري، **الطبقات الكبرى**، المجلد الأول، بيروت، 1957م

2. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مؤسسة الرسالة، ط22، 1995م.

3. مسلم، **صحيح مسلم، كتاب الفضائل**، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، 1998م.

المراجع:

1. أبو عامر، عدنان، **الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة**، مصر، مركز الإعلام العربي، 2006م.

2. أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع**، عكا، مؤسسة الأسوار، 1998م.

3. أبو مازن، محمود عباس، **طريق أوسلو**، موقِّع **أوسلو يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات**، شركة المطبوعات، لبنان ـــ 1994م.

4. أبو نضال، نزيه **(تاريخية الأزمة في فتح من التأسيس إلى الانتفاضة)**، المطبعة يدوية، ط1، 1984م.

5. إرشيد، سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية، تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية**، موطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـــ فلسطين، 2007م.

6. الأشعل، عبد الله، **مجلة السياسة الدولية ، العالم العربي والشرعية الدولية الجديدة**، العدد 164، 2006م.

7. الأشهب، نعيم، **حماس من الرفض إلى السلطة**، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، فلسطين، ط1 ، 2006 ــ 2007م.

8. أمين، جمعة، **منهج الإمام البنا والثوابت والمتغيرات**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، 1999م.

9. البخاري، ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري **صحيح البخاري، كتاب الجمعة**، دار السلام، الرياض.

10. البرغوثي، إياد، **الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة**، مركز القدس للإعلام والدراسات، 2000م.

11. البشير، عصام محمد، **منهج البناء في العقيدة**، دار النذير، السودان، ط1، 1990م.

12. بلقزيز، عبد الإله، **(م . ت . ف) والانتفاضة الحصيلة والمستقبل**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004م.

13. البنا، حسن، **مذكرات الدعوة والداعية**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990م.

14. بن يوسف، أحمد، **حركة المقاومة الإسلامية حماس خلفيات النشأة وآفاق السير**، المركز العالمي للبحوث والدراسات.

15. الثعالبي، عبد العزيز، **خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس**، دار العرب الإسلامي، ط1 ، بيروت، 1988م.

16. جاد ،عماد، وآخرون، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005م.

17. جبارة، تيسير، **دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة**، دار الفرقان، عمان، 1992م.

18. الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 1996م.

19. الحروب، خالد، **حماس في الحكم جدل ديني وسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية، مجلة سياسات**، العدد الثاني، معهد السياسات العامة.

20. الحمد، جواد ومجموعة من الباحثين، **ورشة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس 1987- 1996**، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، الأردن، 1998م.

21. الحوراني، فيصل، **تطور فكر منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها السياسية**، تحالف السلام، مجموعة التفكير، فلسطين، 2007م.

22. الحميدي، عبد العزيز بن عبد الله، **التاريخ الإسلامي مواقف وعبر**، دار الدعوة، القاهرة، المجلد الثالث، ط 1، 1998م، 2004 م.

23. الخالدي، صلاح، **سيد قطب من الميلاد إلى الاستشهاد**، دار القلم، بيروت، ط1، 1991م.

24. خالدي مصطفى وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في الوطن العربي**، ط4، بيروت، 1970م.

25. خلف، صلاح أبو إياد، **فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع أريك رولو**، ترجمة نصير مروة، بدون ناشر.

26. دراج، فيصل، وجمال باروت، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 1999م.

27. دراغمة، عزت، **الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين**، ج 1، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، القدس، ط1، 1992م.

28. دروزة، محمد عزت، **نشأة الحركة العربية الحديثة، تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات**، البلد، بيروت، ط ،المكتبة العصرية.

29. دوعر ،غسان ، **أمير الفدائيين الشيخ صلاح شحادة**، ط 1، دون دار نشر، عمان، 2003م.

30. الزعاترة، ياسر، **الظاهرة الإسلامية قبل 16 أيلول وبعده وتجارب وتحديات وآفاق**، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط 1، 2004م.

31. زكريا، عبد المنعم ، **نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة**، السعادة 1985

32. سعيد، إدوارد، "**أوسلو 2** "، **سلام بلا أرض**، دار المستقبل العربي، القاهرة.1995

33. سعيد،أمين، **الثورة العربية الكبرى** ، ج1 ، مكتبة مدبولي، القاهرة، **النضال بين العرب والترك**.

34. السكري، علي يوسف، **المنظمات الدولية والإقليمية**، ايتراك للنشر والتوزيع، 2004م.

35. الشاعر، ناصر الدين، **أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية المعاصرة، عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وجهة نظر إسلامية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين، 1999م.

36. الشريف، كامل، **الأخوان المسلمين في حرب فلسطين**، دار الوفاء، مصر، 1984م.

37. شفيق، منير، **أوسلو "1"، "2"، المسار والمال منشورات فلسطين**، ط1، لندن، 1997م.

38. شهاب، زكي، **حماس من الداخل القصة غير المروية عن المقاومة والشهداء والجواسيس**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008م.

39. صالح، محسن محمد وآخرون، **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 ـ 2007** ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007م.

40. صالح، محسن محمد وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006م**، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، ط1، لبنان، 2007 م.

41. الصايغ، أنس وآخرون، **الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة**، بيروت، ج5، ط1، 1990م.

42. عازوري، نجيب، **يقظة العرب**، تعريب وتقديم أحمد أبو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2 ، 1998م.

43. العالم، جلال، **دمروا الإسلام أبيدوا أهله**، دار الإسلام، ط9، 1979م.

44. عبد الحميد، محمد سامي، **التنظيم الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط6، 2000 م.

45. عبد الحليم، محمود، **الدعوة الإسلامية أحداث صنعت التاريخ**، القاهرة، دار الدعوة، ج 1، 1980م.

46. عبد الرحمن، أسعد ونواف الزور، **الانتفاضة ومقدمات وقائع تفاعلات– آفاق**، مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت،1989.

47. عبد الرحمن، صادق، **الحكم الذاتي الإسرائيلي والرفض الإسلامي**، المركز الإسلامي والأبحاث الإستراتيجية وبيت المقدس، ط1، 1991م.

48. عبد الرحيم، جمال، **أيمن الظواهري من قصور المعادي إلى كهوف أفغانستان**، مدبولي الصغير، القاهرة، 2001 م.

49. عبد المنعم، زكريا إبراهيم الخطيب، **نظام الشورى في الإسلام ونظم الديمقراطية المعاصرة**، السعادة، 1985م.

50. عزام، عبد الله، **حماس الجذور التاريخية والميثاق**، دار الإباء للنشر، فلسطين، ط1، 2005م.

51. عكاوي، ديب، **القانون الدولي العام** ، مؤسسة الأسوار ، ط1 ، 2002م.

52. عواد، محمود، وزهير غنايم، **القرارات الخاصة بالقدس الصادرة عن مؤتمر القمة العربية**، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، ط1، 2000 م.

53. عواد، محمود، **القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947**، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان.

54. العويسي، عبد الفتاح، **تصور الأخوان المسلمين للقضية الفلسطينية**، ط، جامعة الخليل، 1987.

55. الفالوجي، عماد، **درب الأشواك حماس، الانتفاضة، السلطة**، دار الشروق، الأردن، ط1، 2002م.

56. الفتلاوي، سهيل حسين، **المنظمات الدولية**، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 2004م.

57. قاسم، خيرية، **أحمد الشقيري زعيما لفلسطين ورائدا عربيا**، نشر لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، الكويت، 1987م.

58. قاسم، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، 1998م.

59. القرضاوي، يوسف، **غير المسلمين في المجتمع الإسلامي**، مكتبة وهبة، مصر، ط 2، 1984م.

60. القرضاوي، يوسف، **الأخوان المسلمون سبعون عاماً في الدعوة والتربية**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.

61. قريع، أحمد، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق ، مفاوضات أوسلو 1993** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان.

62. قطب، سيد، **هذا الدين**، دار الشروق، القاهرة، 1982م.

63. قطب، سيد، **معالم في الطريق** ، دار الشروق، القاهرة، 1982.

64. الكواكبي، عبد الرحمن، **أم القرى**، دراسة وتحقيق: محمد جمال طعان، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سوريا، 2002 م.

65. الكيالي، د. عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ج3، ط2، 1993م.

66. الكيالي، د. عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط9، 1985م.

67. لورنس، هنري ومجموعة مؤرخين، **دراسات في تاريخ الشرق العربي الحديث والمعاصر**، المركز الفلسطيني للدراسات والنشر، القدس، 1994م .

68. المجذوب، محمد، **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط7، 2002م.

69. محمد، جواد، وآخرون، **الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، مقابلة شخصية مع القيادي في حركة حماس إبراهيم المقادمة**، بتاريخ 25/ 2/ 1995م، غزة.

70. مغني، محمد أحمد، **أركان وضمانات الحكم في الاسلام**، مؤسسة الريان، ط1، سنة 1996م.

71. منصور، أحمد، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على العصر لانتفاضة**، الدار العربية، بيروت، ط1 ، 1989م.

72. المودودي، أبو الأعلى ، **تدوين الدستور الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، 1975م.

73. نصار، فتحي، **وثائق فلسطين من العهدة العمرية، وعد بلفور 637-1917** ط، الدار الثقافية للنشر.

74. النواتي، صهيب سليمان، **حماس من الداخل** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، ط1، 2002م.

75. هيكل، محمد حسنين، **سلام الأوهام أوسلو وما قبلها وما بعدها**، دار الشروق القاهرة، 1996م.

76. هيكل، محمد حسنين، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل أوسلو ما قبلها وما بعدها**، دارالشروق، القاهرة، 1996م.

77. اليافاوي، أحمد، **شيخ فلسطين أحمد ياسين**، ط1، دار الأدباء للنشر والتوزيع، القدس، 2004م.

78. الفضائيات:

79. فضائية الأقصى

80. قناة الجزيرة

81. قناة الحوار

82. قناة العربية

83. فضائية القدس

84. قناة المنار

الصحف والمجلات

1. فطافطة، محمود، "**القضية الفلسطينية عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، مجلة تسامح**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

2. الحوت، شفيق/ 2004،2005: **ما بعد عرفات توقعات وأمنيات، مجلة الدراسات الفلسطينية**، 60، لبنان.

3. حواش، محمد، 2007: **سيطرة حماس على قطاع غزة تدمير مشروع: رؤية شهرية**، الشؤون الفلسطينية، عدد30.

4. الدسوقي، أبو بكر، 2006، **الموقف الدولي وإستراتيجية حماس البديلة، مجلة السياسة الدولية**، العدد164.

5. القاصد، اريان، السنة الخامسة 1998، **التدخل الأوروبي في فلسطين: أمر سياسي أم مالي، مجلة السياسة الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، العدد17.

6. شبيب، سميح،2007، **الحسم العسكري في غزة، مجلة فلسطينيات**، مركز القدس للإعلام، العدد3.

7. عبده، محمود، 2004، **مؤسسات م،ت،ف، صامد الاقتصادي**، العدد 137، 138.

8. حسن، علاء، 2003، **الاتحاد الأوروبي وإدراج حركة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية، مجلة القدس**، مركز الإعلام العربي، العدد38.

9. 2008/12/21م، جريدة القدس، ص15.

10. 2006/3/19م، جريدة القدس،ص1.

11. 2007/6/21م،جريدة القدس،ص1.

12. 2007/7/8م، صحيفة الأيام، ص6.

المقابلات الشخصية:

1. أحد مؤسسي حماس في الضفة الغربية، الشيخ جميل حمامي، تاريخ 2008/4/22، اتصال شخصي.
2. محاضر في جامعة النجاح، الأستاذ الدكتور عبد الستار، قاسم، تاريخ2008/5/11، اتصال شخصي.
3. أحد قادة حركة فتح في القيادة الوطنية الموحدة، الدكتور احمد فارس عودة. التاريخ 2009/3/28 ، اتصال شخصي.
4. عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس، الشيخ صامد البيتاوي، التاريخ 2008/5/26.
5. عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس، الدكتور مريم صالح، التاريخ2009/2/26، اتصال شخصي.
6. عبد الرحيم ملوح، عضو اللجنة التنفيذية ل(م.ت.ف)، ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تاريخ 2008/9/16.
7. بيان- حماس، رقم:5، 7 ابريل، 1992م.
8. بيان- حماس، رقم: 110، 3 نيسان، 1994.
9. بيان- حماس، رقم: 89، 3 آب، 1992م.
10. بيان- حماس، رقم: 28، 1988/08/01م، تحت عنوان فلسطين اسلامية من البحر الى النهر.
11. بيان- حماس، رقم: 50، 1989/11/27، تحت عنوان نجدد رفضنا للتفريط بحقوق شعبنا.
12. بيان- حماس، رقم: 32، 1988/11/21م.
13. بيان- حماس، رقم : 33، 1988/11/25م.
14. بيان- حماس، رقم: 68، 1992/12/17م.

مواقع النت:

- www.palestine_info_info/At/vatafiles/couters/filesgallery/2006/jesigns06/06/06_0z.joz
- www.amin.org/look/article.Tp.
- www.moqatel.com-almoqatel
- www.Aljazeera,net
- www.alzatouna.net
- www.isammemo.cc
- http//www.palestine_info_info
- www.paldf.net
- http://www.ar.jarispeedia.org
- http://www.islamonline.com
- http://www.atabsmmit.tu/at/igue.Utm.
- http://www.islamonline.net/arabic/history
- http://www.islamonline.net
- http://www.qudspress.com
- http://www.jazeera.com
- http://www.palestine-info.infoaraic/hamas/who/now.html
- www.benna.com/read.asp
- www.palestine-info/ar/ www.islamonline.net/servletsattellite
- www.palpress.ps/arbic/print.php?dhannellp=80285
- www.islamonline.net/servlet/sattelit?c=Article
- www.maannews.net/ar/index.php?opr=showdetails&do=print&id=73264
- www.al-ayyam.com/znews/site/temolate/articile.qspy?did=626798 data=8/6/2007-gyk
- www.palvoice.couy popup.phpzid=564-1bk
- www.asharaa
- alwasat.com\details.sup2section=48,issueno=104538.artice=4278348 future

فهرس الموضوعات